تجارة العبيد في إفريقيا

عايدة العزب موسى

مكتبة الشروق الدولية

تجارة العبيد فى إفريقيا

الطبعــــة الأولى
١٤٢٨ هـ ـ أبريل ٢٠٠٧ م



٩ شارع السعادة ـ أبراج عثمان ـ روكسي ـ القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٢٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩
Email: < shoroukintl@hotmail. com >
< shoroukintl@yahoo.com >

تجارة العبيد فى إفريقيا

عايدة العزب موسى

مكتبة الشروق الدولية

البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

موسى، عايدة العزب
تجارة العبيد فى إفريقيا
عايدة العزب موسى
ط١ ـ القاهرة : مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧م
٢٦٤ ص ؛ ١٧× ٢٤سم
تدمك : 5- 2021-09 -977
١ـ تجارة الرقيق
٢ ـ إفريقيا ـ تاريخ
أ ـ العنوان ٣٨٠,١٤٤

رقم الإيداع ٧٦٣٥ / ٢٠٠٧م
الترقيم الدولى I.S.B.N. 977- 09-2021-5

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٧
الفصل الأول: ظاهرة العبودية	١٥
ـ تمهيد	١٧
ـ لماذا عبيد إفريقيا؟	٣١
ـ من أين جاء هؤلاء؟	٥١
ـ نظم التحالف العبودى	٥٥
الفصل الثانى: غرب إفريقيا والساحل الغربى	٦١
ـ البرتغال فى الساحل الغربى	٦٣
ـ التجارة عبر الأطلنطى	٧٢
ـ القبول بالمشاركة	٧٦
ـ الدور البلچيكى فى الكونغو	٨٨
ـ فقدان البشر	٩٨
الفصل الثالث: وسط إفريقيا السودان الكبير	١٠٣
التعريف بالسودان الكبير، السودان الغربى والأوسط والشرقى	١٠٥
أولاً: ـ السودان الغربى والأوسط	١٠٦
ـ قرن الصحوة والحروب فى السودان الغربى والأوسط	١١٨
ثانياً: ـ السودان الشرقى «سودان وادى النيل»	١٢٧
ـ الممالك القديمة	١٢٧
ـ السودان الموحد	١٢٩
ـ رقيق الثورة المهدية	١٣٤

ـ رقيق الحكم الثنائى ١٣٨
ـ الأوضاع تختلف ١٤٠

الفصل الرابع: شرق إفريقيا ١٤٥
أولاً: (أ) الأوضاع فى شرق إفريقيا ١٤٧
(ب) التجارة العربية: التباين الجوهرى، تدمير القرى . ١٥٢
(جـ) قرن الرعب: ١٦٦
(د) قسوة المعاناة والدمار ١٧١
ثانيًا: (أ) العرب والكونغو ١٧٥
(ب) مملكة تيپوتيپ العربية ١٧٦
(جـ) سياسة القضاء على العرب ١٧٩

الفصل الخامس: إلغاء الرق وآثاره ١٨٣
أولاً: ـ التنافس فى نقل العبيد ١٨٥
ثانيًا: ـ حظر الرق ١٨٩
ثالثًا: ـ الممارسات الاستعمارية للرق فى: شمال نيچيريا ـ السودان الغربى ـ موريتانيا ـ الصومال ـ زنجبار وساحل كينيا ١٩٦
رابعًا: ـ عدد العبيد المقتنصين ٢١٠
خامسًا: ـ خلاصة أربعة قرون من تجارة الرق: نهاية وبداية ـ الهجرات ـ الشاهد الاقتصادى تدهور الصناعات المحلية ـ الجانب الاجتماعى ٢١٣

الفصل السادس «الأخير»: على من تقع مسئولية بيع الرقيق؟ ٢٢٥
أولاً: ـ هل باع الإفريقيون ذويهم؟ ٢٢٧
ثانيًا: ـ المشاركة التجارية ومقاومة الإفريقيين ٢٣٢
ثالثًا: ـ مقارنة بين الرق الأوروبى والرق العربى ٢٣٧
رابعًا: ـ التعويضات عن العبودية ٢٤٧



مقدمة

إن النظرة الخارجية لإفريقيا توحى بأنها قارة غير قادرة على التطور، وأنها ازدادت فقراً وبؤساً بعد الاستقلال، وأن الإفريقيين فشلوا فى العمل جنبًا إلى جنب، وأن الانقلابات والحروب الأهلية وحركات الانفصال التى تؤدى إلى التفتيت، وقتل الأبرياء بلا تمييز والفساد والوهن كل ذلك يجرى فى ظل التحرر، وأن الإفريقيين دائمًا ما يستغيثون فى طلب المساعدة من الخارج سواء كانت هذه المساعدة لمقاومة المجاعات أو الجفاف أو لانهيار الإنتاج الزراعى أو للحصول على أسلحة للتدمير يستخدمونها لقتل بعضهم بعضًا، أو لدعم ميزان المدفوعات أو لاستثمارات رأسمالية وتكنولوچية لتفادى الإفلاس والتدنى الاقتصادى.

إن الحقيقة التى ينكرها ويتناساها الجميع أن هذا الوهن الإفريقى لتحديات التغيير والبقاء والتطور التى توصم به إفريقيا له جذوره الضاربة عبر التاريخ، قرون متتالية خضعت فيها القارة لتجربتين قاسيتين من تجارب العبودية والاغتراب.

التجربة الأولى تعود إلى القرن الخامس عشر عندما حدث الاتصال بالغرب. فى البداية جاءوها مغامرين ومكتشفين ومبشرين، ثم تدفقوا تجاراً للرقيق، سرقوا واقتنصوا واقتادوا ملايين البشر من إفريقيا عبر الأطلنطى وقذفوا بهم إلى العالم الجديد فى أمريكا ليعمروه. قدر الزعيم الغانى الراحل كوامى نكروما عدد الشباب الذين فقدتهم إفريقيا خلال أربعة قرون بمائة مليون، وكانوا كلهم فتيانًا وفتيات فقط؛ لأن كبار السن لم يكن مرغوبًا فيهم لعدم مقدرتهم على العمل الشاق المهلك فى مزارع ومناجم الأمريكات[1]. وهذه المرحلة هى مرحلة العبودية الأولى من الرق البشرى والأسر المادى أفرغت فيها القارة من أبنائها.

---

(١) يقصد بالأمريكات أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية.

تلتها التجربة الثانية وهى لا تختلف فى مرارتها وآثارها المدمرة عن سابقتها، وهى مرحلة أو تجربة الأسر الثقافى «ريبكاتيف» حسب التعبير الذى أطلقه المؤرخ البريطانى الشهير «بازيل ديڤيد سون» فى كتابه «عبء الرجل الأسود» ويقصد به الأفارقة المثقفين الذين تعلموا فى الخارج وعادوا إلى بلادهم أشد غربة عنها وعن شعوبها وأصبحوا عبيداً للثقافة والفكر الغربيين[1]. ويعرفهم «بازيل ديڤيد سون» بأنهم إفريقيون تمامًا حسب أصلهم، ولكنهم انفصلوا عن إفريقيا بتجربة حادة من تجارب الاغتراب، وأسروا بالأفكار الغربية التى لا تصلح لواقعهم، وهؤلاء انبثق عنهم نمطان من الوطنيين: النمط الأول يتكون من الرؤساء والملوك الذين بقوا يؤمنون بالتقاليد الإفريقية وهم من أطيح بهم، والنمط الثانى يرون أنفسهم أنهم الوارثون الحقيقيون للحكام الاستعماريين وهم من فرضوا سيطرتهم على الحكم أمثال الرؤساء الأوائل د. باندا فى مالاوى وسنجور فى السنغال وهوفييه بوانييه فى كوت ديڤوار (ساحل العاج) وحتى جومو كينياتا الذى كان كل ما يصبو إليه أن تمارس كينيا الحكم الذاتى فى الكومونولث شأنها شأن كندا ونيوزيلندا.

هؤلاء المتعلمون فى الغرب أنصار الحداثة كانوا يميلون أكثر لقبول الحلول الغربية للمشكلات الإفريقية، وتقبلوا المفاهيم الأوروبية للدولة القومية والسيادة، واعتقدوا أن هذه المفاهيم هى المناسبة للإفريقيين المعاصرين ليتعاملوا مع مشاكل العصر، وكانوا نافدى الصبر للتقاليد الإفريقية ولأى شىء يتعلق بالتقاليد القبلية، واعتقدوا أن مستقبل إفريقيا يجب أن يستند إلى النظريات الأوروبية وأن يستهدى بخبرات التاريخ الأوروبى، ونظروا إلى التقاليد باعتبارها عقبة فى تحرير إفريقيا، وكل ما كان ينشده هؤلاء بمناداتهم بالقومية أن يحلوا محل الحكام الاستعماريين ولكنهم ما أن يصلوا إلى السلطة ويجدوا أنفسهم وسياساتهم تواجه تحديًا من ممثلى تلك التقاليد وجموع الشعب العادى، ما أن يحدث ذلك حتى تجد هؤلاء أنصار الحداثة لا يترددون فى الهجوم

---

(١) مثل جاكوب كابيتين وهو طفل من غانا تم خضوعه للعبودية منذ طفولته حتى مماته (١٧١٧ ـ ١٧٤٧م) بيع فى وقت مبكر وهو فى الثامنة من عمره إلى بحار هولندى قدمه كهدية لراع فى لاهاى الذى أرسله إلى المدرسة اللاتينية، ثم التحق بجامعة ليدن كدارس للاهوت، وهناك تم تكييفه للثقافة الغربية، وقدم رسالته الجامعية حول مسألة تحرير الرقيق، جاءت دفاعًا عن العبودية وتجارة العبيد التى لا تتناقض مع المسيحية حسب قوله. (**كتاب إفريقى من القرن الثامن عشر تأليف كويس براه ترجمة ـ حلمى شعراوى وإسماعيل زقزوق ـ دار الأمين للنشر والتوزيع ـ الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٧م**).

والإدانة والاعتقالات وصاروا يقمعون غيرهم ويضطهدونهم مثل خلفائهم سادة الاستعمار، ويلجأون أيضًا إلى قاعدة فرق تسد.

إن الوهن الإفريقى الذى نشاهده اليوم هو نتاج هاتين التجربتين القاسيتين من تجارب العبودية التى أعاقت التطور والإصلاح والتنمية فى إفريقيا.

وعلى الرغم من أن الغرب هو من ابتدع تجارة الرقيق عبر الأطلنطى وانتزع الأفارقة وشحنهم خارج قارتهم بلا عودة، وهى حقيقة مسجلة فى أدبياته وأرشيفاته، إلا أنه الآن يحاول أن يتنصل من أحط جريمة عرفتها البشرية ويلقى بمسئوليتها على الأفارقة، فهو يقول لولا مساعدة الإفريقيين شعوبًا وحكامًا ما استطعنا أن نأسر كل هذا العدد من أبناء إفريقيا ولولا أننا وجدنا البائع لما كنا أصبحنا مشترين. والرد البسيط أنه لولا وجود المشترين لما وجد البائع.

لا شك أن عددا من الإفريقيين تعاونوا مع تجار الرقيق الغربيين، ولكن يتعين اليوم أن نتفهم ظروفهم ودورهم وإلا سيخضعون لظلم شديد. إن الحقيقة التى يجب ألا تغيب أن كل ما كان يطلبه الأوروبيون فى أى مكان فى العالم كانوا يحصلون عليه سواء بالسرقة أو الغش فإن لم ينجحوا بأى من هاتين الوسيلتين فبالقوة. فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة نجد أن المجتمعات الأمريكية قامت أساسًا على استغلال العامل الإفريقى وأرض الهندى الأحمر وهو أمر لا يمكن نكرانه. اغتصب الأوروبيون الأرض وأزاحوا الأهالى وأحيانًا كانوا يسممون منابع المياه أو يعطونهم هدايا مسمومة، وكان الأهالى المحظوظون الذين لم يقتلوا يجمعون فى معسكرات معزولة. إن الأوروبيين عندما كانوا لا يجدون من يتعاون معهم فى استجلاب العبيد كانوا يلجؤون إلى إبادة الأهالى والامتلاك الكامل لأراضيهم كما حدث فى الأمريكتين مع الهنود الحمر وفى أستراليا ونيوزيلندا، وما فعله الألمان فى ناميبيا والبلچيك فى الكونغو.

لم يكن الزنوج الأفارقة مجرد عبيد ولا كان الهنود الحمر مجرد أفراد مطرودين من الأرض، وعلينا أن نقدر دور هذه الشعوب الصامتة التى أسدل عليها ستار النسيان لأنها أثرت فى مسيرة التقدم التاريخى لأمريكا، فلا الزنوج ولا الهنود مجرد شعوب بدائية يمكن أن نطحنهم تحت رحى التفوق الحضارى الأوروبى، حتى بنيامين فرانكلين أحد رؤساء أمريكا الأقدمين عجز عن ذلك منذ أكثر من مائتى سنة بقوله: «نحن

نسميهم متوحشين ؛ لأن عاداتهم وأساليبهم في الحياة تختلف عن عاداتنا وأساليبنا التي نعتقد أنها بلغت حد الكمال وهم يعتقدون الشيء نفسه لما لديهم".

إن تجارة العبيد الأفارقة التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت طوال الأربعمائة سنة التالية لهي واحدة من أندر الظواهر في تاريخ العالم فهي تمثل أكبر هجرة إجبارية في التاريخ، وفضلاً عن ذلك كان لتجارة العبيد، واسترقاقهم الأهمية الحاسمة في بناء إمبراطوريات الدول الأوروبية الاستعمارية وإنتاج الثروات التي فجرت الثورة الصناعية فيما بعد.

***

من الدراسات الحديثة للتاريخ الإفريقي قبل الاتصال الأوروبي يتضح أن الفجوة الحضارية بين المجتمعات الأوروبية والإفريقية لم تكن كبيرة جداً عند التقاء الشعبين، ففي الوقت الذي وصل فيه الأوروبيون إلى ساحل إفريقيا الغربية كان عدد من الإمبراطوريات العظيمة قد تكونت بالمنطقة مثل مملكة غانة القديمة التي ضمت الأرض الشاسعة بين الصحراء الكبرى وخليج غينيا، وما بين النيجر والمحيط الأطلنطي فيما بين القرنين السادس والعاشر، ونشأ خلال ذلك استقرار حضاري واسع ومعمار متقدم وفنون جميلة متقنة وتنظيم سياسي معقد، وكان السودان الغربي هو الذي أمد العالم الغربي بمعظم الذهب فيما بين القرنين الثامن والسادس عشر، وأضعفت غزوات البربر في الشمال إمبراطورية غانة القديمة فأفسحت المجال حينذاك لإمبراطورية مالي التي كانت تتوسطها مدينة تمبكتو المشهورة بثرائها الواسع وجامعتها الإسلامية التي حوت هيئة تدريس ممتازة مثل غيرها من الجامعات الأوروبية. كما كانت هناك ممالك أخرى أصغر منها مثل مملكة الكونغو ومملكة بنين في طريق النمو الحضاري قبل وصول الأوروبي لإفريقيا بمئات السنين، وقد مهر سكانها في أعمال المعادن والنسيج والصناعات الخزفية وفن البناء والمشغولات الفنية الدقيقة، وضارع كثير من مدنها المدن الأوروبية في حجمها، وكان لبعض مجتمعات غرب إفريقيا شعائر دينية وتجارة إقليمية جيدة التنظيم وقوانين تشريعية وأطر سياسية معقدة.

وكان النظام الداخلي للمجتمعات الإفريقية يقوم على العدالة ويعتمد على المساواة وليس العبودية. كانت العبودية تحدث فقط بفعل الحروب. وما تؤدي إليه من أسرى،

وكان نظام الأسر نظامًا مؤقتًا فما يلبث أسرى الحروب أن يستوعبوا في الجماعات الداخلية التي انتقلوا إليها ويصبحوا أعضاء فيها خدمًا أو جنودًا أو مزارعين.

ففي المجتمعات الإفريقية التقليدية كان للفرد حقوقه المعترف بها والمقدسة لدى القبيلة، وكان زعيم القبيلة لايجرؤ على بيع أحد من أبناء قبيلته أو عشيرته، وإنما العبيد كانوا يأتون عن طريق واحد وهو الحروب، وأسرى الحروب هؤلاء كانوا يعتبرون أجانب في المجتمع، ومن ثم لا يحوزون الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجتمع ويباعون لقبائل أو أفراد آخرين داخل القارة. كان ذلك قبل أن تعرف إفريقيا مرحلة العبودية عبر الأطلنطي.

وإن فشل الزعماء والمؤسسات الحاكمة في حماية رعاياهم من الأسر ومع ضغوط التفكك والدمار كانت حتمية الفشل جاثمة، ولم يكن مطروحًا أمامهم قط فرص النجاح في أن يبتعدوا عن التجارة الأوروبية، وفي الحالات التي كافح الحكام الأفارقة ضد هذا التيار القاسي وحاولوا بقدر أو بآخر إلغاء تصدير العبيد باءت هذه المحاولات بالفشل.

لقد مرت تجارة العبيد بنظم ثلاثة، العبودية بالقرصنة، العبودية بالتحالفات، والعبودية بالمشاركة، وفيها شارك الأفارقة الأوروبيون في عمليات القرصنة، وصارت تجارة الرقيق عملاً يقوم به الحكام والسادة الأفارقة من أجل حصول الإفريقيين على البنادق والأسلحة النارية ليدافعوا بها عن أنفسهم في حروبهم الداخلية.

في البداية، كانت هناك أسس محددة ومعلومة لدى الطرفين، ومع الوقت ساءت العلاقات بين الإفريقيين والأوروبيين وصارت تعاني من الانهيار، وذوت العادات القديمة الخاصة بالمساواة والاحترام المتبادل وانحدر الإفريقيون في عيون الأوروبيين إلى مصاف العبيد وجالبي العبيد، وصار الإفريقيون ينظرون إليهم باعتبارهم لا شيء إلا أنهم يراعون أرباحهم وأنهم لا يفعلون شيئًا إلا أن يحصلوا على المزايا ضد السود. وخلال الأعوام تعمقت القسوة والازدراء وأرسيت الأساطير عن إفريقيا المتوحشة وأهلها البرابرة أكلة لحوم البشر ليمهد الأوروبيون غزوهم واحتلالهم للأراضي الإفريقية ولسحقهم لشعوبها، وليؤكد الأوروبيون تميزهم الأخلاقي والمعنوي والمادي.

العرب والسرمر

❊ ❊ ❊

وبالنسبة للتجارة العربية للرق فقد كانت المبالغات التي جرت في تقارير وكتب وأحاديث المستعمرين تضخم دور العرب والمسلمين في هذه التجارة، وكان القصد من

ذلك التضخيم هو تبرير الغرب تدخلهم فى القارة باسم مكافحة تجارة الرقيق ومنعها وسعيهم للحصول على اتفاقيات بالتهديد أو بالإقناع للتدخل فى شئون هذه الدول ومراقبة الدول والأسواق وخطوط الملاحة البحرية مثلما يفعلون الآن فى القرن الحادى والعشرين فى دارفور والصومال وأفغانستان.

نعم مارس العرب هذه التجارة ولكن شاركهم في هذه الممارسة الهنود فى الشرق الإفريقى واليهود فى الشمال الإفريقي والبربر فى شمال القارة وغربها والأوروبيين فى السواحل الإفريقية، فضلاً عن الإفريقيين أنفسهم على ما سبقت الإشارة.

ولكن نظام الرق الذى كان يمارسه العرب والشرقيون عامة والمسلمون على وجه الخصوص كان يختلف تمامًا عن نظام الرق الذى مارسه الأوروبيون سواء فى أوروبا أو فى الأمريكتين، وذلك بشهادة المؤرخين الأمناء الغربيين منهم.

وإذا كان كل من العرب والأوروبيين قد عملوا فى تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا يكون فى كيفية معاملة واستغلال الرقيق وفى مسئولية نزوح تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية.

إن الفرق بين الرق فى العالم العربى والرق فى العالم الغربي، أن الأوروبيين والأمريكيين اتخذوا من الرق نظامًا اقتصاديًا فى حين كان يشكل عند العرب نظامًا اجتماعيًا، وكان سوق الرقيق فى العالم العربى محدودًا وسهل التشبع إذا ما قورن بسوق الرقيق الغربى، كما أن التبادل التجارى بين العرب والإفريقيين لم يكن يجلب العبيد والنخاسين فقط، وإنما كان يجلب أيضًا الرخاء الاقتصادى والازدهار الحضارى الذى ظهر فى العديد من الممالك والمدن والسلطنات العربية والإفريقية على طول سواحل شرق إفريقيا، وكذلك نتج عن التجارة العربية عبر الصحراء نشوء العديد من الممالك والحواضر الإسلامية كتمبكتو ومالى وصنغى وكانم وبرنو وغيرها. وبينما كانت تجارة الرق العربية تقوم على جهود فردية فإن التجارة الأوروبية اعتمدت على الشركات والمراكز التجارية وبناء القواعد العسكرية التى ضيقت الخناق على القارة.

ومن السمات المميزة الأخرى للرق أنه كان عند العرب يستغل أساسًا لخدمة المنازل والجيوش وأحد مظاهر البذخ، بيد أنه فى الأمريكتين كان له أساس اقتصادى وطيد،

وكان العبيد يجلبون للعمل فى المزارع التجارية ويستخدمون كقوى محركة وفى رفع الأثقال وجرها شأنهم فى ذلك شأن المواشى . لذلك فإن العبيد في الشرق امتصوا في سكان المحليين ، كما كان اعتناقهم للإسلام يحررهم ، فقد فتح الإسلام مجالات لتحرير الرقاب .

وهذا الكتاب يعد تكملة لكتابى السابق «العبودية فى إفريقيا» الذى كان عن معاملة العبيد الإفريقيين بعد امتلاكهم . وهذا الكتاب الثانى يكشف عن عمليات القنص والصيد للإفريقيين والاتجار بهم ، وأنواع العمل التى كانوا يسخرون لها وحاولت فيه أن أناقش جريمة الرق الإفريقى وبواعثها وأطرافها وما أحدثته في القارة من تدمير وخلل .

إن هذه الجريمة لا يزال يحيط بها الغموض والصمت وبالذات فى أدبيات المكتبة العربية ، ولا أدرى السبب فى نقص الكتابات فى مجال تجارة الرق الإفريقى هل لنقص فى المادة المتاحة أم لحساسية الموضوع أم لعدم أهميته الآن ، أم أنه تجاهل لإفريقيا وماضيها ، مع أن ملف تجارة الرقيق كما يقول الباحث التشادى د . محمد آدم كلبو لا يزال حيًا ولم يطو صفحاته وربما سيكون من أولويات الدوائر الغربية فى السنوات القادمة لاستخدامه أجندة سياسية للضغط على بعض الدوائر العربية والإسلامية والتدخل فى شئونها وتحميلها مسئولية تجارة الرقيق فى إفريقيا بالرغم من تباين التجارتين الأوروبية والعربية

إن إزالة آثار الاسترقاق من النفوس وتحرير العقل الإفريقى من عقدته وتداعياته لا يعنى محو تاريخ الرق من الذاكرة ، فمن الحكمة أن يتبنى الأفارقة تاريخ الرق بكل فخر واعتزاز ويحيوا ذكرى ضحاياه ويخلدوا بطولاته فى المقاومة ، ويبرزوا ضعف القيم الإنسانية والضمير الإنسانى فى عهد الاسترقاق .

لذلك فكل ما أرجوه أن يكون هذا الجهد المتواضع بداية لأعمال أخرى أكثر عمقًا وتفصيلاً ، توقظ وتثير فى الضمائر المسئولية تجاه هذه القارة المظلومة .

* * *



الفصل الأول

ظاهـــرة العبـــوديـــة

- تمهيد
- لماذا عبيد إفريقيا؟
- من أين جاء هؤلاء؟
- نظم التحالف العبودى



تمهيد

وصف المؤرخ البريطاني الشهير «بازيل ديفيدسون» في كتابه الموسوعي «إفريقيا تحت أضواء جديدة» تجارة الرقيق الأوروبية بقوله: «فاقت تجارة الرقيق بعد اكتشاف السواحل الإفريقية أي مدى عرفته هذه التجارة في القديم، حين كان يمارسها العرب وتمارسها بعض الدول الزنجية. لم تكن تجارة العرب والزنوج إلا نكبة خفيفة على أطراف القارة وفي داخلها، ولكنها اتخذت معنى جديداً حين شرعت السفن الأوروبية تنقل الشباب من الداخل ومن الساحل وتدمي الحياة في القارة، وأضحت النخاسة على يد الأوروبيين تجارة أشبه ما تكون بالموت الأسود (الطاعون) الذي اجتاح أوروبا فقضى على ما يقرب من ثلث أهلها، بل أسوأ؛ لأن النتائج الاجتماعية كانت أقسى من الموت، فالوباء الذي تعرض له الأوروبيون انقضت معه آثاره ولكن القهر الذي تعرض له الإفريقيون والذل الذي عاشوه لم يكن لتنقضي آثارهما، ولم يجتح الموت الأسود أوروبا إلا عدداً من السنين بينما استمرت تجارة الرقيق تحصد السكان حصداً وتهدد معنويات من بقي منهم على القارة أكثر من أربعة قرون.

إن أثر هذه التجارة الكامن في الناس والأقاليم يصعب بل يستحيل تحديده، خربت المجتمع وأوقفت نموه الحضاري ولطخت وأفسدت نسيج المجتمع الإفريقي. لقد عرفت إفريقيا الرق قبل أن يصل البيض من أوروبا، ولكن الرقيق كان عضواً حيوياً في إطار المجتمع وله مكان معين تحدده التقاليد السارية والعادات، واستشرت تجارة الرق على يد أوروبا فتحولت إلى عملية وحشية من الصيد الذي لا يرحم، لقد نجحت أوروبا الاستعمارية في أن توهم الإفريقيين بأنهم يحملون وزر الرق كما تحمله أوروبا، ونجحت في خلق إحساس آثم لدى الإفريقيين[1].

(١) بازيل ديفيدسون: إفريقيا تحت أضواء جديدة، ترجمة جمال محمد أحمد ـ دار الثقافة بيروت. لبنان ص ١٩٣ ـ ١٩٥.

هذه الشهادة من مؤرخ كبير موثوق به تقابلها الآن أصوات وكتابات غربية تحاول أن تنفى عن الغرب مسئولية جريمة الرق وتلقى بها على العرب متهمة لهم بأن التجارة العربية فى الرقيق المعول الذى هدم إفريقيا السوداء.

وتسايرهم أيضًا فى هذا الادعاء بعض الأصوات الزنجية التى انحرفت بالزنجية عن مسارها. فبينما كانت نشأة الدعوة الزنجية فى ثلاثينيات القرن العشرين ضد الاستعمار الأوروبى وتجارة الرقيق الأطلنطية أصبحت موجهة إلى الماضى الأبعد لا إلى الحاضر الاستعمارى، وتثير مسألة تجارة الرقيق العربية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الهندى، ولم تعد نظرة الإفريقيين للعرب أنهم عناصر أجنبية وفدت على إفريقيا شأنهم شأن الأوروبيين المسيحيين، بل إن صورة العرب والإسلام أصبحت أكثر ارتباطًا فى ذهن الإفريقى بصورة العبودية والاستغلال وتجار الرقيق. ووجهت بعض الأدبيات الزنجية الانتقادات اللاذعة لمسئولية العرب عن المصير التاريخى السيئ الذى وصلت إليه القارة الإفريقية[١].

وقد اشتدت تلك الحملات ضد العرب فى السنوات الأخيرة فى الصحافة ووسائل الإعلام، وللأسف لم تظهر دراسات موضوعية عربية أو إفريقية تواجه تلك الاتهامات، بل أصبحنا نجد من بعض المثقفين العرب من يردد مقولة إن تجارة الرقيق والاسترقاق كانت جريمة العرب دون سواهم، متغاضين عن حقيقة أن الأوروبيين مارسوا تجارة الرقيق فى إفريقيا أكثر من أربعة قرون تعرضت القارة خلالها لعملية استنزاف بشرى أدى إلى إضعاف تماسكها وسهل مهمة الحركة الاستعمارية فى السيطرة عليها[٢].

* * *

إن تجارة الرقيق معروفة منذ العصور الأولى للبشرية، وعرفت الأمم القديمة فى حضاراتها أنواعًا من الرق، وأدبيات بعض فلاسفة الغرب تؤيد الرق فأرسطو فيلسوف الأمة الإغريقية يوجب الرق بقوله «لا يزال فى العالم مخلوقات للسيادة وآخرون مخلوقون للطاعة تحكمهم فى ذلك حكم الآلات الحية التى تساق للعمل ولا تدرى ما تساق إليه». وأفلاطون فى جمهوريته يقول إنها لا تقوم إن لم يكن فيها رقيق يقومون

---

(١) العرب فى إفريقيا- سمنار كلية الآداب جامعة القاهرة سنة ١٩٨٧م، د. جمال زكريا قاسم ص ١٤.
(٢) المرجع السابق ص ٩.

بالأعمال الشاقة، إن الإله الذى خلقهم وضع فى طينة بعضهم ذهبًا يمكنهم أن يكونوا حكامًا ووضع فى طينة آخرين نحاسًا وحديدًا». والرومان الذين اشتهروا بالتقنين كان المبدأ السائد عندهم أن الرقيق يعتبر شيئًا لا شخصًا شأنهم شأن الحيوانات والجماعات التى يمتلكها السيد، ويقال إن قيصر روما عندما فتح بلاد الغال استولى على مليون أسير وضرب عليهم الرق[1].

وهكذا نجد أن الرق ظاهرة لازمت البشرية منذ فجر حضارتها، وما زالت لها حتى يومنا هذا آثار وتداعيات همجية وشائنة ورواسب وبقايا مروعة مما يؤرق كل ضمير حى، إن إيقاع بشر أحرار فى أصفاد العبودية وسلبهم حريتهم وتحويلهم إلى أشياء مملوكة للغير وإهدار كرامتهم وطمس هويتهم وممارسة حق التصرف فيهم بيعًا وشراء شأنهم شأن البهائم لا تنسحب على العبد فقط بل على السيد أيضًا كما قال هيجل «إن عبودية الرقيق تجعل السيد يفقد إنسانيته أيضًا، فالسيد بقدر ما يذل رقيقه ويستبيح كرامته وينكر عليه آدميته إنما يجرد نفسه من أية مشاعر إنسانية[2].

إن الرق ليس من صنع الإنسان الهمجى البربرى المتوحش، وإنما كان من صنع الإنسان المتحضر، ففى عصر الإنسان الأول الذى كان يعيش على قطف الثمار وعمليات الصيد لم تكن هناك حاجة إلى رقيق يعملون من أجل سادة يرفعون عنهم الشاق من أعمالهم، والإنسان بعد ظهور الحاجة إلى العمل أخذ يبحث عمن يعفيه من عناء العمل ومكابدته ومن ذلك نشأ الرق.

لذلك يستحيل القول إن الرق ظاهرة إفريقية، ذلك أن التجارة بالرقيق عرفت فى شتى أرجاء العالم القديم قبل أن تعرفها إفريقيا. فقد كان نظام الرق هو النظام الاجتماعى السائد فى العالم القديم عند قدماء المصريين والهنود والفرس والعبرانيين والصين واليونان والرومان. وكان الرقيق هم وقود حروب وغزوات هذه الممالك والإمبراطوريات. وقد عرفته القبائل الإفريقية شأنها شأن شعوب العالم القديم، ومن نتاجه شيدت السلطنات والممالك الزنجية عصر فجر إفريقيا. كما مارس عرب الجاهلية

(١) قضايا إفريقية ـ د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٢ ـ ١٠٢.

(٢) مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ أحمد فؤاد بليع (الجزء الأول من نشأة الرق حتى مطلع الإسلام ـ الطبعة الأولى ـ المجلس الأعلى للثقافة ـ القاهرة ٢٠٠٣م) ص ١٨.

تجارة الرق فى إفريقيا، وكانت لهم صلات بالمناطق الشرقية والوسطى والصومال والحبشة وزنجبار. وفى داخل القارة عبر الصحراء الكبرى من خلال المسالك الصحراوية إلى سواحلها الشمالية. ولكن كان حجم هذه التجارة محدوداً، ولم تأخذ تجارة الرق شكلها المدمر إلا بالتجارة الأوروبية عبر الأطلنطى بدءاً بالبرتغال ثم إسبانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا، وابتدعوا نوعًا فريدًا من تجارة الرق غير التجارة التى عرفتها إفريقيا عبر القرون[1]. فما حدث لم يكن مجرد استعباد إنسان وتسخيره لخدمة طبقة أو سلطة أو نظام، إنما كان شيئًا لم تشهده البشرية من قبل. إن ما أضر بالقارة الإفريقية ليس نظام الاسترقاق داخل مجتمعاتها وإنما سرقة شبابها والاتجار بهم وشحنهم كالحيوانات خارج القارة وتفريغها من أبنائها فاهتز بذلك هيكلها الاجتماعى والاقتصادى وانهارت إفريقيا كلها كقارة. إن عملية الاسترقاق فى العالم القديم والعصور الوسطى لم ترتبط بعنصر أو عرق معين، ولا بحدود جغرافية، وإنما شملت كل السلالات وانتشرت فى كل أنحاء العالم القديم، غير أنه مع بداية العصور الحديثة أصبحت إفريقيا هى المجال الجغرافى الوحيد الذى مورست فيه ظاهرة الاسترقاق عبر البيع والشراء مما أصبغ العملية بصبغة عرقية أفرزت نتائج سلبية كبيرة.

ولم تكن هذه التجارة وليدة سنوات بل امتدت لأربعة قرون وأكثر حتى خلت مناطق كاملة من إفريقيا من السكان، ودخلت القبائل والأقوام الإفريقية فى دوامة نزوح هيستيرية مفزعة كقطيع الماشية تتهدده الكواسر من كل صوب، نزحت القبائل من هول غزوات غرب القارة. فقطعت طريقها شرقًا الغزوات من الساحل المقابل، ونزحت من الوسط متجهة شمالاً فوقعت فى كمائن غزوات وقوافل تجار الرقيق عبر الصحراء، دمار شامل أقرب إلى الزلازل والأوبئة أهلك القوى المنتجة الإفريقية وأهدر طاقاتها وملكاتها الإنسانية المبدعة لقرون قادمة، فاختلت دورة حياة الإنسان والزرع والضرع، اندثرت مواقع الحضارات والثقافات ودكت محاريب المعتقدات الدينية، وانفرط عقد الروابط التى انجدلت عبر قرون وحقب، أنهار مسار التطورات البطيئة العفوية الهادئة الوادعة لإنسان إفريقيا فتمزقت خريطة القبلية والإثنية والعرقية.

---

(١) المرجع السابق - مؤسسة الرق من فجر البشرية - ص ٢٩.

نشأة مؤسسة الرق

من المتعذر تحديد بداية نشوء مؤسسة الرق، فالرق ظهر منذ كان الاجتماع البشرى ومنذ كف الإنسان عن ذبح أسراه فى الحروب بعد أن تبينت له قيمة العمل وعرف أن الأسير الحى خير من الأسير المذبوح، وبذلك يكون الرق ظهر حيثما كانت هناك أعمال يمكن أن يرفع كاهلها عن الإنسان ليوكل به على إنسان آخر(١).

وقبل الحديث عن تطور مؤسسة الرق من الأصوب التفريق بين الرقيق والقن، بين مفهوم العبد أو الرقيق slave ومصطلح «القن ـ serf». فالرقيق مملوك لمالك وممتلكات العبد الشخصية ـ إن امتلك أصلا ـ تكون ملكا لمالكه، وكذلك زوجته وأطفاله تكون من أملاك صاحبه، وهو لا يستحوذ على ما ينتج ولا ينال مقابلاً لخدماته سوى طعامه أو ما يقيم صلبه، ويتصرف فيه المالك بيعا وشراء ومؤاجرة. أما القن فهو إنسان حر مملوك لمالك لا يباع ولا يشترى، له حق ولايته على ممتلكاته الشخصية وزوجته وأطفاله ومسكنه، قد تباع وتشترى الأرض التى يعمل فيها أو تورث ولكن المالك الجديد يمتلك الأرض ولا يمتلك القن. ويرتبط القن بعقد مكتوب أو غير مكتوب يبقى بمقتضاه فى الأرض أو خدمة السيد لا يبرحها إلا بموافقته، وقد يلزمه السيد بالعمل فى الأرض وتسليم نسبة من المحصول وما فاض فهو له. وقد يخصص له السيد قطعة أرض صغيرة يتصرف فى عائدها مقابل العمل لأيام معلومة فى أرض السيد، وقد يلزمه السيد بإتاوة سنوية أو عينية أو نقدية أو الاثنين معاً(٢).

ويرتبط العبد أو الرقيق بعلاقة ولاء مع سيده وتنشأ هذه العلاقة بعد أن يعتقه سيده، فأحيانًا كان السيد لسبب أو لآخر يعتق أحد أرقائه، فهل كان يؤدى ذلك إلى تحريره؟ وهل يصير العبد حرا بعد أن تخلى سيده عنه؟. فى هذه الحالة تنشأ ما يعرف بعلاقة الولاء وهو أن يظل العبد فى أغلب الأحوال مرتبطًا بسيده ويستمر خضوعه لسيده وخنوعه له، وإذا قصر العبد فى الواجبات التى تفرضها عليه هذه العلاقة يجوز لسيده السابق أن يستعيده من جديد رقيقًا له. وفى موسوعة «وصف مصر» التى سجلها علماء

(١) الرق فى الإسلام ـ أحمد شفيق باشا ص ١٢ ـ ٢١ نقلاً عن كتاب «مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة» ص ٣٤.

(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى النشأة ـ السمات ـ الاضمحلال ـ توثيق وتعليق تأليف محمد إبراهيم نقد ـ دار الثقافة الجديدة (الطبعة الأولى) ١٩٩٥م. ص ١٥١.

الحملة الفرنسية أن المعتوق نفسه يظل يحتفظ لسيده القديم بالاحترام والولاء مما يصعب على أى رجل حر قبوله «عندما يأتون لزيارته يظلون واقفين فى مظهر خانع ولا يجلسون أمامه مطلقًا إلا إذا دعاهم إلى ذلك، وكانوا يحرصون على ألا يجلسوا على الأريكة نفسها التى يجلس عليها سيدهم»[1].

أوجزت الموسوعة البريطانية جـ ٢ ص ٧٧٣ خلفية تاريخية لمؤسسة الرق فى نشوئها وارتقائها ثم انحلالها بنموذج أثينا وروما، وأشارت إلى أن مصادر الرق كانت من تناسل وتوالد الأرقاء، ومن بيع المواطنين الأحرار لأطفالهم من عوز وإملاق، ومن استرقاق المرابى للمدين المعسر، ومن قراصنة البحار. ثم أصبح أسرى الحرب أكبر مصدر للأرقاء تليه تجارة الرقيق وأسواق النخاسة[2]. وكان الرقيق يسخرون فى مختلف الأعمال سواء أكانت خدمة منزلية أو أشغالاً شاقة، وكان حق المولى على عبده لا يختلف فى شىء عن حقه على سائر أملاكه، ومن ثم كان يجوز له رهنه. وكان ملاك العبيد يشتطون فى عقاب عبيدهم بالجلد بالسياط والطحن فى الرحى. وكان العبد الآبق يكوى على جبهته بالحديد المحمى بل إن العتقاء من العبيد كانوا يلزمون بالولاء لأسيادهم السابقين مدى الحياة ويؤدون لهم الواجبات المفروضة[3].

وفى روما ربت مؤسسة الرق وازدهرت، وكانت مصادر الرقيق فى بدايتها أقاليم إيطاليا التى أخضعتها روما، لذا احتل أسرى الحرب المصدر الأول، ثم عن طريق القرصنة والاختطاف تألفت عصابات فى البر والبحر للإغارة على الجماعات الآمنة، وكان القراصنة يقومون باختطاف البشر من مناطق بعيدة فى إفريقيا وآسيا ويسوقونهم إلى الموانى الرومانية ثم ينقلونهم إلى روما وغيرها من المدن الرومانية. وقد اتخذت القرصنة طابعًا عسكريًا، فالقراصنة كانوا يعملون تحت علم دولهم وبدافع منها. وكان ضحايا القرصنة يعتبرون من الغنائم ويجرى التبادل بهم وغالبًا ما كان اليهود هم الوسطاء فى التداول والافتداء[4]. وكان للدولة أرقاؤها للعمل فى المناجم والأشغال العامة وشق الطرق وأداء مهام الحراس والسجانين وخدمة المعابد وصيانة القنوات

---

(١) وصف مصر ص ٢١٠ ـ ٢١١ نقلاً عن كتاب «مؤسسة الرق»، المرجع السابق ص ٤٦.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى، المرجع السابق ص ١٨٨.
(٣) قصة الحضارة المجلد الأول الجزء الثانى ـ ول ديورانت ترجمة محمد بدران ص ١٦٣ ـ ١٦٥ نقلاً عن كتاب «مؤسسة الرق»، المرجع السابق ص ٢٥٦.
(٤) مؤسسة الرق ـ المرجع السابق ص ٣١٣.

وتطهير المجارى . وعندما كان يتكاثر عدد الرقيق فى المحاجر والمناجم والمزارع الكبيرة وتصعب رقابتهم كان يوثق الأرقاء فى قيود وسلاسل ليعملوا فى جماعات وأيام محددة، وتوثق الجماعات ببعضها عند النوم .

وانحدروا بالأشداء الأقوياء إلى حلبات المصارعة واتخذ المرابون والسماسرة من حفلات المصارعة والمراهنات مصدراً لثروات طائلة ، تقدر الموسوعة البريطانية حجم الرقيق فى روما بما يعادل ثلاثة رءوس رقيق مقابل مواطن حر . ونص القانون الرومانى على الحق المطلق للمالك في رقيقه حتى حق القتل . وليس للرقيق حق الزواج كما لا يحق له اتهام مالكه بالاغتصاب ولا تؤخذ شهادته في المحاكم ولا يتم استجوابه بالإجراءات القانونية بل بالتعذيب[١] .

وكان للرقيق أسواق كثيرة تعقد فى روما وفى المدن الرومانية ، وكان النخاس يعرض بضاعته أمام المشترين على حجر مرتفع بحيث يتيسر لهم معاينتها ، وكانوا أحياناً يضعون الرقيق داخل أقفاص كبيرة ، ويعلق فى رقبة كل منهم قطعة من الجلد يكتب عليها خصائص حاملها ويأمر النخاس رقيقه بالركض والرقص وبعض الحركات البهلوانية إظهاراً للياقة . وكانت العادة أن يطلب المشترى رؤية الأرقاء عرايا تماماً ، وكان يستطيع أن يتحسس أجسادهم ويمسكها بيده ولو لم يكن له رغبة فى الشراء[٢] .

وظلت هذه الطريقة المهينة لبيع وانتقاء العبيد على طول المدى فى إفريقيا . يصف «بازيل ديفيد سون» فى كتابه «The African Slave Trade» العملية بقوله إن العبيد كانوا يتجمعون من جميع أنحاء البرية ويوضعون فى مكان فسيح أشبه بالسجن قريباً من الساحل أعد لهذا الغرض ، وعندما كان الأوروبيون يتسلمون العبيد كانوا يعرضون عليهم فى العراء وكان بحارة السفن يفحصون كل جزء من أجسام كل منهم وهم واقفون عرايا رجالاً ونساء ، وكان المرفوضون منهم يسمون «المكرون ـ Mackron» وهم عادة من يزيد سنهم على ٣٥ سنة أو يكون به عيب فى شفتيه أو عينيه أو أسنانه أو يكون به أى عيب آخر[٣] .

---

(١) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ١٩٠ .
(٢) الرق فى التاريخ وفى الإسلام ـ مصطفى الجداوى نقلاً عن مؤسسة الرق ـ المرجع السابق ص ٣٢٣ .
(٣) The African slave Trade - Basil Davidson P. 107.

ومن الطبيعي أن مثل هذه المعاملة المهينة للإنسانية كانت جزءاً من عملية انتقاء السلعة والمساومة عليها ولكنها كانت أيضاً جزءاً من العملية النفسية في محاولة لسلب الأفارقة واحترامهم الذاتي وتجريدهم من كرامتهم.

وعندما ينتقل العبيد إلى السفن ويبحروا في محيط شاسع لم يسبق لأحد منهم أن رآه من قبل كان يملؤهم العناد لترك أوطانهم فكانوا أحياناً يقفزون من القوارب أو السفن ويظلون تحت الماء حتى يغرقوا، كان ذلك الفزع الذي أدى إلى الانتحار وهم ما زالوا على أبواب إفريقيا، وعلى متن السفن كانوا يضربون بالسياط وتشق الجلود، وكان من يظهر عليه التمرد يحكم عليه بالموت بطرق وحشية، ويخير الباقون على أكل قلبه وكبده بعد قتله، أما المرأة فكانت تشد إلى قائم وتجلد بالسياط ويخدش جسدها بجراح طويلة بالسكين. وبعد شراء العبيد كان كل عبد منهم يوسم بسيخ محمي لتمييز الشركة التي اشترته هل هي إسبانية أم برتغالية أم إنجليزية أم فرنسية أم هولندية[1].

وفي عهد التوسع الإمبراطوري كادت روما تختنق تشبعاً بالرقيق، وشهدت هذه الفترة تسلل أرقاء إلى مواقع النفوذ في الأسر وفي الدولة وفي الجيش، وتكاثر عدد الرقيق المعتق حتى أصدر الإمبراطور أغسطس أمراً بتقييد العتق خوفاً من اضطراب التركيبة السكانية والتشرد والبطالة والجريمة، وتوقف العتق عن ١٠٠ رأس كحد أقصى لا يجوز للمالك أن يتخطاه في السنة وإن فاقت ملكيته آلاف الرءوس.

وتلخص الموسوعة البريطانية العوامل التي أدت إلى تحلل نظام العبودية ونشأة نظام القنانة خلال القرون الثلاثة الأولى للميلاد: بنهاية عصر الفتوحات والتوسع، جفاف ونضوب موارد الرق، ركود تجارة الرق وحرص كبار الملاك والنبلاء على الاحتفاظ بأرقائهم في الزراعة[2].

على أن أبشع وأقسى ما كان يرتكب في حق العبيد الذكور هو خضوع البعض منهم لعملية الخصي. والخصي ممارسة شائنة وشاذة أقدم عليها الإنسان منذ أن توطدت أركان مؤسسة الرق وسادت في ركابه. فالخصي أو الخصاء جريمة نكراء ظلت البشرية

---

(١) الحمر والبيض والسود ص ٢٠٩ - ٢١٠ تأليف جاري ب. ناس - ترجمة مصطفى أبو الخير عبد الرازق - كتاب - الألف كتاب ١٩١ - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) علاقات الرق في المجتمع السوداني - المرجع السابق ص ١٩٣.

ترتكبها منذ فجر ضميرها . كانت محدودة فى البداية ثم أخذت تتوسع وتنتشر فى حضارة تلو الأخرى . وحتى عندما كانت مؤسسة الرق تقترب من نهايتها الرسمية ظل الخصاء يمارس بعد ذلك لفترة طويلة على امتداد القرن التاسع عشر .

ومرجع ارتباط هذه الجريمة بالرق هو أنها ترتكب فى حق أطفال أبرياء أوقعهم سوء حظهم فى ربقة الرق ، فالخصاء يجرى أساسًا للصغار لأطفال كانوا إما ضمن أسلاب معركة حربية ، أو قامت عصابات إجرامية مسلحة باختطافهم من أحضان أسرهم وبيعهم فى أسواق الرقيق ، أو لأطفال باعهم آباؤهم بيع الرقيق بسبب فقرهم أى لأطفال أرقاء . ومن هنا كان ذلك الارتباط الوثيق بين الخصاء والرق .

وقد عرف الخصاء عند الشعوب الشرقية القديمة ، حيث كان البابليون والآشوريون يجرونه لأبناء الأسرى ، كما كان يجرى كعقوبة للسارق عند الآشوريين وكعقوبة للخونة عند البابليين والفرس . وكان قدماء المصريين يجرون الخصاء للرقيق المجلوب من النوبة والسودان ، كما كانوا يجرونه كعقوبة للزانى[١] .

وكان بعض المسيحيين يخصون الأولاد ليوقفوهم لخدمة بيوت العبادة ، أما الإسلام فقد حرم الخصى ، ويقال إن محمد كرا الذى وصل إلى قمة مناصب حاشية سلطان دارفور وهو منصب «الأب الشيخ» خصى نفسه بيده ليدفع عن نفسه تهمة خيانة سيده السلطان تيراب[٢] .

ورغم تحريم الإسلام للخصى فقد انتشر الخصيان فى بيوت العرب الأثرياء ، وكانوا يعتبرونهم مظهرًا للثراء ويجعلونهم خدمًا للحريم وحراستهن . والحقيقة أن خصى الأرقاء أكبر جريمة وصمت بها تجارة الرق العربية وأدينت منها .

* * *

تورطت فى تجارة الرق الإفريقى عدا الأوروبيين والعرب والإفريقيين أنفسهم ، تورطت أطراف أخرى كاليهود والهنود والكنيسة . ولأن الأطراف الثلاثة الأولى هم محور الكتاب وصلبه فمن المهم وجود إشارة سريعة إلى الأطراف الأخرى ، وهم وإن كان دورهم يبدو هامشيًا فقد كان له أثر فعال فى هذه التجارة غير الإنسانية .

---

(١) مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٣٦ .
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٧٩ .

أولاً: اليهود

كان لليهود دور كبير فى تجارة الرق، فكان الرقيق أهم بضاعة لنشاطهم التجارى وعاملاً فعالاً فى رواجه، حيث كانت توجد شبكة من اليهود فى إسبانيا والمغرب الأقصى وبلاد السودان مرورًا بالشام حتى المشرق الأقصى مستفيدين من معرفتهم بعدة لغات. وكان اليهود على مر العصور فى مقدمة النخاسين الذين برعوا فى عملية خصى الرقيق، كما كانوا يقومون بدور الوسيط والسمسرة بين التجار الأجانب الوافدين وأهل البلاد من المغاربة، إلى جانب اعتمادهم على الطوائف اليهودية المتمركزة فى مدن وأماكن كثيرة فى أرجاء العالم. وكان السودان الغربى (غرب إفريقيا) هو المصدر الذى تأتى منه هذه التجارة إلى المغرب الأقصى، وذلك بفضل تنظيم القوافل التجارية عبر الصحراء للمتاجرة فى الرقيق والذهب[1].

وعند اليهود كانت الحروب وثيقة الارتباط بالرق، لذلك عندما تزايدت الحاجة إلى الرقيق وتزايد الطلب عليهم واتسع الاتجار بهم ظهرت طائفة النخاسين اليهود الذين كانوا يسيرون وراء الجيوش ومرافقين لهم حتى إذا انتهى القتال أقبلوا على المنتصر واشتروا منه ما وقع فى يديه من رق ويضعون القيود فى أرجلهم وأعناقهم ويقودونهم إلى أسواق النخاسة يبيعونهم بأثمان باهظة، وفى صدارة هؤلاء النخاسين يهود الأندلس الذين كانوا يتوغلون فى أوروبا ويتنقلون بحرية فى أرجائها، حيث كان أغلب تجار الرقيق فى أوروبا من اليهود[2].

ثانياً: الهنود

ارتبط نمو النشاط التجارى العربى فى شرق إفريقيا ارتباطًا وثيقًا بالنشاط الاقتصادى المتزايد للهنود، وكانت سياسة الحرية التجارية التى اتبعها سلاطين زنجبار استتبعت وصول الهنود بأعداد متزايدة إلى المنطقة، ذلك أن السلطان سعيد سلطان زنجبار رأى

---

(١) قصة الحضارة ول ديورانت ترجمة محمد بدران نقلاً عن مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٢٥٦.

(٢) الرق فى التاريخ الإسلامى/ مصطفى الجداوى ص ٩٠ ـ ٩١ نقلاً عن مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٢٥٢.

أن أتباعه العرب ليست لديهم رءوس الأموال الكافية لدفع النشاط التجارى العربى، وكان للهنود علاقات تجارية واسعة بشرق إفريقيا منذ قرون طويلة واشتهروا بدورهم فى أعمال الوساطة التجارية وإقراض المال والتعامل مع الربا، واستقرت أعداد منهم فى مدن ساحل شرق إفريقيا. وقد ظل نشاطهم منحصراً فى الساحل لجهلهم بالداخل وخوفهم من عداء القبائل أو تعرضهم لأعمال السلب والنهب.

وحين زاد عدد القوافل التجارية المتجهة نحو الداخل فى شرق إفريقيا للحصول على منتجات الداخل حل التجار الهنود محل العرب فى تمويل هذه القوافل من العرب والسواحليين مقابل تعهد هؤلاء بإعادة دفع أضعاف قيمتها فى شكل رقيق أو عاج عند عودتهم من رحلاتهم فى الداخل.

وقد غالى الهنود فى تحصيل فوائد عالية على الأموال والبضائع التى كانوا يقدمونها؛ لأنه فى حالات كثيرة كان الهنود يفقدون أموالهم نتيجة عدم عودة القوافل التجارية العربية من الداخل بسبب تعرضها للفشل أو السرقة، وأدى ذلك ببعض تجار العرب بأن يقيموا فى المدن الداخلية خشية الخروج إلى الساحل بسبب مطالبات دائنيهم من الهنود[1].

جنى الهنود أرباحًا طائلة من العمل بالوساطة التجارية وتمويل القوافل. وأثبتت الوثائق البريطانية تورطهم فى ممارسة تجارة الرقيق وتهريبهم خارج زنجبار - ومن أشهر هؤلاء التجار الهنود «تاريا توبان - Taria Topan» الذى أقرض التاجر العربى محمد بن حميد المراجبى الملقب بـ «بتيپوتيپ Tippu Tip» (سيأتى ذكره فيما بعد) الذى أقام دولة عربية فى شرق الكونغو - أقرضه سبعة آلاف دولار لتمويل قافلة لتجارة الرقيق والعاج فى داخل القارة[2].

وكون الهنود طبقة طفيلية فى شرق إفريقيا وأقاموا مستوطنات تجارية ومخازن خاصة يودعون فيها بضائعهم، وأماكن يخضعون فيها الرقيق الذى يجمعونه وحاميات

(1) سمنار قسم تاريخ جامعة القاهرة - الهنود وتجارة الرقيق فى شرق إفريقيا - د. محمد مصيلحى - المرجع السابق ص ١٧٦.

(2) سمنار قسم التاريخ جامعة القاهرة - المرجع السابق ص ١٧٧.

صغيرة مسلحة لحراسة متاجرهم، ونظراً لأن حيازتهم للرقيق وتجارتهم فيه كانت غير مشروعة فقد أصدر السلطان سعيد قراراً في يوليو سنة ١٨٥٠م بإحراق مستودعات الرقيق الخاصة بهم[١].

واستولى الهنود على عدد كبير من مزارع العرب في الساحل وفاء لديونهم، وقد أشار القنصل البريطاني في زنجبار «پلايفير ـ Play Fair» إلى أن الهنود يحصلون على غالبية مزايا التجارة الخارجية بين شرق إفريقيا والعالم الخارجي نتيجة نشاطهم الاقتصادي المتنوع، وأن العرب الذين يضطلعون بعبء التجارة الأساسي في داخل شرق إفريقيا لا يتمتعون بأكثر من ٥٪ من عوائدها؛ لأنهم يدفعون معظم هذه العوائد كفوائد للقروض التي يحصلون عليها من الهنود. وقد أثار جشع الهنود السلطان برغش سلطان زنجبار وحاول طردهم من زنجبار لولا تدخل القنصل البريطاني لصالحهم[٢].

ثالثاً: الكنيسة

بارك أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تجارة الرق. في عام ١٤٤٢م نجد أن البابا يوجينياس الرابع أعلن رعايته لحملات خطف الرقيق التي يقوم بها الملك هنري الملاح في إفريقيا وأصدر بذلك بيانًا بابويًا. وفي الخمسينيات ١٤٥٠ ـ ١٤٥٩م فإن البابا نيقولاس الخامس وكاليكستس الثالث قد أصدرا موقفاتهما الحارة لهذه الحملات. وكانت الكنيسة راضية بنصيبها من الأسلاب فكان كل ما تطلبه هو تعميد المأسورين إلى أمريكا حتى يتيسر إنقاذ أرواحهم، وقد تصر الكنيسة في بعض الأحيان على أن تحمل السفينة ناقلة العبيد قسًا يصاحبها في رحلتها بين القارتين، وكان الأسقف يجلس على مقعده الرخامي على الشاطئ فيعمد العبيد ويقبض نصيبه من رسوم التصدير. وقد وصلت هذه الضريبة في القرن السابع عشر إلى ٣٠٠ كراون يدفعها تاجر الرقيق عن كل عبد، وكانت حملات الرقيق مربحة إلى حد أن أحد الأساقفة أرسل سفينة لحسابه في إحدى هذه الحملات[٣].

(١) سمنار قسم التاريخ جامعة القاهرة ـ المرجع السابق ص ١٧٨.
(٢) سمنار قسم التاريخ جامعة القاهرة ـ المرجع السابق ص ١٧٨.
(٣) العبودية في إفريقيا ـ عايدة العزب موسى/ دار الشروق الدولية ص ٣٩.

لم تبد الكنيسة أى اعتراض على الرق بل كانت تؤيد استرقاق من لا يدينون بالمسيحية، وقد اتخذ الأوروبيون هذا المبدأ أساسًا لاسترقاقهم الشعوب واستعبادها، وكان للكنيسة مصلحة مادية فقد أغراها تجار الرقيق بالمال وجعلوا لها رسمًا عن كل رق[1]. ولم ترد أية شبهة اعتراض على ما يتمتع به أصحاب الرقيق من حقوق على رقيقهم، ولم تقدم الكنيسة على إجراء من شأنه تغيير تلك العلاقة الظالمة بين السيد ورقيقه[2]. ولم تكن فى مضامينها دعوة للرقيق إلى التحرر أو إدانة صريحة لمظالم الرق وسلبياته ولم تقدم على إجراء من شأنه رفع الظلم عن هؤلاء الضعفاء بل إن القديس بطرس مؤسس المسيحية أمر الرقيق بطاعة سادتهم وحضهم على تسخير أجسادهم لخدمتهم والإخلاص لهم مخاطبًا بقوله: «أيها العبيد أطيعوا سادتكم بخوف ورغبة لعبيد المسيح المترفين الضعفاء أيضًا». وعلى أساس مبدأ الخضوع أقامت الكنيسة شرعية للرق واتبع آباء الكنائس المسيحية المختلفة الرومانية واليونانية والبروتستانتية من بعد هذا المبدأ فأباحوا الرق[3].

حتى فى القرن ١٩ عندما كانت الحملة على الرق فى عنفوانها والصرخات تتعالى بتحرير العبيد كان لا يزال يوجد بين كبار الكنائس الكثيرون ممن أباحوا وأحلوا النخاسة مثل الأب «بوفييه» أسقف مدينة ليمان الذى كانت فتاواه تتخذ أساسًا للتعليم فى الأديرة كان يعتبر النخاسة تجارة حلالاً. وكذلك الأب فوردينيه الذى أثبت أن الاسترقاق هو من جملة النظام المسيحى.

كانت تجارة الرق رائجة بوجه خاص فى إيطاليا لقربها من المناطق الإسلامية، إذ كان تجار الصقالبة يواصلون اختطاف المسلمين من الأراضى الممتدة على شواطئ البحر الأسود وآسيا الغربية وإفريقيا الشمالية، وكان النخاسون المسيحيون يخطفونهم منها وهم مرتاحو الضمير لاعتقادهم أن اختطافهم هو انتقام عادل من المسلمين بسبب غاراتهم على البلاد المسيحية[4].

---

(١) مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٣٧٥.
(٢) الرق ماضيه وحاضره/ عبد السلام الترمانينى ص ٣٢ نقلاً عن مؤسسة الرق ـ المرجع السابق ص ٣٤٦.
(٣) مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٣٤٧.
(٤) مؤسسة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٣٥٣.

ولم تكن الكنيسة تكتفى بما لديها من أعداد كبيرة من الرقيق بل كانت تستزيدهم باستمرار، وكان القانون الكنسي يقدر ثروة أراضى الكنيسة فى بعض الأحيان بعدد من فيها من العبيد، فقد كان العبد لدى الكنيسة يعد من السلع.

وبعد سقوط الدولة الإسلامية فى إسبانيا مارس المسيحيون ضد المسلمين صنوفًا من التعذيب والتنكيل، كان يتم تنصير المسلمين جبّرا، وقد صدرت الأوامر فى عام ١٥٤٢م لرجال التفتيش على التعجيل بإجبار المسلمين على التنصير ومن يرفض فعليه أن يغادر إسبانيا أو أن يصبح رقًا طيلة حياته[١].

يقول هيوتوماس فى كتابه «شبح الملك ليوبولد ـ King Leopold's Ghost» إن شهوة أرباح العبودية قد شملت بعضًا من القساوسة الذين تركوا التبشير واتخذوا من الناس السود محظيات وعبيداً، وباعوا تلاميذهم وحولوهم إلى العبودية. وأن القساوسة كانوا بعد عهد الإصلاح يحاولون أن يتأكدوا من أن بضائعهم البشرية لم تصل إلى أيدى البروتستانت لأن من عمد فى الكنيسة الكاثوليكية لا يجوز أن يباع لأعداء الإيمان الكاثوليكى، وأن الرجال الذين أرسلوا من لشبونة ليكونوا مبشرين فى مبانزكونغو (الكونغو حاليًا) ما لبثوا أن جنوا أموالاً كثيرة من وضعهم قطعان الأفارقة فى السلاسل وسحبهم إلى الساحل لقباطنة السفن حاملة العبيد[٢].

***

(١) موسوعة الرق من فجر البشرية حتى الألفية الثالثة ـ المرجع السابق ص ٣٦١.

(٢) King Leopolds Ghost. Adam Hockschild. Pan Books, Pan Macmillan Ltd. 2 London 2002. P. 9-10.

لماذا عبيد إفريقيا؟

لماذا كان هذا اللهاث والتنافس الحاد بين الأوروبيين لاقتناص العبيد الأفارقة بالذات رغم أن العبيد فى ذلك الوقت كانوا يجلبون من آسيا وأوروبا وغيرها؟

كان اكتشاف أمريكا وتعميرها الحافز الأساسى والعامل الأول إذ ظهر أن الإفريقى أكثر قوة ومقاومة وقدرة على العمل الشاق وتحمل الظروف المناخية المتشابهة بين إفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية. كانت أكبر المشاكل التى واجهها الفاتحون الأوروبيون المنتصرون فى نصف العالم الجديد وهى المشكلة التى بقيت قرونا عديدة هى كيف يوفرون عمالة ضخمة تتكون من آلاف مؤلفة والتى يمثل وجودها ضرورة لاستغلال تلك الثروات المبكرة الواسعة من المناجم والمزارع الكبرى وقطعان الماشية وغير ذلك مما فتح أبوابه الغزاة الجدد. ومع إلحاح هذه المشكلة وهذا الظمأ للكسب الذى جُبل عليه الفاتحون فإنهم استخدموا بقسوة كل وسائل وأساليب العبودية واستعبدوا الهنود الحمر كما استعبدوا الزنوج، ولم يفرقوا فى ذلك بين رجل وامرأة ولا بين عجوز وطفل أو صبى. لقد كان الاستغلال فى كل أمريكا واحداً من أفظع المآسى التى عرفها تاريخ العالم. وعلى مدى أربعة قرون والنصف منذ وصول كولومبس إلى أمريكا قضى على عمال يعدون بعشرات الملايين فى هذا الاستغلال، لم تكن الحياة تعنى شيئًا بالنسبة للمستثمرين، وكل المستعمرين كانوا آثمين فى هذا الأمر سواء كانوا من الإسبان أو البرتغاليين أو الفرنسيين أو الإنجليز أو الهولنديين.

استعباد الهنود الحمر

بدأ استعباد الهنود الحمر فى أول أيام الغزو الأوروبى، كانت إسپانيا فى القرن السادس عشر لا يزيد سكانها على بضعة ملايين. ولم يكن يزيد سكان البرتغال عن المليون والنصف مليون، فكان من الواضح أن المستثمرين منهم فى أمريكا لن يستطيعوا الحصول من بلادهم الأصلية على عمال يكفون استثماراتهم فى العالم الجديد. ومن ثم ظهر احتياجهم للأهالى الهنود فى أمريكا وعملوا على أن يسترقوهم ويستخدموهم بوصفهم عبيداً. ويذكر المؤرخون أن الإسپان، فى ذلك الوقت، لم يكونوا يعتبرون الهنود ممن ينتمى للجنس البشرى، وأنهم لم يكونوا فى نظرهم يستحقون معاملة أكثر من معاملة تختلف عن الخيل والكلاب.

وكثرت الكتابات فى النصف الثانى من القرن السادس عشر تصف الهنود بأنهم مخادعون أجلاف متوحشون وأنصاف آدميين تشمئز النفس منهم، وأنهم من آكلى لحوم البشر كما جاء فى كتاب منشور سنة ١٥٧٨م «إنهم لا يجدون أى لحم فاسد إلا أكلوه على حالته دون أى نوع من الطهى وأنهم بهيميون يتغمسون فى ملذاتهم الجنسية وتحركهم العواطف أكثر مما يحركهم العقل»[١].

إن محاولة استرقاق الهنود الحمر بدأها الإسپان فى جزر الهند الغربية بعد وصول الإسپان بقليل، ولكن هذه المحاولة ما لبثت أن فشلت فلم يستطع الهنود أن يعملوا فى المزارع الواسعة، والكثير منهم لم تستطع صحته أن تحتمل ما لم يعتده من عمل شاق تحت الشمس الحارقة، والبعض قتلته السياط التى جلدهم بها الآتون عبر البحار. وشكلت الأمراض المعدية التى جلبها الأوروبيون معهم إلى العالم الجديد كالجدرى والدفتيريا والحمى القرمزية والحمى الصفراء كوارث على أهالى البلاد الأصليين فلم تكن لدى الهنود الحمر مناعة عندما وصل الأوروبيون حاملو هذه الميكروبات، مما جعل تأثيرها سريعًا ومميتًا وأبيدت قبائل بكاملها خلال سنوات قليلة[٢]. وخلال جيل واحد كادت جزر الهند الغربية تفرغ من سكانها الهنود. إن الكتاب الذى كتبه «لاس كاساس ـ Las Casas» وكشف فيه الاستغلال الإسپانى البربرى والقتل الجماعى للهنود كان واحدًا من أكثر الكتب التى قُرئت فى هذه الفترة وهو «تدمير الهنود الحمر ـ The Destruction of the India».

قبل مجىء الأوروبيين كانت الحروب بين الهنود محدودة ولم تساعد الدوافع إليها ولا الأسلحة البدائية على خسائر كبيرة فيها. وبعد ذلك أصبحت حروب إبادة شاملة لأسباب اقتصادية، ثم ازدادت تدريجيًا من أجل أهداف أوروبية.

كان استيلاء الأوروبيين على الأراضى من خلال مجموعة من الخدع المخطط لها، كان الأوروبيون يطلقون الماشية إلى الحقول الهندية المعدة للزراعة ويتركونها بها فترة من الوقت كوسيلة فعالة لإقناع الهندى إن أرضه تفقد قيمتها، كما كانوا يستخدمون الكحول لإضعاف براعة الهندى فى التفاوض أو يشترون الأرض بأبخس ثمن من

(١) الحمر والبيض والسود ـ المرجع السابق ص ٥٣.
(٢) الحمر والبيض والسود ـ المرجع السابق ص ٩٣.

زعيم هندى يدعي ملكيتها كذبًا ثم يقيمون الدعوى على أى زعيم ينازعهم عليها، أو تغريم الهندى عن أى اعتداء أو إهانة بسيطة للقانون الإنجليزى كالتنزه يوم الأحد أودخول مدينة دخولاً غير قانونى ثم ينقذونه من الدين الذى سيعجز عن سداده بإعفائه من الغرامة نظير قطعة من أرضه[1]. وكانوا يحاصرون قرى الهنود ويشعلون النار فى أكواخها وينتظرون الهاربين الناجين من هذا الجحيم ويحصدونهم بنيرانهم، يقتلون الرجال ويستحيون النساء والأطفال ويتخذونهم عبيداً أو يبيعونهم لقبائل أخرى أو يشحنونهم مكبلين فى السفن إلى جزر الهند الغربية. كتب أحد الهولنديين يقول «الأطفال الصغار، انتزع بعضهم من أمهاتهم وقطعوا إربًا أمام أعين والديهم وألقيت أشلاؤهم فى النار أو النهر، وربط أطفال آخرون على ألواح من الخشب ثم ذبحوا كالحيوانات مما ينفطر له قلب الحجر، كما ألقى البعض فى النهر، وعندما حاول آباؤهم وأمهاتهم انقاذهم لم يسمح لهم الجنود بالعودة إلى الشاطئ بل تركوا الجميع كباراً وصغاراً يغرقون، وهرب القليل منهم وقد فقد البعض يده والبعض الآخر رجله والبعض كان يمسك بأمعائه بأيديهم.. هكذا كان الكل إما مقطع الأوصال أو مضروبًا بآلة حادة أو مشوهًا بدرجة لا يمكن تصور أسوأ منها[2].

وهكذا تشابهت تجارة العبيد الإفريقية مع التجارة فى الرقيق الهندي، فالأوروبيون لم يتوغلوا فى الداخل وإنما كونوا أحلافًا مع الجماعات الوطنية الساحلية وزودوهم بالسلاح وكافؤوهم بسخاء بالبضائع الأوروبية وشجعوهم على محاربة الجماعات الهندية الأضعف منهم والتى كانت تعاديهم من قبل. وفى السبعينيات من القرن السابع عشر اخترقت قوافل العبيد الأراضى الخلفية إلى الساحل مثلما كانوا يسيرون تمامًا فى طوابير طويلة عبر المناطق الداخلية فى إفريقيا إلى القلاع التجارية على ساحل غرب إفريقيا وما أن يصلوا إلى الساحل حتى يشحنوا على السفن ليكملوا ترحيلهم إلى مستعمرات أخرى، وكما كان الإفريقيون يعبرون الأطلنطى أثناء ترحيلهم وإعادة توطينهم الإجبارى كان غالبية العبيد الهنود ينقلون إلى جزر الهند الغربية، وشحن مئات منهم فى سفن تجاه الشمال إلى مستعمرتى نيويورك ونيوإنجلاند[3].

---

(1) الحمر والبيض والسود ـ المرجع السابق ص ٩٨.

(2) الحمر والبيض والسود ـ المرجع السابق ـ ص ١١٥.

(3) الحمر والبيض والسود، المرجع السابق ـ ص ١٣٠.

حمل لاس كاساس موضوع تدمير الهنود إلى محاكم إسپانيا، وأدت هذه الإثارة مع الوقت إلى صدور قوانين تمنع استعباد الهنود بشكل شخصى وتعطيهم بعض الحقوق مع إبقاء استغلالهم فى المزارع الكبيرة، وما لبثت هذه القوانين أن أهملت فى التطبيق فى كل أمريكا بسبب المعارضة التى جاءت من جانب ملاك الأراضى. وحدث الشيء نفسه تقريبًا فى بيرو أيضًا وعاد الاستعباد من جديد، ونشأ نظام هناك يمكن المالك الذى يحوز الأرض من السيطرة على الهنود الذى يعملون فيها، وانتشر هذا النظام مع بادية القرن السادس عشر فى «سانتو دومنجو ـ Santa Domingo» ومختلف المستعمرات الإسپانية والمكسيك وبيرو والأرجنتين.. إلخ.

وطبقًا لهذا النظام كان الهنود يعطون قطعًا صغيرة من الأراضى الفقيرة مقابل أن يقدموا عملهم لخدمة أراضى الملاك الأوروبيين، وبالتدريج كان يقل الوقت الذى يبذله الهنود في أراضيهم ويزداد بالتدريج الوقت الذى يعملونه فى مزارع السادة. وفى شيلى كان الهنود يعملون فى أراضيهم الخاصة نحو ١٦٠ يومًا فى السنة، ثم هبط عدد هذه الأيام بعد عدة عقود لتصير ٦٥ يومًا فقط يعملون فيها لأنفسهم. وقد ألغى هذا النظام سنة ١٧٢٠م واستبدل به نظام آخر صار هو السائد في المزارع الكبيرة فى أغلب المستعمرات الإسپانية، وفى هذا النظام الجديد صار مالك الأرض يملكها كلها وصار العامل معدمًا لا يملك شيئًا.

وكان ثمة نظام شبيه بهذه النظم وجد فى بيرو وبوليفيا للعمل فى المناجم وطبق فى المزارع أيضًا وفى صناعة المنسوجات وغيرها من المجالات، وهذا النظام وضع عام ١٥٧٢م وبقى نحو مائتى سنة، وكان العمال يعملون فى مناجم الفضة وغيرها فى أقسى ظروف العمل بغير أجر تقريبًا. ويذكر بعض المؤرخين أن قسوة ظروف العمل أدت إلى موت أربعة من كل خمسة هنود فى السنة الأولى لعملهم.

وفى البرازيل وجد نظام مثيل سنة ١٦١١م، كان ملاك الأراضى يتعاملون مع الهنود تعاملهم مع العبيد، مما اضطر الحكومة فى سنة ١٧٢٠م أن تمنع استخدامهم كرقيق إلا إذا كانوا يتجاهلون هذه القرارات ويتعاملون مع الهنود تعاملهم مع العبيد، الأمر الذى أدى إلى هرب الهنود واختبائهم فى داخل الأدغال والغابات البعيدة. وقد كان الأوروپيون يقومون بحملات فى هذه المناطق ويشترك فى الحملة الرجال والنساء

والقساوسة وغير ذلك ليصطادوا العبيد من الأدغال. وفى حملة واحدة فى باراجوى اصطادوا ١٥ ألفًا من الهنود الحمر، وبين سنتى ١٦١٤ و١٦٣٩م استرقوا نحو ٣٠٠ ألف هندى. وكانت هذه الحملات هى ما وسع من نطاق حدود البرازيل مئات الأميال على خلاف ما كانت رسمته المعاهدات القائمة وقتها بين الدول الاستعمارية.

وفى المستعمرات الأمريكية الشمالية التى كان يسيطر عليها الفرنسيون والهولنديون والإنجليز كانت تبذل المحاولات لتحويل الهنود إلى عبيد أرقاء ولكن بغير نجاح كبير. لقد كان من السهل على الهنود المأسورين أن يهربوا من الحدود فيعيشوا بين أهلهم. وكانت القبائل البدوية وشبه البدوية الموجودة على طول ساحل شمال الأطلنطى وفى البرازيل والأرجنتين وشيلى، كان من الصعب أن يتحولوا إلى رقيق. وقد كانت أكثر المناطق كثافة من السكان الهنود وجماعاتهم توجد فى المكسيك وبيرو فكانوا يؤسرون ويباعون عبيداً، ولكن لسوء حظ المشترين كان الهنود يهربون إلى قبائلهم؛ ولم تكن القبائل الكبيرة التى تميزت بالقوة وبالاعتداد بنفسها والتى كانت تسيطر على حدود أمريكا الشمالية طوال مرحلة الاستعمار، لم تكن هذه القبائل تحتمل أن يستعبد أبناؤها.

ثورات الهنود الحمر

فرض الإسبان والبرتغاليون على عبيدهم الخضوع لسياسات من القمع والإرهاب الشديد، وكانت أول بادرة تظهر للثورة يواجهونها بقمع لا يعرف الرحمة، ومع ذلك فإن تاريخ العديد من المستعمرات عرف العديد من الانتفاضات التى قام بها الهنود وسفكت فيها الدماء، وكانت ثمة ثورات فى الساحل الغربى من المناطق الإسپانية من المكسيك وخصوصاً فى المناطق الجنوبية، حيث كانت الكثافة السكانية للهنود كبيرة. إن الهنود لم يقاتلوا ببطولة فقط ضد الغزاة ولكنهم بذلوا جهوداً ضخمة لطردهم من أراضيهم، ويمكن الإشارة هنا إلى عدد من ثورات الهنود، قامت واحدة منها فى بيرو سنة ١٥٧١م، وبعد مائتى سنة فى ١٧٨٠م فى المنطقة نفسها شبت ثورة أخرى جديدة أعلن قائدها نفسه إمبراطوراً والتف حوله نحو ٦٠ ألف هندى. وعرفت المكسيك انتفاضات عديدة من الهنود وغيرهم من المواطنين منها ثورات فى أعوام ١٥٢٤ ـ

١٥٤١ ـ ١٥٤٦ ـ ١٥٩٥ ـ ١٦١٦ ـ ١٦٦٠ ـ ١٦٨٠ ـ ١٦٩٦ ـ ١٧٠٧ ـ ١٧٦١م، وأكبرها ما كان بين سنوات ١٦٢٤ و١٩٦٢م. وقامت انتفاضات في شيلي سنة ١٦٠٠م وفي البرازيل سنة ١٥٧٢م. وهي ما عرف بحرب السنوات السبع، كما حدثت ثورات وحروب بين سنوات ١٦٢٠ ـ ١٧٥٠م.

وهذه الثورات التي قام بها الهنود وخاصة في القرن ١٧ كانت هي طلائع الصراع الثوري الحاسم لتحرير المستعمرات من الإسپان والبرتغال، وقد اتخذت شكلها المحدد في العقد الأول من القرن التاسع عشر، واندمج فيها الهنود والزنوج أيضًا، وحدثت ثورات في فنزويلا سنة ١٧١١م، كما حدثت ثورات في بوليڤيا وكولومبيا وغيرهما[١].

استرقاق الزنوج

بعد أن وجد الملاك الاستعماريون من كل جنسية أنه ليس في مقدورهم استخدام العمال البيض ولا العمال الهنود الحمر في العمل القهري في مزارعهم وفي المناجم تحولوا برغبة جامحة لاسترقاق الزنوج من إفريقيا، وقد صار امتلاك العبيد من الزنوج أمرًا عامًا من الناحية العملية في النصف الغربي للقارة طوال المرحلة الاستعمارية. إن كل الدول الاستعمارية ـ الإسپان والبرتغال والهولنديون والفرنسيون والإنجليز ـ كانوا مشتركين في هذه العملية الدنيئة، ولقيت عبودية الزنوج مباركة الكنائس الكاثوليكية والپروتستانتية، كما مارسها كثير من القادة الليبراليين ومن ثم يمارسها غض الطرف عنها. إن الاستعباد القاسي للشعوب الزنجية يشكل أكثر ما يشين في كل التاريخ الأمريكي، وتحولت النظرة إلى أمريكا من أنها قوة تحرير للحياة وتجديدها إلى الأفضل إلى أن أصبحت صورة للتناقض الذاتي، فعلى الأرض التي بشرت بالحرية مورس الرق بشكل بشع وصارت أمريكا كغيرها صورة مزعجة عن تراجع مجرى الارتقاء التاريخي للجنس البشري.

بدأت الرأسمالية الحديثة من القرن السادس عشر، وكان للعبودية دور كبير في نموها، وقد ازدادت الرأسمالية ازدهارًا مع تجارة الرقيق ومع العمل العبودي نفسه،

(١) Out Line Political History of the Americas William Z. Foster, International Publishers, New York, 1951, P. 71-75.

هذه حقيقة واضحة بالنسبة للصناعة فى إنجلترا وليست أقل صدقًا بالنسبة لأمريكا، وقد كانت العبودية هى الأساس المباشر للعمل فى مصانع النسيج والعمل فى السفن وذلك فى الجنوب، وقد ذكر «كارل ماركس» مثلاً «وبغير العبودية ما كان يوجد القطن وبغير القطن ما كانت توجد الصناعة الحديثة، فالعبودية هى ما أعطت المستعمرات قيمتها الحقيقية والمستعمرات هى ما أوجدت التجارة العالمية والتجارة العالمية شرطًا مسبقًا للتصنيع على نطاق واسع، ومن هنا تظهر الأهمية الكبرى للعبودية»(١).

لقد وجد العبيد فى كل المستعمرات وكانوا يسمون العاج الأسود وكانوا مصاحبين للغزاة البيض فى حملاتهم على المكسيك وبيرو وغيرهما. وحيثما كان يوجد عمل شاق يجب القيام به كان العبيد الزنوج يجبرون على أدائه. وفى عام ١٦٠٠م كان ثلث السكان من الزنوج فى ليما Lima وبيرو، وفى الأرجنتين كان حوالى ربع السكان من العبيد. ووجد العبيد الزنوج أيضًا فى مناطق شمالية من مستعمرات الولايات المتحدة فى الأجزاء الشمالية والبعض فى كندا. ولكن القسم الأساسى من العبيد الزنوج كان موجودًا فى المناطق الاستوائية وما يحيط بها فى أمريكا الوسطى وجزر الهند الغربية وبلاد الكاريبى والبرازيل والأجزاء الجنوبية من الولايات المتحدة، حيث وجدت فيها جميعها مزارع السكر والتبغ والقطن وغيرها.

وبالنسبة للملاك كان الزنوج يتصفون بصفات تميزهم عن الهنود الحمر بوصفهم عبيدًا، فكانت أعدادهم كبيرة فى إفريقيا الكثيفة السكان وقتذاك، وكانوا أعظم قوة وأقوى بنية من الهنود الاستوائيين، وأكثر تحملاً للحرارة فى مناطق المزارع الواسعة، وكانوا أعظم مقاومة للأمراض الأوروبية أو أمراض البيئة الجديدة التى جلبوا إليها.

وفضلاً عن ذلك فقد أتى الزنوج من مناطق ذات كثافة أرفع مستوى من ثقافة البدو من الهنود الحمر، وكانوا أكثر تأهلاً للعمل فى الزراعات الكثيفة، وأكثر من ذلك كانوا فى أرض غريبة، فكانوا كالأسرى وأقل ميلاً فى دفاعهم عن الحرية من الهنود الذين يعيشون فى بلادهم وقريبين من أهاليهم ومن القبائل القوية الحرة من بنى جنسهم مما مكنهم من الفرار إلى مواطنهم. والنتيجة الإجمالية لهذا الوضع أنه حيثما وجد الزنوج فى المستعمرات الأمريكية كان سعرهم يفوق كثيراً سعر العبيد من الهنود. وفى الأوقات

(١) المرجع السابق .Out Line Political History of the Americas P. 77.



المبكرة فى البرازيل على سبيل المثال فإن العبد الزنجى البالغ كان يقدر ثمنه بنحو ٧٥ دولاراً فى الوقت الذى كان يشترى الهندى بحوالى ٥ دولارات أو أكثر قليلاً.

إن التفسير الأساسى للسبب الذى جعل الاسترقاق والنقل بهذه الأعداد الضخمة من العبيد من إفريقيا إلى أمريكا هو قيام التنازعات بين القبائل الزنجية فى القارة الإفريقية. وقد استطاع تجار العبيد من الزنوج ومن البيض أن يلعبوا دوراً فى هذه الخلافات وما أدت إليه من كوارث بالنسبة للشعوب الزنجية، وهى سياسة فرق تسد، السياسة نفسها التى اتبعها الغزاة الأوروبيون بين الهنود السكان الأصليين فى أمريكا.

اغتصاب قارة

إن الجزء الأكبر من العبيد جاء من الساحل الغربى لإفريقيا الاستوائية وهو أقرب الشواطئ الإفريقية لتصدير العبيد لأمريكا، ومن ثم تنافست الدول الاستعمارية من أجل الحصول على العبيد ووزعوا القلاع على طول هذا الشاطئ واستبقوا قوات محاربة فيها لاصطياد العبيد. وكان الكثير من السفن يقوم بحارتها بالحملات لقنص العبيد وترحيلهم. وقد ذكر «دى بوا» أبو الوحدة الإفريقية وباعثها «إن أقاليم عديدة أفرغت من سكانها وقبائل كاملة اختفت، كانت عملية اغتصاب للقارة نادراً ما كان لها مثيل فى التاريخ القديم ولا فى التاريخ الحديث»[١].

إن صائدى العبيد كانوا يقيدون العبيد بالسلاسل بعضهم ببعض ويسيرون بهم مئات الأميال ويدمغونهم بالأختام المحماة مثل الماشية لتمييزهم باسم المالك لهم، وينقلونهم عبر البحار فى سفن العبيد المرعبة، يكدسونهم فيها فى ظروف من الجوع والقسوة التى لاتوصف (وكانت أعداد كبيرة منهم تهلك)، ثم يبيعونهم للسادة المستعمرين مثل الماشية. وكان ثمة العديد من التمردات التى تحدث على ظهر السفن. إن الانحطاط الآدمى فى سعيه وراء الربح لم يغرق إلى هذه الأعماق المتدنية بمثل ما حدث فى تجارة العبيد.

يصف أحد الكتاب ما رآه فى إحدى سفن القرصنة التى تتاجر فى الرقيق والتى كانت تصل إلى أحد الموانى الأمريكية سنة ١٨٢١م يقول «إن المساحة التى كانت للرجل الواحد

(١) المرجع السابق .Out Line Political History of the Americans,P. 78

قليلة إلى حد أن أرجلهم كانت تتداخل بعضها فى بعض، ولم تكن هناك أية إمكانية لأحدهم لكى يرقد أو يغير هذا الوضع ليلاً كان أو نهاراً». ويذكر الكاتب أن هذه كانت واحدة من أحسن سفن العبيد والأسوأ كانت تعطى مساحة تقدر بـ١٨ بوصة للشخص، وبسبب هذه الظروف المرعبة وغير المعقولة كانت الرائحة الكريهة لسفن العبيد حادة إلى درجة أنها كانت تشم على بعد أميال عندما تأتى بها الريح.

ويصف كاتب آخر يسمى «ماك ماستر ـ Mc Master» الصورة المزعجة لسفينة العبيد قائلاً «عندما تغرب الشمس ينزل الجميع إلى أسفل وكانت المساحة المتاحة لكل واحد يرقد فيها كانت ستة أقدام طولاً وست عشرة بوصة عرضاً، وكانوا ينامون على الأرض، وكان السوط يستخدم لإجبارهم على الالتصاق بعضهم ببعض فى أضيق مساحة، وكان من المستحيل لأى منهم أن يتقلب ذات اليمين أوذات الشمال إلا أن يعانى كل الصف من الفوضى والاضطراب، ولكن مأساة الليل لا تساوى شيئاً بالنسبة لمآسى اليوم العاصف لأنهم كانوا يحيطون المراكب بالأقمشة السميكة فتمنع الهواء وتصير الأرض مبللة غارقة بالعرق، وكانت صيحات الألم ترتفع من أفواه الزنوج وتسمع فى أعلى السفينة. وكان من الأمور العادية أن يقذف بأجساد الموتى فى البحر. ولم يكن من النادر أن تبلغ الوفيات على ظهر السفينة ما يصل إلى ثلث عدد العبيد فيها[1]. وأحياناً ما كان قراصنة السفينة بسبب خشيتهم من نقص المياه أو بسبب إحساسهم بالخطر من الأسر، كانوا يقذفون بالحمولة البشرية الحية من على ظهرها لتأكلها أسماك القرش، وعلى الرغم من كل هذه الخسائر فإن أرباح تجارة الرقيق كانت تصل إلى ألف فى المائة فى الرحلة الواحدة.

وقد ذكر «بلاك ـ W. O. Blake» فى كتابه «تاريخ العبودية ـ History of Slavery» الصادر فى سنة ١٨٥٧م أنه فى شأن موت العبيد فى الطريق فإن مستر فالكون بريدج Falcon Bridge ذكر أنه فى ثلاث رحلات اشترى ١١٠٠ من العبيد وفقد ١٩١، وأن «تروتر ـ Trotter» ذكر أنه فى رحلة واحدة كان هناك ٦٠٠ عبد وفقد ٧٠ منهم، وذكر «ميلر ـ Miller» أنه فى رحلة واحدة كان هناك ٤٩٠ وفقد ١٨٠، و«إليسون ـ Eilison» ذكر أنه فى ثلاث رحلات اشترى ٨٩٥ وفقد ٣٦٥، و«مورلى ـ Morley» ذكر أنه فى أربع رحلات اشترى حوالى ١٣٢٥ وفقد ٣١٣، و«كلاكستون Claxton» ذكر أنه فى رحلتين كان هناك ٢٥٠ وفقد ١٣٢، وكل هؤلاء كانوا من تجار العبيد الإنجليز.

---

(١) المرجع السابق. Out Line Political History of the Americans. P. 79.

وإن الهولنديين الذين كانوا خبراء في القتل الجماعي والتعذيب الجماعي كانوا يعملون من خلال شركة جزر الهند الغربية والهولندية، وقد تأسست في عام ١٦٢١م من مجموعة من مختصبي الأراضي والقراصنة وتجار العبيد. ولكن الفرنسيين والبرتغاليين لم يكونوا مختلفين كثيراً عن الهولنديين بوصفهم قتلة وتجار رقيق، وبالنسبة للإنجليز الذين بنوا لأنفسهم سمعة تاريخية بأنهم قاوموا تجارة العبيد، كانوا في الحقيقة في المركز الثاني في الأعمال الخاصة بالرقيق. وفي سنة ١٧٧٤م فإن ثلاثمائة سفينة أبحرت من ليڤربول وكانت تعمل في تجارة العبيد، وبأي طريقة للمقارنة فإن (الإنجليز كان تجار العبيد من الدول الأخرى يعتبرون بالنسبة لهم من السمك الصغير). إن من نقل من العبيد الإفريقيين في السفن البريطانية يقدر بنحو أربعة أمثال ما نقل منهم بكل السفن الأخرى التي تنتمي إلى كل الدول الأخرى مجتمعة.

وقد اعتبر الإنجليز أنهم انتصروا انتصاراً عظيماً في «أوترخت ـ Uttrecht» عندما نجحوا في أن يضمنوا لأنفسهم عقداً يتعلق بتجارة الرقيق لكل المستعمرات الإسبانية. وقد حصلوا على هذا الاحتكار في سنة ١٦٠٠م، وحصل الهولنديون على هذا الاحتكار سنة ١٦٤٠م، وحصل الفرنسيون على هذا الاحتكار سنة ١٧٠١م، ثم ضمنه الإنجليز مرة أخرى سنة ١٧١٣م عن طريق الشركة الإنجليزية لجنوب البحار. وبهذا الاحتكار صار الإنجليز تجار الرقيق المعترف بهم عالميًا. وهذا العقد الأخير تضمنته اتفاقية أوترخت وبها حصل الإنجليز على الحق في أن يدخلوا إلى أمريكا الإسبانية ١٣٣ ألف زنجي بمعدل ٤٨٠٠ كل سنة لمدة ثلاثين سنة. ومن أجل الحصول على هذا الحق دفعت الشركة لملك إسبانيا ٢٠٠ ألف دولار.

كان لدى «رود إيلاند ـ Rhode Island» وحدها ١٥٠ مركبًا لتجارة العبيد في سنة ١٧٧٠م، وكانت الأرباح خيالية فمثلاً المركب المسمى فينس في بالتيمور تكلف بناؤها ٣٠ ألف دولار وحققت أرباحًا في أول رحلة لها في تجارة العبيد بلغت ٢٠٠ ألف دولار. وأن تجار العبيد الأمريكيين اندفعوا في هذه التجارة. كما أن ملاك مصانع النسيج في الشمال ورجال البنوك شأنهم شأن ملاك السفن حصدوا أرباحًا هائلة خلال تلك العقود من النظام العبودي في الجنوب الأمريكي.

وكان الكتاب يبررون هذه التجارة بقولهم إن العبودية قديمة قدم الحضارة نفسها وأن الأديان تشرعها إلى آخر هذا الكلام.

إن أول عبيد وطئت أقدامهم نصف الكرة الغربى (الأمريكات) كانوا فى سانتو دومنجو سنة ١٥٠٢م بعد عشر سنوات فقط من رحلة كولومبس أتى بهم ملاك المزارع مدفوعين برغبتهم الحادة لتحقيق الأرباح السريعة، وكان ذلك بداية عبودية الزنوج فى أمريكا. وعلى مدى الخمسين سنة التالية جلب عشرات الآلاف من العبيد لجزر أمريكا الوسطى فى هذه المنطقة مثل كوبا بورتوريكو سانتو دومنجو جاميكا. وكذلك فى بلدان أمريكا الوسطى مثل جواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس وغيرها التى تكون منطقة الكاريبى الواسعة. وبسرعة فاق عدد الزنوج عدد البيض فى هذه البلاد. وعشية ثورة سنة ١٧٩٠م فى هايتى (سانتو دومنجو) التى صارت مستعمرة فرنسية كان إجمالى سكانها ٥٣٦ ألف نسمة، وإجمالى عدد الزنوج العبيد فيها لا يقل عن ٤٨٠ ألفًا، وكان هناك ٣٥ ألفًا فقط من البيض. ومن المحتمل أن تكون هذه الأرقام بالنسبة للزنوج أقل من الواقع لأن المزارعين كانوا يدفعون ضريبة الرءوس عن العبيد الذين يمتلكونهم فكانوا يقللون من العدد تخفيفًا من الضرائب.

دخلت العبودية فى البرازيل وهى ثانى أكبر منطقة فى نصف الكرة الغربى سنة ١٥٣٢م بمركب هولندية، وصار الطلب على العبيد الزنوج كبيراً وذلك لزراعة المزارع الضخمة لقصب السكر المملوكة للسادة البرتغاليين. وبرغم الحملات التى كان يقوم بها المستعمرون لاصطياد الهنود واستعبادهم فإن ازدياد الطلب على عمال المزارع صار أكثر يسراً بجلب الأعداد الوفيرة من العبيد من إفريقيا ومن المستعمرات البرتغالية فى إفريقيا على وجه الخصوص، ومع نهاية القرن الثامن عشر وخاصة بعد إدخال زراعة جديدة لقصب السكر فاق عدد العبيد فى البرازيل عدد البيض الأحرار هناك بنحو ٥٠٪، وفى بعض مناطق هذا البلد وخاصة «باهيا - Bahia» كان عدد العبيد الزنوج هناك يفوق عدد السكان البيض بنحو عشرين ضعفًا.

ومع بداية القرن التاسع عشر بلغ عدد العبيد المجلوبين إلى البرازيل نحو خمسة ملايين عبد، والإحصاءات فى هذا الأمر لا يعتمد عليها ولكن المقدر أن عدد من استورد من العبيد الأفارقة بلغ نحو ١٢ مليونًا قبل انتهاء تجارة العبيد سنة ١٨٥٠م. وقدر بعض المؤرخين الرقم الإجمالى للعبيد الإفريقيين الذين جلبوا إلى كل أمريكا بنحو ١٥ مليون إفريقى، ويذكر «دى بوا» أن مقابل كل عبد استورد ووصل حيًا إلى نصف الكرة الغربى كان مقابله خمسة قتلوا إما فى إفريقيا أو فى الطريق بمعنى أن رقم

١٥ مليونًا المذكورة يقابله إفقار للسكان الإفريقيين من إفريقيا يبلغ ٦٠ مليون نسمة، وهذا الإهدار الضخم للقوى البشرية كان من أكبر المعوقات أمام التطور الإفريقي وتقدم الشعوب الإفريقية.

إن استيراد العبيد إلى الولايات المتحدة وهي أكبر ثالث منطقة لاستيراد العبيد في الأمريكات كلها بدأ في عام ١٦١٩م. ومثلما كان الشأن في البرازيل فإن سفينة هولندية هي ما بدأت بها تجارة العبيد. وقد زاد طلب ملاك المزارع من العمالة الإفريقية لتلاؤمها مع الجو والبيئة التي تصلح لزراعة التبغ والأرز والنيلة (الصبغة الزرقاء) وغيرها. وكان بعض الناس في هذه المستعمرات يعتقدون أنه بمجرد تعميد الإفريقي واعتناقه المسيحية فإنه يصير حرًا، ولكن هذا الفهم لم يكن يتلاءم مع شهوة ملاك المزارع وشهوتهم في الربح فصدر تشريع بمنع ذلك في ميرلاند سنة ١٦٦٣م وفي ڤيرچينيا سنة ١٦٦٧م، وبعد ذلك وعلى مدى كل مرحلة تاريخية للعبودية صار الأفارقة عبيدًا مؤبدين سواء آمنوا بالمسيحية أو لم يؤمنوا، ولم يكن المستعبدون يعبثون بموضوع العقيدة إذا كانت تعوق حصولهم على العمل الرخيص، ولكنهم بقوا يتشدقون بأنهم يستعبدون الإفريقيين ليعلموهم المسيحية.

وفي المرحلة الأولى لمستعمرة ڤيرچينيا كانت المزارع تصل إلى نحو ٥٠ ألف أكر أو أكثر مما يتطلب أعدادًا هائلة من العاملين فكانت مناطق جذب شديد للعبيد، وعلى أي حال فإن العدد الإجمالي للعبيد كان ينمو بشكل بطيء نسبيًا، ففي عام ١٧١٠م بلغ عددهم ٥٠ ألفًا، وفي سنة ١٧٧٠م وصل عددهم إلى ٤٦٢ ألف عبد في كل المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة. ثم بعد ذلك مع التطور السريع لزراعة القطن وقصب السكر بعد عام ١٨٠٠م زاد العدد بقفزات كبيرة فبلغ سنة ١٨٦١م نحو أربعة ملايين.

لم تكن كندا يزيد عدد العبيد فيها كثيرًا؛ لأن الجو فيها لا يصلح للزراعة الكبرى، فكان أغلب العبيد في كندا يعملون في الخدمات المنزلية أو في رعاية الماشية والخيل وغير ذلك[1].

---

(١) المرجع السابق. Out Line Political History of the Americans. P. 79-82.

وحشية العبودية

إن المتصالحين مع العبودية والمدافعين عنها طوروا نظريات مزيفة تقول إن ملاك العبيد لأنهم اشتروا العبيد بأموالهم واستثمروا أموالهم فى هذا الشراء فقد كانوا يحرصون عليهم ويبذلون عناية طيبة بشأنهم . وفى الحقيقة فإن الواقع يتناقض مع هذه النتائج وبطبيعة الأشياء فإن استبقاء النظام العبودى يستوجب حتماً إبقاء العبيد فى جهل مطبق وفرض أقصى أنواع الإرهاب ضدهم وكان من الحتمى أن يتمرد العبيد وأن يقوموا بثورات مما يستدعى قمعهم بشدة ، ومن أى زاوية يمكن النظر بها إلى النظام العبودى فقد كان نظامًا بربريًا قاسيًا جدًا فى المزارع والمناطق التى تنتج من أجل التصدير .

وإن مؤرخين وصفوا الحالة بشكل جيد فى أمريكا اللاتينية بقولهم : «بوجه عام لقد اعتبر العبيد الأفارقة حيوانات وعوملوا على هذا النحو ، وبعض الكتاب ذكر «إن أصحاب المزارع الكبيرة فى جزر الهند الغربية وجدوا أن الأكثر ربحًا لهم أن يعمل العبيد حتى الموت وحتى إن كان الموت فى سن مبكرة فذلك أفضل من أن يعيشوا إلى سن الشيخوخة والعجز» . وقال أحد المؤرخين أيضًا عن مستعمرة البرازيل إنها سبع سنوات مع العمل المتصل بغير راحة ثم يعامل العبد أسوأ مما يعامل به الثور العجوز أو جثة الحيوان التى يلقى بها فى أية خرابة من الخرابات . وذكر آخرون أنه كان من النادر رؤية عبد عجوز ، وذكر أيضًا أن العبيد فى المسيسيبى كانوا يعملون ١٤ ساعة فى كل ٢٤ ساعة ، كما كانوا فى چورچيا يعملون ١٩ ساعة ، ولم يكن يوجد قانون يمنع من أن يعملوا حتى الموت[(١)] .

هذه الحالة العامة سادت أيضًا فى الولايات المتحدة ، بل إن العبيد الأفارقة فى هذا البلد عوملوا بقسوة أشد مما عوملوا به فى أى مكان آخر فى نصف الكرة الغربى ، وفى الولايات المتحدة كانت تسود النظم الخاصة والقوانين المعمول بها فى البرازيل وغيرها من المناطق ذات الاستخدام الكثيف للعبيد ، وذلك على أساس أن العبيد هم مجرد ملكية وليسوا آدميين . وفى المستعمرات البرازيلية الإسپانية كان العبيد لهم حقوق شرعية أكثر وفرص أحسن لضمان حرياتهم مما كان فى المستعمرات الإنجليزية . وأن

(١) المرجع السابق. Out Line Political History of the Americans. P. 82.

ماك ماستر يوضح أن ظروف القانون العبودى فى الولايات المتحدة ومزارعها كانت أكثر قسوة منها فى خارج الولايات المتحدة. وقد كانت عقوبة الجلد تفرض على كل أسود لديه كلب أو يملك بندقية أو يستأجر حصانًا أو يتنزه أو يمشى فى جنازة أو يشترى أو يبيع أو يتاجر بغير إذن من سيده. وكان العبيد ممنوعين أن يتعلموا القراءة أو الكتابة أو أن يدلوا بشهادتهم ضد أى رجل أبيض، أو يرحلوا أو أن يبعدوا عن المزارع التى يعملون فيها بغير إذن من الرجل الأبيض أو بغير أن يكونوا مصحوبين به، وإذا فعل أحدهم ذلك فإن أول رجل أبيض يقابلهم من سلطته عليهم أن يجلد العبد عشرين جلدة على ظهره العارى. وإذا رد العبد الضربة فمن حق الأبيض أن يقتله. وركوب الخيل بغير إذن يعاقب عليه بالجلد وهكذا. وإذا هرب العبد فإن التشريع كان يجيز لأى رجل أبيض حر أن يقتله عندما يلقاه. وكانت سرقة العبد الإفريقى تشكل جناية، ولكن قتله أثناء عقابه، يشكل جريمة.

إن فردريك دوجلاس القائد الإفريقى الكبير وكان عبداً هارباً وصف بكلماته صورة العبودية بقوله "إن تجارة العبيد الأمريكية كانت تدعمها الأوضاع السياسية والعقائد المنتشرة فى أمريكا، إنك هنا ترى الرجال والنساء يساقون كالخنازير إلى السوق هل تدرى من هو سائق الخنازير سأريك أحدهم إنهم يعيشون فى الدول الجنوبية ويتجولون فى البلاد ويحملون المسدسات والسياط والسكاكين، ويقودون مئات من الرجال والنساء والأطفال إلى سوق العبيد فى نيوأورليانز، وكان العبيد يباعون فرادى أو جماعات حسب ما يرغب المشترون لقد كانوا حطامًا لحقول القطن ومعاصر السكر"[(١)].

كانت المرأة الإفريقية تعانى من العبودية، وفضلاً عن كل صعوبات الحياة والعمل الجماعى للجنسين كان عليهن أن يعانين من امتهان سادتهن لهن، وفى المستعمرات الإسبانية لم يكن للعبد أية حقوق قانونية، وإذا كان لا يعترف للرجل بأى حق أن يتزوج فقد كان لا يعترف للمرأة بأى حق أن تتزوج فقد كان لا يعترف للمرأة بأى حق فى أن ترفض أن تساق إلى سرير مالكها أو من يطلبها، وأن رفضها لهذا الأمر كان يشكل عملاً من أعمال التمرد. ولم يكن شيئًا نادراً أن يعرض مالك المزرعة جارياته

(١) المرجع السابق, Out Line Political History of the Americans. P 83.

على ضيفه ويدعوه إلى اختيار من يريد منهن لقضاء ليلته . وفي مناطق كثيرة من مناطق العبيد وبسبب وضع المرأة الريفية كان معدل المواليد منخفضاً، بحيث كانت الوسيلة الوحيدة لاستبقاء عدد العبيد كما هي الاستيراد من إفريقيا . وكان هناك حالات كثيرة ترفض فيها النساء أن يحملن كنوع من أنواع مقاومة العبودية .

ثورات العبيد

الصراع من أجل الحرية

على الرغم من القيود الحديدية التي كان يقيد بها العبيد الإفريقيون فلم تكن ردود فعلهم دائماً هي الطاعة، إنما تمثلت الأفعال الاحتجاجية لهم بأنماط شتى مثل عدم العمل مثلاً أو التراخي في أدائه أو الهروب أو حرق المزارع أو اغتيال المشرفين عليهم وملاك المزارع أو رفض الإنجاب، كما أنهم في ظروف أخرى كانوا يلجؤون إلى التمرد المسلح . وعلى خلاف ما قال به البعض إنهم كانوا سلبيين ومطواعين وغير مقاومين لظروف العبودية على خلاف ذلك عرفت لهم انتفاضات من أجل التمرد .

وفي بلاد الكاريبي على مدى المرحلة الاستعمارية كلها فإن الفتن والعصيان الذي قاموا به كان متكرراً بدأ أوله في بداية القرن السادس عشر في المزرعة التي كان يملكها ابن كولومبس مكتشف أمريكا، وفي كوبا عرفت انتفاضات لهم في سنوات ١٥٣٣ ، ١٥٣٧ ، ١٥٤٨م، وفي المكسيك حدث عصيان مسلح من العبيد الأفارقة سنة ١٥٣٠م كما حدث في جاميكا انتفاضات لهم في سنوات ١٦٥٥ ، ١٦٦٤ ، ١٦٩٢ ، ١٧٠٢ ، ١٨١٦ ، ١٨٣١م . وعرفت صراعات كثيرة في السنوات الأولى في المستعمرات الفرنسية مثل هاييتي ومارتينيك وجوادي لوب، كما حدثت انتفاضات للعبيد عديدة في جواتيمالا ونيكاراجوا وفنزويلا، وبعض هذه الانتفاضات أمكنها أن تنتصر بشكل مؤقت ولكنها بعد ذلك، أقمعت بعنف شديد وشنق زعماؤها أو رموا بالرصاص أو حرقوا حتى الموت . ومن أهم ثورات الإفريقيين في كوبا . هي ما قاده الإفريقي المتحرر خوزيه أنطونيو أفونت ـ «Jose Antonio Afnote» في سنة ١٨١٢م، كما أن انتفاضات الإفريقيين في الكاريبي بلغت ثورة عنيفة في هاييتي سنة ١٧٩١م التي وجهت ضربة عنيفة لنظام العبودية الإفريقي وهزت كيان النظام الاستعماري بأمريكا .

كان العديد من الإفريقيين يهربون من المزارع وينشدون معسكرات لهم فى الغابات والأدغال ووجدت مستوطنات لهم، وكان الهاربون منهم يسمون «المارونز - Maroons أو سيمارونز Simmarones» ، وكثر ذلك فى كوبا وغيرها من جزر الهند الغربية، وفى البرازيل وأمريكا الوسطى، وفى غيانا الهولندية وجدت مستوطنات حولها لما لا يقل عن ١٧ ألف إفريقى فى الأدغال وهم من سلالة العبيد الهاربين من أيام الاستعمار القديم وهم يسمون «الجوكاز - Djukas». وقد ذكر هيرس كوفيتس فى كتابه أسطورة ماضى الزنوج أن الحكومة الهولندية لم تستطع أن تقهر العبيد المتمردين فاعترفت رسميًا بوجودهم فى معاهدات لاحقة.

وفى البرازيل وجدت ثورات للإفريقيين ضد العبودية، وثمة آلاف من الإفريقيين هربوا إلى الأدغال فرحب بهم الهنود وأعطوهم الأرض والصداقة. وقام العديد من ثورات الزنوج العبيد فى البرازيل فى أعوام ١٧٥٦م، ١٨١٣م، ١٨٣٩م، ثم قامت الحروب الدينية لمن سموا بالزنوج المحمديين فى «بهيا - Bahia» فى أعوام ١٨٠٧، ١٨٣٥م وكانت ذات علاقة بالعبودية، ولكن أقوى ثورات العبيد وأكثرها شهرة فى البرازيل هى ثورة «بالماريز - Palmares»، لقد بدأت بمعسكرات للعبيد الهاربين فى سنة ١٦٣٠م وبقيت حتى سنة ١٦٩٧م كانت جماعة منتظمة أسست جمهورية بالماريز على أسس إفريقية وكان على رأسها «Janja Zomba» وكان قائدًا شجاعًا وعبقريًا، وقد بلغ عدد الزنوج بها من العبيد السابقين نحو ٥٠ ألفًا أنشئت لها حكومة واختير لها قائد ومارست التجارة مع المناطق المحيطة بها. وقد أعد البرتغاليون حملات عسكرية لغزو هذه الجمهورية وتمكنوا منها أخيرًا فى سنة ١٦٩٧م، وقتل آلاف الزنوج المهزومين أنفسهم مفضلين الانتحار على الاستسلام، وهذا الحدث الكبير يعتبر علامة من علامات الطريق فى تاريخ مستعمرة البرازيل.

وفى المستعمرات الإنجليزية لساحل الأطلنطى مارس العبيد الإفريقيون عددًا من الصراعات من أجل حريتهم، من الأيام الأولى لوجودهم حتى التحرير الذى حدث فى الحرب الأهلية سنة ١٨٦١ - ١٨٦٥م، وقد استخدموا الوسائل المعروفة للعبيد وقتها فى هذه المناطق من أمريكا وهى هروب الآلاف منهم فى فلوريدا. وكان أحد الأهداف الرئيسية لحكومة الولايات المتحدة فى حروبها ضدهم هو إجبارهم على تسليم الأعداد الكبيرة من العبيد الإفريقيين الذين هربوا، كما أن الحكومة الفيدرالية

استخدمت قواتها ضد الانتفاضات المسلحة للعبيد في ڤيرچينيا سنة ١٨٠٠م ولويزيانا سنة ١٨١١م وكارولينا الجنوبية سنة ١٨٢٢م، وڤيرچينيا سنة ١٨٣١م ولويزيانا مرة أخرى سنة ١٨٣٧م.

كان ثمة أحداث كبيرة لانتفاضات العبيد لم تكشف في المرحلة الاستعمارية الأمريكية. وقد قرر أحد المؤرخين عدد الثورات والانتفاضات التي حدثت في تاريخ العبودية الأمريكي بنحو ٢٥٠ ثورة وانتفاضة، وهذا يؤكد أن الجهود المنظمة لاستعادة حرية لهؤلاء الناس لم تكن نادرة، وإنما كانت ظاهرة ذات حلقات متتابعة في تاريخ الاستعمار الأمريكي.

إن أول ثورة للعبيد سجلت في الولايات المتحدة في سنة ١٥٢٦م في المستعمرة الإسبانية على نهر "پيدي ـ Pedee" جنوب كارولينا. وفي سنة ١٦٦٣م قامت ثورة شملت العبيد الإفريقيين والخدم البيض في ڤيرچينيا، وكانت هذه هي أول ثورة كبيرة في المستعمرات الإنجليزية اشترك فيها العبيد الإفريقيون، وقد تبعها ثورات في مناطق العبيد على مدى القرن الثامن عشر. وحتى في مدينة نيويورك قامت ثورات مهمة للعبيد منها واحدة سنة ١٧١٢م. فطبقًا لتخطيط محكم قامت مجموعة من العبيد بحرق أحد المباني، وانتظروا الرجال البيض القادمين للإطفاء وبمهارتهم في استعمال السكاكين والفؤوس والمسدسات قتلوا منهم تسعة وجرحوا غيرهم قبل أن يفروا هاربين. وذكرت التقارير أنه لولا وجود حامية من الجنود الإنجليز لأصبحت المدينة كلها رمادًا وأبيد الجزء الأكبر من السكان، وعندما خمدت النيران وجرى التحقيق أعدم ثلاثة عشر عبدًا شنقًا ومات أحدهم وهو مصفد في الأدغال وحرق ثلاثة وهم مشدودون على الخازوق وكسرت عظام واحد على عجلة التعذيب، كما فضل ستة آخرون الانتحار على أن يقاسوا العقوبة على يد مجتمع البيض. ثم أصدرت الجمعية التشريعية بنيويورك قانونًا جديدًا للعبيد يسلبهم معظم الحقوق التي كانوا يتميزون بها في ذلك الوقت عن نظرائهم الجنوبيين[1].

ولكن هذا القمع الشديد لم يرهب العبيد وقاموا بثورة أخرى عام ١٧٤١م قتل فيها ٣١ من الإفريقيين ومن البيض. وقد استثارت ثورة العبيد في هايتي الإفريقيين في كل

---

(١) الحمر والبيض والسود ـ المرجع السابق ـ ص ٢٢٣.

المستعمرات فى نصف الكرة الغربى وقاموا بالثورات لتحرير أنفسهم فى السنوات العشر الأخيرة من القرن الثامن عشر .

ومع نمو أعداد السكان العبيد بعد سنة ١٨٠٠م بسبب المزارع الجديدة للقطن وقصب السكر صارت الثورات أضخم وأكثر ظهوراً، كما صارت أكثر خطورة على السادة هناك، لقد أبقت هذه الأحداث طبقة ملاك المزارع فى حالة من الانزعاج المستمر واتخذت إجراءات عسكرية قمعية كثيرة لمنع هذه الانتفاضات ولقمعها . وكان الإعداد للثورة وتنظيمها فى هذه الظروف البالغة القسوة والصعوبة أمراً يتطلب شجاعة هائلة ومهارة غير محدودة لهؤلاء العبيد .

وعلى رغم كل هذا الإرهاب فإن ثورات العبيد خطط لها ونفذت وكان الأكثر أهمية هو ما سمى بفتنة «غبريال ـ Jabrial» فى سنة ١٨٠٠م فى ڤيرچينيا، شارك فيها نحو ألف من العبيد وقتل فيها نحو ٣٥ من القادة الزنوج . وفى فلوريدا سنة ١٨١٦م شارك نحو ألف من العبيد وقاوموا جيش الولايات المتحدة لمدة أسابيع حتى أبيدو نهائيًا .

ومن الثورات العديدة التى قامت قبل الحرب الأهلية فى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٦٠م، فقبلها بعشرات السنين قامت فى جنوب كارولينا ثورة سنة ١٨٢٢م غدر بها بعض خدم المنازل من الزنوج وأدت إلى شنق ٣٥ من القادة الزنوج . وفى سنة ١٨٣١م فى ڤيرچينيا قامت انتفاضة قادها «نان ترنر ـ Nan Turner» . وقد هزمت هى الأخرى وشنق فيها ١٦ من الزنوج ، وقامت ثورات عديدة مشابهة مع اقتراب الحرب الأهلية . وأحيانًا ما كان يحدث فى ثورات العبيد الإفريقيين فى كل البلاد هو التعاون ما بينهم وبين البعض من الأهالى البيض . وكان الرمز البارز لهذا التعاون هو المحاولة البطولية التى قام بها چون براون بفرقة صغيرة معه تتكون من ٢٠ من البيض وخمسة من الزنوج فى ڤيرچينيا فى أكتوبر سنة ١٨٥٩م وذلك ليبدأ ثورة العبيد هناك وقد ضحى چون براون وستة معه بأنفسهم فى هذا العمل وقتلوا . كما أن الهنود أيضًا كثيراً ما تعاونوا . وشاركوا العبيد الأفارقة .

وكل ذلك يؤكد بوضوح أن تاريخ هؤلاء الزنوج لم يكن تاريخ خضوع ورضاء بالعبودية كما يريد أعداء الشعب الزنجى أن يؤكدوه على غير الحقيقة . إن هذا التشنيع

والزيف تتقول به الطبقات الحاكمة ضد طبقة من الشعب تريد أن تفقدها التقدير وتبرر استغلالها لها . إن الشعب الزنجى أثبت تاريخيًا درجة عالية لديه فى الشجاعة والقدرات القتالية وحب الحرية وذلك فى حروبهم القبلية وفى صراعهم اليائس ضد الغزاة البيض لإفريقيا وضد ثوراتهم العديدة ضد العبودية فى أمريكا[1] .

قد يتساءل القارئ مع هذه القسوة والصلف من السادة البيض فى أمريكا للاحتفاظ بعبيدهم وبالنظام العبودى الذى ابتدعوه وطبقوه عبر القرون ، وشيدوا به ثراء أمريكا وبناء العالم الجديد وداسوا به مبادئ الحرية والإنسانية التى يتشدقون ويطنطنون بها . حتى چورج واشنطن ذاته أبو الحرية الأمريكية زعيم حركة استقلال أمريكا وحركة تحرير شعبها الأبيض من الاستعمار البريطانى كان من ملاك العبيد وكان يحوز ٣٠٠ عبد من الزنوج البائسين ولا يوجد فى مراسلاته أو خطبه ما يشير إلى أنه كان يدافع أو يتبنى سياسة الإلغاء للرق . إن واشنطن وغيره من المؤسسين الآخرين لأمريكا وضعوا مصير الجمهورية الجديدة فى مواجهة المعارضة ضد الرق ، وكان هناك شعور عام بأن الجمهورية سوف تذوى إذا فقدت عمل الرقيق ، ومن ثم لم يحدث أى إجراء من واشنطن ضد الرق ووضع مصالحه الاقتصادية التى تؤدى إلى التمسك بنظام العبيد تعلو على مبادئه الأخلاقية . فما الذى جعل البيض فى أمريكا أن يقبلوا إلغاء العبودية؟ وما الأسباب التى أجبرتهم للخضوع إلى إلغاء النظام العبودى؟

بإيجاز شديد يمكن تلخيص هذه الأسباب فى :

١ ـ العبودية لم تعد مفيدة بعد ذلك من الناحية الاقتصادية بالقدر المأمول فى ظروف أن الاقتصاد صار يعتمد أكثر على الصناعة والمهارات الصناعية .

٢ ـ ثورات العبيد صار منعها وقمعها باهظ التكلفة .

٣ ـ ظهور معارضة عامة للنظام العبودى فى هذه البلاد أتت من العمال الذين يعملون بالأجر ويخشون منافسة العمل العبودى لهم .

---

(١) المرجع السابق. Out Line Political History of the Americans P. 83-87.

٤ ـ تحرر استقلال الولايات المتحدة عن بريطانيا واستقلال المستعمرات الأمريكية عن الدول المستعمرة الأوروبية جعلت الدول المستعمرة فى أوروبا لا تجد مصلحة لا فى أن يقوم قراصنتها وتجارها وجيوشها باصطياد العبيد من إفريقيا نفسها ويحولوها إلى مستعمرات لهم بمناجمها ومزارعها، ويتطلب ذلك منهم استبقاء قوة عملها فيها ليقوموا بهذا العمل لصالح المستعمرين الأوروبيين فعدلوا عن اصطياد الإفريقيين واستعبادهم فى أمريكا وتحولوا إلى استعباد القارة بشعوبها وثرواتها.

* * *

من أين جاء هؤلاء؟

لا أحد يستطيع أن يقدر حجم القسوة والبؤس اللذين صاحبا اصطياد الملايين من الرجال والنساء في إفريقيا على مدى الأربعة قرون الأساسية التي نشطت فيها هذه التجارة، إننا نجد أن أكثر السنوات كثافة بالنسبة للعبودية كانت تتركز في الفترة ما بين ١٧٠٠ ـ ١٨٥٠م. وأن المناطق التي كان يستجلب منها العبيد بانتظام وبأعداد كبيرة كانت في البداية محدودة.

ولفهم هذا الوضع نأخذ المكسيك كحالة، فإن العمل الإفريقي في المكسيك حل (تقريباً) محل الهنود الحمر خلال قرن واحد. ففي بدايات سنة ١٥٧٠م كان هناك نحو ٢٠ ألفاً من العبيد في المكسيك، وفي سنة ١٥٨٤م أصدر ملك إسبانيا إلى المجلس الذي يمثله في المكسيك قراراً يقول إن الهنود الحمر شعب ضعيف وإنه يتعين أن يترك هذا الشعب لأعماله الخاصة، أما العمل في المناجم والبناء والحقول والمطاحن فيجب أن يقوم به زنوج «مولاتوس ـ Mulattoes» و«المستيزوز ـ Mestizos».

إن أغلب الإفريقيين الذين جاءوا إلى المكسيك في هذه الأيام المبكرة من المحتمل أن يكونوا من الجماعات التي تتكلم الماندي الذين كانوا يعيشون وظلوا يعيشون في الأراضي وراء الجانب الغربي لساحل غينيا، وهؤلاء المختطفون كانوا يعرفون عامة باسم الماندنجو، وبعض هؤلاء جلبوا إلى البلاد لا بأسمائهم ولكن بما أطلقه عليهم جيرانهم، ومن ثم فإن من كانوا يسمون «نوب ـ Nupe» كانوا يسمون «التاباس Tapa»، وقد سلموا بواسطة التجار لأسواق العالم الجديد. وفي المقابل فإن اليوروبا (في نيجيريا) استعبدوا بواسطة شعب «الفون ـ Fon» في داهومي على الغرب منهم كانوا يسمون «ناجوس ـ Nagos» ودخلوا بهذا الاسم أمريكا. وإن شعب «سوسو Susu» من شاطئ ساحل غينيا لم يظهروا في سجلات المكسيك، لأنهم سجلوا باسم «كسكو ـ Xoxo» وكثيراً ما كان المقتنصون لهم اسمان الأول هو الخاص بالسوق الذي اشتروا منه في الشاطئ الإفريقي، والاسم الثاني هو اسم الكنية الخاصة بقبيلته.

وأغلب العبيد كانوا من غرب إفريقيا، وقد أخذوا من الأسواق الرئيسية أو الأسواق الصغيرة العديدة على طول ثلاثة آلاف ميل من الساحل الإفريقي بين السنغال في الشمال والجولا في الجنوب. والقليل منهم أخذ من شرق القارة في القرن السادس عشر، وقد سجلت الأرشيفات المكسيكية اثنتين على الأقل من المدن التي كانت تشكل

دولاً فى شرق إفريقيا «ميلين ـ Melin» أو «مالندى ـ Malindi» وموزمبيق . ومن أخذوا من شاطئ موزمبيق أطلق عليهم اسم «كفراريان ـ Kaffrarian» مشتق من اللفظ العربى كافر أو وثنى ، ومن ثم فإن عبيد «زوزا ـ Zoza» من المحتمل أن يكونوا آتين من أقصى الجنوب الشرقى فى جنوب إفريقيا ، وضحايا آخرون أتوا من مناطق أبعد فإن السجلات المكسيكية تحدثنا عن عبيد جاءوا من بورما والملايو وجاوا والصين .

وفى العالم الجديد فإن الشعوب الإفريقية كثيراً ما كانوا أقوياء إلى الحد الذى جعلهم يحتفظون بعاداتهم وعقائدهم الخاصة ببلادهم ويعيدون إنشاءها إلى هذا الموطن الجديد . وفى بعض جزر الهند الغربية يظهر هذا الأمر بوضوح . إن المقتنصين من اليوروبا نقلوا إلى البرازيل فى أعداد كبيرة وشكلوا جماعة تحتضن عقائدهم ، كما أن الأطفال الآتين من ثقافات راسخة أكدوا بصمتهم بالنسبة للنطق الإفريقى على الثقافة الجارية ، ومن ثم فإن «الأوريشا ـ Orishas» أى الآلهة المحليين لليوروبا أعيد إنتاجهم فى البرازيل باعتبارهم قديسين مسيحيين . وفى ريودى چنيرو فإن إله الحرب المسمى «أوجن ـ Ogun» قد صار القديس چورچ وقدس باعتباره فارساً من الكاثوليك .

وكان هناك من التجار العرب من يحصلون على العبيد من زنجبار فى القرن التاسع عشر ثم يسلمونهم إلى التجار الآخرين عبر القارة حتى يصلوا إلى غرب القارة ويباعوا ، وقد قص أحد هؤلاء قصته فى سنة ١٨٣١ م فقال «لقد باعونا من أجل المال وأنا نفسى باعونى ست مرات بعضها مقابل المال وبعضها مقابل السلاح وبعضها مقابل الملابس ، واستغرق ذلك ستة أشهر قبل أن أشاهد الرجل الأبيض» .

وإن ذكريات أخرى تقص علينا كيف أن أحد قباطنة الرقيق الفرنسيين اشترى عند ثغر نهر الكونغو امرأة إفريقية كانت فيما يبدو جميلة ولم تكن تخشى البيض فلما سألها تاجر العبيد عن ذلك قالت إنها سبق أن شاهدت الرجال البيض فى بلاد أخرى كانت الشمس فيها تشرق من البحر بدلاً من أن تغيب فى البحر كما هو الحال فى الكونغو ، وقالت إنها رأت العديد من الأقمار فى طريقها . وهذه القصة تظهر أن العبيد كانوا يأتون من موزمبيق أحياناً ويباعون فى الكونغو .

لا يوجد شىء غير محتمل بالنسبة للإفريقيين الذين ينتقلون من محيط إلى محيط . وأن كلاً من السجلات الأوروبية والإفريقية تتفق عامة باستثناءات قليلة على أن

الشعوب الساحلية نادراً ما كانت تمدهم بالعبيد من أهاليهم ومن صفوفهم، لقد كانوا يشترونهم أو يأتون بهم من الشعوب التي في الداخل وكانوا يأتون منها عبر الأميال.

ومن ثم فإن مملكة عبيد« الفون ـ Fon» في داهومي كانت يؤخذ منها المأسورون بأعداد كبيرة من المناطق التي تكون بعيدة أكثر من مائتي ميل في الداخل. وهناك مصدر كبير آخر للعبيد في ساحل الذهب وكان الوسطاء في تجارة العبيد هناك من شعب «الفانتي ـ Fanti» الذين كانوا يشترون المقتنصين من الأشانتي في الشمال منهم ويبيعونهم إلى الأوروبيين في القلاع الساحلية، لذلك كانت تختلط الأسماء بين الفانتي والأشانتي.

والخلاصة عن غرب إفريقيا يمكن القول إن الشعوب الإفريقية القوية التي تقطن الساحل كانت تغزو الداخل وتغزو الشمال، وكانوا يستمدون ما يحصلون عليه من عبيد من الشعوب ذات الوفرة النسبية(١).

العلاقات التجارية الإفريقية

قبل ظهور تجارة الرقيق عبر الأطلنطي كانت هناك علاقات إفريقية أوروبية لا تختلف عن العلاقات العربية الإفريقية ولا العلاقات الهندية الإفريقية. كانت إفريقيا شبه الجزيرة الكبرى التي يحيط بها المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والصحراء الواسعة من الشمال، وعلى طول الحدود الساحلية كانت تقوم علاقات بين مدن تتعامل مع مدن، وحكام يتعاملون مع حكام آخرين وكانت تقوم مدن تجارية وتجار تخصصوا في التجارة عبر البحار أو عبر الصحارى. كان هناك «والاتا ـ Walata»، «دجيين ـ Djenne» وتمبكتو، وكانت على اتصال بمدن أخرى جنوب الصحراء مثل كلوه وماليندي وما شابهها على الساحل الشرقي لإفريقيا.

وكانت التجارة قد صارت مهمة لهذه المجتمعات قبل أن تظهر في الأفق السفن الآتية من أوروبا عبر المحيط، كانوا جميعاً يندرجون في التجارة المحلية وينهمكون في نظم تسويق فعالة، وكان بعضهم ينهمك في التجارة مع الخارج عبر المساحات

(١) The African Slave Trade, Basil Davidson - James Gvry, Oxford, 2004, P. 120-124.

الشاسعة، ومع ذلك كانت التجارة للقسم الغالب من الريفيين (وكان أغلب الأفارقة ريفيين) ذات أهمية ثانوية في الحياة اليومية؛ لأنهم كانوا يعيشون على الاقتصاد الطبيعي ويستهلكون ما ينتجون محليًا. ولكن هذا الوضع اختلف كلما بدأت التجارة مع الخارج تظهر وتنمو، كانت المدن صغيرة إذا قورنت بمدن اليوم ولكنها كانت تمد الإفريقيين ببضائع مستوردة ترفيهية لا توجد في الداخل. وكان هذا النوع من التجارة يخص طبقة عليا وليس الغالبية من السكان.

وعندما كتب ليو الإفريقي في القرن السادس عشر أن تمبكتو كانت سوقًا كبيرًا للكتب وتأتيها المخطوطات المستوردة من «البربر ـ Barbary» وأن أرباحًا كبيرة كانت تنجم عن تجارة الكتب أكثر مما تنجم من أي أعمال أخرى، عندما قال ذلك لم يكن يبالغ ولا يعني أن كل سكان السودان الغربي يشترون الكتب، إنما كان يعني فقط أن تمبكتو وحدها كانت مركزًا مهمًا للتعليم الإسلامي وأنها كانت قادرة على أن تكون مكتبات خاصة. ومثل ذلك يقال عن الواردات الكبيرة لشرق إفريقيا من الخرز والصيني من الصين وكانت تستخدم في المنازل وعلى موائد الأغنياء وذوي النفوذ (وليس في الأكواخ ولا لدى الفقراء) فقد كانوا لا يحرصون على تراكم الثروة.

كانت فكرة الملكية الخاصة نادرة، كتب أحد المؤرخين من الشعوب المتحدثة بلغة البانتو في جنوب إفريقيا يقول: «إن كل الأرض تشغلها القبيلة ويديرها الرئيس بوصفه على رأس القبيلة ولم تكن الأرض ملكًا خاصًا له، كانت جميع مصادر الثروة الطبيعية من أرض وماء وأخشاب ومراع وأشجار مملوكة ملكية عامة ولا تحتجز أبدًا للاستخدام الشخصي الخاص، ولم يكن معترفًا به إلا الأرض التي يقيم فيها الإنسان وما يزرعه باعتباره حقًا خاصًا.

هذه النظم تختلف في تفاصيلها ولكنها عامة في أغلب إفريقيا وتتطلب شعورًا بالمسئولية التضامنية الجماعية، وكانت التجارة مفيدة، ولكنها ليست حيوية وقد نمت مع تطور الدول وظهور الحكم المركزي[1].

---

(١) المرجع السابق. The African slave trade. P 124-129.

نظم التحالف العبودى

بدأت تجارة الرقيق عبر الأطلنطى فى بداية القرن الخامس عشر عندما وصل قبطان برتغالى يدعى «بوى دوسيكييرا ـ Puy do sequeira »، وصل إلى ساحل بنين وتوصل إلى بلاط الملك حيث تسلم إذنًا ملكيًا بالمتاجرة فى الذهب والعاج والعبيد. ولم تكن التجارة تمثل نشاطًا اقتصاديًا جديدًا فقد مارسها الأفارقة من قبل فى مناطق نائية من قارتهم، ولكنها فى تلك المرة كانت بداية الاتصال مع شركاء جدد فى التجارة من مناطق نائية عن قارتهم.

كانت التجارة المبكرة في العبيد متبادلة بين المشترين الأوروبيين والباعة الأفارقة. فضلاً عن أن التجارة نفسها كانت مقصورة على المراكز التجارية الساحلية، حيث كان يؤتى بالعديد من العبيد الأسرى من الداخل بواسطة الوكلاء الأفارقة، ويباعون بالشروط التى يحددها البائعون الأفارقة ويتسلمون الأسلحة الأوروبية وأسياخ الحديد والنحاس وأوعية التقصدير والأباريق وعقود الخرز وشراب الدوم المسكر والمنسوجات نظير العبيد والذهب والعاج.

ولم يكن الرق ظاهرة اجتماعية جديدة على الأوروبيين أو الأفارقة، فقد اشتغلت المجتمعات الإفريقية منذ قرون مضت بتجارة العبيد السود عبر الصحراء الكبرى من غرب إفريقيا إلى أوروبا الرومانية والشرق الأوسط، لكنها كانت نشاطًا عارضًا وليس منظمًا وكان الهدف منها تزويد أمم البحر المتوسط التجارية بالجنود وخدم البيوت والحرفيين فضلاً عن العمال الزراعيين. وفى داخل إفريقيا ذاتها وجد الرق منذ زمن بعيد على نطاق للخدمة الشخصية ولفترة محدودة من الوقت أكثر منه العمل مدى الحياة، ويشبه هذا النوع من الرق ما قام فى أوروبا منذ قرون، ونتج عنه استرقاق المسيحيين للمسلمين والمسلمين للمسيحيين خلال الحروب الدينية، وكان المرء يصير عبدًا إما لكونه شخصًا غريبًا أو كافرًا أو أسير حرب، أو إذا باع نفسه فى سوق النخاسة ليحصل على مال لأسرته أو لارتكابه جريمة شنعاء، وكانت حقوق العبيد محدودة وفرصهم فى التغيير إلى الأحسن مقيدة بصورة قاسية. ولكن بصرف النظر عن ذلك كان ينظر إليهم كأعضاء فى المجتمع يتمتعون بحماية القانون ولهم حقوق خاصة معينة

منهـا التعليم والزواج وحق الأبوة وأهم من كل ذلك كله أن حـالة الرق لم تكن وضـعًا نهائيًا غير قابل للإلغاء أو ينتقل آليًا إلى أبناء العبيد[1].

المهم لقد حمل العبيد الإفريقيون بعيداً عن إفريقيا تحت أشكال مختلفة، ولكن المجرى العام لتجارة الأطلنطى، يمكن القول إنها جرت فى ثلاثة مجالات، وكان الثالث منها هو الأكثر أهميـة. هذه المجالات أو الأشكال الثلاثة هى: العبـودية بالقرصنة، العبـودية بالتحالفات الحربية، العبودية بالمشاركة بقدر قل أو كثر من المشاركة السلمية.

وفى المجال الأول أو المرحلة الأولى، واجهت إفريقيـا غـزوات صـريحة بواسطة جماعات صغيرة من الأوروبيين، وكانت هذه الغزوات مختلفة عن الحروب الداخلية للقبائل فى أن الغزاة كانوا يأتون من البحر ويذهبون بعيداً وسط البحر.

وما لبثت طريقة الغزو أن حل محلها أسلوب التحالف؛ لأن الأوروبيين كـانوا يستطيعون تقديم سلع يرغب فيها الرؤساء الأفارقة رغبة شديدة، بدأ ذلك بالخيل ثم بعـد ذلك زادت عليـه الأسلحـة النارية ثم الكحـول، ثم ظهـرت الرغبـة التى يمكن تسميتها بالتوافق المتبادل مثل ما فعله مامادو كبير مالى الذى أرسل إلى الكابتن البرتغالى فى قلعة المينا يطلب مساعدته ضد أعدائه من جيرانه، وكذلك وجد الأوروبيون والإنجليز خاصة - وجدوا أنفسهم مشتبكين فى حروب تخص أحد الرؤساء الإفريقيين ضد الآخر، وعملوا على استغلال هذا الوضع لصالحهم.

فى سنة ١٥٦٧م شـرع القرصان الإنجليزى «هوكنز - Howkins» وهو واحـد من طلائع القادة البحريين الإنجليز القراصنة تجار العبيد، شرع فى القيام برحلته الثالثة فى السعى وراء العبيد وذهب إلى غينيا وسار على الساحل فى الطريق المعروف الآن من الرأس الأخضر إلى «ريوجراند - Rio Grande» (فى الجمهورية الحديثة لغينيا بيساو) ثم إلى جزر «الأيدولز - Idols» بالقرب من كوناكرى (عاصمة غينيا الحالية) ثم توغل إلى الداخل باحثًا عن الرقيق عبر سواحل سيراليون وجمع فى طريقه ١٥٠ من المقتنصين، وبعد أن عانى من بعض الخسائر كان مستعداً بأن يبحر بهم إلى جزر الهند الغربية بأمريكا ويبيعهم هناك للمزارعين الإسبان، ولكن الأحداث غيرت هذا الأمر، فبينما

(١) الحمر والبيض والسود - المرجع السابق - ص ١٨٤.

كان يستعد للمغادرة من ساحل البحر كان هناك زنجي أرسل سفيراً من ملك الزنوج الذي كان مقمعاً من الملوك الآخرين من جيرانه، وقد عبر هذا السفير عن رغبة مليكه لهوكنز في أن يتعاون ضد أعدائه بوعد أن كل ما يحصل عليه من الزنوج سيكون الملك مسروراً في أن يبيعه له. إن هذا الرئيس المحلى لم يكن يعبأ ولا كان يعرف شيئاً عن الاختلاف بين ظروف القنص عند الإفريقيين وبين الظروف التي سيعيش فيها الإفريقيون عندما يباعون للأوروبيين، وقد نظر إلى بيع المسجونين لحليف أتى من البحر مثل بيع المسجونين إلى حليف مستقر على الأرض.

إن هوبكنز بعد ذلك جمع عدداً من القراصنة الإنجليز وانضم إلى ملك سيراليون ضد الملوك المعادين له وقام بإشعال الحرائق وتدمير إحدى المدن التي كان يقال إنه كان بها ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف من السكان. «كانت هذه المدينة مبنية لمواجهة الحروب وكان عليها سياج (سور) من الأشجار العالية المتشابكة، وكان فيها من الجنود نحو ١٥٠ مجموعة، وكان الملوك فيها يجمعون نحو ستة آلاف من الجنود الزنوج فضلاً عن السكان من النساء والأطفال وغيرهم. لم تكن السيطرة على المدينة سهلة»، وفي النهاية فإن الإنجليز حرقوا المدينة وأجروا مذبحة هائلة وخرج منها هوبكنز بـ ٤٧٠ من المقتنصين.

هذا النوع من النظم التحالفية حدث في أماكن أخرى، وكان البرتغاليون يصنعون ذلك كثيراً، وإذا ذكرنا مثلاً على ذلك بعد سنوات قليلة فقد وقعوا معاهدة بالتعاون المشترك مع الحاكم الدائم للمملكة الداخلية مونوموتابا في الأراضي التي صارت بعد ذلك تعرف روديسيا الجنوبية (زيمبابوى حاليّا). لقد استبدلوا السلاح النارى والمهارة بامتيازات الأراضي والمناجم وكان ذلك مدمراً لمونوموتابا واستقلالها، ولم تكن هذه الحالة الوحيدة ولكن حيثما كان الهيكل الاجتماعي قويّا إلى حد يستطيع به أن يقاوم التغلغل من هذه النوع كان التحالف الحربي يترك طريقه إلى النموذج المنتظم للتجارة السلمية.

ومع نمو تجارة الرقيق في القرن السابع عشر عندما أصبح الاسترقاق هو العنصر الحاكم في العلاقات الإفريقية الأوروبية صار تجمع العبيد في سواحل غينيا والكونغو عملاً يزداد تقبله رغم قيام نظم معقدة من الأحكام والضوابط، كان هذا العمل الدائم هو عمل الرجال الأقوياء على الجانبين يعملون مباشرة أو بطرق غير مباشرة من خلال وكلاء يعينونهم أو تجار أو قواد، ولكنه كان من الجانب الإفريقي عملاً يزداد الاعتماد فيه على الرؤساء والحكام الذين يفهمون قيمة الاحتكار وكيف يدافعون عنه.

إن القول بإن تجارة العبيد فى إفريقيا صارت عملاً يقوم به الملوك والأغنياء والتجار، هذا القول هو المفتاح لفهم طبيعة النظام ونجاحه وآثاره على طول الساحل الإفريقى وما يجاوره من أراض إفريقية.

وفى السياق المؤسسى صارت تجارة العبيد لا تنفصل عن أعمال الحكم فى إفريقيا، وحيثما كانت التجارة تجد رؤساء وملوكًا كانت تزدهر، وحيثما لم تجد هؤلاء كانت تضعف، وسواء بالنسبة لتراكم الثروة بواسطة الضرائب أو الهدايا أو أرباح التجارة أو بالنسبة للسلطة السياسية التى دعمها تنظيم هذه التجارة أو بالنسبة للتفوق العسكرى الذى نجم عن شراء الأسلحة النارية فقد بنت العبودية قوة أساسية لم تكن موجودة من قبل ونقلت هذه القوة طابع الحكم القبلى العام والواسع إلى الطابع الأوتوقراطى الضيق.

ومع ازدياد الطلب فإن تجار العبيد كانوا مجبرين دائمًا على الإبحار على طول الساحل ليلتقوا عشرات المقتنصين من هنا وهناك، وكانوا يتحملون فى ذلك أسابيع وشهورًا من مخاطر الأمراض والبؤس ويدفعون ثمن زيادة نسبة الموتى فى صفوفهم، ومع ضرورة التسليم والتسلم فإن المناطق المنتجة أنشأت مجمعات يوضع فيها العبيد للتسليم السريع وصار عدد من القلاع الأوروبية فى ساحل الذهب مراكز للتجميع.

كما أنشأ الأوروبيون أنفسهم مناطق للتجميع وكانت سفنهم التى تسع هذا التجمع معززة بأسلحة كثيرة يكون بها الأوروبيون قادرين عن الدفاع عن أنفسهم إذا حدثت ثورة من العبيد أو هجوم من البر أو غزو من المنافسين فى البحر. وقد كتب أحد تجار العبيد الفرنسيين أنه شاهد سفينة إنجليزية مشحونة بالسلاح تخدم بوصفها قلعة ومحطة للتجارة للشركة الإنجليزية.

شاهد الإفريقيون كيف أن الأوروبيين يحاربون بعضهم بعضًا من أجل احتكار الخدمات البحرية التى تقوم بهذه التجارة، ولم يكن الرؤساء الإفريقيون فى مناطق الساحل بطيئين فى فهمهم لمصالحهم التجارية. فسعوا من جانبهم لكسب احتكار الجانب والخدمات البرية لهذه التجارة ليس فى مواجهة بعضهم البعض أساسًا، ولكن فى مواجهة محاولات الأوروبية للتغلغل فى البر وفى الأراضى الداخلية لاصطياد العبيد، وقد نجح الأفارقة فى ذلك بشكل عام وأعاقت المجتمعات الساحلية الاتصال بين الأوروبيين وبين شعوب الداخل وبنت لنفسها وضع الوسيط وسلطته فى هذا الشأن.

وقد كان الأفارقة على السواحل يحارب بعضهم بعضاً مثلما يفعل الأوروبيون وينشدون التحالف مع هذه الدولة الأوروبية أو غيرها ويغيرون على منافسيهم ويستعبدونهم ويبيعونهم أو هم أنفسهم يستعبدون ويباعون ، وبهذه الحلقة الدائرة بين السبب والنتيجة تأسست تجارة العبيد بهذه القسوة . . كانت تجارة قاسية ولكنها ليست عشوائية ؛ لأن نظم التعامل تأسست وتمت وصار السلوك الإفريقي لا يختلف عن السلوك الأوروبي[١] .

* * *

(١) المرجع السابق The African Slave Trade P 101-106

الفصل الثانى

غرب إفريقيا والساحل الغربى

- البرتغال فى الساحل الغربى
- التجارة عبر الأطلنطى
- القبول بالمشاركة
- الدور البلچيكى فى الكونغو
- فقدان البشر



البرتغال فى الساحل الغربى

عندما بدأ الأوروبيون يتخيلون إفريقيا وراء الصحراء، ارتسمت صورة القارة على أنها من أراضى المجهول وأنها مليئة بالكائنات غير الطبيعية والمخيفة، وأن رودلف هيجون الراهب الأوروبى الذى رسم صورة العالم سنة ١٣٥٠م تصور إفريقيا أنها تحتوى على أناس بعين واحدة ويغطون رءوسهم بأقدامهم. وفى سنة ١٤٥٩م فإن الراهب القس الإيطالى "فرامورد" أعلن أن إفريقيا هى بلد طائر الرخ وهو طائر يستطيع أن يحمل فيلاً على أجنحته.

وفى العصور الوسطى لم يكن هناك أوروبى يعرف ما إذا كانت إفريقيا تحتوى على طيور عملاقة أو أناس بعين واحدة أو بغير ذلك، وبسبب أن المراكشيين الأعداء فى نظر الأوروبيين كانوا يعيشون على الشاطئ الإفريقى للبحر الأبيض المتوسط لم يتجاسر أى من الأوروبيين إلا القليل لوضع أقدامهم هناك، والأقل بكثير الذين انطلقوا على الجنوب عبر الصحراء، والكل كان يعتقد أنه بمجرد ما تعبر جزر كنارى عند المغرب تواجه ببحر الظلمات[1].

وأن معظم الأوروبيين الذين كانوا يتكلمون عن إفريقيا كانوا مقتنعين بأنه فى الأزمنة الأولى كانت عادة أكلة لحوم البشر موجودة فى القارة، وأن بعض شعوب إفريقيا كانوا يمارسون طقساً يتعلق بأكل لحوم أعدائهم من ذوى الشرف والخشية، وبين الحين والحين كانت المجاعات تجبر الناس على أكل بعضهم بعضاً. هذه الأسطورة الخاصة بأكل لحوم البشر لدى الأوروبيين صاحبتها أسطورة مماثلة عند الإفريقيين فقد كانوا

King Leopold's Ghost, Adam Hochschild, Pan Books, Pan Macmillan Ltd, London (1) 2002, P. 6.

مقتنعين بأن الأوروبيين هم ممن يأكلون لحوم البشر وأنهم يصطادونهم ليس من أجل العمل ولكن ليحولوا أجسامهم إلى فحم وشحم وزيت لطعامهم (١).

ومع هذا الجهل الأوروبي بإفريقيا فإن إحدى الحقائق البارزة عن الدول الإفريقية القديمة في إفريقيا السوداء مما عرفت في الأزمنة الأولى، ثم نسيت بعد ذلك هو أنهم لم يغزوا قط من خارج القارة وإن كان حدث ذلك فقد كان من النادر جداً. لقد قاوموا الغزو وبقوا بعيدين عن أن تنتهك أراضيهم، كان يمكن للمسلحين الأوروبيين أن يكسبوا موضع قدم على طول الساحل فقط وكانت الدول البربرية الموجودة في شمال إفريقيا حظها قليل في غزواتها البرية نحو الجنوب، وقد فشلوا في النهاية وأجبروا على الرحيل. وكان كتاب المرحلة الاستعمارية يميلون إلى تفسيرهم هذه الحقيقة الخاصة بنجاح المقاومة الإفريقية بإرجاعها إلى المناخ والناموس، وفعلاً فإن الملاريا والشمس كانتا مما يثبط عزائم الغزو الأجنبي، ومع ذلك فإن التقارير الأوروبية القديمة تشير إلى أسباب أخرى وحصانات أخرى وجدت منذ الغزو، وهي تشير إلى قوة الجيوش الإفريقية وإلى أن عنصر المقاومة العسكرية مما كان بين وقت وآخر يثبت أنه العنصر الحاسم.

وحتى في القرن الخامس عشر الميلادي فإن البرتغاليين وهم يتلمسون طريقهم جنوباً حول الشاطئ الإفريقي الغربي الطويل كانت معرفتهم غامضة حول القوى والمجتمعات الداخلية في إفريقيا التي كانوا ينشدون التحالف معها. لذلك بدأ ملك البرتغال بحذر يرسل وكلاء برسائل للرؤساء المهمين وأن يظهر نفسه لهم باعتباره صديقاً قوياً ووثيقاً لشئونهم وحروبهم. وفي الربع الأخير من القرن الخامس عشر أرسل رسولين إلى أمير التكرور (عند ساحل السنغال) وإلى أمير تمبكتو. كما أرسل بعثة في اتجاه الجنوب إلى جامبيا وإلى «منسا موندي ـ Mansa Mundi» وهو واحد من أقوى الرؤساء في إقليم الماندنجو وكان أيضاً أميراً على إمبراطورية مالي المترامية الأطراف يعرض صداقتهم (٢).

انغمست كل الدول الأوروبية، البرتغال وإسبانيا وهولندا وإنجلترا وفرنسا في تجارة الرقيق، وكانت البرتغال صاحبة السبق في الاسترقاق وتجارة الرق في إفريقيا. أبحرت

(١) The African slave trade P. 115.

(٢) المرجع السابق The African slave Trade P 27-28.

سفنها تجوب سواحل إفريقيا من غربها إلى شرقها ومن أنجولا إلى موزمبيق وعابرة الأطلنطي نحو البرازيل وجزر الكاريبي. في البداية اقتصر في نطاق ضيق على صيد ونقل الأرقاء إلى الجزر المحاذية للساحل، فلم تتوغل بعيداً عن الشاطئ في أرض القارة، وبعد أن ازداد الطلب على الرقيق أصبحت هذه الجزر مرافئ وورش صيانة لسفن ومحطات ترانزيت[1].

كان سبب سيطرة البرتغال على تجارة العبيد عبر الأطلنطي حادثاً صغيراً يكاد لا يذكر في كتب التاريخ. ففي عام ١٤١٥م غزا البرتغاليون مدينة سبتة المغربية وهي ميناء صغير من موانئ المغرب يقع عند مضيق جبل طارق وانتزعوه من المغاربة، وكان وقتها ميناء تجارياً كبيراً على شاطئ البحر المتوسط ونقطة النهاية الشمالية لعدد من طرق القوافل الآتية من داخل إفريقيا، وكان هذا الانتصار بداية أحلك الفصول في تاريخ إفريقيا (لا تزال سبتة تقع تحت الاحتلال الإسباني) ذلك أن سقوط هذا الميناء هو الذي فتح الباب لغزو القارة الإفريقية.

وتفسير ذلك أن أوروبا في ذلك الحين كانت غارقة في ظلمات العصور الوسطى، وكان العرب المراكشيون منذ سنة ٧١١ـ ١٤٠٠م يسيطرون على إسبانيا، وكانت سيطرتهم تغلق أمام الأوروبيين إمكانات السيطرة على التجارة البحرية في البحر المتوسط. وكان البرتغاليون وغيرهم من الدول الأوروبية يعيشون في خوف مما يسمى بالعرب الإفريقيين الذين كانوا يسيطرون على إسبانيا. وأثار هذا النصر الصغير أوروبا وحثهم على التفكير بأن العرب ليسوا بعيدين من إمكانية أن يهزموا بعد أن عاشوا مئات السنين في خوف من الإفريقيين العرب الذين كانوا يسدون الطريق أمام تحركات الأوروبيين في البحر، وساعدهم الخلاف الذي قام بين الحكام العرب الأفارقة في إسبانيا مما أدى في النهاية إلى سقوط إسبانيا وتحريرها من السيطرة العربية. وكان هذا الانتصار بمثابة كرة الثلج التي أثرت على إفريقيا إلى الأبد[2].

ورغم سيطرة البرتغاليين على سبتة إلا أنهم فشلوا في أن يسيطروا على تجارة الذهب الإفريقية ويغتصبوها من المغاربة. وأن فشلهم في الحلول محل المغاربة دفعهم إلى تبني

(١) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ محمد إبراهيم نقد ـ دار الثقافة الجديدة ـ ط ١ ـ ١٩٩٥م ص ٤٣.
(٢) العبودية في إفريقيا ـ عايدة العزب موسى ـ دار الشروق الدولية (ط ١ ـ ١٤٢٤ ـ ٢٠٠٤م)، ص ٤٣ ـ ٤٥.

إستراتيجية بحرية بهدف الوصول إلى طريق الذهب الحقيقى، وبدأت خططهم بالالتفاف حول سواحل إفريقيا من الساحل الشمالى الغربى إلى الجنوب على طول الساحل الغربى.

***

فى عام ١٤٤٠م أسر أحد ضباط أمير البرتغال هنرى الملاح بعض المغاربة فأمر الأمير بإعادتهم، فتلقى من المغاربة مقابل ذلك عشرة من الزنوج وكمية من الذهب، ففتح هذا العطاء شهية مواطنيه فجهزوا عدداً من السفن لتلك التجارة. وسار بعض المغامرين نحو الجنوب فى اتجاه رأس بوجادور سنة ١٤٣٤م، وفى معارك صغيرة على الشاطئ الغربى اقتنص نحو ١٦٥ من الرجال والنساء والأطفال فضلاً عمن قتل فى هذه المعارك، وبقى هؤلاء المغامرون يسعون وراء المزيد من الاقتناص. وأمر ١٥ برتغاليًا أن يسيروا فى البر ليستطلعوا عما إذا كان هناك مراكشيون أو ليتعرفوا على أى ملامح تشير إلى وجودهم. وكانت السفن تقف بعيداً عن الشاطئ والزوارق تقترب من الأرض، وفى طريق هؤلاء رأوا المراكشيين يهرولون عندما شاهدوا البرتغاليين يجرون وراءهم ولكنهم لم يستطيعوا أن يبلغوا المراكشيين من الرجال إنما لحقوا فقط بالنساء والأطفال الصغار الذين لم يكونوا قادرين على الجرى السريع فأسروا منهم سبعة عشر أو ثمانية عشر. ووصلت كل هذه الحملة إلى جنوب البرتغال ومعهم المأسورون، وبهذا يمكن القول إن تجارة الرق عبر الأطلنطى قد بدأت فى ذلك الوقت.

ظهرت تجارة الرق لأول مرة مجسدة فى وصول أول شحنة من العبيد الأفارقة إلى البرتغال فى أغسطس ١٤٤٤م وكان عددهم ٢٣٥ عبداً، ويذكر هيوتوماس فى مؤلفه القيم «تجارة الرقيق» الذى نشر عام ١٩٧٧م أن وصول هذا الحجم من الإفريقيين كان شيئاً مثيراً، ذهب الكثيرون ليشاهدوه ومنهم الأمير هنرى الملاح الذى أخذ يحدق إليهم من ظهر جواده واستلم منهم هدية يبلغ مقدارها ٤٦ عبداً وهو يمثل الخمس الملكى، ويصف «جومز دى زوارارا» وكان من حاشية الأمير هنرى عندما رأى ذعر وبؤس هؤلاء المأسورين: «أى قلب قاس لا يستطيع أن ينفعل ويشعر بالشفقة تجاه هؤلاء القوم عندما يصطادون وينفصل الآباء عن أبنائهم والأزواج عن زوجاتهم والإخوة عن أخواتهم، ونجد الألم فى العيون والدموع تغسل الوجوه والأكف

تضرب الخدود والصراخ ينبعث عاليًا، والأنظار تحدق بعيدًا كما لو كانت تطلب المعونة من إله الطبيعة».

انتشرت تجارة الرق سريعًا كانتشار وباء الطاعون. وفى مذكرات رحالة قديم آخر من أوروبا يسمى «موستو - CA.DA. Mosto» وكان قد أبحر فى عام ١٤٥٦م إلى نهر جامبيا، حيث تتسع إفريقيا فى اتجاه الشرق، إنه بعد ذلك بنحو ١٢ عامًا حدثت غزوات أخرى بدأ نوع من الانتظام فى هذه التجارة. ويذكر موستو «قبل أن ينتظم هذا الطريق فإن القوافل البرتغالية التى كانت تبلغ أربع قوافل أو أكثر كانت تسير مسلحة إلى خليج أرجوم Arguim ثم تهبط فى الماء وتغزو قرى صيادى الأسماك ويأخذون ما يستطيعون أخذه من هؤلاء العرب (لم يكونوا عربًا طبعًا إنما كانوا من البربر وغيرهم من الأفارقة) رجالاً ونساءً ويحملونهم معهم إلى البرتغال للبيع، وكان هذا يحدث على طول الساحل. ولكن فى أوقات أخرى كان يتم ذلك بسلام وهم منشغلون بالتجارة»(١).

فى البداية لم يكن الباعث لاختطاف الإفريقيين وجعلهم عبيدًا هو التجارة فقط وإنما كان للانتقام أيضًا، كان أغلب المأسورين من الجزء الشمالى من موريتانيا من قبائل الطوارق الذين كانوا تسببوا أحيانًا فى تدمير واسع النطاق من قبل فى شبه جزيرة أيبيريا، لذلك كان البرتغاليون يصطادون الإفريقيين ويحولونهم إلى عبيد محض انتقام من الأفارقة المغاربة والسيطرة الإفريقية على شبه جزيرة أيبيريا (إسبانيا والبرتغال)، باختصار كانت خطيئة هؤلاء الأسلاف هى أن أراد البرتغاليون أن ينتقموا من خلفائهم.

هذه التوليفة من مرارة الانتقام والجشع التجارى والتعصب الدينى والمغامرة الحربية أعطت البرتغال حمية القيام بغزواتها على الساحل الإفريقى. وفى عام ١٤٦١م أقام البرتغاليون مركزًا لهم فى أرجوين (أغادير) الواقعة على الساحل المغربى المطل على المحيط(٢).

وفى عام ١٤٨٢م بنى البرتغاليون أول قطعة لهم فى ساحل الذهب فى مكان أسموه «لمينا» أصبح مقرًا لتجميع العبيد للانتقال منه إلى السفن الأوروبية، واعتقدوا أنهم من

(١) The African Salve Trade P. 56.

(٢) الوثنية والإسلام - تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا. ك. مادهو بانيكار - ترجمة وتعليق أحمد فؤاد بليع - المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٥م، ص ١٩٥.

هذا المكان يستطيعون أن يفتحوا منابع الذهب الإفريقى، وكان عليهم أن يبنوا هذه القلعة باتفاقية يبرمونها مع رئيس الأهالى فى هذه المنطقة. وقد استطاع ديوجودى أزامبوزا الذى قاد الحملة البرتغالية بعد مفاوضات طويلة مع الرئيس الإفريقى أن يجعله يوافق على بناء القلعة بشرط واحد هو الحرص على بقاء السلام والحق، لذلك فإن أول الأفعال المبكرة التى تلت بناء القلعة فى المينا لم تكن الحملة العسكرية إلى المناجم التى فى الداخل، ولكن كانت البعثة الدبلوماسية من أجل الصداقة والتحالف التى أرسلها الملك چون ملك البرتغال إلى ما مادو كبير مالى فى إفريقيا، وقد أمر بأن يصحب هؤلاء ثمانية مبعوثين من البرتغال بينهم فارسان من البلاط الملكى، وكانت معهم الهدايا من الخيل والبغال والأسلحة والأشياء القيمة فى ذلك البلد[1].

كانت المينا منشأة ملكية فلم يكن التجار الأفراد مسموحًا لهم بالاقتراب منها، وصارت تحكم ذاتيًا تحت تصرف الحاكم البرتغالى، ويقال إن ملكة منطقة المينا (نانا كوامينا) كانت غير موافقة على السماح للبرتغاليين بناء القلعة ولكن أزامبوزا استخدم المكر والخداع للحصول على الموافقة. وبعد ذلك أنشأ البرتغاليون عددًا آخر من الحاميات الأصغر واستخدمت كلها فى حبس العبيد إلى حين تصديرهم إلى أمريكا.

وفى عام ١٤٨٦م وصل البرتغاليون إلى ساحل بنين المدينة الإفريقية القديمة العظيمة واندهشوا من جمالها. وبعد سنوات وصلها الهولنديون وكتب أحدهم عن هذه المدينة «إنها مثيرة للخيال عندما تدخل إليها ستسير فى طريق عريض أعرض سبع أو ثمانى مرات من شوارع أمستردام، إن قصر الملك هو تجمع من مبان كبيرة تحاط بالأسوار وهناك وحدات متعددة للوزراء وللحاشية أغلبها فى ضخامة المبانى الحكومية فى أمستردام، وهى مدعمة بأعمدة من الخشب مغلفة بالنحاس نظيفة لامعة، والمدينة تتكون من ٣٠ شارعًا رئيسيًا مستقيمة بعرض ١٢٠ قدمًا، فضلاً عن شوارع جانبية غير

---

(١) لم تكن المينا هى من سهل الوصول إلى ذهب إفريقيا وما وصل خلالها كميات قليلة. والحقيقة لا البرتغاليون ولا الهولنديون ولا أى من القوى الأوروبية الأخرى استطاعت ضمان الوصول إلى أرض الذهب غانا حتى حارب البريطانيون الأشانتى فى نهاية القرن ١٨. لقد بنيت القلاع ولكن لم يكن أى منه مأسورنا، ووضعت الحاميات فيها وكانت تستكمل دائمًا من أوروبا وبين الفينة والفينة كان الأشانتى يحاربون ويؤسرون ويغلبون وأحيانًا كانوا يجبرون على العيش فى اتفاق وثيق مع جيرانهم الإفريقيين وإلا فقدوا قوتهم.

محددة، المنازل قريبة من بعضها ومنسقة بنظام طيب. إن هؤلاء الناس لا يمكن القول بأنهم أقل من الهولنديين بالنسبة للنظافة، إنهم يغسلون وينظفون منازلهم كما تنظف عدسات النظارة اللامعة».

ظل البرتغاليون يحتكرون تجارة العبيد حتى نهاية القرن السادس عشر، في البداية كانوا هم من يقومون بعمليات صيد العبيد من الساحل وكان الإفريقيون الذين يجيدون الإبحار في شواطئهم يهاجمون البرتغاليين ويفتكون بهم. ولما زاد عدد القتلى البرتغاليين قرر الأمير هنري أن يغير من أساليب الصيد البرتغالي فبدلاً من أن يغامر البرتغاليون بهذا العمل فليشتروهم من الأفارقة وبدلاً من اختطافهم ليقم الأهالي بهذه المهمة. وأظهر بعض الأهالي للبرتغاليين استعدادهم للتفاهم معهم واقتنعوا بأن العبودية أسهل بالتجارة منها بالحرب. وحتى ذلك الوقت فإن رؤساء العشائر في جنوب الصحراء كانوا يعملون كوسطاء داخل البلاد لتجارة الرقيق من غرب إفريقيا إلى البحر الأبيض وأوروبا، ولكنهم بدءوا الآن يبيعون الرقيق مباشرة إلى أوروبا، وانتصر البرتغاليون في واحد من أهم أهدافهم وقد كسروا احتكار التجارة الإفريقية التي كانت تحتكرها الدول الإسلامية في إفريقيا المطلة على البحر الأبيض التي سيطرت عليها قروناً عديدة. ويقول كاداموستو إن هؤلاء العرب (مرة أخرى هو يقصد رؤساء العشائر البربرية في جنوب الصحراء وفي مناطق السافانا السودانية) كان لديهم خيول برية وكانوا يتاجرون في أرض السود ويتبادلون مع الحكام السود يعطونهم الخيول مقابل العبيد، وكان الحصان الواحد يساوي من ١٠ إلى ١٥ عبداً حسب نوعه، هؤلاء الحكام السود كانوا يحكمون دولاً زنجية مثل مالي وسنغاي وأن احتياجهم للخيول التي وجدوا من الصعب عليهم أن يستولدوها ويربوها جعلهم يتوجهون في إشباع هذا الاحتياج من شمال إفريقيا[١].

أخذت البرتغال تزود الجلابة الأفارقة صائدة العبيد بالبنادق النارية وتدربهم على استخدامها ليمكنهم اقتناص أكبر عدد من الرقيق، لذا أطلق على القرن السادس عشر عصر البنادق[٢].

(١) المرجع السابق. The AfricanSlave Trade P. 57.

(٢) الموسوعة الإفريقية ـ المجلد الثاني ـ تاريخ إفريقيا ـ معهد البحوث والدراسات الإفريقية ١٩٩٧م. ص ٣٣٠.

ومع التوسع فى الطلب على الشاطئ لمصنوعات أوروبية مقابل أرقاء، إلى الاقتحام العسكرى وفرض الهيمنة على مناطق تضم عشرات القرى، وإلزام شيوخها بإتاوات من رءوس الرقيق، اضطر الشيوخ للإغارة على قبائل مجاورة لاستجلاب الإتاوة واستكمالها بأفراد القبيلة إن لم تبلغ النصاب من الأسرى، وأصبح هؤلاء الشيوخ وكلاء أفارقة للشركات البرتغالية يتولون تنظيم الغزوات وتجميع الصيد وتصنيفه ذكراً أو أنثى، شاباً أو فتاة، أو طفلاً، والإشراف على زرائب على الشاطئ ونقلهم فى زوارق صغيرة للجزر حتى ترسو السفن العابرة للمحيط وتفرغ شحنتها من بضائع يتولى الوكلاء تسويقها ومقايضتها[1].

كما أنشأت الحصون على السواحل لتكون مخزناً لتجميع الأفارقة قبل شحنهم إلى الأمريكتين وأوروبا. وكان القساوسة يعمدون كل رجل وامرأة وطفل قبل وضعه فى الأغلال وقبل ركوب السفن حتى تجد أرواحهم الخلاص عند موتهم فى البحر، وكسبت الكنيسة بهذه العملية مبالغ طائلة؛ لأنها كانت تتقاضى ضريبة عن كل رأس[2].

واستمر البرتغاليون يكتشفون الساحل الإفريقى منذ أن نزلوا به، ولما توفى الأمير هنرى الملاح لم يهتم ابناه «فرنا» و«أفونسو الأول» بإفريقيا فنقلا مسئولية الممتلكات البرتغالية فى إفريقيا إلى رجل الأعمال اللشبونى «فرنا وجومز» مقابل مبلغ من المال (٢٠٠ ألف ريس Reis) فى العام للأسرة المالكة البرتغالية، وكان جزءاً من الصفقة أن يتعهد جومز بأن يستكشف فى عام، ٣٠٠ ميل فى الطريق الساحلى لإفريقيا.

وكما ابتدعت البرتغال تجارة الرق ابتدعت نظام السخرة لهؤلاء العبيد المأسورين، فكانت تطلب من الزعماء المحليين عدداً من العمال المطلوبين فيقومون هؤلاء بتجنيدهم بمقتضى عقود جماعية تحمل توقيع الزعيم، وكان هؤلاء الزعماء يجلدون إذا ما توانوا عن تقديم العدد المطلوب، ونادراً ما كان هؤلاء العبيد يعودون إلى قراهم إذ غالباً ما كانوا يرسلون للعمل فى مشاريع خارج القارة، وبالذات فى جيانا البرتغالية فى أمريكا إذ يشحنون إلى هناك وتنقطع صلتهم بقارتهم. وكان هؤلاء العمال يتلقون أجوراً تافهة

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى النشأة ـ السمات ـ الاضمحلال ـ توثيق وتعليق محمد إبراهيم نقد ـ دار الثقافة الجديدة ط ١ ـ ١٩٩٥م، ص ٤٤.

(٢) إفريقيا دراسة عامة إقريقية ـ د. أحمد نجم الدين.

ولا يصرف للعامل إلا ربع راتبه خلال فترة العمل حتى لا يفر ولا يصرف له الباقى إلا بعد انتهاء العقد الذى كان لا ينتهى أبداً[1].

وبعد أن أقام البرتغاليون مراكز تجارية على طول الساحل الغربى نزلوا إلى الجنوب إلى سواحل الكونغو ووصلوا إلى أنجولا وأسسوا نقاطاً ساحلية مؤقتة سرعان ما تحولت إلى وجود دائم.

* * *

(١) الاستعمار الأوروبى فى إفريقيا - د. زاهر رياض ص ١٤٧.

التجارة عبر الأطلنطى

ينقسم عصر الاستعمار الأوروبى فى إفريقيا إلى مرحلتين **أولا** : مرحلة الاستعمار التجارى الذى اقتصر على احتلال عدد من الموانى والمحطات التجارية على طول الساحل البحرى ، **وثانيًا**: المرحلة الإمبريالية التى صاحبت الثورة الصناعية فى غرب أوروبا والتى أدت إلى عدم اكتفاء الدول الاستعمارية باحتلال سواحل القارة بل بدأت تتوغل فى قلب القارة . استهدفت المرحلة الأولى تجارة الرقيق وترحيلهم للعمل فى أوروبا والعالم الجديد ، والمرحلة الثانية استهدفت استعباد الإفريقيين فى أرضهم الإفريقية لاستخراج الموارد الطبيعية . وإذا كانت المرحلة الأولى شهدت مآسى تجارة الرقيق فإن المرحلة الثانية شهدت مآسى الممارسات العنصرية[1] .

المرحلة الاستعمارية الأولى وهى عصر تجارة الرقيق الأطلنطية والغزو الاستعمارى وهى الفترة الممتدة من ١٧٠٠ ـ ١٩٠٠م ، وعلى عكس التجارة عبر الصحراء التى قام بها تجار من القطاع الخاص شمال وجنوب الصحراء . دون تدخل مباشر من قوة أجنبية من خارج الإقليم ، فقد قام بالتجارة الأطلنطية رأسماليون تجاريون استفادوا من الدعم العسكرى للقوة الأوروبية ومن التقدم التقنى للاقتصاديات الأوروبية وسيطروا على مناطق شاسعة من العالم لإحالة ميزان القوى لصالحهم فى الأسواق الإفريقية .

كما أدى التقدم التاريخى الذى حققته أوروبا خلال تلك الفترة التى شهدت نشأة الرأسمالية إلى تشكيل العلاقات بين إفريقيا والعالم الخارجى بطريقة مختلفة ، فبينما كانت إفريقيا خلال مرحلة التجارة السابقة عبر الصحراء تتعامل مع العالم الخارجى على قدم المساواة تقريبًا ، ولم يكن باستطاعة العالم الخارجى أن يفرض مطالبه بالقوة على القارة الإفريقية ، فقد أدى تطور تجارة الرقيق الأطلنطية واتساع نطاق الغزو الاستعمارى إلى تمهيد المسرح لفقدان التكوينات الاجتماعية الإفريقية لاستقلالها الذاتى وهو ما أدى إلى إخضاعها كلية فى نهاية الأمر[2] .

منذ وصول البرتغاليين إلى غرب إفريقيا بدءوا فى اصطياد الرقيق الإفريقى ونقله إلى بلادهم على طول الساحل الغربى الإفريقى ، ثم اندفعت سفن الدول الأوروبية

---

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المجلد الثانى ـ تاريخ إفريقيا ـ ص ٣٨٢ .

(٢) السياسة والحكم فى إفريقيا ـ الجزء الأول ـ أكوديبا بياتولى ـ ترجمة مجموعة من الباحثين ـ المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٣م ـ ص ٥١ .

التجارة عبر الأطلنطى

ينقسم عصر الاستعمار الأوروبى فى إفريقيا إلى مرحلتين **أولا** : مرحلة الاستعمار التجارى الذى اقتصر على احتلال عدد من الموانى والمحطات التجارية على طول الساحل البحرى ، **وثانيا** : المرحلة الإمبريالية التى صاحبت الثورة الصناعية فى غرب أوروبا والتى أدت إلى عدم اكتفاء الدول الاستعمارية باحتلال سواحل القارة بل بدأت تتوغل فى قلب القارة. استهدفت المرحلة الأولى تجارة الرقيق وترحيلهم للعمل فى أوروبا والعالم الجديد ، والمرحلة الثانية استهدفت استعباد الإفريقيين فى أرضهم الإفريقية لاستخراج الموارد الطبيعية . وإذا كانت المرحلة الأولى شهدت مأسى تجارة الرقيق فإن المرحلة الثانية شهدت مآسى الممارسات العنصرية[١] .

المرحلة الاستعمارية الأولى وهى عصر تجارة الرقيق الأطلنطية والغزو الاستعمارى وهى الفترة الممتدة من ١٧٠٠ ـ ١٩٠٠م ، وعلى عكس التجارة عبر الصحراء التى قام بها تجار من القطاع الخاص شمال وجنوب الصحراء . دون تدخل مباشر من قوة أجنبية من خارج الإقليم ، فقد قام بالتجارة الأطلنطية رأسماليون تجاريون استفادوا من الدعم العسكرى للقوة الأوروبية ومن التقدم التقنى للاقتصاديات الأوروبية وسيطروا على مناطق شاسعة من العالم لإحالة ميزان القوى لصالحهم فى الأسواق الإفريقية .

كما أدى التقدم التاريخى الذى حققته أوروبا خلال تلك الفترة التى شهدت نشأة الرأسمالية إلى تشكيل العلاقات بين إفريقيا والعالم الخارجى بطريقة مختلفة ، فبينما كانت إفريقيا خلال مرحلة التجارة السابقة عبر الصحراء تتعامل مع العالم الخارجى على قدم المساواة تقريبًا ، ولم يكن باستطاعة العالم الخارجى أن يفرض مطالبه بالقوة على القارة الإفريقية ، فقد أدى تطور تجارة الرقيق الأطلنطية واتساع نطاق الغزو الاستعمارى إلى تمهيد المسرح لفقدان التكوينات الاجتماعية الإفريقية لاستقلالها الذاتى وهو ما أدى إلى إخضاعها كلية فى نهاية الأمر[٢] .

منذ وصول البرتغاليين إلى غرب إفريقيا بدءوا فى أصطياد الرقيق الإفريقى ونقله إلى بلادهم على طول الساحل الغربى الإفريقى ، ثم اندفعت سفن الدول الأوروبية

---

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المجلد الثانى ـ تاريخ إفريقيا ـ ص ٣٨٢ .

(٢) السياسة والحكم فى إفريقيا ـ الجزء الأول ـ أكوديبا بيانولى ـ ترجمة مجموعة من الباحثين ـ المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٢م ـ ص ٥١ .

وعندما نجح ليوبولد الثاني أن يضع نفسه سيداً على الكونغو وقع هذا البلد تحت أسوأ استغلال عرفته البشرية فى الفترة ما بين ١٨٨٥ ـ ١٩٠٨م وهى عبودية السخرة لكي يستغل أقصى موارده من المطاط والعاج، واقتضى ذلك معاملة الإفريقيين بقسوة تصل إلى حد الإبادة، فكان الجنود يطلقون النار على العامل الذى لا يقوم بجمع حصته أو يقطعون أعضاءه، ولكى يثبت الجنود البلچيك أنهم لم يبعثروا ذخيرتهم هباء فكان الجندى مجبراً على إحضار عضو من جسم الإنسان فى مقابل كل رصاصة أطلقت. أن ليوبولد لم يضع قدماً قط فى الكونغو ومع ذلك حكمها ٢٣ عاماً من سنة ١٨٨٥ ـ ١٩٠٨م، وحسبما يقول هوتشيلد إن الكونغو كانت المستعمرة الوحيدة فى العالم التى يدعيها رجل واحد لنفسه أزهق فيها أرواح ما يتراوح بين خمسة وثمانية ملايين من البشر، حتى أجبرته الاحتجاجات العالمية أن يتنازل عن إدارته الخاصة للكونغو عام ١٩٠٨م، وانتقل هذا البلد البائس إلى الحكومة ليصبح مستعمرة بلچيكية[1]، أى أنها انتقلت من الملكية الخاصة للملك إلى الملكية العامة للدولة البلچيكية.

كان العاج أهم ما كان يصدره ليوبولد من الكونغو، ثم حدث بعد ذلك بالصدفة حادث غيّر مصير مستعمرة الكونغو وشعبها. كان «چون دانلوب» فى إيرلندا يجرب دراجة مع ابنه واكتشف إلى أى مدى يكون الإطار المصنوع من المطاط مناسباً للسير فأسس شركة إطارات عام ١٨٩٠م سميت باسمه دانلوب، ثم ظهرت هذه الصناعة الكبرى للإطارات من المطاط «إطارات دانلوب» وصار المطاط هو الذهب الجديد، وكان هذا ما أثلج صدر ليوبولد وفتح أبواب الثروة من الكونغو الغنى بالمطاط.

إرهاب المطاط

ضغط ليوبولد على وكلائه للمزيد من استغلال المطاط الطبيعي في الكونغو رغم وفرته، ومارس من أجل ذلك مذابح القتل الجماعى، كان استخراج المطاط الطبيعى عملية صعبة للغاية استخدم فيها وكلاء ليوبولد إجراءات قاسية ليجبروا الأهالى فى الكونغو على أن يذهبوا إلى الغابات ويجمعوا المطاط، وأحياناً كانت تقتل زوجة

(١) قضايا إفريقية ـ د. عبد الغنى سعودى ـ ص ٩٢ ـ ١٠٢.

الرجل انتقاماً منه . يصف أحد رجال ليوبولد مشهد أحد الأهالي المعاقب لتقاعسه في جمع حصته من المطاط : «لقد قيدوا معصميه مع بعضهما وأوقفوه وذراعاه يعلوان رأسه وربطوه على عارضة ورفعوه حتى صارت قدماه تمسان الأرض وترك هذا الكائن المسكين طول الليل ، كان معلقاً يتوسل طالباً الرحمة وأحياناً ما كان يغشى عليه ، وطوال الليل كانت زوجته المشفقة عليه تفعل كل ما تستطيع للتخفيف عن معاناته وتجلب له الشراب والطعام وتدلك له قدميه المتورمتين ، وفي النهاية عندما أتى الصباح جاء الرجال أسقطوه على الأرض وهو فاقد الوعي[1] .

إن العمل بالسخرة وسلاسل العبودية والجوع وحرق القرى كان ذلك كله من النظام السائد ، وكان هناك نوع من الكرابيج يصنع خصيصاً من جلد الخراتيت بعد أن يجف ويقطع بطريقة تجعل أطرافها حادة وجارحة ، وكانت تترك آثاراً دامية على الأجسام ، وأن عشرين جلدة منها كانت تنقل المجلود إلى عالم اللا وعي ، ومائة جلدة كانت قاتلة . إن ما حدث في الكونغو كان قتلاً جماعياً على نطاق واسع[2] .

والحقيقة أن من قاموا بعمليات القتل لصالح ليوبولد لم يكونوا قتلة أكثر من الفرنسيين الذين يعملون في الكونغو برزافيل حتى أن آلاف اللاجئين الذين عبروا الكونغو هروباً من ليوبولد فيل عادوا من جديد إلى بلادهم هروباً من قسوة الفرنسيين في برزافيل (تقدر الخسائر البشرية في المناطق الاستوائية الغنية بالمطاط المملوكة لفرنسا نحو ٥٠٪ مثل الخسائر ذاتها في الكونغو المملوكة لليوبولد) .

وقد قاوم كثير من القرى نظام المطاط فكان وكلاء ليوبولد يأمرون جيش الطوارئ أن يغزو هذه القرى المتمردة ويقتل أهلها ، وحتى يتأكد الضباط من أن الجنود لم يبددوا الرصاص في اصطياد الحيوانات كانوا يطلبون من الجنود أن يبتروا اليد اليمنى لكل شخص يقتلونه ، يقول هوتشيلد : إن الدليل النمطي كان اليد اليمنى لكل جثة وأحياناً كانوا يحصلون على أيدي أناس لم يقتلوا عندما كانوا يوجهون الرصاص إلى اصطياد الحيوانات فكانوا يقطعون يد رجل حي ليقدموها ، وفي بعض الوحدات العسكرية كان هناك أمين على مخزن الأيدي المقطوعة كانت وظيفته تبخيرها[3] .

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P. 295.
(٢) العبودية في إفريقيا - المرجع السابق - ص ٢٤ .
(٣) المرجع السابق ص ٢٦ - ٣١ .

القبول بالمشاركة

من المؤكد أنه لا يوجد فصل فى تاريخ الخبرة البشرية يشبه ما حدث فى ساحل خليج غينيا[1]. إن وقائع ما حدث فى غرب إفريقيا يفوق كل المواجهات الأخرى بين أوروبا وإفريقية التى لم تجن سوى الحزن والعنف والكوارث والدمار.. وربما يكون ساحل غينيا هذا النموذج الأكثر وضوحاً لما أحدثه الاتصال الأوروبى من التحول التدريجى للمجتمع الإفريقى من المشاركة ثم الإخضاع والإلحاق.

فى مناطق إفريقيا المختلفة نجد تنوعات كبيرة فى مواجهتها مع العالم الخارجى، فشعوب الكونغو مثلاً عرفت الاتصال الأوروبى عن طريق دولة أوروبية واحدة ولمصلحة واحدة وهى التجارة فى العبيد. ولكن على طول ساحل غينيا كانت العشرات من الدول الأوروبية تتنافس بسفنها وتجارها وتتداول التجارة عبر العديد من الأيادى والمجالات. وشعوب شرق إفريقيا كانت لديهم معرفة طويلة بالاتصالات المتنوعة مع العالم الخارجى وبنوا مدنًا وممالك هناك ولكنها كانت ضعيفة وغير عصية على بنادق البرتغاليين وطموحهم، وقمعهم البرتغاليون بسهولة. فى حين أن شعوب ساحل خليج غينيا كانت لديهم القوة الكامنة للمقاومة وكانوا قادرين على الدفاع عن أنفسهم عندما يهاجمون ودافعوا عن أنفسهم فعلاً.

فى البداية كان لديهم قبول بالتعاون المتكافئ والمساواة بينهم وبين الأوروبيين، عندما جاء البرتغاليون إلى بنين فى ساحل خليج غينيا، قدموا أنفسهم باعتبارهم حلفاء ومبشرين شجعوا أمراءها لزيارة لشبونة وساعدوا فى بناء الكنائس وأسسوا تجارة مكثفة للعاج وغيره من البضائع وحاولوا احتكارها، ثم تحولوا سريعًا إلى طلب العبيد وأسسوا وكالات فى مدينة بنين وأحيانًا كان جنودهم يحاربون مع جيوش «الأوبا- Oba» ملوك بنين ضد جيرانهم.

استمرت هذه المساواة الأولى وطورت أشكالاً جديدة بصرف النظر عما إذا كان ذلك من خلال الصراعات ومآسى الاتصال الأوروبى. وكان الطرفان يثق بعضهم فى بعض أو يسترِيبون فى بعض البعض وينشدون الغنى أو ينشدون الدمار ويحترمون

(1) ساحل خليج غينيا ممتد من ساحل غانا غربًا إلى ساحل بنين ثم ساحل نيجيريا شرقًا.

السلام أو يخرقونه، ولكن بقى اتصالهم هكذا من خلال المصلحة فى التجارة، وسنة بعد سنة من أجل خدمة هذه التجارة فإن البحارة الأوروبيين والتجار الأوروبيين واجهوا مخاطر قاتلة فى الملاحة، والأجواء فى الساحل ولكن لم يثنهم شىء من ذلك ولا أعادهم القهقرى.

وفى الجانب الآخر فإن الشركاء الإفريقيين أظهروا مهارة وبراعة فى ممارسة التجارة. إن تاريخ ساحل "خليج غينيا بين أعوام سنة ١٥٥٠ - ١٨٥٠م كان تاريخ مشاركة فى المخاطر والأرباح بشكل مستمر ونام. ولذلك فإنه من الخطأ اعتبار خبرة غرب إفريقيا خبرة مفروضة كلها من الخارج ومنظمة كلها من الخارج، ولا أن الجانب الإفريقى كان سلبيًا وخاضعًا تمامًا وهذا النظر للارتباط يعكس فكرة مألوفة عن ضعف القدرة الإفريقية ولكن يظهر أن هؤلاء الأفارقة الذين انخرطوا فى التجارة نادراً ما كانوا ضحايا عاجزين أمام تجارة لا يفهمونها، بل على العكس كانوا يفهمونها بمثل ما كان يفهمها الشركاء الأوروبيون، وقد استجابوا لتحدياتها واستغلوا فرصها. إن سوء حظهم الكبير وهو مأساة إفريقيا هو أن أوروبا أرادت عبيداً للاسترقاق فى الأمريكتين، وأن الدول والشعوب الإفريقية التى انخرطت فى هذه العلاقات والاتصالات بشكل مباشر أو غير مباشر كانوا أنفسهم على تنوع كبير فى اللغة والهيكل الاجتماعى، كانوا دولاً وشعوبًا فى أراضى المراعى (السافانا) والسهول النباتية السودانية وحزام الغابات الإفريقى وسواحل البحار.

فى وقت وصول الأوروبيين فى القرن الخامس عشر كان الكثير من هذه الشعوب قد بلغت النضج الخاص بعصر الحديد فى الهيكل الاجتماعى، وظهرت دول وإمبراطوريات إقطاعية، وحازت فى تراثها ما يجعلها جديرة بالنظر إلى نفسها باعتبارها قلب إفريقيا السوداء.

إن الدول الرئيسية الأساسية فى ساحل غرب إفريقيا وما جاورها فى الأراضى الإفريقية الداخلية قد نشأت بشكل قوى فى وقت نشأة مثيلتها فى أوروبا، كان لها تناسق داخلى وثقة اجتماعية بالنفس ورؤية فنية وقيمية وأخلاقية، وبعضها عرف أوروبا وبعضها لم يعرفها، لكنها كلها فى القرن السادس عشر بدأت تقيم تجارة بحرية على طول الساحل[1].

---

(١) المرجع السابق .The African Slave Trade: P 202-210

مملكة الأشانتي

لنتصور للحظة أن سفنًا من دول قوية وصلت في العصور الوسطى آتية من قارة غير معروفة من أكثر الشواطئ بعدًا في شمال أوروبا ووجدوا أناسًا بسطاء متفرقين منتظمين في عشائر صغيرة ومجموعات أسر اعتادوا على العيش عند السواحل والحدود البعيدة لعالمهم، وهم من كانت القوة والمستوى الحضاري يكمن خلفهم في الأراضي الداخلية، كان هذا هو حال شعوب ساحل الذهب رغم أن المشابهة ليست دقيقة عندما وصل إليهم البرتغاليون والأوروبيون الآخرون في القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

إن أغلب هذه الشعوب الصغيرة عاشت هنا من وقت لا تدركه الذاكرة، وآخرون دخلوا في الأراضي الساحلية التي تكون الشريط الضيق بين البحر والغابة. وخلال عمليات هجرة في القرن الثاني عشر وما قبلها كانوا منتظمين في وحدات صغيرة ويدينون بالخضوع للشعوب. ذات العدد والقوة في الغابات عند الأفق الشمالي، ولكنهم كانوا يحتملون هذا الخضوع؛ لأن المطلوب منهم كان قليلاً سواء من المال أو الجهد.

إن شعوب الغابة كانوا في حالة مختلفة، لقد كانوا مزيجًا من السكان القدامى والمهاجرين الآتين من الشمال ولكن عمليات مركبة تكونت بها الدولة ونمت بهم، وهذه العمليات اكتملت تقريبًا قبل سنوات عديدة من بدء ازدهار تجارة المحيط، وكانت قوة هؤلاء ترد من كفاءة نظمهم، كما كانت تأتي أيضًا من تجارة الذهب التي يمارسها مع دول السهل السوداني الغربي. وكانت الأشانتي وما جاورها من أراض مشهورة باعتبارها موردًا للذهب.

وفي الوقت ذاته هبط الأوروبيون وبنوا القلاع وكانوا يؤدون أجورًا لهذه الشعوب الصغيرة الموجودة على الساحل. ويمكن للإنسان أن يتصور أن الرؤساء على هذه المناطق الساحلية كانوا مبتهجين لهذا الدخل غير المتوقع وهذه الأهمية الجديدة التي اكتسبوها. ولذلك فإن البرتغاليين الذين بنوا قلعة «المينا» لم يجدوا صعوبة في تأمين اتفاقية «كاسامنسا ـ Casamansa» مع الرئيس المحلي وكانوا يصفونه بأنه رجل بدائي ولكن لديه فهم طيب وأحكام واضحة.

إن القائد البرتغالي قد صادف صعوبات في عمله، ولكن عندما ذللها لم يصرف وقتًا في تأكيد قوته بأنه أحرق قرية كاسامنسا، وكانت ثمة معارك واشتباكات

حصارات على هذا الشاطئ لبضع مئات من السنين. ولكن في النهاية فقد كانت
مصالح المرتبطة بالتجارة قوية إلى حد أنها كانت تداوي هذه الأمور، وعلى مر السنين
تطورت المشاركة وأدت إلى بناء نحو ٤٠ قلعة أوروبية على طول ٤٠٠ كم بين "بيين ـ
Beyin" و"كيتا ـ Keta" في الشرق وهي تقريباً منطقة غانا الآن، ولكنها كانت مشاركة
غير مستقرة وتخضع للخروقات المفاجئة والحروب التي تشتعل.

كان ثمة سببان لعدم الاستقرار: المنافسة بين الأوروبيين بعضهم البعض والمنافسة بين
الإفريقيين بعضهم البعض وكل منهم يصارع من أجل السيطرة الاحتكارية على الجانب
الخاص به في التجارة، فمثلاً في الجانب الأوروبي كان الهولنديون ضد البرتغاليين،
وفي الجانب الإفريقي كان "الأكوامو ـ Akwamu" ضد الدنكويرا Denkwira، وقد ازداد
التنافس حدة من الجانبين عندما زادت تجارة الذهب وتجارة العبيد عند الأوروبيين وزادت
الحاجة إلى الأسلحة النارية والسلع الأوروبية الأخرى لدى الإفريقيين. وفي النهاية كما
هو الشأن في ساحل العبيد[1] فإن الصراع المزدوج للاحتكار أنتج معارك بين الأوروبيين
والإفريقيين. وأفضى إلى بداية الحكم الاستعماري.

لقد كان ما يرغب فيه الأوروبيون على الساحل أن يدافع كل منهم عن نفسه ضد
الآخر ومن أجل أن يسيطر بقدر ما يكون ذلك مناسباً وممكناً، وأحياناً ما كان يظهر أن
سيطرة كل من القوى الأوروبية على الآخر الأوروبي أسهل من السيطرة على
الإفريقيين، ويمكن ملاحظة ذلك في الخبرة الهولندية، حيث كانوا هم الأقوى بين كل
القوى الأوروبية البحرية في القرن السابع عشر، وبهذا استطاعوا أن يسيطروا على قلعة
"مينا" من البرتغاليين ويبنوا القلاع الخاصة بهم ثم يواجهوا الأفارقة وممالك الإفريقيين
في الداخل. وقد بنى الهولنديون قلاعاً كثيرة صغيرة في بوتري وشاما وأكرا وغير ذلك
مدعين أمام الأفارقة أنهم يبنون هذه الحصون ليدافعوا عنهم ضد الهجمات التي تأتيهم
من أعدائهم المجاورين من داخل الأراضي الإفريقية، فلما قوي الهولنديون بدءوا
يمارسون هذه السيطرة على الإفريقيين بمنعهم في الساحل من الصيد وتوقيع العقوبات
القاسية عليهم إذا تاجروا أو اتصلوا بالأوروبيين الآخرين. وهذا النوع من التعسف لم

(١) ساحل العبيد أطلق على ساحل غرب إفريقيا.

يدم مدة طويلة فصادف مقاومة، كما أن دول الداخل فى إفريقيا كانت أكثر قوة من أن تنحى جانبًا. وفى الثمانينيات من القرن السابع عشر فى أكرا فإن قلاعًا أوروبية ثلاثًا لم تكن قادرة على السيطرة على القلعة الهولندية، فتبيع قلعتها بـ ٥٠ ماركًا من الذهب ولم تكن هذه حالة وحيدة. وعلى طول ساحل الذهب وعلى مدى عقود أو قرون كانت تجرى تحالفات ومنافسات بين كل قوة والأخرى.

وثمة ضغوط أخرى كانت تجرى بين شعوب الداخل فى إفريقيا، وكان ثمة توتر قومى وصراعات تتعلق بالفتح والاستيعاب؛ لأنها كانت شعوبًا منظمة فى حكومات مركزية يقف كل منها منافسًا للآخر. ولكن قوة إغراء التجارة الأوروبية والرغبة فى الدفاع عن النفس واستيراد البنادق والذخيرة زاد من حدة الصراعات القومية والقبلية الإفريقية بما يجعلها تنفجر فى حروب وعمليات غزو، وهنا ظهرت معادلة العبيد مقابل البنادق على طول ساحل العبيد.

ظهرت دولة الأشانتى فى نهاية القرن السابع عشر عندما كانت وحدات متناثرة من شعب الأكان فى غابة الأشانتى خاضعين إلى رؤسائهم المحليين واستجابوا استجابة متزايدة للطلب على العبيد. وأن الرؤساء المحليين للأكان انضموا بعضهم إلى بعض فى اتحاد الأشانتى وعقدوا تحالفًا وثيقًا مع الأوروبيين فى الساحل.

ومن قبيل الدفاع عن النفس خاض الأشانتى فتوحات تجعلهم مسيطرين على الأراضى وراء ساحل الذهب، ومسيطرين أيضًا على الجانب الإفريقى للتجارة الساحلية. ولا شك أن كان لديهم الطموح بأن يكونوا آمنين ولذلك فإن الإنسان يمكن أن يرى بشكل واضح أن هذا التعاظم الوطنى إنما كان مرتبطًا بعلاقات العبودية الجارية؛ لأن أمن اتحاد الأشانتى كان معتمدًا على البنادق، ولكن البنادق لم تكن يمكن الحصول عليها بغير المبادلة بالعبيد. وقد كانت تجارة الذهب تفقد أهميتها مع الوقت لذلك فإن الأشانتى شاءوا أم أبوا كانوا مدفوعين إلى تجارة العبيد لأن العبيد هم الثمن الذى يدفعه الأشانتى مقابل حصولهم على السلع الأوروبية.

ولكن العملية نفسها قادتهم بالحتم تجاه فتح البلاد المجاورة، لم يكونوا قابلين قط أن يبيعوا شعبهم، أو كان ذلك نادرًا جدًا، ومن ثم فقد كان لا بد من غزو الشعوب الإفريقية الأخرى وخاصة أن هذه الشعوب كانت منغمسة فى هذه اللعبة الخاصة

الحجارة ويطرق التجارة إلى الساحل. وقاد ذلك إلى الاحتياج للمزيد من الأسلحة النارية وهذا يقود إلى المزيد من جلب العبيد، ومن ثم فقد نمت الأشانتي حتى صارت واحدة من أقوى الدول المعتمدة على العبودية فى إفريقيا مثل دول المدن فى دلتا النيجر ولكنها تتاجر مع بريطانيا وفرنسا وهولندا على الجانب الآخر.

وذكر أحد المؤرخين أن الأشانتي صارت بشكل منتظم دولة تتعامل فى العبيد، وكثير من العبيد كانوا يشترون من أسواق الشمال ويساقون إلى الساحل ويباعون، ولكنّ كثيراً من العبيد أيضًا كانوا يؤخذون بالإغارات والحروب. وفى كل الأحوال فقد صارت عمليات العبيد هى ثمن وجود الأشانتي.

وبعد سنة ١٧٠٠م نما اتحاد الأشانتي باعتباره مكونًا لا ينفك عن شبكة الشركاء التجاريين الذين يمكنون أوروبا الغربية من تركيم الثروات فى المزارع الواسعة عبر الأطلنطى.

لقد أنشأ البريطانيون علاقات ديبلوماسية مع الأشانتي فى عاصمتهم «كوماسى» فى مدينة الأشانتي، ثم إنه مع المد الاستعمارى غزا البريطانيون الأشانتي، وبعد حروب قاسية اشتملت على العديد من الانتكاسات استطاعوا غزو البلاد، وكان هذا هو الفصل الأخير في التحول من المشاركة العبودية القديمة إلى النظام الاستعمارى الذى بدأ عمله فى سنة ١٩٠٢م عندما انضمت الأشانتي إلى الإمبراطورية البريطانية.

عندما رفض شعب الأشانتي فى غانا الخضوع لحكم الإنجليز خاضت بريطانيا سلسلة من الحروب لإخضاعهم امتدت من سنة ١٨٣٣م إلى سنة ١٩٠٠م حتى خضع الأشانتي لا بسبب أنهم يريدون الحكم البريطاني، ولكن بسبب تفوق أدوات الحرب البريطانية.

وتذكر «تريزا سنجلتون» وهى عالمة إفريقية أمريكية من علماء الحفريات أجرت بحثًا فى منطقة «المينا» فى غانا وهو المكان الذى دار فيه القتال بين الأشانتي والبريطانيين، إنه فى عام ١٨٣٣م سار الأشانتي تجاه الساحل لمواجهة الغزاة البريطانيين، وحتى يوقف البريطانيون زحف الأشانتي قذفوا بالقنابل أسوار قلعة المينا ودمروها، وبقيت هذه المنطقة مدمرة لم يعد بناؤها حتى ذهبت إليها بعثات الحفريات عام ١٩٨٥م[1].

---

(1) المرجع السابق. The African Slave Trade P. 205-210.

إن الحقيقة التى يجب ألا تغيب هى أن كل ما كان يريده الأوروبيون فى أى مكان فى العالم كانوا يحصلون عليه سواء بالسرقة أو بالغش فإن لم ينجحوا بأى من هاتين الوسيلتين فبالقوة.

***

بنين مملكة الدماء

بنين مثل الأشانتى، عندما وصلها الرحالة البرتغاليون الأوائل وجدوا عاصمة قوية لإمبراطورية تسيطر على مناطق واسعة وتمتد من دلتا نهر النيجر حتى لاجوس (نيجيريا)، ولسوء الحظ كانت هذه المنطقة إحدى المناطق الرئيسية التى هبط فيها التجار الأوروبيون الذين يبحثون عن مناطق لصيد العبيد، ولسوء حظ بنين أيضًا اتفق أمراؤها مع أوائل البرتغاليين الذين جاءوا إلى غرب إفريقيا يمارسون أخس تجارة فى تاريخ البشر وهى تجارة الرقيق.

ويذكر المؤرخون أن العاصمة بنين كانت تمثل نحو ثلاثة أميال من البوابة حتى البوابة، وكان ثمة خندق مائى واسع كاف للدفاع عنها، وكان نطاقها الذى تسيطر عليه فى حجم جنوب إنجلترا وويلز، وكانت بنين فى ذروتها التاريخية تحت حكم الأوبا إيوار العظيم Ewuare (الأوبا لقب يطلق على كل من يتولى العرش أى الملك) وكان حاكمًا لها فى السنوات السابقة مباشرة على وصول البرتغاليين. ورغم أن البرتغاليين لم يكتبوا عنها كثيراً على مدى القرن السادس عشر فقد كان الأوبا يحسن استقبالهم تجاراً ومبشرين.

وقد تزايدت المصادر التاريخية عن بنين نوعًا ما مع وصول الهولنديين فى القرن السابع عشر وكانوا كثيرى الاهتمام بشركائهم من التجار وكتبوا خطابات عديدة لذويهم فى هولندا تحوى تفاصيل مفيدة عن بنين، كتب أحدهم يصف المدينة فى سنة ١٦٠٢م: «إنك تمشى فى شارع عريض جداً غير ممهد يبلغ نحو سبع أو ثمانى مرات عرض شارع وارموس فى أمستردام، وبوابة المدينة كبيرة ومصنوعة من الخشب وفى حالة جيدة تفتح وتغلق، وكان قصر «الأوبا» مخفيًا عن الأنظار داخل بنين، وبلاط (الملك) الأوبا واسعًا جداً وبه أربعة ميادين ومبان»[1].

---

(١) المرجع السابق. The African Slave Trade P. 232.

وقامت تجارة واسعة وكثيفة بين بنين وبين الدويلات المجاورة لها، والكثير من هذه التجارة كان احتكاراً ملكيًا، وكان ثمة وسطاء فى هذه التجارة فلا يستطيع أوروبى أن يساوم أو يدخل فى علاقة تجارية إلا من خلال التجار أو مندوبين من أهالى المدينة. هذه المدينة الإمبراطورية كان لها مشاكلها مع جيرانها مثل أى دولة أخرى، وكانت بنين تستورد الأسلحة النارية لفرض سيطرتها طوال القرن السادس عشر. وتذكر التقارير الهولندية أن الحروب التى قامت مع جيرانها كانت لصالح بنين حتى منتصف القرن السابع عشر، ولكن بعد هذا التاريخ انخفض المنحنى وحل محل حروب الفتح حروب أخرى من أجل العبيد.

قام البرتغاليون بتزويد شعب بنين بالبنادق والأسلحة النارية وطلبوا منهم الانطلاق إلى مناطق الغابات والمناطق الريفية الداخلية لمحاصرة الأهالى واصطيادهم وقيادتهم إلى ساحل خليج غينيا ليباعوا هناك ثم يصدروا إلى البرتغال، حيث يباعون من جديد بالجملة وبالقطاعى.

وبالفعل انطلقت جيوش بنين المزودة بالأسلحة النارية إلى المناطق الداخلية وأسرت الآلاف، مما أفزع الأهالى من الأسلحة النارية التى لا قبل لهم بمواجهتها، وهربوا فارين مذعورين إلى مناطق أكثر تغلغلاً فى الغابات والأحراش[1].

وفى بداية القرن الثامن عشر أصبحت مساحات واسعة فى بنين خالية تمامًا من الأهالى وضعفت قدرة المملكة على الاستمرار فى تجارة العبيد، واضمحلت بالتالى شئون الدولة التى وصمها التاريخ الإفريقى بعار الاشتراك مع الأوروبيين فى تجارة العبيد، واحتفظت ذاكرة التاريخ لها بهذه الوصمة المشينة، حيث تشير القصص والحكايات المتوارثة إليها باعتبارها «مملكة الدماء».

لقد قوضت تجارة العبيد الرخاء كما حطمت هيكل الدولة وصارت مساحات واسعة من الأراضى بورًا وخالية تمامًا من الزراعة والبشر بعد أن اشتركت فى شبكة كبيرة لتجارة العبيد شأنها فى ذلك شأن دلتا الشرق لنهر النيجر، وارتبطت بغزوات منتظمة بحثًا عن العبيد. ويقال إنه فى عام ١٧٩٨م حملت السفن البريطانية نحو ٢٠ ألف عبد

---

(١) الإسلام فى ممالك وإمبراطوريات إفريقيا السوداء - تأليف جوان جوزيف - ترجمة مختار السويفى / دار الكتاب المصرى ودار الكتاب اللبنانى بيروت - ط ١ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م ص ١١١.

مقتنص من الدلتا الشرقية فى مقابل نحو ألف فقط من نهر بنين مما يدل على أن بنين لم تعد قادرة على أن تكون دولة لتجارة العبيد، وصار «الأوبا» عاجزاً على وقف المذابح التى كانت تجرى بشأنها، وبعد سنوات أرسلت بريطانيا قوة عسكرية وفرضت سلطتها الاستعمارية عليها.

* * *

ما وراء الساحل

إذا توغلنا أكثر فيما وراء الساحل نجد أن شعوب دلتا النيجر كانوا حلقة الاتصال بين تجار العبيد الأوروبيين وبين الممالك والإمبراطوريات السودانية. وشعوب الدلتا هؤلاء كانوا أناساً ذوى خبرة تاريخية ممتدة، وكانوا يكسبون من التجارة مع بعضهم البعض كما يكسبون من التجارة مع دول الشمال فى السودان الأوسط، لذلك كان يتعين أن يكونوا أقوياء إلى الحد الذى يمكنهم من الحصول على العبيد من المجتمعات المجاورة فى داخل إفريقيا والتكتل فى مواجهة الأوروبيين.

ومنذ البدايات الأولى لشعوب دلتا النيجر أظهروا براعة كبيرة من استخلاصهم أحسن ما يستخلص من ظروفهم الطبيعية السيئة سواء بالنسبة للتربة أو الجو أو المياه، وقد ابتدعوا طرقًا جديدة لتوحيد شعوبهم ذوى اللغات المختلفة والأصول المتباينة والولاءات الإثنية، فاتجهوا إلى أشكال مركبة لتنظيمات مجتمعاتهم، ومن بين مؤسسى هذه المجتمعات شعب «إيجبو - Igbo» الآتى من بنين، وهؤلاء المستوطنون سواء من الإيجبو أو من القبائل الإثنية المتعددة الموجودة أصلاً احتلوا سواحل النهر والأراضى المتخللة للمياه وعاشوا صيادين فى ظروف فقيرة.

ثم أتى البرتغاليون ولم يجدوا لديهم شيئًا يتاجرون به، ولكن هذه المنطقة ذاتها استطاعت أن تستفيد من موقعها فتكون همزة وصل بين الداخل الإفريقى وبين الوافدين الأوروبيين على السواحل الإفريقية من البحر لتصير بعد ذلك بؤرة جذب للتجارة الآتية من الشرق من نيجيريا، وهكذا لم تعد الدلتا مجرد مكان للجوء ولكنها توظفت لإيجاد روابط مع أوروبا.

واجه شعوب الدلتا مشكلة تعدد ولاءاتهم الإثنية فتغلبوا على ذلك بابتكار نظام حكم سمى «بالدولة المدينة»، وقد أبدت دول المدن هذه مهارة فى نسج ولاء عام ومرن

يستطيع أن يستوعب مهاجرين جدداً كانوا يتنافسون على التجارة وعلى الأرباح وعلى الأراضى أيضًا، ولكنهم فضلاً عن هذه المنافسة كانوا يشعرون بما يربطهم معًا فى مصالح مشتركة يمكن أن تتشكل بها نظم حكم، وقد استطاعوا بالفعل إقامة هذه النظم التى صار بعضها ملكيات وبعضها جمهوريات، وكان الخيار فى ذلك مرتبطًا إلى حد كبير بنفوذ التقاليد المجاورة لها.

ومن خلال هذا التكوين ظهرت مؤسسات جديدة استطاعت أن تربط المجتمع وتصير علامة مميزة للدلتا وهى مؤسسة «النظام المنزلى ـ House System»[1]، ويعرف هذا النظام بأنه وحدة تجارية تعاونية ومؤسسة حكم محلى فى الوقت نفسه. وكل «منزل» كان يحكمه تاجر قوى فرد وكل دولة سواء كانت ملكية أو غير ملكية تتكون من عدة «منازل»، ومن خلال هذا النظام المنزلى تأسس نظام قانونى جديد يشمل المهاجرين والمجموعات الإثنية المتعددة.

إن الفكرة الأساسية الكامنة وراء هذا النظام لم تعد من خارج الدلتا، إنها مفهوم إفريقى متميز عن العائلة الممتدة وهو الجماعة التى تتضمن عديداً من الرجال والنساء والأطفال تشملهم رابطة دم واحد، ولكن نظام الدلتا نما بهذه الفكرة نمواً بعيداً فصارت العضوية فى «المنزل» تشمل ليس فقط العائلات الأسياد وأقاربهم، ولكنها تشمل أيضاً الخدم والعبيد مع درجات مختلفة لكل درجة منها أو طبقة واجباتها ومسئولياتها وامتيازاتها وحقوقها.

ومع الوقت فإن الأصول المختلفة نسيت أو صارت منسية واللغات المختلفة تداخلت والولاءات الإثنية تقطعت وكلهم امتزج فى عادات وتقاليد جديدة، وكانت «المنازل» الأصغر تتراوح بين ألف عضو وثلاثة آلاف والمنازل الكبيرة تضم عدة آلاف.

كان أكفأ العبيد يستبقون لتتزود بهم الزوارق المسلحة التى كانت تذهب إلى الهجمات والغزوات الباحثة عن العبيد المقتنصين ممن تحتاجهم التجارة مع أوروبا، ومع مضى الوقت فهؤلاء العبيد الذين لم يكونوا يباعون وإنما يرتبطون بعلاقات خاصة من

---

(١) المرجع السابق .The African Slave Trade P. 214

الولاء مع سيد أو آخر صاروا تجاراً مهمين يتاجرون لحسابهم الخاص وأحياناً صاروا ملوكًا. وفى أوقات متأخرة استطاع العبيد الذين يعملون فى مزارع هؤلاء الحكام أن ينظموا أنفسهم وواجهت هذه الحكومات الوراثية حالات ثورية لم يكن باستطاعتها أن تستوعبها، وقامت انتفاضات العبيد التى وضعت حداً لمذابح العبودية[1].

أدت تجارة العبيد إلى طلب المزيد من الأسلحة، ثم زادت أهمية استيراد البنادق والذخيرة (الرصاص والبارود)، ليس بالضرورة؛ لأن الأسلحة النارية كانت أكثر فعالية من الناحية العسكرية من السيوف والحراب التى تستخدم استخداماً جيداً، فقد كانت الأسلحة النارية فى تلك الأوقات قصيرة المدى وفعاليتها غير مؤكدة، وإنما هذه القيمة زادت باعتبارها علامة على الكفاءة العسكرية فصارت بذاتها قوة حربية رادعة بصرف النظر عن مدى فعاليتها فى القتال، ثم مع مرور السنين ازدادت كفاءة هذه الأسلحة.

إن تجارة الأطلنطى كانت تفتقد إمكانات التطور لإفريقيا، وكانت محدودة فى أشكال ضيقة من التبادل، وكان آخر ما يفكر فيه الأوروبيون هو أن يزيدوا التطور التكنولوجى لدى شركائهم الإفريقيين، وإذا كانوا يصدرون البنادق لإفريقيا، فذلك لأن الأوروبيين كانوا مضطرين إلى ذلك ليحصلوا على ما يريدون ولكنهم لم يكونوا مهتمين قطعًا بتعليم الإفريقيين كيف ينتجون الأسلحة النارية أو كيف يستعملونها بكفاءة. إن العنصر الجوهرى فى هذا التبادل كان هو التبادل بين البنادق والعبيد، ولم يكف الأوروبيون عن ذلك إلا عندما حددوا طلبهم بالنسبة للعبيد، أما الدول الإفريقية التى انغمست فى هذا الشأن فقد وجدوا أنفسهم فى النهاية محطمين فيما صنعته بهم تجارة الأطلنطى.

وعندما انخفضت هذه التجارة بعد سنة ١٨٣٠م كان الأوروبيون قادرين على تطوير اقتصادهم الخاص فتحولوا إلى نمط آخر من التجارة وإلى سلع إفريقية يمكن تصنيعها مثل زيت النخيل لسد احتياجات صناعات متعددة أبرزها الصابون، وكان التوسع فى صادرات زيوت النخيل ازدهرت فى الثلاثينيات من القرن الثامن عشر ونمت عبر العقود بعد أن تطلبت توظيف كثير من الأيدى العاملة، ولم يكن يوجد سوق عمل

---

(١) المرجع السابق. The African Slave Trade P. 215.

مأجور وبعبارة أخرى فإن البشر هناك استخدموا من خلال نظام العمل غير المأجور أى أنهم أصبحوا عبيداً محليين يستخدمون فى أعمال الفلاحة الداخلية بدلاً من أن يصدروا عبر البحار .

وفى هذه المرحلة كانت الفجوة التكنولوجية بين إفريقيا وأوروبا صارت واسعة جداً ، وتطورت الرأسمالية فى أوروبا فى اتجاه إمبريالية جديدة وصار الطلب الأوروبى ليس الحصول على الذهب أو العاج أو الفلفل أو العبيد أو زيت النخيل ، ولكن صار الطلب الأوروبى هو الاستيلاء على الأرض وتسخير الإفريقيين للعمل فيها وبدأت مرحلة الاستعمار .

* * *

الدور البلچيكى فى الكونغو

كانت مملكة الكونغو القديمة تملك عبيداً، وكانت طبيعة العبودية فى إفريقيا تختلف من منطقة لأخرى وتتغير من وقت لآخر، ولكن الغالبية من العبيد كانوا أساساً يؤسرون فى الحروب، وآخرون منهم كانوا مجرمين أو مُدانين أو كانوا يمنحون من عائلاتهم كجزء من تسوية مع الآخرين. ومثل أى نظام يعطى البشر سلطة مطلقة على الآخرين كانت العبودية فى إفريقيا تصنع ذلك، وأن بعض أهالى وادى الكونغو كانوا يضحون بالعبيد فى مناسبات خاصة مثل التصديق على معاهدات بين الرؤساء، وكان ثمة نوع من الموت البطىء للعبيد المعاقب بتكسير عظامه، وبعض العبيد كان يضحى بهم لمنح روح الميت للرئيس الميت ليعبر بها فى العالم الآخر.

إن التجارة فى الكائنات البشرية كانت موجودة وأدت إلى كوارث بالنسبة لإفريقيا، وعلى الرغم من ذلك فإن العبودية فى إفريقيا كانت أكثر مرونة من نظام الأوروبيين الذى أنشؤوه فى العالم الجديد، فبعد جيل أو جيلين فإن العبيد فى إفريقيا كثيراً ما يكسبون حرياتهم أو يؤمنون عليها. كما أن أناساً أحراراً كانوا يتزوجون بالعبيد.

والحقيقة التى لا يمكن إنكارها أن الأوروبيين وجدوا الرؤساء الإفريقيين مستعدين لبيع ما لا يحصى من شحنات المراكب من العبيد، وقد أتى مشترو العبيد أولاً فى أعداد قليلة ثم تدفقوا فى موجات عبر الأطلنطى. وفى سنة ١٥٠٠م بعد تسع سنوات فقط من وصول الأوروبيين الأوائل إلى «مبانزا كونغو ـ Mbanza Kongo» فإن حملة برتغالية أتت وذهبت بالعبيد الإفريقيين إلى البرازيل فى أمريكا الجنوبية، وبعد عقود قليلة من السنين صار العالم الغربى مليئاً بأسواق العبيد الأفارقة، وقد وضعوا فى العمل بالملايين فى مناجم البرازيل ومزارع البن، وكذلك فى جزر الكاريبى عندما بدأت القوى الأوروبية تستخدم الأرض الخصبة لزراعة قصب السكر.

وصارت «ديوجو كاو ـ Diogo Cao» جنوب شاطئ نهر الكونغو ميناء لتصدير العبيد، ومنها كان يشحن بالسفن نحو خمسة آلاف عبد كل سنة يشحنون عبر الأطلنطى وذلك فى الثلاثينيات من القرن السادس عشر (١٦٣٠م). وفى القرن التالى فإن خمسة عشر ألفاً من العبيد كانوا يصدرون كل عام من مملكة الكونغو. لقد ترك

التجار الأوروبيون سجلات دقيقة عن سرقاتهم، ثمة سجلات
أسماء من العبيد مسجلة بأسمائهم وبعيوبهم الجسدية وبالقيمة
تسجل بالرجل الأغلى سعراً وينتهي بالأطفال والذكور عير
والذين على وشك الموت إلى آخر القائمة.

وإن كثيراً من العبيد الذين شحنوا إلى الأمريكات من ثغر هذا النهر الكبير قد أتوا
من مملكة الكونغو نفسها، وكثيرون آخرون قد اصطيدوا من قناصي العبيد الآخرين
الذين كانوا قد توغلوا في إفريقيا نحو ٧٠٠ ميل، وكانوا يشترون العبيد من الرؤساء
المحليين ويربطونهم من رقابهم ويعطونهم القليل من الطعام؛ ولأن القوافل كانت تسير
في موسم الجفاف فقد كانوا كثيراً ما يشربون الماء الراكد.

وكثير من هؤلاء كانوا يرسلون إلى البرازيل وهي الجزء الأقرب إلى العالم الجديد
إلى إفريقيا ثم يبدءون الرحلة الطويلة للمستعمرات البريطانية في أمريكا الشمالية،
وتقريبًا فإنه من كل أربعة عبيد صدروا من الساحل الإفريقي كان واحد فقط هو من
يصل للعمل في مزارع القطن والدخان في جنوب أمريكا. وإن لغة الكيكونجو التي
يتحدث بها الناس حول نهر الكونغو كانت واحداً من الألسن الإفريقية التي توجد الآن
في الجزر الساحلية في كارولينا الجنوبية وجورجيا[1].

أفونسو الأول

عندما بدأت تجارة الرقيق في الكونغو عبر الأطلنطي كان يحكم هذه المملكة
نزنجا ـ Nzinga» الذي سمي «مبامبا أفونسو ـ Mbamba Affonso» تولى العرش سنة
١٥٠٦م وحكم أربعين سنة باعتباره أفونسو الأول. وكانت حياة أفونسو فترة زمنية
حرجة في تاريخ هذه المملكة. عندما ولد لم يكن أحد في المملكة يعرف وجود
الأوروبيين، وعندما مات كانت المنطقة كلها مهددة بحمى بيع الرقيق. كان رجالاً
ممن تركوا بصماتهم على مملكته، وبعد ٣٠٠ سنة كتب أحد المبشرين الأوروبيين
يقول إن الرجل العادي من أهالي الكونغو يعرف أسماء ثلاثة ملوك الملك الحالي
والملك السابق وأفونسو.

King Leopld's Ghost - Adam Hochschild, Pan Books, Pan Macmillan Ltd. London 2002. P 9-10.

كان أفونسو رئيساً إقليمياً فى بدايات الثلاثينيات من حياته عندما وصل البرتغاليون إلى أمبانزكونغو فى سنة ١٤٩١م، وعندما تحول إلى المسيحية اتخذ اسم «أفونسو»، كما كتب أحدهم إلى ملك البرتغال يقول له إن أفونسو «يعرف الأنبياء أكثر منا كما يعرف إنجيل مخلصنا يسوع المسيح وحياة القديسين وما يجب أن نعمله مع كنيستنا الكنيسة الأم المقدسة، إذا رأيته جلالتكم ستدهش أنه يتكلم بشكل جيد وبطريقة تبدو لى دائماً كما لو أن الروح المقدسة تتكلم على لسانه. سيدى الرئيس إنه لا يصنع شيئاً إلا أن يدرس وكثيراً ما غلبه النوم وهو يقرأ فى كتبه، وكثيراً ما ينسى أن يأكل أو يشرب، لأنه يكون مستغرقاً فى الحديث مع المخلص».

إنه من الصعب أن نعرف مدى ما فى هذه الصورة المثالية التى وصفها القساوسة من الصدق ومن محاولة التأثير على ملك البرتغال ومدى تأثير أفونسو على القسيس، وبعبارة أخرى مما استخدم فى العصور التالية فإن الملك أفونسو كان من الحداثيين، وكان ملحا فى سعيه لنيل التعليم الأوروبى والأسلحة والبضائع الأوروبية ليقوى حكمه ويدعمه ضد قوى التفكيك التى نتجت عن وصول الرجل الأبيض، وعندما شعر برغبة البرتغاليين فى النحاس تاجر به مع الأوروبيين، وساعده فى ذلك شراء ما تحتاجه أقاليمه. ومن الواضح أن رجلاً بهذا الذكاء غير المعتاد مثل «أفونسو» قد حاول أن يصنع الأشياء الصعبة وهو أن يكون عصرياً، لقد كان متحمساً للكنيسة وللكلمة المكتوبة وللدواء الأوروبى وللمهارات المستوردة التى يتعلمونها من الحرفيين البرتغاليين. ولكن عندما أرسل إليه ملك لشبونة رسولاً يطلب إليه تبنى القوانين البرتغالية ونظام البلاط البرتغالى لم يكن «أفونسو» مهتماً بذلك، وقد كان حذراً من الأوروبيين الذين ينقبون فى الأرض ليعرفوا ما فى بلاده من ذهب وفضة[1].

ولأن كل ما نعرفه عن هذا القسم من إفريقيا على مدى القرون التالية أتى إلينا عن طريق الغزاة البيض، فإن الملك أفونسو الأول يقدم شيئاً نادراً وقيماً باعتباره صوتاً إفريقياً، وفى الحقيقة، فإنه واحد من الأصوات الإفريقية القليلة جداً التى سمعناها عما قبل القرن العشرين. وقد استخدم فصاحته فى اللغة البرتغالية ليملى سلسلة من

---

(١) المرجع السابق .King Leopold's Ghost, P 12

الوثائق الأولى المعروفة كتبها هذا الملك الإفريقي الأسود بلغة أوروبية حديثة، وعشرات أخرى من الرسائل موقعة منه كانت لهجته فيها لهجة ملك يوجه حديثه إلى ملك آخر وتبدأ عادة «بأخي الملك الأمير فائق القوة والسمو»، ولكننا لا نجد بعد ذلك ملكًا يتكلم دائمًا نرى آدميًا مشوهًا ومفزوعًا من رؤيته أبناء شعبه يساقون بأعداد غفيرة إلى سفن العبيد.

إن أفونسو لم يكن ممن ألفوا العبودية وكان مثل أغلب الحكام الإفريقيين في وقته وفيما تلا من عهود يملك عبيدًا، وقد أرسل الهدايا إلى أخيه ملك لشبونة من الجلود والنحاس وغيرها، ولكن مثل هذه الهدايا التي ترسل بين الملوك كانت شيئًا مختلفًا لدى أفونسو عن استرقاق عشرات الألوف من رعاياه الأحرار وأخذهم في السلاسل عبر البحار. استمع إليه وهو يكتب إلى ملك البرتغال جوا الثالث سنة ١٥٢٦م يقول «في كل يوم يختطف التجار من شعبي الأطفال والأبناء وأبناء نبلائنا وحتى أناسًا من عائلاتنا، إن هذا الفساد والاستنزاف صار شائعًا ومنتشرًا حتى أن أراضينا تكاد تخلو من السكان، نحن نريد في مملكتنا فقط القساوسة والأطباء ومدرسي المدارس ولا نريد التجار، رغبتنا ألا تكون هذه البلاد مكانًا لتجارة العبيد وكيهم بالحديد المحمى وأخذهم أسرى للبيع»[1].

عندما كان أفونسو يتوسل إلى ملك البرتغال ليرسل إليه المعلمين والأطباء والصيادلة بدلاً من التجار والنخاسين كان يعرف أن استنزاف الثروات الطبيعية تهدد سلطته، ولكن ملوك البرتغال لم يظهروا تعاطفًا معه، رد عليه الملك «جوا الثالث ـ Goa» «إنك تريد ألا تجرى تجارة الرقيق في بلادك لأنها تجرد بلدك من السكان وأن البرتغاليين على العكس يقولون لي إن الكونغو كبيرة جدًا وإنها مكدسة بالسكان وتبدو كما لو أن عبدًا واحدًا لم يؤخذ منها». وكان أفونسو يرسل إليه مؤكدًا على ما يطلبه ويشكو من سوء مستوى المدرسين الذين ترسلهم البرتغال ويقول لملك البرتغال «إن المسيح يعاد صلبه الآن عندنا» كان أفونسو يرسل استغاثاته المتعددة لمنع تجارة الرقيق إلى بابا روما، ولكن البرتغاليين كانوا يعتقلون رسله فور نزولهم من السفن إلى الساحل في لشبونة، وقد بلغ يأس أفونسو مداه عام ١٥٣٩م في نهاية حياته عندما عرف أن عشرة من أولاد

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P 13.

إخوته ومن أحفاده ومن أقاربه الذين أرسلوا إلى البرتغال ليتلقوا تعليمهم الديني كانوا قد اختفوا في الطريق. وكتب يقول: «نحن لا نعرف إن كانوا قد ماتوا أو أنهم على قيد الحياة، ولا نعرف كيف ماتوا ولا ما الذي نقوله لآبائهم وأمهاتهم». ويمكننا أن نتصور فزع الملك أفونسو وهو يجد نفسه غير قادر على تأمين سلامة أعضاء أسرته. إن النخاسين البرتغاليين والقباطنة على طول طريق عودتهم إلى أوروبا كانوا يذهبون إلى البرازيل يبيعون العبيد بعد أن عرفوا طريقهم لبيع العبيد هناك.

إن كراهية الملك أفونسو لتجارة العبيد عبر البحار وعمله ضدها قد أكسبته عداء بعض التجار البرتغاليين الذين يحيون في عاصمته، إن ثمانية منهم حاولوا قتله في الاحتفال بعيد القيامة يوم أحد من عام ١٥٤٠م، وقد هرب بعد أن أصابت رصاصة ثوبه وقتل أحد النبلاء وجرح اثنان في هذا الحادث.

وبعد وفاة أفونسو تدهورت بالتدريج قوة دولة الكونغو وتقاسمها رؤساء القرى في الأقاليم المختلفة وبعضهم صار ثريًا بما باع من العبيد. وبعد انتهاء القرن السادس عشر اشتركت بلاد أوروبية أخرى في تجارة العبيد مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا، وكانت مواكبهم تجوب الشاطئ الإفريقي بحثًا عن الشحنات البشرية. وفي عام ١٦٦٥م فإن جيش مملكة الكونغو الضعيف خاض معركة مع البرتغاليين وانهزم وسيطر المستعمرون الأوروبيون على هذه الأراضي مع أواخر القرن التاسع عشر[١].

***

أرض الموت

أكدت تجارة العبيد عبر الأطلنطي أن الأوروبيين كانوا قد أتوا من أرض الموت لأنهم بعد أن يأخذوا حمولة مراكبهم من العبيد إلى البحر فإن الأسرى لا يعودون أبدًا. وكما أن الأوروبيين كان يفزعهم ما كان يقال عن الإفريقيين من أنهم أكلة لحوم البشر كان الإفريقيون يتصورون الأوروبيين أنهم يمارسون الشيء ذاته، وكان يظن أن البيض يأخذون أسراهم ويحولون أجسامهم إلى لحم مملح وأمخاخهم إلى جبن ودماءهم إلى نبيذ أحمر يشربه الأوروبيون. وكان الإفريقيون يعتقدون أن هذه الأفران النحاسية الضخمة والقدور النحاسية الكبيرة التي يرونها على السفن كانوا يتصورون أنها تقوم

---

(١) المرجع السابق: King Leopold's Ghost, P 15.

بهذه المهام. ويظهر ذلك من أن كثيراً من العبيد كانوا يرفضون أكل الطعام الذى يقدم لهم معتقدين أن هذا الطعام هو من لحوم الأفارقة الذين أخذوا من قبل وأبحر بهم فى وقت سابق.

ومع تعاقب السنين ظهرت أساطير تفسر المقاصد الأسطورية يأتى بها الغرباء من أراضى الموت. بعض المبشرين قالوا إن الإفريقيين عندما كانوا يرون القباطنة ينزلون إلى قاع سفنهم للتفتيش عن السلع والبضائع مثل الملابس وغيرها كان الإفريقيون يعتقدون أن هذه البضائع وغيرها لا تأتى من السفينة، ولكنها تأتى من فجوة تصل إلى المحيط، ويقول أحدهم عندما نحتاج إلى ملابس نجد القبطان ينزل إلى هذه الفجوة ويدق جرساً فيأتى إليه من البحر من ينسجون الملابس ويعطونها له، وأن أرواح البحر هى التى تسلمها له، وهو بعد ذلك يقذف ببعض أجساد الموتى من السود ثمنا لما استلمه.

وهذه الأسطورة ليست بعيدة عن الواقع فإن العبيد عندما كانوا يذهبون إلى أمريكا كانوا يعملون حتى الموت فى زراعة القطن الذى يصير بعد ذلك غزلاً ينسج وتصنع منه الملابس[1].

***

جرائم البلجيك

كانت الغابة المطيرة المتاخمة لنهر «كاساى ـ Kasai» بالكونغو غنية بالمطاط، وقد وجد المبشر شبرد نفسه وسط مشكلة، فقد كانت كاساى مسرحاً لمقاومة إفريقية شديدة لحكم ليوبولد، وثار الرجال المسلحون في المنطقة كلها التى كان يعمل بها شبرد وأعملوا النهب والحرق في أكثر من اثنتى عشرة قرية، وأدى هذا لتكاثر اللاجئين الذين يطلبون المأوى لدى بعثة شبرد.

وفى سنة ١٨٩٩م كلف شبرد من رؤسائه بأن يذهب يتحرى أسباب الصراع، وهناك وجد دماء مهدرة وقرى مخربة وجثثاً ملقاة والهواء معبأ برائحة الأجساد الفاسدة، وعندما وصل إلى معسكر الأسلاب لقيت عيناه أعداداً كبيرة من الأشياء ينبعث منها الدخان، وفى أماكن حرق الأخشاب وجد أيدى مقطوعة أحصى منها

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost. P 16.

وقتها واحداً وثمانين يداً يمنى ، وقال القائد الذى يقود شبرد انظر هذا دليلنا لقد اعتدت دائمًا أن أقطع اليد اليمنى لمن أقتلهم لأرى الدولة كم عدد من قتلنا» ، وبفخر شديد عرض على شبرد بعض الأجسام والجثث التى قطعت منها الأيدى ، وكان الدخان يد يجفف الأيدى ويحفظها في ذلك الجو الحار الرطب ، فقد كانت تمر الأيام والأسابيع قبل أن يستطيع القائد أن يعرضها على الموظفين البلجيك ليأخذ جائزته على ذلك .

اضطرب «شبرد» بسبب الأشياء المروعة فى نظام المطاط الذى وضعه ليوبولد . وكان قطع الأيدى سياسة متبعة اعترف بها كبار الموظفين فيما بعد . ذكر شارلز لزليمير بعد خروجه من الخدمة أنه خلال مدة عمله في الكونغو باعتباره الحاكم الإقليمى والمندوب الأول في المنطقة الاستوائية أنه كان يبلغ حكومته أنه لكى يجمع المطاط كان يتعين قطع الأيدى والأنوف والآذان» .

وكان المتبع إذا رفضت قرية الاستسلام لنظام المطاط فإن قوات الدولة أو قوات الشركة أو حلفاءهم يطلقون النار على كل من يرونه وبذلك فإن القرى المجاورة كلها تتلقى الرسالة .

وقد وصف أحد المراقبين وهو «جون هاريس» هذا المنظر : «كان هناك نحو ٤٠ من أبناء قرية يمسك كل واحد منهم بسلة مملوءة بالمطاط بالكمية المطلوبة من كل منهم وظهر أن ثمة أربع سلال كان المطاط فيها أقل من المطلوب وعلى الفور ظهر أربعة من الحراس الزبانية ومعهم الأسواط وأخذوا يضربونهم ، وكانت الأسواط تمزق أجسامهم وأكتافهم وعبثًا يحاول الضحايا الإفلات من هذا العذاب . ومنظر آخر عندما كنا أنهينا طعام الإفطار ونحن في شرفة البيت وجدنا أبا إفريقيًا يندفع إلى الشرفة ومعه يد ابنته الصغيرة وقدمها ولم يكن عمرها يجاوز خمس سنوات»[1] .

لم يكن شبرد هو الشاهد الأجنبى الأول الذى رأى الأيدى المقطوعة فى الكونغو ولا كان آخر الشهود ، ولكن المقالات التى كتبها فى المجلات التبشيرية عن فزعه من هذا الأمر أعيد طبعها ونقلت فقرات منها مما حقق لها سعة انتشار كبير فى أوروبا والولايات المتحدة . وبعد نحو ست سنوات من اكتشاف «شبرد» هذا الأمر فإن الزعيم الاشتراكى

---

(١) المرجع السابق .King Leopold's Ghost, P 216-217

إميل ڤاندرڤيلد ـ Emile Vander Velde » هاجم المشروعات العامة التي أنفق عليها ليوبولد إنفاقًا ضخمًا جدًا من أرباح الكونغو، وقال في البرلمان البلجيكي إن أقواس النصر التذكارية ستسمى يومًا ما بأنها أقواس الأيدي المقطوعة[1].

ويحكي أن قسيسًا كاثوليكيًا كان يسجل التاريخ الشفهي لمملكة الكونغو سجل ما ذكره رجل إفريقي اسمه سوامبي عن مدى كراهيته للموظفين الرسميين ومنهم «ليون فيڤيز ـ Leon Fievez » الذين أرهبوا الإقليم كله على طول النهر الذي يبلغ ٣٠٠ ميل شمال ستانلي بول، قال «إن كل السود يرون هذا الرجل باعتباره شيطان المنطقة الاستوائية من كثرة الأجسام التي كان يقتلها وكان يقطع أيديهم وكان يريد أن يرى عدد الأيدي المقطوعة بواسطة جنوده وكانت توضع الأيدي في السلال، وأن القرية التي كانت ترفض أن تعطيهم المطاط كانت تزال تمامًا. وقد رأيت جنديًا من جنود القائد فيڤيز اسمه «موليلي ـ Molili» كان يحرس قرية «بويكا ـ Boweka» أتى بشبكة كبيرة ووضع فيها عشرة من الأهالي المأسورين وربط بها أحجارًا ضخمة، ثم ألقاها في النهر، إننا لم نعد نحب أن نسمع كلمة المطاط، إن الجنود يقتلون الرجال والشباب ويغتصبون الأمهات والأخوات».

وإن من خلف القائد فيڤيز في وظيفته سنة ١٨٩٤م سجل عن نفسه ما وصف به نفسه عندما كانت القرى المحاصرة لا تمد قواته بما تطلبه يقول «كنت أشن الحرب عليهم وكان مثل واحد يكفي، نقطع رأس مائة من الأهالي ثم نجد بعد ذلك الخير الوفير، إن هدفي كان هدفًا إنسانيًا فقد قتلت مائة من البشر ولكن هذا الصنيع أمكن به أن يبقى خمسمائة شخص على قيد الحياة من جنودي»[2].

* * *

السخرة

أضاف ازدهار المطاط في الكونغو إلحاحًا إلى أعمال المرافق الأساسية والمنشآت الأساسية وأهمها كان وقتها مد سكك حديد من متادي إلى ستانلي بول حول المنحدرات الكبرى. وهذا المشروع تطلب نحو ستة آلاف عامل في وقت واحد، ورغم

---

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P 164 - 165

(٢) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P 166

أن الخط كان طوله يبلغ ٢٤١ ميلاً فقط وهو أكثر قليلاً من نصف خط السكة الحديد الأمريكية، فإن ظروف الجو والمرض جعله أكثر المشروعات ترويعًا فى تاريخ إنشاء مشروعات السكك الحديدية. لقد استغرق بناء الأربعة عشر ميلاً الأولى منه ثلاث سنوات؛ لأن الأرض كانت حجرية كما تطلب الطريق ٩٩ جسرًا حديديًا يبلغ طولها الإجمالى نحو عشرين ميلاً[١].

كان العمال يجمعون ولا يعرفون أين هم ذاهبون بل تعلق فى رقبة كل منهم بطاقة عليها اسمه واسم سيده الذى يذهب للعمل عنده ومكانه، ويرسل العمال كالقطيع إلى محطة السكك الحديدية، حيث يرحلون، وفى محطة الوصول يقرأ ناظر المحطة البطاقات المعلقة بالرقاب ويتصل بمركز البوليس لاستلامهم وهذا يتصل بأسيادهم لاستلامهم، وكانوا أحيانًا يسيرون على الأقدام مسافات قد تزيد على الثلاثين ميلاً ليصلوا إلى أسيادهم البيض[٢].

لقد كان خط السكة الحديد نجاحًا هندسيًا متواضعًا، ولكنه كان كارثة بشرية عظمى، لقد عانى الرجال من الحوادث ومن أمراض الدوسنتاريا والجدرى والبرى برى والملاريا، وكلها أتت من سوء الطعام والجلد بغير رحمة الذى كان يمارسه قوات ميليشيا السكة الحديد ويبلغ عددهم ٢٠٠ جندى. كانت الآلات تجرى على قضبان وشحنات العربات المملوءة بالديناميت المتفجر تضرب فى طريقها العمال سودًا وبيضًا، وأحيانًا لم يكن هناك مأوى للعمال ينامون فيه وبعضهم كان يعمل وهو مقيد بالسلاسل. كان المهندسون والملاحظون الأوروبيون ينهون عقودهم ويعودون إلى بلادهم، ولكن العمال السود لم يكن يتاح لهم ذلك. وكثيرًا ما كانوا فى الصباح يرمون جثث من مات فى المساء، وقد راج وقتها فى إفريقيا وغيرها أسطورة محلية تقول إنه بالنسبة لخط السكة الحديد فإن ربط كل فلنك من السكة الحديد كان يكلف إفريقيًا واحدًا حياته، وكل واحد من أعمدة التلغراف من السكة الحديد كان يكلف أوروبيًا حياته، وحتى بالنسبة للأرقام الرسمية للورديات فإن السكة الحديد كلفت حياة ١٣٢ من البيض و ١٨٠٠ من الإفريقيين. وبعض التقديرات قدرت المتوفين من غير

---

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost. P 170

(٢) قضايا إفريقية ـ د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٩ ـ ١٠٢.

البيض بنحو ١٨٠٠ في السنة الواحدة عن السنتين الأوليين وهي كانت أسوأ سنوات ... السكة الحديد، وكانت المقابر توجد على طول الطريق[١].

وباستثناء من كانت الدولة توظفهم في مشاريعها مثل السكة الحديد فإن ليوبولد كان ... من الأجانب في الكونغو، وبالنسبة لبعثات التبشير البروتستانتية فإنها أتت بمئات من المبشرين مثل ويليام شيبرد وأصحابه أتى أغلبهم من إنجلترا والولايات المتحدة والسويد، وهي البلاد التي كان يأمل ليوبولد في كسب تعاطفهم. وذهب المبشرون إلى الكونغو متحمسين لدعوة التبشير ولمقاومة تعدد الزوجات ليشيعوا بين الإفريقيين الشعور بالخطيئة.

وعلى أي حال فلم يمض وقت طويل حتى كان الرعب المطاطي يثير صعوبات كثيرة بالنسبة للمبشرين الذين يبحثون عن الأبدان ليغطوها بالملابس وعن الأرواح ليخلصوها. إن القرويين المرعوبين كانوا يختفون في الأدغال لأسابيع عندما يرون دخان البواخر باديًا في الأفق، ويذكر أحد المبشرين الإنجليز أن الإفريقيين كانوا يوجهون إليه هذا السؤال: هل المخلص الذي تحدثنا عنه لديه من القدرة أن يحفظنا من مشاكل المطاط؟.. وقد سجل لهم أغنية كونغولية تقول:

«نحن مرهقون من العيش في هذا الطغيان، نحن لا نحتمل أن يؤخذ منا نساؤنا وأطفالنا ونتعامل مع الوحوش البيض.. سنحارب ونعرف أننا سنموت ولكننا نريد أن نموت»[٢].

***

---

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P 171

(٢) المرجع السابق King Leopold's Ghost, P 172

فقدان البشر

كان عدد القتلى فى الكونغو مما يصدق عليه أنه قتل جماعى، إلا أنه لم يكن مثلاً بدافع يتعلق بإفناء قبيلة أو عرق معين، ولكنه كان من أجل الاستثمار الرأسمالى الأوروبى. وإن فقدان البشر كان يعود إلى عدد من الأسباب أحدها أو بعضها أو كلها وهى القتل والجوع والإرهاق والمرض ومعدلات المواليد. وفى أسوأ فترات الكونغو فترة المطاط كان نقص السكان يرد من تلك الأسباب الأربعة الآتية:

أولاً: القتل، رغم أن القتل الصريح لم يكن هو السبب الرئيسى للموت فى كونغو ليوبولد إلا أن هذا النوع كان قائماً عندما تفشل قرية ما أو إقليم ما فى أن يسلم حصته من المطاط أو عندما كان ينهض ضد النظام فإن وجود السلطة أو رجال الشركة المطاط كثيراً ما كانوا يقتلون كل ما كانوا يصادفون وقتها. فى سنة ١٨٩٦م نشرت صحيفة ألمانية ما نقلته عن مسئول بلچيكى رفيع المستوى أن ١٣٠٨ من الأيدى المفقودة فى الإقليم الذى كان يتبع الحاكم ليون فيڤيز سلمت له فى يوم واحد، وقد ذكرت الصحيفة هذه القصة مرتين دون تكذيب من حكومة الكونغو البلچيكية. وثمة تقارير مشابهة عن أحداث تلك الأيام جاء بعضها من بعثات التبشير البروتستانتى أو الكاثوليكى ووردت فيها أرقام أكثر كثيراً.

وفى سنة ١٨٩٩م حكى أحد الضباط «سيمون روا» ما سجله مبشر فى يومياته أن كل يوم كان يسلم الحصة المطلوبة من المطاط أو يسلم الأيدى المقطوعة وأنه خلال ستة أشهر سلم لهم ستة آلاف يد مقابل ستة آلاف قتيل.

وأن حملات التأديب ضد تمرد قبيلة «البودچا ـ Budja» أسفرت عن مقتل ١٣٠٠ من البودچا وظهرت أخبار ذلك فى صحافة بلچيكا عام ١٩٠٠م، وقد نهضت تمردات أخرى كثيرة فى العقد التالى تبلغ العشرات. وذكر أحد المبشرين السويديين «لقد رأيت جثث الموتى طافية على سطح البحيرة مقطوعة اليد اليمنى، وقص لى ضابط سبب قتلهم قال إنه المطاط، وفى مكان آخر وجدت جثثاً معلقة على شاطئ البحيرة، وقال لى إن هذا قليل لقد عدت من القتال من أيام معدودة وشاهدت ١٦٠ من الأيدى يقذف بها فى النهر».

ثانيًا: الجوع والإرهاق، انتشرت أخبار الإرهاب وفزع مئات الآلاف من البشر تاركين قراهم، وفي المقابل كان الجنود كثيراً ما يأخذون ماشية هؤلاء ويحرقون أكواخهم ومحاصيلهم ويتركونهم بغير طعام. وهذا النوع من التعامل كان موجوداً وقائماً من قبل مرحلة المطاط عندما كان جنود ليوبولد يبحثون في الأساس عن العاج وعن الطعام لأنفسهم، وقد وصف أحد الضباط السويديين حملة من هذا النوع جرت في سنة ١٨٩٥م في الكونغو أنهم عندما اقتربوا من القرية فإن الأهالي أخذوا على غرة وجمعوا ما استطاعوا من حاجاتهم وفروا بعيداً، وقال إنه قبل أن يغادر المكان كانت القرية قد نهبت، وشمل ذلك أعداداً كبيرة من الماعز والدواجن وغيرها، وبعدها تركوا القرية وذهبوا إلى مكان مريح يستظلون فيه.

وقد بلغ الأمر مداه في هروب الأهالي من هذه الغزوات أن القرويين كانوا أحيانًا ما يكتمون أصوات أطفالهم وأنفاسهم لئلا يعرف الغزاة أماكن اختبائهم، وقد مات بعض الأطفال جوعًا من هذا الصنيع، وأن نسبة صغيرة من الأهالي كانت محظوظة لأنهم كانوا يعيشون عند حدود الكونغو فهربوا من البلاد. وقدر أحد الحكام الاستعماريين الفرنسيين من فروا إلى الأراضي الفرنسية (كونغو برزافيل) بنحو ٣٠ ألفًا من الأهالي، والبعض فر إلى المستعمرات الإنجليزية قرب حدود روديسيا الشمالية (زامبيا). وكثير من الأهالي توغلوا في الأدغال وقطعوا مسافات تبلغ ٧٥ ميلاً، وقدر البعض أعدادهم بنحو ٤٠ ألفًا على الأقل. وقد ذكر أحد الرحالة الإنجليز يسمى إيوارت . س. جروجان أنه في مسيرته في إفريقيا صدم عندما رأى أن نحو ثلاثة آلاف ميل مربع خالية من السكان ومدمرة، كل قرية فيها حرقت وكلها كانت هياكل متساقطة.

إن الجوع قهر الريفيين الذين لم يلتجئوا إلى الغابات؛ لأنهم إذا كانوا قرب مناطق المطاط فقد كان عليهم أن يسلموا الجنود اللحوم والأسماك والموز، وفي قرية بوبما على سبيل المثال كان هناك نحو ١٠٠ أسرة يجب عليها أن تسلم ١٥ كيلو من الخضراوات وخمسة خنازير وخمسين من الدواجن.

إن آلافًا من الأهالي منهم النساء والأطفال والصبية ماتوا وألقاهم الجنود في معسكرات التجمع القذرة وهم مقيدون بالسلاسل.

ثالثًا: المرض، وكما حدث في هنود أمريكا قتل المرض من الكونغوليين أضعاف ما قتل الرصاص، إن الأوروبيين وتجار الرقيق جلبوا إلى داخل الكونغو العديد من الأمراض التي لم تكن معروفة من قبل. لم يكن الأهالي المحليون لديهم المناعة ولم يستطيعوا أن يكتسبوا المناعة التي تحصنهم من الأمراض الجديدة وتفشت الملاريا على سبيل المثال وانتشرت سريعًا الأمراض الجديدة والقديمة؛ لأن أعدادًا هائلة من الكونغوليين أجبروا على الترحال لمسافات طويلة وهم يعملون كحمالين أو عمال في السفن التجارية (كان الزورق الكبير يتطلب من ٢٠ إلى ٦٠ من الحمالين)، وكان من أفظع الأمراض التي انتشرت الجدري ومرض النوم.

وقد كان الجدري وباء في مناطق من الساحل الإفريقي لعدة قرون ولكن حركات الترحال الواسعة للأهالي في الفترة الإمبريالية نشرت المرض في المناطق الداخلية وتركت القرى مليئة بجثث الموتى. وكان الأفارقة يسمونه مرض السماء أو المرض الآتي من الأعلى لأنهم لا يعرفون سبب انتشاره. أما مرض النوم فقد انتشر في مناطق الأنهار ويقدر من مات منه من الكونغوليين بنحو نصف مليون في عام ١٩٠١م وحده.

رابعًا: نقص نسبة المواليد، ليس مفاجأة أن الرجال الذين أرسلوا إلى الغابة للبحث عن المطاط وأن النساء بقوا في أكواخهم نصف جوعى، ليس مفاجأة أن يكون ذلك سببًا لقلة النسل. وأن أحد المبشرين الكاثوليك الذين عملوا سنين في إقليم بحيرة «ماى ندومبى - Mai Ndombe» وهى منطقة من أهم مناطق المطاط وقتها لاحظ هذا الأمر، وعندما وصل إلى هذه المنطقة عام ١٩١٠م أدهشه أنه لم يجد أطفالاً على الإطلاق بين سنى ٧ سنوات و١٤ سنة رغم وجود الكثيرين من غير هذه السن، وهذا يشير إلى المدة من سنة ١٨٩٦ - ١٩٠٣م وهى المدة التي كانت شركة المطاط في ذروة نشاطها في هذه المنطقة، حيث انخفض السكان بنسبة ٦٠٪ تقريبًا، وقد صارت نسبة المواليد في أسوأ حالاتها وأن النساء يرفضن حمل الأطفال ويتخذن من الوسائل ما يمنع الحمل، ويقلن سببًا لذلك إنه إذا أتت الحرب وامرأة حامل أو أم تحمل طفلاً فإنها لن تستطيع الجرى فرارًا من الجنود. إن جزءًا من نقص السكان وفقدانهم في الكونغو نتج عن الرعب الذي عانت منه الأسر فتوقفوا عن الإنجاب[1].

---

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost P. 225

وأخيراً . . لقد قدمت الكونغو مثلاً نادراً في سياسات النسيان ، وأن الملك ليوبولد والموظفين الاستعماريين البلجيك محوا كل ما يتعلق بأدلة تثبت ما ارتكبوه من جرائم في تلك المنطقة . ففي أحد أيام أغسطس ١٩٠٨م قبيل تسليم المستعمرة رسمياً للحكومة البلجيكية قام موظفو الملك بإشعال النار في أرشيفات الدولة وبقيت النار مشتعلة ثمانية أيام ، مما جعل من أيام الصيف الحار قيظاً شديداً أحس به من كان على مقربة من المنطقة . وعندما تجمع الناس وسألوا عن ذلك قال لهم الحاجب آسف إننا نحرق أرشيفات الدولة ، وتحولت كل سجلات الدولة عن الكونغو إلى رماد ودخان ، وقال ليوبولد سأعطيهم الكونغو الخاص بهم ولكن ليس لهم أي حق في أن يعرفوا ما الذي صنعه[١] .

* * *

(١) المرجع السابق King Leopold's Ghost P. 294



الفصل الثالث

وسط إفريقيا «السودان الكبير»

التعريف بالسودان الكبير:

السودان الغربى والأوسط والشرقى

أولاً : ـ السودان الغربى والأوسط

ـ قرن الصحوة والحروب

ثانياً:ـ السودان الشرقى: سودان وادى النيل

ـ الممالك القديمة

ـ السودان الموحد

ـ رفيق الثورة المهدية

ـ رفيق الحكم الثنائى

ـ الأوضاع تختلف

وسط إفريقيا «السودان الكبير»

التعريف بالسودان الكبير:

يُعرف وسط إفريقيا بالسودان الكبير أي السودان الغربي والأوسط والشرقي، وهو المنطقة الفسيحة الممتدة من المحيط الآطلنطي في الغرب حتى سودان وادى النيل في الشرق، وبين المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية في الشمال إلى نطاق الغابات الاستوائية في الجنوب.

وصفه المؤرخ العربي على أبو الحسن المسعودي في كتابه «مروج الذهب»: السودان بلاد كثيرة وأراض واسعة ينتهي شمالها إلى أرض البربر وجنوبها إلى البرارى وشرقها إلى أثيوبيا وغربها البحر المحيط (يقصد المحيط الأطلنطي). ومصطلح السود مأخوذ من لون بشرة سكان المنطقة يماثلها كلمة أثيوبيا التي تعني الوجه المحروق.

وحدده الرحالة عمر التونسي بشكل أدق: أقاليم السودان من المشرق إلى الغرب عشر ممالك: مملكة سنار تليها كردفان، ودارفور، ووداى، والباجرمى، وبرنو، وأوقز، ونقه، وإسنبكتو، ومالى وهى العاشرة، ومن يأتي من الغرب تكون مملكة مالى هي الأولى.

وعرفه الجغرافيون العرب في العصور الوسطى باسم سودان الساقانا، وإذا أضفنا سودان وادي النيل إلى هذه المنطقة الفسيحة، فإننا نجد لفظ السودان يمتد في حزام من البحر الأحمر شرقًا إلى المحيط الأطلنطي غربًا، وهي تشمل ثلاث مناطق الجزء الغربي والأوسط والشرقي وهو محور هذا الفصل.

أولاً: السودان الغربي والأوسط

• **السودان الغربي**: قامت في السودان الغربي ممالك ثلاث هي مملكة غانة القديمة وسلطنة مالي وسلطنة الصنغي، وهذه الممالك كانت إمبراطوريات وسلطنات كبيرة بدأت من القرن الثالث والرابع الميلادي وبلغت أوج ازدهارها بعد أن دخلها الإسلام، واستمرت حتى القرن التاسع عشر حين صرعها الاستعمار الأوروبي.

(أ) أولى هذه الممالك مملكة غانة (وهي ليست غانا الحالية التي تقع في أقصى جنوب غرب إفريقيا) إنما هي المنطقة الفسيحة التي تقع بين منحنى نهر النيجر ونهر السنغال وتضرب حدودها حتى جنوب موريتانيا الحالية، وكانت متسعة النفوذ والسلطان وخضع لها معظم مناطق السودان الغربي. نشأت في الفترة ما بين القرن الثالث والرابع الميلادي، وأخذت تتسع حتى مستهل القرن الحادي عشر عندما غزاها المراكشيون.

اعتمدت غانة على التجارة كمصدر رئيسي في اقتصادها خاصة الذهب حتى صارت تعرف بأرض الذهب وأصبح ملوكها من أغنى ملوك الأرض، وكانوا يتحكمون في الطرق التجارية، فموقع غانة جعلها حلقة اتصال بين شمال القارة وغربها، أدى رواج التجارة إلى أن أصبحت عاصمتها كومبي من أكبر أسواق بلاد السودان وتسرب إليها الإسلام من شمالها.

في بداية القرن الثامن الميلادي امتدت الفتوحات الإسلامية عبر إفريقيا شمال الصحراء، وفي نهايته كانت القوافل التجارية الآتية من الشمال تعبر الصحراء بانتظام للاتجار مع إفريقيا السوداء، وفي القرن الحادي عشر وبالتحديد في عام ١٠٦٢م غزا غانة المرابطون القادمون من مراكش وقد ووجهوا بمقاومة شرسة ولم ينجحوا في إخضاعها إلا عام ١٠٧٢م حين احتلوا عاصمتها [١].

وقد وصفها الجغرافي الإدريسي أكبر مؤرخي الحوليات في العصور الوسطى (عاش ١١٠٠- ١١٦٥م) بأنها «الدولة الكبرى في أرض السودان والأكثر كثافة في التجارة، و مع ذلك لم تكن المملكة بحالة طيبة والزراعة حول العاصمة لم تعد منتعشة

(١) Islam's Black Slaves: Ronald Segal; Atlantis Books: london; 2001; P 84.

بعد التدمير الذى أحدثه بذو المرابطين. إن حقول الذهب فى «بامبوك -Bambuk» التى تقع بين نهر السنغال ونهر الفاليم جرفت من جراء الاستغلال عبر القرون، وكذلك مناجم «بيور-Bur» فى أعالى نهر النيجر».

(ب) سلطنة مالى الإسلامية: تقع بين بلاد برنو فى الشرق والمحيط الأطلنطى غرباً وجبال البربر شمالاً وفوتاجالون جنوباً، وقامت على أنقاض دولة غانة، وتعد هذه السلطة من أعظم ممالك السودان الإسلامية قدرت مساحتها بما يزيد على نصف مساحة أوروبا كلها، واشتملت على خمسة أقاليم فى ذروة قوتها وازدهارها، وهذه الأقاليم هى مالى يتوسط أقاليم السلطنة وصوصو تقع إلى الجنوب من مالى وغانة وتقع شمال مالى وتمتد إلى المحيط الأطلنطى، وكوكو تقع شرق إقليم مالى وتكرور تقع غرب مالى حول نهر السنغال [1].

احتلت سلطنة مالى فى القرن الثالث عشر الميلادى مكانة إمبراطورية غانة كأعظم دولة حكمت فى السودان الغربى، وبدأ التجار من شمال إفريقيا يتجهون إليها بكثرة، زارها ابن بطوطة فى عهد ملكها منسى موسى وتكلم عن حركة انتقال التجار والرحالة الآمنة والميسرة فى هذه البلاد وعن ازدهار الزراعة والتجارة وعن انتشار العدالة فى البلاد. ويعد منسى موسى من أعظم ملوك مالى، وقد زار القاهرة مرة وهو فى طريقه إلى الحج وأنفق فيها ذهباً كثيراً أدى إلى هبوط قيمة الذهب وقتها، وتجاوزت شهرته بلاد المسلمين إلى العالم المسيحى. وفى بداية القرن الخامس عشر أخذت مالى فى الأفول وسقطت على يد ملوك صنغى.

(جـ) سلطنة الصنغى: بدأت دويلة صغيرة على الضفة اليسرى لنهر النيجر، ثم توسعت وابتلعت أقاليم مالى وامتدت حتى السودان الأوسط إلى إمارات الهوسا (الحوصة) وشملت أقاليم الساڤانا الممتدة من الغرب إلى الشرق وسيطرت على مناجم الذهب والملح أهم تجارتين فى غرب إفريقيا، وصارت الدولة الأكبر فى المنطقة وصلت شمالاً إلى مراكش وإلى نهر جامبيا على شاطئ الأطلنطى، وفى الشرق إلى برنو عند بحيرة تشاد.

● **السودان الأوسط**: يشمل ثلاث سلطنات إسلامية هى سلطنة كانم وبرنو، وسلطنة الهوسا أو الحوصة شمال نيجيريا، وسلطنة البلالة فى حوض بحيرة تشاد.

---

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المجلد الثانى تاريخ إفريقيا. معهد البحوث والدراسات الإفريقية ١٩٩٧م، ص ١٧٤.

١ـ سلطنة كانم وبرنو : قامت فى بلاد السودان الأوسط تتكون من حوض بحيرة تشاد وما يقع حولها من بلدان تمتد من نهر النيجر غرباً إلى دارفور شرقاً، وكانت مركز لالتقاء طرق القوافل التجارية المارة إلى جميع أنحاء القارة، قامت فى القرن التاسع الميلادى فى إقليم كانم وسيطرت على حوض بحيرة تشاد، وبخاصة غربها، وأصبحت تعرف باسم سلطنة كانم وبرنو، واتسعت فى القرن الثالث عشر الميلادى حتى وصلت إلى مشارف وادى النيل شرقاً وقرب نهر النيجر غرباً، مما يعنى أن بلاد الهوسا التى تشكل شمال نيجيريا الآن كانت تابعة لها [١].

٢- سلطنة الهوسا (الإمارات الإسلامية فى شمال نيجيريا) هى أربع إمارات كانو وزاريا وكاتسينا وجوبير كانت تسمى بلاد الهوسا وتضم شمال نيجيريا وجزءاً من جمهورية النيجر، وكانت حدودها فى العصور الوسطى المنطقة المحصورة بين سلطنتى مالى وصنغى غرباً والبرنو شرقاً والصحراء الكبرى شمالاً وجنوب نيجيريا فى الجنوب.

٣- سلطنة البلالة الإسلامية : قامت فى حوض بحيرة تشاد وظهرت فى القرن الرابع عشر الميلادى وظلت تابعة لسلطة كانم وبرنو طول فترات قيامها حتى بداية القرن العشرين حين سقطت فى قبضة الاستعمار الفرنسى.

• **السودان الشرقى** هو سودان وادى النيل يشمل سلطنة الفونج فى سنار، وسلطنة الفور أو دارفور فى أقصى جبال النوبة، وفى بدايات القرن التاسع عشر توحدت هذه السلطنات وضمت معها أجزاء أخرى من جنوب السودان.

١- سلطنة الفونج : تقع فى سنار على الضفة الشرقية للنيل وقامت على أنقاض الدولتين المسيحيتين مملكة دنقلة ومملكة علوة من الشلال الثالث إلى النيل الأزرق.

٢- أما سلطنة دارفور : فهى عبارة عن هضبة تنتشر فيها المراعى وتتخللها مرتفعات جبال مرة، واتسعت المملكة وامتدت إلى كردفان جنوباً. ومملكة وداى شمالاً.

---

(١) الموسوعة الإفريقية ـ المراجع السابق – ص ٢٠١.

وظل سودان وادى النيل حتى دخله الإسلام فى القرن السابع أقاليم متناثرة إلى أن فتحه محمد على فى القرن التاسع عشر، ثم ظهر السودان الموحد يضم الفونج ودارفور وكردفان بالإضافة إلى منطقتى بحر الغزال، وسأتعرض له بالتفصيل فيما بعد.

* * *

قصدت مما سبق تعريف وتحديد الحزام الأوسط لإفريقيا وهو ما يطلق عليه السودان بالمعنى الشامل الممتد من المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر؛ لأن هذه المنطقة بطولها هى التى كانت مسرحًا لتجارة العبيد وموردًا للرقيق الأسود.

وتاريخ هذه المنطقة من أروع صفحات التاريخ الإفريقى، كانت تمثل الرابطة الحضارية بين شمال القارة وجنوبها، منها تخرج القوافل التجارية من فاس ومراكش والقيروان تحمل الملح لغانا ومالى وتمبكتو وتعود محملة بالذهب والرقيق عبر ثلاثة طرق:

أولها: من مراكش حتى منحنى النيجر.

ثانيها: من تونس حتى بحيرة تشاد ونهر النيجر.

وثالثها: من طرابلس الغرب ومصر إلى تشاد.

فى بداية القرن الثامن الميلادى امتدت الفتوحات الإسلامية فى إفريقيا نحو الغرب عبر شمال الصحراء، وفى نهايته كانت القوافل تعبر الصحراء بانتظام آتية من الشمال للاتجار مع إفريقيا السوداء، وتقدم الإسلام فى هذه المناطق بشكل سريع وتحولت ممالكه الوثنية التى سبق الإشارة إليها إلى الإسلام. ولم يكن هذا التقدم الواسع للإسلام فى إفريقيا السوداء يعود إلى عناصر تتعلق بالغزو من الشمال، فقد كان حكام الممالك والإمبراطوريات المتعاقبة فى المنطقة مستعدة لقبول الإسلام؛ لأنه يعطيهم شرعية فى معاملاتهم مع ملوك المغرب وتجار العرب، وكانت تجارتهم ورخاؤهم يعتمد على هذه المعاملات، لذلك فإن معظم التجار فى المنطقة صاروا مسلمين، وكانت مراكزهم الاجتماعية وانتشارهم جعلهم مؤثرين فى انتشار الإسلام. وفى الحقيقة فإن بعض التجار كانوا من شيوخ المسلمين، وكان لهؤلاء امتيازات شخصية تتعلق بمرور تجارتهم وبالتعامل معهم دون أى إيذاء.

وأكثر من ذلك بل قد يكون فوق ذلك كله فإن الإسلام كان يقدم أو يعد بالحلول عن المشكل الأساسي للحكم التوسعي . فقد كان الحاكم التقليدي يعتمد على ولاء من ينتسبون إليه بأصرة القربى أو بالأصول المشتركة ، وكلما اتسعت حدود الإمبراطورية كانت هذه الولاءات تمتد وتتسع ، وكان تعيين أعضاء من الأسرة المالكة للعمل كحكام مع مدهم بما يلزم من الجنود كان يؤدى إلى مخاطر أن هؤلاء الحكام يستثيرون روح التمرد والتحالفات المعارضة ، لذلك فإن الملوك والأباطرة بدلاً من ذلك عينوا حكاماً إقليميين من بين عبيدهم الذين يتميزون بالمواهب والمؤهلات اللازمة ، وكذلك بالانتماءات الشخصية للمبدأ والعقيدة بدلاً من النسب والقرابة . وكانت مثل هذه المؤهلات والولاءات توجد بين هؤلاء عبيداً كانوا أو أحراراً الذين تعلموا في مدارس المسلمين في هذه المناطق التي كانت تجذب العلماء من كل أقطار الإسلام [1] .

كان الذهب والعبيد يتجهون مباشرة من الإمبراطوريات السودانية المتعاقبة في غرب إفريقيا إلى مراكش ، ولم يكن ذلك هو الطريق الوحيد ، ففي القرن التاسع عشر كان هناك طريق من غانة إلى جاو ثم يتجه عبر الصحراء إلى مصر ، وقد قلت أهمية هذا الطريق تدريجيا في حين ظهر طريق آخر من مالي إلى صعيد مصر في القرن الرابع عشر ، ثم في القرن السادس عشر طريق ثالث من تمبكتو إلى القاهرة .

كتب الإصطخري الرحالة الجغرافي العربي في القرن العاشر يقارن بين العبيد الآتين من مختلف أنحاء إفريقيا وأكد أن هؤلاء الذين يفدون من وسط السودان عبر زاويلا في طريق الشمال كانوا أكثر سواداً وأحسن من غيرهم .

ومن المحتمل أن مملكة وسط السودان في كانم التي ظهرت في القرن التاسع أوالعاشر ظهرت كاستجابة لتجارة الرقيق ، وفي القرن الحادي عشر فإن داعية إسلامي هو (محمد هاني) حول ملك كانم إلى الإسلام وأهدى الملك إليه تعبيراً عن الامتنان نحو ١٠٠ من العبيد و ١٠٠ من الإبل و ١٠٠ من العملات الذهبية .

وبقي الحكام المتتاليون له على الإسلام ، وكان المسلمون ذوي وضع متميز في المملكة ، وفي بدايات القرن الثالث عشر فتحت كانم فزان ويحتمل أن كان ذلك لتأمين طريق

(١) المرجع السابق Islnis Black Slaves: P. 92

التجارة عبر الصحراء . وفى منتصف القرن الرابع عشر خضعت المملكة لضغط شديد من الصراعات بين العرب والصراعات معهم من أجل بيع المسلمين من كانم باعتبارهم عبيداً . وفى العقد الأخير من ذلك القرن ذهب الملك وأتباعه إلى برنو جنوب غرب كانم وأنشأوا دولة جديدة (مملكة برنو) التى توسعت وبقيت حتى القرن التاسع عشر .

إن عدداً من العبيد السود أرسلوا من وسط السودان لاستخدامهم فى الخدمة العسكرية فى شمال إفريقيا ، كما كانت التجارة تستخدمهم فى خدمة الحريم وخدمة الحكومة وكانت الجوارى منهن يُعن محظيات . وإن ابن بطوطة الذى عبر الصحراء فى منتصف القرن الرابع عشر كان مسافراً فى قافلة بها نحو ٦٠٠ من الجوارى وكتب يصف بإنصاف معاملة الخصيان والجوارى الحريم فى برنو ، والرقيق الذين كانوا يقومون بأعمال يدوية كثيرة ، وبعض هؤلاء كان يعتبر من الهدايا التى تهدى .

كان الرقيق مطلوبين ليس فقط للخدمة عبر الصحراء ولكنهم كانوا مطلوبين أيضاً لصالح حكام السودان الأوسط باعتبار أن امتلاك الحكام السودانيين للرقيق كان مظهراً من مظاهر الجاه والثروة وكانوا يعملون لدى ملوكهم سواء فى الأعمال التى تحتاج إلى خبرة ومهارة أو غيرها من الأعمال التى تحتاج إلى معرفة خاصة . وأكثر من ذلك فإنه أحياناً ما كان يحدث نقصان شديد فى عدد السكان فى بلدان إفريقية بسبب الجفاف والمجاعات والأوبئة والحروب ، فكان لا بد من تعويض هذا النقص فى العمالة بشراء الرقيق من داخل إفريقيا .

وضع الرقيق فى السودان الأوسط والغربى

قبل تجارة الرقيق عابرة الصحراء أو المحيط كانت قبائل غرب إفريقيا ووسطها اعتادت أن تبيع بعيداً عن ديارها من يرتكب جرماً كبيراً من أبنائها : السحرة ، والزناة ، وقطاع الطرق ، والعاجزين عن سداد الديون كان أشبه بنوع من النفى ، وفى أزمة لاحقة مارست تلك القبائل استرقاق بعضها بعضاً ، استرقت قبائل الفولانى قبائل الهوسا ، وتبادلت الباجرمى والقمر استرقاق بعضها البعض واسترقتهما قبائل الفور . ثم تعدى الاسترقاق والاحتياجات الداخلية إلى التجارة الخارجية عبر طريق القوافل الصحراوية القديمة نحو شمال إفريقيا والبحر الأبيض .

وعندما اتسم وضع الممالك بالاستقرار الداخلي مما أسهم في ثبات الحكم وهياكله وفي ازدهار الإنتاج والتبادل الداخلي والخارجي وتوسع الزراعة والمراعي والثروة الحيوانية وتطور الحرف المنزلية والخدمات ، استقر تبعًا لذلك الأرقاء وانتقل بعضهم إلى وضع المولى بعد العتق يمنحه أو يخصص له المالك قطعة أرض يعمل فيها بعد أن يؤدي ما عليه من عمل في أرض المالك وينال جزءاً من المحصول ، ويسمح المالك لمواليه أن يتملكوا مأوى وماشية ومنتجات وتؤول للمالك بعد وفاته ، وكان نادراً ما يعود الرقيق المعتوق لمسقط رأسه ويفضل البناء في حمى مالكه في مساكن حول بيت أسرة المالك [1].

كانت تجارة الرقيق أكثر أهمية حتى من تجارة الذهب ، فهذه التجارة كانت توفر الجنود للجيوش من مراكش حتى تركيا ، والجواري للحريم أو كخادمات في المنازل والخصيان لحراسة الحريم ، والرقيق العاديين لزراعة الأرض ، وكانت قافلة الرقيق الطويلة تذهب إلى الشمال وإلى الشرق ، لذلك فإن البلدان العربية كان لديها مزيج كبير من الدم الزنجي في سكانها.

وكانت هذه التجارة تعني أن الدول المنظمة تقوم بحملات اعتيادية في المناطق الوثنية لأسرهم ، وقد اعتادت غانا وكذلك مالي وصنغي أن تفعل الشيء نفسه ، وترتب على ذلك أن الحروب في بلاد السودان كانت أساسًا غارات من أجل الرقيق بل إن الجزية كانت تدفع بالرقيق أكثر مما تدفع بالذهب ، فالرقيق أصبح هو العملة الشائعة ، كما كان الرقيق أفضل وسيلة للدفع للتجار الأجانب ، ويذكر ليو الإفريقي [2] أن سلطان برنو

(١) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ٢٠١ .

(٢) ليو الإفريقي هو الحسن بن محمد الوزان ، ولد في غرناطة في الأندلس سنة ١٤٨٨م هاجر إلى فاس ، وعند عودته إلى بلاده وقع أسيراً في يد أحد القراصنة الصقالبة الذي أهداه إلى بابا الفاتيكان يوحنا ليو ، وهناك تنصر وحول اسمه إلى يوحنا ليو وهو اسم البابا نفسه وحتى يفرق بينه وبين البابا كان يُنادى «ليو الإفريقي».

قام الحسن الوزان قبل أسره بعدة رحلات إلى فاس ووسط المغرب وبلاد السودان صنغي وليبيا وتونس وبلاد الشام ومصر وسودان وادي النيل . حصيلة هذه الرحلات هي التي أغرت الإيطاليين بأسره وطلبوا إليه أن يدون خبراته ومعلوماته في عدد من الكتب أشهرها كتاب « وصف إفريقية» اعتمد فيه على مشاهداته وما ظل عالقًا في ذهنه بعد عشر سنين من الأسر من كتابات ابن خلدون والقيرواني والبكري والإدريسي والعمري ، وهو بذلك جمع للإيطاليين خلاصة تجاربه الشخصية ومعارفه التي استفادها من خبرة الرحالة والكتاب العرب [نقلاً عن « العلاقات السودانية التشادية / الدكتور كمال محمد عبيد / جامعة إفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الإفريقية إصدار رقم ٤٣/ ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م].

كان يشترى الأصناف التى يحتاج إليها من التجار ، ثم يخرج فى حملة لأسر الرقيق فإذا استطاع الحصول على عدد كاف دفعه للتجار ثمنًا للبضائع التى اشتراها وإذا لم يمكن فعليهم الانتظار حتى الحملة القادمة [١].

وقد أدى الاهتمام بتجارة الرقيق إلى إهمال الزراعة، فلم ينشغل سكان غرب إفريقيا ووسطها بالزراعة رغم أن بها أنهاراً كثيرة لم يستخدم نهر واحد فى أعمال الرى ، ولا يرجع ذلك إلى عجز أهلها عن معرفة الزراعة ، فالإفريقى كان مزارعًا ماهرًا ، كما لا يمكن القول بأن الزراعة لم تتطور بسبب عدم سخاء التربة ، فهضبة الجزائر كانت تزرع وهى ليست أكثر سخاء ، وإنما السبب أن الرقيق كان الحصول عليهم سهلاً أسهل من الزراعة ، ولم يكن ممكنًا أن تتطور الزراعة ما دام الرق سائداً فالزراعة تعنى خلق طبقة من الفلاحين سواء على هيئة أقنان مرتبطين بالأرض أو رجال أحرار بفلاحتها . وهذا ما افتقدته دول غرب إفريقيا ووسطها بسبب تجارة الرق ، فلم تكن الزراعة قط حرفة مهمة وكانت دولهم قائمة أساسًا على تجارة الرقيق .

كانت بلاد السودان تقوم بغارات نهب من أجل أسر الرقيق وبيعهم لتجار شمال إفريقيا ، وقد عرفت بلاد السودان منذ أقدم العصور بأنها سوق للرقيق ، وكان الطريق من تشاد إلى طرابلس ماراً بفزان هو طريق الرقيق ، وهذا الطريق الملطخ بالدماء الذى تنتثر فيه آلاف الهياكل العظمية لا بد أن يذكر بما أحدثته تجارة الرقيق من تأثير مدمر على حياة السودان الاقتصادية [٢].

فى مملكة بورنو فى القرن السادس عشر أنشأ أباطرة بورنو جيشًا كانت فرقته المختارة هى حرس القصر المكون بأكمله من الرقيق ، وتولى تدريب أفراده على استعمال الأسلحة النارية مدربون أتراك . ومع بداية القرن الثامن عشر ازدادت أهمية الرقيق حتى سيطروا على إدارة البلاد فى القرن التالى ، فكانت السلطة التى تركزت فى يد الإمبراطور يمارسها الرقيق الذين يحيطون به [٣] وفى بلاد الهوسا سيطر الرقيق على

---

(١) الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا ل . مادهو بانيكار / ترجمة وتعليق أحمد فؤاد بليع / المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٥م / ص ٣٩٣ .

(٢) الوثنية والإسلام ـ المرجع السابق ص ٤١٧ .

(٣) الوثنية والإسلام ـ المرجع السابق ص ٤٤٢ .

الإدارة وحل أحد الأرقاء محل الأمير، وبحلول منتصف القرن السابع عشر كان الرقيق قد وطدوا أنفسهم كطبقة إدارية وارتبط صعودهم بتدعيم السلطة الملكية. وفيما عدا الأمراء الملكيين والرئاسات القبلية المحلية أصبح الرقيق أهم مجموعة في الدولة وهم على غرار الانكشارية التركية كانوا السلطة الحاكمة الفعلية في البلاد؛ لأن المناصب الإدارية والحربية يتم شغلها أساسًا من بينهم. وهناك سبب لهيمنة الرقيق في الإدارة وهو أنه كان من تقاليد الحكام المسلمين أن يجندوا للإدارة والجيش أشخاصًا لديهم ولاء تام وكان الرقيق لا ولاء لديه إلا لمن يملكه، وقد أدى هذا النظام أن أصبح باستطاعة الرقيق الارتقاء إلى أرفع المناصب في الإمبراطورية[1].

وفي صنغي كان للرقيق أهمية في المستويات الأدنى من الإدارة، وقد شغل أحدهم منصب السكرتير الخاص للإمبراطور ومن ثم مستشاره الأمين. كما كان للرقيق أهمية في مجالات أخرى فهم المسئولون عن أهل البيت الملكي وهم رسل الملك ويشكلون الحرس الملكي ويزودون الجيش بالجانب الأكبر من الجنود، وأحيانًا كانوا يقومون بتحصيل الإيرادات المتحصلة من المقاطعات، وقد زادت سيطرة هؤلاء الرقيق بالتدريج حتى أحكموا قبضتهم على الإدارة، وهم لم يكتفوا بتركيز السلطة في أيديهم بل كونوا ثروات كبيرة أيضًا.

لم يكن الرقيق فئة واحدة بل كانوا يقسمون إلى أربع درجات، في القمة رقيق بيت الإمبراطور وبيوت علية القوم وهؤلاء قد يديرون أملاك سيدهم ويستطيعون أن يصبحوا ضباطًا وأن يمارسوا نفوذًا قويًا في الجيش، يليهم رقيق الجيل الثاني الذين يتمتعون ببعض الحقوق ولا يمكن بيعهم، والفئة الثالثة الرقيق الذين يحترفون المهن، وأخيرًا يأتي الرقيق الذين يفلحون الأرض أو يعملون في المناجم. وكان لمجموعة الرقيق الذين يعرفون برقيق البيت الملكي وضع خاص، فهم فرقة مختارة يتمتعون بميزات يفتقد إليها غيرهم من الرقيق، وتعد هذه المجموعة هي التي يختار منها الموظفون والقادة الحربيون.

---

(١) الوثنية والإسلام - المرجع السابق ص ٤٤٤.

...سكرة الرقيق

مع تطور التجارة عبر الصحراء ظهرت جماعة اجتماعية هي الأرستقراطية ...سكرية التي كان لها اليد الطولى في السلطة السياسية في الدولة، إذ إن توسع ...جارة الخارجية أدى إلى عسكرة الدولة في غرب إفريقيا ووسطها خلال مرحلة ...جارة عبر الصحراء، وقد تجلى هذا التغيير في ظهور الجيوش التي زاد عددها ...تها بشكل واضح، وكان عماد هذه الجيوش الأرقاء العبيد، لذلك خلقت رغبة ...محمومة في الحصول على الرقيق في سباق تسليح ظلت مسيطرة في تلك الفترة. ...الباب مفتوحًا للحراك الاجتماعي، ومن ثم فإن بعض الأفراد كانوا أصلاً من ...رقيق ووصلوا إلى مراكز، مثل رؤساء الجيوش وأصبح بعضهم من كبار تجار ...حكام المقاطعات والوزراء ورؤساء البروتوكول الملكي ومديري الخزانة ونظام ...ضياع، وفيما عدا منصب الملك نفسه ـ الذي كان الوصول إليه يتم طبقًا لقواعد ...محددة ـ فقد كانت جميع وظائف الدولة مفتوحة للمنافسة، بل إنه بالنسبة لمنصب ...ـ فقد تمكن اثنان من كبار الرقيق في إمبراطورية مالي من الاستيلاء على السلطة ...مرتين خلال القرن الرابع عشر في أعقاب انقلاب عسكري، أحدهما **ساكور** وهو ...رقيق معتق، والثاني **ساموري** أحد قادة الجيش الأرقاء حارب السلطان وهزمه وأسره ...عرض عليه حسن الإقامة ورقيقًا وإماءً إذا عاش فردًا عاديًا. وفي مملكة صنغي ...لوحظ أنه من بين ١٥ ملكًا تولوا الحكم خلال القرن السادس عشر كانوا جميعًا من ...ـاء (الإماء) الجواري فيما عدا مؤسس الأسرة أسكيا محمد [١].

* * *

...نخلص مما سبق إلى الآتي:

* إن عمل الرقيق كان موجوداً في إفريقيا الغربية قبل نشأة التجارة عبر الأطلنطي ...وقت طويل، فقد كانت الثروة تتحقق عن طريق عمل الرقيق. وكانت التركيزات ...الرئيسية للرقيق في المناطق التي أدى تطور أنشطة التبادل المحلية إلى خلق فرص عمل ...لم يكن ممكنًا أن يلبيها الأحرار المحليون. ففي الدول الكبرى مثل مالي والصنغي

---

(١) الحكم والسياسة في إفريقيا ـ الجزء الأول ـ أكوديبانولي (المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي) ص٤٨.

وقبليهم غانة القديمة كانوا في أمس الحاجة إلى الرقيق ويحصلون عليه إما بالشراء أو الأسر. والرقيق كانوا عادة عمالاً وقلة من المحظوظين شغلت مناصب مدنية وعسكرية رفيعة، وهؤلاء كانوا أيضًا يمتلكون رقيقًا خاصًا بهم. وآخرون كانوا يوجدون في وظائف تحتاج إلى مهارة، مثل الصناعات الحرفية، غير أن الأغلبية كانت تؤدي عادة أعمالاً يدوية مرهقة، كما كانوا يستخدمون خدمًا في المنازل ويعملون كحمالين ويفلحون الواحات ويقطعون الملح الصخري من الصحراء ويوجدون في جميع أنواع العمل الزراعي، ولم يكن رقيق المزارع يستخدمون ـ كما هو الحال في أجزاء العالم الأخرى ـ في إنتاج فائض للتصدير، بل لتوفير المواد الغذائية الأساسية للحكام وللمسئولين وللدائرة المحيطة بهم من الأتباع وللجيش [1].

* كان الرقيق في إفريقيا الغربية يؤدون وظيفة سياسية مهمة؛ فالأفارقة كانوا يقيسون الثروة والسلطة بالرجال أكثر مما يقيسونها بالأفدنة، كما كانوا ممن يمارسون السلطة ملاك رجال أكثر من كونهم ملاك أراض. وكان هناك اتجاه لاستيعاب الرقيق في المجتمع بمنحهم حقوقًا معينة مقابل الولاء، وكان في القرن الحادي عشر تجار كان الواحد منهم يملك أكثر من ألف رقيق، وفي القرون التالية كان يوجد أصحاب رقيق يملكون أعدادًا أكبر.

* إن تجارة الرق كان يتم تصديرها من إفريقيا الغربية إلى الشمال قبل نشأة التجارة عبر الأطلنطي في أواخر القرن الخامس عشر، بل إن هذه التجارة عبر الصحراء سبقت انتشار الإسلام في القرن السابع، وفي أيام القرطاجيين والرومان كان الطلب عليها متواضعًا لأن مصادر العرض الأخرى كانت معروفة. وقد أدى توسع قوة العرب إلى طلب متزايد على الرقيق في شمال إفريقيا والشرق الأوسط لاستخدامهم كجنود وعمال وخدم، وكان معظم الرقيق يجيئون عن طريق الجزائر وطرابلس [يقدر ما كان يصدر من الرقيق شمالاً عبر الصحراء قرابة عشرة آلاف سنويًا في مقابل ٧٠ ألفًا يشحنون غربًا عبر المحيط الأطلسي].

* من الآراء الشائعة أن التجارة كان يسيطر عليها التجار العرب، وكان يطلق لفظ عرب على كل المسلمين، في حين أن كان للبربر واليهود والزنوج الأفارقة أيضًا دور

---

(1) التاريخ الاقتصادي لإفريقيا الغربية ـ تأليف أ.ج. هوبكنز، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المجلس الأعلى للثقافة ـ المشروع القومي للترجمة ـ القاهرة ١٩٩٨م. ص ٤٦.

رئيسى فى التجارة، كما كان الأوروبيون موجودين فى الساحل الشمالى وكان لهم امتيازات خاصة قبل مجيئهم إلى الساحل الغربى. وكانت قبائل الطوارق متخصصة فى التجارة عبر الصحراء [١].

* إن الرقيق كانوا يشكلون نسبة ضخمة من الأيدى العاملة والقوة العسكرية فى مناطق معينة.

* كان نقص الأيدى العاملة يعالج عن طريق الرق، وكان العنصر النادر فى الإنتاج الأيدى العاملة وليست الأرض. وقد واجه المسئولون الإداريون فى إفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية نقصاً فى الأيدى العاملة فلجأوا إلى استخدام السخرة على رغم ادعائهم إلغاء الرق، وقد تفتقت العقلية الاستعمارية على حل لهذا التناقض بإعلان أن الرق عمل غير متحضر وأن السخرة ضرورية لإرشاد الشعوب البدائية إلى مزايا العصرية.

* مثلما أدت التجارة عبر الصحراء إلى جذب إفريقيا إلى التجارة الدولية فى القرون الوسطى، فإن تطور التجارة عبر البحار منذ أواخر القرن الخامس عشر خلق علاقة تجارية مع العالم الجديد وأوروبا، وانتقلت بؤرة التجارة الدولية من البحر الأبيض إلى المحيط الأطلنطى، وبدأت الحمولات البشرية من إفريقيا الغربية تتجه إلى هناك على مدى أربعة قرون. وفى البداية كان الهدف الأساسى للتجارة الأوروبية هو إحكام السيطرة على موارد الذهب، ثم أصبح المطلب هو الرقيق.

* إن تجارة الرق كان لها أثرها على التطور الإفريقى، على أن الخسائر المباشرة الأشد قسوة كانت هى المعاناة الشخصية التى كابدتها الملايين من أبناء إفريقيا الغربية الذين شحنوا قسراً وكرهاً عبر المحيط الأطلنطى، مثلما كابدها من قبل الرقيق الذين تم تصديرهم عبر الصحراء الكبرى، وهؤلاء الذين قتلوا أو أصيبوا فى غمار عمليات جمع الرقيق.

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما بدأ الاقتصاد يتوسع بسرعة كبيرة كان يوجد نقص خطير فى الأيدى العاملة فى أجزاء كثيرة من إفريقيا، ولاشك أن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون أكبر لو أن تجارة الرقيق لم تعطل نمو السكان.

---

(١) التاريخ الاقتصادى لإفريقيا الغربية - المرجع السابق. ص ١٦٩.

• القرن التاسع عشر:
قرن الصحوة والحروب فى السودان الغربى والأوسط

أدى توسع الدول الغربية واحتكاكها بالإسلام فى القرن الثامن عشر إلى انتشار موجة من الصحوة الإسلامية، ظهرت فى الجزيرة العربية الحركة الوهابية ضد الحكم العثمانى، وفى الهند حركة المقاومة ضد الإنجليز، وحدث الشيء نفسه أيضًا فى غرب السودان ووسطه إذ جرت سلسلة من الحروب المقدسة غيرت الخريطة السياسية لإفريقيا.

ففى خلال العقد الأخير من القرن الثامن عشر فإن شعب الفولانى القادم أصلاً من الإقليم الأدنى للسنغال واستقروا فى بلاد الهوسا وصاروا مسلمين ظهر من بينهم الشيخ عثمان دان فوديو الذى قاد حركة التجديد الإسلامى فى غرب إفريقية، وهو قيادة سياسية دينية قام بثورة ضد ملوك الهوسا لتصحيح إسلامهم الذى كان يمتزج بالتقاليد الوثنية.

فى سنة ١٨١٠م صارت ثورته جهاداً انتشرت فى بلاد الهوسا. ويرجع هذا النجاح الكبير إلى عناصر عدة منها قائدان عسكريان هما شقيقه الأصغر عبد الله الذى تولى قيادة الجهات الغربية، والثانى ابنه محمد بلو الذى كان قائد الجهات الشرقية، وكانا متعلمين وعلى معرفة جيدة بالعسكرية الإسلامية وبخاصة ابنه محمد بلو الذى أثبت أنه تكتيكى ماهر استطاع أن ينسق بين الفرسان الذين تحت قيادته وبين رماة السهام المهرة من الفولانى. وعلى كل حال فإن قدرات القادة الإبداعية لم تكن تنجز ما أنجزت بغير التأييد الشعبى الذى حصلوا عليه اقتناعًا من الشعب بدعوة الجهاد التى واجهت الاستبداد والفساد وبخاصة ما يتعلق بموضوع العبودية.

ورغم أن كثيرًا من الجهاديين كانوا أنفسهم ملاكًا للعبيد، وأن القادة العسكريين حصلوا على خبرتهم فى القتال ومهارتهم من خلال غارات العبيد، فإن حركة الجهاد كانت تقوم على أساس المنع القرآنى لاستعباد المسلمين. وكان هذا على تناقض حاد مع الممارسات التى كان يصادق عليها حكام الهوسا؛ لأن الإغارات من أجل صيد العبيد

كانت مهمة جداً لاقتصاديات الهوسا، مهمة إلى حد أنهم كانوا يغضون النظر عما إذا كان هؤلاء المأسورون مسلمين أو غير مسلمين، وزاد من عدم التمييز فى الاسترقاق ما بين المسلم وغير المسلم الرغبة فى الحصول على الأسلحة، وكانت الأسلحة تطلب لإثبات القوة والسلطة لدى الملوك، وكانت الإغارات أيضاً مما يزيد ويسهل الحصول على العبيد، وكان ما يحصلون عليه من عبيد يعطونه ثمناً لتجار العبيد ويحصلون مقابله على السلاح، لذلك لم يكن مفاجأة أن المسلمين تجمعوا للجهاد الذى كان نجاحه يقدم لهم ضماناً لتطبيق القانون الإسلامى، فى حين أن غير المسلمين كان يجذبهم الطموح إلى التمتع بالأمن نفسه. فقد كانت حركة عثمان دان فوديو حركة جهاد وتجميع للناس من أجل تطبيق القانون الإسلامى الذى يمنع استرقاق المسلمين وكان دخول الأفارقة الإسلام ضماناً لهم بألا يُسترقوا.

وفى سنة ١٨١٢م تأسست إمبراطورية الفولانى على نهج الدستور الإسلامى وعلى مبدأ الخلافة، وصار عثمان دان فوديو خليفة ولكن ابتعد هو عن الحكم من أجل التفرغ للدرس والوعظ وتأليف الكتب الدينية التى ربت على مائة مؤلف، وانقسمت الإمبراطورية بين شقيقه عبد الله الذى حكم النصف الغربى وابنه محمد بلو الذى حكم النصف الشرقى. ومع وفاة الشيخ عثمان سنة ١٨١٧م خلفه محمد بلو كخليفة لكل البلاد وشرع فى دعم الإمبراطورية. ولم يكن الطموح للتوسع مما يمكن وقفه، فقد تحركت جيوش الفولانى فى اتجاه الجنوب إلى يوروبالاند (أرض اليوروبا)، حيث سيطروا على الأقاليم الشمالية من الإمارة الجنوبية أويو وأخضعوها وأسسوا إمارة «إلورين - Ilorin» وكانت هذه هى القاعدة التى انتشر فيها الإسلام بين اليوروبا.

وتاريخياً فإن جيوش الفولانى تحركوا شرقاً وصارت إمبراطوريتهم فى حالة حرب مع مملكة بورنو، وقد غزت جيوش الفولانى إقليم بورنو فوجدوا خصماً شديداً فى حاكم بورنو هو محمد الأمين الكانانى وكان مسلماً صادق الإيمان ولكن اتخذ أسلوباً براجماتياً بالدفاع عما سمى بالإسلام المختلط أى الحكم الإسلامى الذى يحتمل رعايا ذوى عقائد أخرى، ولا شك أن كان هذا هو ما أسهم فى نجاحه وفى أن يرتقى بنظام دفاعى شعبى.

وفى الغرب فى المناطق الشاسعة التى تصل إلى أنهار النيجر والسنغال كان الرعاة الفولانيون يستقرون، وكان الرؤساء التقليديون المحليون مسلمين اسماً يمارسون ما

يعرف بالإسلام المختلط، وبعد العقد الثانى من القرن التاسع عشر ظهر محمد بن أحمد وهو واحد من الفولانى الذين درسوا على الشيخ عثمان دان فوديو وحارب فى صفوف مجاهديه وبدأ يخوض جهادًا خاصًا به.

هذا الجهاد كان موجهًا ضد الرؤساء الفولانى الذين أسماهم بالوثنيين، وكان نجاحه عظيمًا إلى حد أنه سيطر على المنطقة، ونتج عن ذلك تأسيس إمبراطورية كانت عاصمتها مدينة حمد الله بقيت تحت حكم محمد ثم ابنه ثم حفيده حتى عام ١٨٦٢م، وفى ذلك العام ظهر جهاد جديد يقوده عمر بن سعيد قسم الإقليم وساد شعب «التوكولور - Tuku Lor» وبقى حتى عام ١٨٩٣م حيث أسقطه الغزو الاستعمارى الفرنسى.

إن الصورة المثالية للجهاد فى التاريخ الإسلامى[1]، كانت أحيانًا يشوبها الغزو وما يتلوه، وإن حالات الجهاد فى القرن التاسع عشر فى غرب إفريقيا لم تكن استثناء فقد كان الحصول على العبيد هدفًا لبعض من حملوا فى البداية لواء الجهاد وصار ذلك سائدًا فى الحروب سواء الدفاعية أو الهجومية وما يتبعها من إنشاء ممالك وإمبراطوريات، وأحد العناصر هو تطوير الملكيات الكبيرة الحجم المعتمدة على العمل العبودى باعتبارها شكلاً بديلاً للضرائب من الفلاحين التى كان عثمان دان فوديو يدينها، فى حين كان الخلفاء والأمراء وكبار موظفى الدولة وغيرهم مثل التجار كانوا يتربحون من هذا العمل العبودى فى المزارع المملوكة لهم وأكثر من ذلك كان العبيد يحققون دخلاً لملاكهم بما يقومون به من أعمال فى بناء المنازل أو أعمال الحديد أو أعمال النسيج.

وفى الإسلام كما فى غيره استخدم العبيد فى الجيش وفى أنواع الحروب والإغارات المختلفة، ووصل بعض الجنود الذين هم من أصل عبودى إلى جنرالات فى الجيوش، كما كان العبيد يستخدمون فى أعمال الخدمة المنزلية وخاصة فى القصور وبلاط الحكام، كما كانوا يستخدمون فى الإصطبلات والأعمال المنزلية ويوظفون فى أعمال الترفيه عن الحكام والنبلاء والأغنياء، مثل الموسيقيين وقصاصى الحكايات، وفى الاحتفالات الملكية فى بورنو كان يستخدم العبيد فى حلبات العراك التى كانت يمكن أن تؤدى إلى الموت.

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves. P 162

كان الأفراد من النخب الحاكمة السودانية يملك الواحدمنهم ما بين ألفين وثلاثة آلاف من العبيد، وكانت أسواق العبيد شائعة فى الإقليم، وقد قدر أحد المكتشفين البريطانيين أن كل رجل حر فى مدينة كانو كان يوجد مقابله نحو ثلاثين من العبيد، وقطعاً فى هذا التقدير مبالغة إلا أنه يوضح أن العبيد كانوا هم المكون الأكبر فى الشعب.

ومع تصاعد الطلب على العبيد فى ممالك السودان وإماراته الإسلامية فإن الجماعات غير المسلحة أو الشعوب بداخلها أو على حدود الدول التى أنشأها الجهاد كانت مجالا للإغارات التى لاترحم، وحتى «الكنامى ـ Al kanmi» الذى واجه الجهاد ببديل من الإسلام المختلط ليزيد مقاومة الشعب ويحتفظ بمملكة بورنو، هذا الكنامى قام بصفقات وإغارات لاسترقاق العبيد ضد شعب «الباد ـ Bade» على أساس أنهم من الوثنيين. وفى الحقيقة فإن فى بورنو كغيرها فى المنطقة كلها لم يشجع الحكام رعاياهم غير المسلمين على التحول إلى الإسلام؛ لأن ذلك كان يسبب صعوبات نظرية تعوق من استرقاقهم. وأكثر من ذلك فإن بعض المناطق الإسلامية مثل «كانو» فإن الحكام كانوا يفسرون أية مقاومة ضد الظلم أو أية مقاومة ضد الانحرافات كانوا يعتبرونها تمرداً وهى تعنى نوعاً من الردة يبيح لهم استرقاق هؤلاء المتمردين.

وقد قدر عدد العبيد الذين ينقلون سنوياً عبر الصحراء خلال القرن التاسع عشر بقدر إجمالى يبلغ مليون فرد، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر قيل إن حركة التجارة عبر الصحراء من بلاد الهوسا وبورنو ما كانت تكون موجودة أصلاً بغير تصدير العبيد، وفى أواخر الخمسينيات من القرن نفسه كانت تجارة العبيد تستوعب نحو ثلثى قيمة القوافل كلها واستمرت كذلك حتى نهاية القرن [١].

كان حجم الطلب مثيراً لحماس التجار الذين جعلوا من العبيد العملة الأساسية لشراء الخيول التى يطلبها حكام السودان للأغراض المتعلقة بالحرب أو الفخامة، وكان أغلب تجار شمال إفريقيا يقبلون العبيد فقط كمقابل للخيول، وما لبث تجار شمال إفريقيا أنفسهم أن اشتركوا مباشرة فى الإغارات الخاصة بجلب العبيد، وقد كان الكانامى يبحث عن حلفاء يساعدونه لزيادة سيطرته فى «بورنو» واستعان بأحد كبار

(١) ملحوظة: إن الأرقام الذى ذكرها سيجال والاستنتاجات السابقة يشك فى صحتها أو على الأقل يجب أن تؤخذ بحذر فقد أعدها عن كتابات الأوروبيين الذين أفاضوا وبالغوا لتشويه صورة الإسلام والممالك الإسلامية ليبرزوا استعمارهم لها.

التجار يوسف باشا الطرابلسي في هذه الإغارات، وخاصة ضد الحاكم المسلم المنافس في دولة «الباجرمي» في الجنوب الشرقي من بحيرة تشاد. وفي سنة ١٨٢١م؛ فإن حملة واحدة قادتها قوات الباشا حملت أكثر من عشرة آلاف أسير من أربع مدن فقط، وعدد لا يحصى من الرجال ذبحوا ليس فقط في عملية الإغارة ولكن لأن كثيراً منهم اقتنصوا من أجل تأمين النقل وأن الكانامي نفسه في حروبه ضد سلطان الباجرمي استرق أكثر من ٣٠ ألفًا من شعبها.

إن التعاون بين الكانامي ويوسف باشا والتجار الآتين من شمال إفريقيا قد أثبت نجاحهم الذي توسع لمدى أكثر من باجرمي التي صارت مجرد دويلة في بورنو، وكان التجارهم من بادروا صراحة باستثارة الكانامي والحكام الآخرين للقيام بمشروعاتهم وأقنعوهم بتنظيم إغاراتهم ضد المدن والقرى، ومن فزان عبر الصحراء قامت طرق التجارة وفيها كانت تمضي الإغارات شمال السودان ووسطها ووجهوا انتباههم نحو الغرب مستهدفين إمبراطورية الفولاني من أجل عمليات الإغارة على العبيد مصحوبة بالقوات المسلحة للدول في الشمال.

دور التجار

كانت التجارة مربحة إلى حد أن تجار شمال إفريقيا كانوا يصيرون أغنياء برحلة واحدة قصيرة في وسط السودان، وما لبثوا أن انتشروا في الإقليم الواسع وبعضهم استقر في مناطق بعيدة مثل غدامس في جنوب تونس وجنوب غرب طرابلس، حيث كانت مركزاً لتمويل التجارة عبر الصحراء، وشاركهم تجار المدن الأخرى في وسط الصحراء الذين استثمروا أموالهم في التجارة وأنشأوا وكالات من أعضاء أسرهم، وكثير منهم سافر إلى وسط السودان ليمكثوا مدداً أطول ويشاركوا في الإغارات أو يصاحبوا المغيرين، واتصلوا ببلاط حكام هذه البلاد، حيث حصلوا على مراكز اجتماعية وامتيازات تمتعوا بها، وبعضهم عين في مجالس الدولة وتولى مناصب مهمة مثل الخزانة، وبعضهم كان يزيد من نفوذه الاجتماعي باعتباره من سلالة الرسول الكريم ﷺ، وبعضهم كان من الفقهاء ممن يستشارون في الفقه، وكانوا

يفتون في مواضيع متعلقة بالعبيد، وكانوا لايبالون بالأخطاء التي يرتكبها الحكام ضد رعاياهم بل كانوا يشجعون هذه الأخطاء إذا كان ذلك يخدم مصالحهم، لذلك لم يكونوا محل حب الناس ولا ثقتهم.

إن الخيول كانت غالية الثمن يتكلف الواحد منها نحو ١٢ عبداً، وكان الأهالي الخاضعون للإغارات يستخدمون السهام المسمومة ضد الخيل، ومع ذلك فقد كان ثمة احتياج متزايد لاقتنائها وإحلالها محل العبيد، فقد كانت مظهرًا للفخامة والأبهة، حيث إن أقل الموظفين شأنًا كان يرى أنه من الضروري أن يمتلك منها العدد الذي يستطيعه، وكذلك بالنسبة للأسلحة وغيرها من السلع التي كانت تستورد إذ كانوا يشعرون بالفخر في امتلاك هذه الأشياء، ويقال إن أحد الموظفين في بورنو توفي في بداية السبعينيات من القرن التاسع عشر وترك بضعة آلاف من العبيد ونحو ألف من فحول الخيول وعدد من إناث الخيل ونحو ٢٧ مخزنًا مملوءة بالثياب والسلع التي يجلبها التجار، ومن الأسلحة نحو ألف سيف وغيرها و١٢ ألف دولار ماري تريزا ونحو ألف رأس من الماشية [(١)].

إن تجار شمال إفريقيا كانوا متنبهين إلى الإغراء الذي يثيره التوطن في حواضر السودان وقدموا القروض التي تستحق الوفاء بعد مدد تصل إلى ثلاث سنوات، وقد أوقع هذا الأمر الحكام وموظفيهم الإقليميين في ديون ضخمة، وكان لذلك تأثيره الكبير في زيادة الرغبة في تكثيف حملات وإغارات جمع الرقيق. وأن رئيس «الزندر Zinder» وهي إمارة مستقلة تقع شمال خلافة الفولاني استدان في الأربعينات من القرن التاسع عشر دينًا ثقيلاً إلى حد اضطره إلى تكثيف الإغارات المتلاحقة باعتبار أن ذلك الوسيلة الوحيدة لتسوية ديونه. وأن حكام الزندر كان يمكن أن يجردوا المنطقة كلها من السكان بهذه الإغارات إلا أنهم تبنوا سياسة استبقاء بعض الأحياء بالعدد الكافي لتوليد ضحايا جدد [(٢)].

وعندما كانت الإغارات على الشعوب الأخرى تصل إلى حدها الأقصى الذي لا زيادة بعده لسبب أو لآخر كان الحكام والموظفون يفترسون شعوبهم بصرف النظر عن

---

(١) المراجع السابق Islam's Black slaves P 169.

(٢) المراجع السابق Islam's Black slaves P 170.

تعاليم الإسلام وأحكامه. وفى الزندر مثلاً كان الصبى الذى يسرق أى شىء يستعبد هو وجميع أفراد أسرته ويباع كعقاب له على جرمه. وكان الموظفون يعاقبون بأن يقدموا عبيداً كنوع من الغرامة. إن الحكام بدءوا يتقاضون الضرائب المتزايدة متمثلة فى العبيد يأخذونها من حكومات الأقاليم والإقطاعيات التابعة لهم مما يستوجب ذلك من زيادة حملات الاسترقاق. والجماعات المحلية التى كانت تخشى أن تقتنص من إغارات العبيد كانت تلجأ إلى أن تعتدى على جماعات أخرى للحصول على عبيد منهم تقدمهم رشوة للموظفين الذين يتهددونهم، وكان الآباء يقدمون واحداً من أطفالهم على أمل أن يحموا الباقين، والقليلون جداً ما كانوا يكسبون بذلك أمانهم، وكان موظفو الحكومة يتجاهلون القانون ويقبضون على الناس لاستعبادهم دون أن يتدخل حكام الأقاليم خوفًا من أن يكون هذا الاستعباد بأمر الحاكم.

إن الطلب على العبيد سواء الطلب الداخلى أو الأجنبى زاد إلى حد أن صار من الصعب الاستجابة إليه وتوفيته كاملة، وكان المتعاملون فى العبيد يضطرون إلى الانتظار شهوراً وأحياناً سنين للحصول على ما يطلبونه، وأحد أسباب هذا النقص هو انخفاض عدد السكان المحليين الذى نتج عن كثافة الإغارات، وأن المستهدفين نادراً ما كانوا يقبلون هذا المصير بغير مقاومة، وكانت المقاومة تعنى الموت بضعف العدد الذى يؤسر. وفضلاً عن ذلك المصير فقد كان من الممارسات السائدة قتل الذكور البالغين الذين يصابون ولا يستطيعون تحمل أعباء النقل مع استبقاء الإناث وخاصة الشابات منهن والصبية؛ لأن الطلب كان عليهم أكثر من غيرهم. وقد كان الطلب مستمراً على الصبية الصغار لتحويلهم إلى خصيان. وفى حساب كيف كانت تجرى هذه العملية يندهش الإنسان من أن هناك من ظل من هؤلاء على قيد الحياة.

كان الطريق إلى أسواق التصدير يمر عبر الصحراء بما فيه من صعوبات وكان الكثير من المأسورين يموت فى الطريق. وقد أغلق التوسع الإمبريالى الأوروبى وخاصة التوسع الإنجليزى والفرنسى فى إفريقيا، أغلق العديد من المناطق وطرق النقل أمام التجار وهدد الآخرين، كما أن الأسواق التقليدية للإمبراطورية العثمانية بدأت تقل بسبب ظهور مبدأ محاربة تجارة الرق.

كانت المخاطر المحيطة برحلة العبيد مخاطر كثيرة، فإن إمدادات الطعام والماء لم تكن بالقدر المناسب، وكان النساء والصبية والأطفال يعانون كثيراً من المعاملة القاسية ويسيرون على الأقدام مسافات طويلة ويشجعون على المشى بالضرب، وبعضهم كان يمرض لاختلاف الظروف المناخية. كانت نسبة الوفيات تصل إلى نحو ٢٠٪، لذلك لم يكن غريبًا أن الطلب على الرقيق كان أكثر من المعروض.

وفى غرب السودان فى المناطق الخاصة بتجارة الأطلنطى فإن هبوط حجم التجارة لم يكن مصحوبًا بهبوط فى نسبة الاسترقاق. على العكس زادت النسبة لمد العالم الإسلامى والطلب الأجنبى، وصارت قرى العبيد تحيط بعواصم دول المسلمين الإفريقية لتمد الحكام والموظفين والجيوش بالطعام. وفى المدن على طريق الصحراء كان العمل العبودى هو ما ينتج الغلال والمنسوجات للتجار المغاربة والطوارق، وحتى المرابطون والزهاد والصوفية المعروفون بمكانتهم الاجتماعية الكبيرة بدعمهم لأشكال الجهاد المختلفة، حتى هؤلاء اعتمدوا على العمل العبودى فى المناطق الزراعية. وفى الحقيقة فإنه فى وسط السودان الجهاد الذى بدأ كاحتجاج على المخالفات والتجاوزات الخاصة بتجارة الرقيق انتهى إلى الاعتماد على العمل العبودى لدورة الإنتاج.

وأتى استخدام البنادق سريعة الطلقات كوسيلة فعالة جعلت إغارات العبيد أكثر سهولة وجعلتها أكثر ربحية، وأن مجرد حيازة هذه الأسلحة قد حقق ميزة لمن يحوزها حتى الدول التى لم تكن تحوزها عملت على حيازتها لتطوير إمكاناتها للدفاع عن نفسها. وإن القائد السنغالى الكبير «مابا ـ Maba» الذى تزعم الإصلاح الإسلامى فى الستينيات من القرن التاسع عشر أطيح به من مساعديه عندما حاول منعهم من إغارات الاسترقاق التى دخلوا فيها بحمية شديدة.

إن الرحالة الأوروبيين الذين زاروا المنطقة فى عام سنة ١٨٧٩م كتبوا أنها كانت عامرة بالسكان وبالرخاء، وفى عام ١٨٨٨م وصفها أحدهم بأنها جرداء، فيها نحو ٣٦ قرية مهجورة على مدى ٤٠٠ كيلومتر، وبعد ست سنوات عندما أنشأ الفرنسيون إدارة لهم فى «بوجونى ـ Bougouni »، وأعدوا إحصاءً، وجدوا أن بها أقل من خمسة آلاف ساكن[1].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves. P. 173

كان الصبية يباعون عدة مرات قبل أن يصلوا إلى مصيرهم النهائى ويسافرون مسافات شاسعة، وهناك قوافل كانت تضم ستة آلاف من العبيد وكان التجار الصغار يرحلون بعبدين أو ثلاثة وأوجد هذا أسواقًا عديدة ووسطاء.

وعلى رغم كل الدعاوى الرسمية وعلى النقيض معها فإن الجيش المتقدم للإمبراطورية الفرنسية كان يتقاضى الضرائب على هذه التجارة، بل كانت قوات الأهالى التابعة للفرنسيين يسمح لها بأن تصطاد الأسرى حسبما تستطيع، وهذا شكل واردات جديدة لهذه التجارة، وقد أخذت أعداد كبيرة من الأسرى إلى أسواق النيجر وكسب من ذلك الوكلاء الفرنسيون نحو ٢٠ عبداً لكل منهم وهو مكسب طائل. وفى عام ١٩٠١م أصدرت الحكومة الفرنسية قرارات ضد هذه التجارة، ومع ذلك استمر العبيد يصلون إلى الأسواق واستمر الأطفال يخطفون ويباعون.



ثانياً: السودان الشرقى «سودان وادى النيل»

• الممالك القديمة

أحصر الحديث عن سودان وادى النيل من عام ١٥٠٠م عصر التكوين والتشكيل وتأسيس دولة الفونج ثم سلطنة دارفور ثم السودان الموحد. كانت سلطنات السودان وممالكه القديمة والوسيطة (الفونج والفور) تعتمد على الرقيق واستعملوهم فى الجيوش مما زاد من عدد المقاتلين فى القبيلة وأسهم هؤلاء فى الدفاع عن السلطنات وتوسيع رقعتها، ويقال إن مجتمع الفونج سنة ١٧٧٣م كان يعد رقيق جيش السلطان فيه ١٤ ألفاً من الأرقاء[١].

كانت مدينة سنار عاصمة الفونج تحوى أعداداً كبيرة من أرقاء النوبة الذين أسروا فى حملات الفونج العسكرية على كردفان، وقد استخدمهم سلاطين الفونج فيما يشبه الحرس الخاص، وكان الرقيق هم القوى المنتجة والعاملة فى مجتمع الفونج، ويوصف مجتمع الفونج بكثافة الأرقاء فى قصر السلطان وسوق سنار وموسم عرض حصاد الغزوات فى سوق النخاسة، إذ كانت غزوات الرقيق وتجارته نشاطاً اقتصادياً أشبه بحمى التكالب على مناجم الذهب والفضة لاستنزافه حتى يجف المنبع وينضب.

وفى سلطنة الفور أو دارفور، فإن مجتمعها يعد من النمط السودانى الإفريقى للاسترقاق كعنصر أساسى للنظام الاجتماعى؛ فالرقيق قطاع اقتصادى متميز مكمل لبنية الاجتماعية الاقتصادية مع الزراعة والرعى، ولم يحتل الرقيق والاسترقاق مكانته وفعاليته مع توحيد السلطنة فى القرن السادس عشر فقد كانت أعراق الفور يسترق بعضها بعضاً فى ممالكها وبعد استقرار السلطنة استرقت كلها السلالات الإفريقية المجاورة لها جنوبياً وغرباً[٢].

وقد اشتهرت سلطنة الفور بكثافة الرقيق ونسبة الصادر منها، ويمكن استنتاج ذلك من رسالة السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور إلى نابليون بونابرت، فقد رحب بدخول بونابرت مصر نكاية فى السلطة المملوكية فى مصر التى كانت تمارس ضغوطاً

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ النشأة ـ السمات ـ الاضمحلال ـ توثيق وتعليق وتأليف محمد إبراهيم نقد ـ دار الثقافة الجديدة ـ ط١ ١٩٩٥م ص ٦٨.

(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ـ ص ٧٤.

على قوافل دارفور، وردت بالرسالة «من سلطان دارفور إلى المعظم سلطان جيوش الفرنساوية، أما بعد فتعلمكم أن خبر انتصاراتكم على الممالك وصل إلينا وتلقيناه بغاية السرور، وقد أخبرنا أحد الفرنج بحسن معاملتكم للأجانب فأرسلنا كتابنا هذا مع خبير القافلة يوسف الجلابي وكلفناه أن يؤكد لكم صدق مودتنا التى نسأل الله دوامها، ونحن نوصيكم بالخبير خيراً لتحملوه هو وأتباعه وعبيده». وقد رد عليه بونابرت برسالة «إلى السلطان عبد الرحمن سلطان دارفور، تناولت خطابكم وفهمت فحواه، واعلموا أن قافلتكم قد وصلت حين كنت متغيبًا فى بلاد الشام أعاقب أعداءنا وأدمرهم، والآن طلبى إليكم أن ترسلوا لى مع أول قافلة ألفى عبد من العبيد الأشداء المتجاوزين السادسة عشرة من العمر إذ مرادى أن أبتاعهم لنفسى والأمل أن توعزوا إلى القافلة بسرعة القيام ومواصلة السير الحثيث، وها أنا أمرت من يلزم بحمايتها ووقايتها حيث تكون». الإمضاء بونابرت القائد العام للجيش الفرنساوى[١].

إن الأعراف والضوابط التى حكمت الاسترقاق فى سلطنة دارفور من الغزو أو الأسر أو الاختطاف أو الإتاوة أو المقايضة لا تختلف من تلك الأعراف والضوابط فى جوهرها عن ممارسة ممالك حزام السافانا الإفريقية المتجاورة. ولكن كانت الغزوات آلية فاعلة بين الآليات الأخرى إذ كانت غزوة الرقيق ضرورية للسلطان وكبار الأعيان والرعايا والتجار، ولحياة الدولة الاقتصادية، وكانت تتجلى فى تنظيم الغزوة عوامل النفوذ العسكرى والخبرة السياسية فكانت الغزوة فى واقع الأمر دولة سودانية متحركة[٢]. وكانت أكبر الغزوات تلك التى يأذن بها السلطان فكان يحدد الطرق التى تسلكها الغزوة والمنطقة التى يصطاد فيها الرقيق تحسبًا للتنافس والتصادم بين مجموعات الغازين، وأحيانًا حماية للقبائل والأقوام المتعاقدة مع السلطان على إتاوة سنوية من الأرقاء، وكثيراً ما كان يبادر شيوخ القبيلة المعتدى عليها للتوصل إلى اتفاق مع أمير الغزوة، ويقدمون له عدداً من الرقيق حقنًا لدماء أفراد القبيلة وحفاظًا على كيان القرى والعشائر التى تعصف الغزوة باستقرارها. ومن حصيلة الغزوة المأذونة ينال السلطان الخمس وينال العشر من حصاد الغزوات التى ينظمها الغزاة.

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٧٨.
(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٨٦.

وفى المرتبة الثانية من حيث الحجم والمدى تأتى الغزوات التى ينظمها سلاطين الغزوات ويمولها التجار، وعندما يشتهر سلطان الغزوة بالمهارة ووفرة الصيد كان التجار يغدقون عليه كميات أكبر من المؤن والبضائع مقابل نصيب فى الحصاد، وينال التاجر الممول نصيبًا أكبر إذا سار مع الغزاة ويقل إلى السدس إذا انتظر عودتهم ولم يرافقهم[1].

كان الرقيق فى حرس وجيش السلطان سمة ملازمة ومتوارثة فى سلاطين الفور، من حملة الحراب حتى حملة الأسلحة النارية (بعد الحصول على البنادق والبارود فى عصر لاحق). كذلك كان الرقيق هم الخفر على مداخل قصر السلطان وأمناء مخازنه وهم من يسيطرون ويبخرون مخدع السلطان. وقد وصل بعض الرقيق أن يصبح قوة ذات وزن فى حاشية السلطان وجهازه الإدارى وجيشه، ونفوذ فى سياسة السلطنة والصراع على السلطة نتيجة سياسة توسع الدولة[2].

باختصار كانت سلطنة دارفور بحكم الموقع والتاريخ مركز تقاطع طرق التجارة العابرة وقوافلها شرقًا وغربًا وجنوبًا من المحيط الأطلنطى إلى البحر الأحمر والحجاز، ومن خط الاستواء إلى شواطئ البحر الأبيض فهى منتجع المسيرة الطويلة لمسلمى غرب إفريقيا ووسطها نحو الأراضى المقدسة، وكانت تنطلق منها فى كل عام قافلتان: الأولى قافلة المحمل لكسوة الكعبة الشريفة تصدقًا وتباركًا تتبعها كوكبة من الأرقاء والخصيان لخدمة الحجيج، والثانية قافلة إتاوة سلطان دارفور لسلطان المسلمين فى الباب العالى قوامها رءوس من الرقيق ذكورًا وإناثًا وصبايا وصبيانًا[3].

• السودان الموحد

فى القرن العاشر الميلادى عندما أتى الفاطميون إلى مصر وما تلاهم من دول الأيوبيين والمماليك تحولت مصر من ولاية فى الدولة العباسية إلى دولة مستقلة ولها قوة ذات بأس فى المنطقة الإسلامية من العالم، وامتدت جنوبًا إلى النوبا؛ حيث كانت تقوم

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى - المرجع السابق ص ٧٧.

(٢) علاقات الرق فى المجتمع السودانى - المرجع السابق ص ٨١.

(٣) علاقات الرق فى المجتمع السودانى - المرجع السابق ص ٧٥.

مملكتان مسيحيتان ورثتا الحضارة الإفريقية، واستقر تجار مسلمون هناك فى أحياء منفصلة وكانوا يتاجرون مع مصر ويصدرون إليها الماشية والعاج وجلود التماسيح وفوق ذلك كله كانوا يصدرون العبيد، هؤلاء العبيد كان يستخدم منهم النساء مربيات والرجال يستخدمون جنوداً أو خدم منازل.

وكانو يستوردون لا من النوبا فقط ولكنهم يردون إليها من مناطق شاسعة تمتد من أثيوبيا إلى دارفور. ومع نهاية الدولة الفاطمية هبط الطلب على الجنود العبيد هبوطاً شديداً، وكان أحد أسباب ذلك هو ولاؤهم للدولة الفاطمية ولاء جعلهم يتمردون دفاعاً عنها، وعلى أى حال فإن هؤلاء العبيد النوبيين بقى الطلب عليهم من أجل الخدمات المنزلية، وغيرها، وبقيت الأسواق فى مصر وغيرها.

وفى أواخر القرن الرابع عشر فإن غارات العرب فى إفريقيا كانت تمد الأسواق المصرية بعبيد مجلوبين من بحيرة تشاد وبعضهم كان قريباً لمملكة بورنو الإسلامية.

وكان التجار المصريون نشطين فى أثيوبيا يتاجرون مع المملكة المسيحية المستقلة هناك ومع الدول المسلمة الموجودة جنوبها، وكانت تجارتهم فى الكتان والقطن والمنسوجات الحريرية والأسلحة والعاج والبهارات والعبيد على وجه الخصوص.

وكان العبيد فى هذه المناطق ذوى قيمة عالية لسمعتهم الطيبة وأمانتهم وإمكان الاعتماد عليهم، وكان منهم الخصيان الذين يجلبون من جنوب غرب أثيوبيا[1].

ولما فتح العثمانيون مصر وأزالوا دولة المماليك منها فى أوائل القرن السادس عشر وقل بشكل حاد استيراد العبيد من جورجيا وبلاد القوقاز، زاد الطلب على عبيد السودان من مصادره الوفيرة الآتية من أعالى النيل، حيث كانوا يجمعون فى الفاشر وواحات أخرى وينقلون فى طريق صحراوى إلى سوق كبير فى أسيوط على بعد حوالى ٢٥٠ ميلاً جنوب القاهرة. وكان الوارد السنوى عبر هذا الطريق يقدر بما يتراوح بين خمسة الاف وستة آلاف من الرقيق أغلبهم من النساء. ثم فى سنة ١٨٢٠م حين فتح محمد على شمال السودان تمت على يديه مدينة الخرطوم من قرية

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 94-95.

صغيرة يعمل أهلها بصيد السمك إلى أن تكون العاصمة الإدارية والتجارية، وصارت الخرطوم مركزاً لتجميع العبيد وترويعهم ومنهم من كان يجمعهم الجلابة عبر الحدود مع أثيوبيا[1].

كانت الحكومة المصرية تنشد جمع الرقيق من أجل الجيش، وفي سنة ١٨٣٨م كان الوارد إلى مصر سنوياً ما بين ١٠ و١٢ ألفاً من العبيد، وكان الرجال منهم يردون أساساً من أجل الخدمة العسكرية، أما النساء فكن يردن من أجل الاحتياجات المنزلية. وقد زار محمد علي السودان في ذلك الوقت وانزعج جداً من حملات اصطياد العبيد وأمر بوقفها على الفور، وحرر نحو خمسة آلاف من العبيد المقتنصين ومع ذلك بقيت حملات اصطياد العبيد وزادت ووصلت إلى الجنوب والجنوب الغربي. وفي الستينيات من القرن التاسع عشر كتب القنصل البريطاني في الخرطوم الذي كان يعمل في تجارة العاج كتب عن الآف العبيد الذين بيعوا في أسواق الأبيض وكردفان.

وخارج سيطرة الحكومة المصرية كان العرب الأفارقة لهم مجالهم الخاص، كان هناك الجعليون جنوب النوبة الذين يقولون إنهم عرب ينتمون إلى سلالة العباس عم الرسول، ولكنهم كانوا نوبيين أكثر منهم عرباً، وفي بداية القرن التاسع عشر ارتبط الجعليون بهذه التجارة عبر طريق الجنوب الموصل إلى أثيوبيا والطريق المتجه شرقاً إلى سواكن على البحر الأحمر والمتجه غرباً إلى كردفان وسلطنة الفور.

ثم جاء الفتح المصري للنوبة فلم يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للعمليات التي يقوم بها التجار الجعليون وتوطنوا في الخرطوم مع عناصر من أقباط مصر والشام وامتد عمل تجار الرقيق إلى بحر الغزال ثم جنوباً إلى إفريقيا الاستوائية. ولأن الحكومة المصرية لم تكن تريد أن تمد نفوذها بعيداً إلى هذه المناطق فإن التجار أنشأوا سلطتهم الخاصة بهم بمعسكرات مسلحة تحمل بواسطة الجنود العبيد المسلحين بالبنادق، وكان أغلب التجار يتمركزون في الخرطوم ويجندون المساعدين لهم من الجعليين المقيمين فيها وسموا الخرطوميين[2].

وإن جعلياً من هؤلاء يسمى الزبير رحمة منصور وكان تاجراً في بحر الغزال في الخمسينيات في القرن التاسع عشر قد أقام قيادته العسكرية والسياسية على جعليين

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 150.

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P151.

آخرين، وفى عام ١٨٦٩م، استطاع أن يخضع بحر الغزال ويسيطر عليه، وفى سنة ١٨٧٤م كان من القوة بما مكنه من غزو سلطان دارفور، الأمر الذى استفز الحكومة المصرية فأرسلت حامية عسكرية قبضت عليه وسيطرت على المنطقة التى كان يحكمها.

كان الزبير يؤسس حكمه باعتباره جزءاً من دولة الخلافة الإسلامية، ويظهر ذلك من خطاباته التى كان يرسلها إلى مصر وإلى حكام دارفور الذين كان يطلب منهم الانصياع لسلطة الدولة الإسلامية، غير أن الزبير وقع فى خلاف بنيه وبين المسئولين الأوروبيين التابعين لخديو مصر أمثال غوردون البريطانى وجسى الألمانى، فاستدعى الزبير إلى القاهرة ليمثل أمام الخديو ولم يسمح له بالعودة إلى السودان مرة أخرى. وكان أشد ما أشيع ضد الزبير من اتهامات هى تجارة الرقيق وكان مصدرها الإداريون الغربيون فى جنوب السودان، ونفى الزبير عن نفسه هذه التهمة بقوله «أجزم بكل صدق أنى لم أبع فى حياتى عبداً واحداً، ولم يكن لى دخل أو صلة بما يجرى من تجارة الرقيق سوى أننى كنت أشترى عبيداً للتجنيد، وأن القوافل كانت تمر فعلاً فى أراضى إقليمى وأنها كانت تستعمل اسمى لحمايتها، أما ما يقال من إننى كنت أملك ثلاثين محطة للرقيق فإنه محض هراء وليس بصحيح إطلاقاً، إنى لم أبعث برأس رقيق واحد إلى القاهرة أو إلى إسطنبول فى كل حياتى»[١].

عندما غادر الزبير عاصمته (ديم زبير) مستجيباً لدعوة الخديو كلف ابنه سليمان ليحل محله فى إدارة الحكم حتى عودته من مصر، ولكن الخديو أمر بحبسه وظل حبيساً تحت الإقامة الجبرية، أما سليمان فقد واجه ظروفاً عصيبة إذ تكاثفت الضغوط عليه فى وقت تزايدت معه الحملات الاستعمارية على المنطقة. وخرج سليمان على رأس أربعة آلاف مقاتل لمواجهة غوردون ودارت معركة هزم فيها سليمان وفر إلى دارفور ونصحه أبوه الزبير بالتسليم وعارضه فى ذلك قائد جيشه رابح فضل الله. ولما أتم سليمان التسليم أوثق هو وأقاربه ورموا بالرصاص.

كان رابح فضل الله من القادة العسكريين فى جيش الزبير وصار أشهر تاجر رقيق فى منطقة دارفور، وعندما رأى ما حاق بسليمان وجنوده أعد قوة عسكرية من أتباعه

---

(١) العلاقات السودانية التشادية/ د. كمال محمد عبيد (إصدار جامعة إفريقيا العالمية بالخرطوم) ص ٦٩.

الجعليين والجنود العبيد وتحركت من غرب دارفور إلى منطقة جنوب وداى وعملوا على جلب العبيد حتى سنة ١٨٩٣م، وقد أعدت وداى جيشاً ضده فهزم جيش وداى فتقدم غرباً حتى فتح مملكة بورنو، وأثار ذلك صراعًا بينه وبين التوسع الإمبريالى الفرنسى، وهناك اشتبك مع القوات الفرنسية وقتل قائدها «لاكى»، وجرح رابح فى المعركة ثم قتل بعد ذلك وتولى ابنه فضل الله القيادة فهزم وقبضت عليه القوة العسكرية الفرنسية سنة ١٩٠٠م وعلقت رأسه على أحد الأعمدة كرمز يظهر مصير كل من يواجه هذه القوة الجديدة التى توغلت بشكل عميق فى إفريقيا.

ويذكر رونالد سيجال فى كتابه «Islam's Black Slaves» أنه فى عام سنة ١٨٦٩م كان الحاكم المصرى وعائلته لديه بضع مئات من العبيد يعملون فى مزارع السكر الخاصة به فى صعيد مصر وكانت الزوجات المتعددات للرجال المياسير لدى كل منهن جارية، وحتى موظفو الحكومة فى المستويات الأقل كان لديهم عبيد فى منازلهم والمزارعون المالكون لمزارع صغيرة كانوا يملكون عبيداً، واستخدمت أعداد كبيرة من العبيد فى مشروعات الرى، وكان تسعة أعشار من يعملون فى مشروعات الرى فى إسنا من العبيد، وقد عين شارلز غوردون حاكماً للمديرية الاستوائية فى سنة ١٨٧٣م وقال غوردون إنه فيما بين أعوام ١٨٧٥ ـ ١٨٧٩م فإن عدداً يتراوح ما بين ٨٠ ألفًا و ١٠٠ ألف من العبيد اصطيدوا من منطقة بحر الغزال وصدروا إلى الشمال.

ويقول سيجال ومهما كانت القاهرة تصدر من تصريحات تستنكر وتنكر علاقتها بتجارة العبيد فإن الحكومة المصرية كانت متورطة فى هذه التجارة وأنشأت مراكز تجمع للعبيد تفشى فى بعضها الأمراض. وإن كبار السن كانوا يذكرون أن لكل عشرة عبيد يصلون إلى القاهرة كان هناك خمسون يموتون فى الطريق، وكان بعض كبار الموظفين المصريين يتكسبون من هذه التجارة وكان المديرون والبعض من رؤساء العسكريين يعتبرون شركاء فى عملية نقل العبيد. وأنه تحت ضغط بريطانى شديد عقدت الحكومة المصرية معاهدة مع الإنجليز تحرم استيراد وتصدير العبيد السودانيين والأثيوبيين وتمنح السفن البريطانية سلطة وقف القوارب والزوارق والمراكب وتفتيشها ومعرفة ما إذا كانت تحمل عبيداً على طول البحر الأحمر وخليج عدن والمياه المصرية.

على أنه يجب ملاحظة أن أقوال سيجال وغيره من المؤرخين الأوروبيين تستند فى الدور المصرى فى تجارة العبيد إلى كتابات وتقارير لأمثال صمويل بيكى وغوردون وغيرهما من غلاة الاستعماريين الإنجليز، وكانت كتاباتهم هذه جزءاً من الحملات التى شنوها على مصر وغيرها لتبرر ضغوطهم عليها وليقتنصوا منها ومن غيرها المعاهدات والاتفاقات الدولية التى تبيح لهم مراقبة الطرق وحق تفتيش السفن فى المياه الإقليمية.

• رقيق الثورة المهدية

قامت الثورة المهدية فى السودان سنة ١٨٨١م وكان أول انتصاراتها على الحكومة المصرية فى واقعة أبا فى أغسطس سنة ١٨٨١م. واختلفت الأوضاع فى السودان، فأتباع الحركة الإسلامية الأصولية تحت قيادة المهدى سيطروا على الأبيض عام ١٨٨٣م وأبادوا الجيش البريطانى هناك فى نهاية ذلك العام وسيطروا على بحر الغزال وهو المنطقة التى يصطاد فيها العبيد.

وشغلت ظاهرة الرق والاسترقاق الثورة المهدية، كان الرقيق شأناً محورياً فى شئون الدولة وفى معاش رعاياها لتغلغله فى لحمة المجتمع. كان الرقيق سلعة إستراتيجية ومورداً إستراتيجياً للجند فى الجيش التركى وفى جيش المهدية واليد العاملة فى الإنتاج والخدمات، فأمرت الثورة بمنع التداول فى الرقيق ومن يضبط منهم يرسلون إلى بيت المال.

كان إلغاء الرق والاسترقاق، إجراءً اقتضته الإستراتيجية العسكرية للمهدية وهى تجنيد الرقيق فى جهادية المهدى، ووعد المهدى الأرقاء بالعتق إن التحقوا بالجهادية ووعد الملاك بالتعويض عن أرقائهم المجندين، كما أمر بمركزة بيع الرقيق فى الداخل تحت إشراف بيت المال فى أم درمان ومنع بيعه فى الأقاليم منعاً تاماً حتى لا يصلوا إلى الكفرة (يقصد الجيوش التركية).

وإن اتساع رقعة الحرب والفتن والصراعات وكثافة الرقق المغتنم وتقييد الاتجار بالرقيق داخلياً ومركزة التعامل به فى بيت المال ومحاصرة الحدود كيلا يتسرب الرقيق للأعداء ويتحولوا إلى قوة مقاتلة ضد المهدية وتجنيد الرقيق فى الجهادية، كل ذلك

أدى إلى ضائقة مالية على بيت مال المهدية أدت في النهاية إلى بيع الرقيق لفك الضائقة ورفع المعاناة[1].

الرقيق والجهادية

في مجتمعات الرق والاسترقاق كانت الجندية مسربًا من مسارب الأرقاء نحو الانعتاق الذاتي. فقد أعلن المهدي وعده بعتق الأرقاء الذين يلتحقون بالجهادية، وأردف وعده بخطوات عملية في الإصلاح بتشجيع زواج الجهادية والعناية بأسرهم، والإقامة المشتركة مع الملازمين في تجمعات ومعسكرات مشتركة بغرض التربية، مما كان له أثره في إحساسهم بقدر من المساواة، وفي اكتساب قيم معنوية وروحية جديدة بل والأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم[2].

كانت الجهادية ظاهرة عسكرية أملتها الضرورة الإستراتيجية، ولكن الخليفة المهدي عالج وضعها بحنكة إذ أمر بجمع الجهادية في البقعة في محل واحد لأجل التربية، وأنذر بالعقاب لكل من يبقى معه جهادي أو عبد ذكر يحمل سلاحًا، وأن يرسل إلى بيت المال الرقيق الذي مات مالكه وليس له وريث وأن الذكور الصالحين لحمل السلاح يتبعون لبيت المال ويضمون للجهادية، أما الإناث فلا مانع من بيعهن.

رقيق بيت المال

بعد سقوط الخرطوم ومقتل غوردون القائد الإنجليزي في يناير سنة ١٨٨٥م استولى بيت المال على كم هائل من الرقيق ضمن ما استولى عليه من مخلفات الحكم التركي وممتلكاته الحكومية. وكان بيت المال قد اكتسب خبرة في التعامل مع الرقيق كمورد ثابت من موارد إيراداته العينية والنقدية منذ استيلاء المهدية على مدينة الأبيض وما تبعها من حصار سقوط الخرطوم، وظل بيت المال يفرض رقابته الحازمة على حركة تجارة الرقيق حتى نهاية المهدية، فهو المنظم والمشرف على سوق الرقيق، وهو الموثق

---

(١) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ٩٤.
(٢) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ٩٦.

للمبيعات وهو المتصرف فى الرقيق الهامل وهو المالك باسم الدولة للرقيق المسخر فى مؤسساتها ومرافقها. وهذه ظاهرة عامة مشتركة فى كل المجتمعات فى الدول والدويلات التى مارست الرق والاسترقاق.

وقد زاد عدد الرقيق الذى تجمع من غنائم الخرطوم وتكاثر بحيث أصبح عبئًا، وصرف على معاشه الكثير إلى الحد الذى اقترح على المهدى بيعه أو توزيعه على جهات لتصريفه وانتفاع المسلمين بتوريد ثمنه لبيت المال، ومن يتصفح دفاتر مالية المهدية يتعرف على الوارد من صنف الرقيق والمتصرف منه لصفوف الجهادية أو المباع أو العامل فى الخدمة أو المسلم لأربابه أو المعطى هدايا وإحسانًا، والنافق والهارب والمريض والأطفال والمواليد. يقول محمد إبراهيم نقد فى كتابه «علاقات الرق فى المجتمع السودانى» (السابق الإشارة إليه فى المراجع) إن الرق والاسترقاق لم يكن ظاهرة عابرة، هامشية لاصقة بالجسد الطاهر النقى للمجتمع السودانى، إنما كان عنصر تكوين أساسى من بين عناصر تركيب المجتمع وإنتاجه وخدماته وتجارته وحربه وسلمه وقيمه النفسية والأخلاقية ومراتب هيكله الاجتماعى وتقسيمه الاجتماعى للعمل والموقف من العمل والخدمة والفعل اليدوى فى منظومة ونسق وسائل كسب العيش وحياة الأسرة[1]. أى أن الرقيق كان من نسيج المجتمع: رقيق فى الزراعة، ورقيق فى المراعى وتربية الماشية، ورقيق فى القوافل ونقل وترحيل البضائع، و رقيق فى خدمات الأسرة، وأطقم السرارى فى الجيش. وتشير وثائق المهدية إلى أن الرقيق كان السلعة أو الشىء المفضل على غيره بعد الذهب فى هجمات السلب والنهب لقيمته النقدية والعينية كسلعة وكأداة نقل وحراسة لما نهب وسلب، وبقدر ما كان الأنصار القاسم المشترك فى عمليات السلب والنهب لأهله ومعاقبة الجناة، نادرًا ما أفلتوا.

والظاهرة فى جيش المهدى أن عدد الإماء كان يفوق عدد الذكور الرقيق المرافق للجيش؛ لأن الإماء زوجات الجهادية كن يفضلن مرافقة أزواجهن ويتحملن مشاق الحملة ومخاطر القتال على مهانة البقاء بعد رحيلهم فيسوقها سيدها فى سوق النخاسة أو يزوجها لرقيق آخر.

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى - المرجع السابق - ص ١٠٥.

أما الرقيق الهامل الذى وجدته السلطات الخاصة مركزية كانت أو محلية ولم يعرف مالكه، فهى تضعه تحت التحفظ فترة تنتظر أن يفتقده مالكه ويبحث عنه فإن ظهر له مالك ردته إليه بعد أن يدفع مصروفات إعاشته فترة احتجازه فى صورة رسوم يؤديها، وإن لم يظهر له مالك فى الفترة المعلومة بيع فى سوق النخاسة ويعلن فى المزاد عن هويته وينص عليها فى عقد البيع، وعادة ما يكون ثمنه أقل من قرنائه؛ لأن حائزه وهو الدولة ليس لديها باعث على أن تساوم لرفع سعره؛ ولأنها تريد أن تتخلص منه تخففًا من أعباء معيشته وحراسته، وعادة ما يصر الشارى على أن يثبت فى عقد البيع هويته منعًا من أن يظهر بعد ذلك من ينافسه فى هذه الملكية ويدعى أن الرقيق رقيقه.

وقد اشترع المهدى فى حياته إعادة الرقيق الذى دخل بيت المال خطأ إلى أربابه أو استولى عليه بيت المال بغير وجه حق، واسترداد الملاك لأرقائهم إذا انتزعوا منهم عنوة، ولضبط حركة الرقيق ومخاطر السلب والنهب واستعادة الرقيق الهارب كان المهدى أو الخليفة أو أحد عماله يمنح إذن «أمن الطريق» لكل مسافر أو أسرة متنقلة من منطقة لأخرى يحوى عدد الأرقاء وأوصافهم وأسماءهم ليسهل البحث والتعرف عليهم فى حالة السلب والنهب، وللسماح لهم بالمرور عبر دوريات الأنصار فى الطريق وللاطمئنان فى توثيق المبايعات إذا اضطر مالك الرقيق إلى بيع جزء منه خلال السفر.

سوق النخاسة

يصف سلاطين باشا سوق النخاسة بقوله: «أنشأ الخليفة السودانى (المهدى) فى أم درمان فى ساحة فسيحة قريبة من بيت المال بيتًا من الطوب تعرف بسوق الرقيق.. وبما أن تجارة الرقيق أمر جائز ومشروع فى السودان فمن حق الباعة والشارين أن يفحصوا رقيقهم فحصاً دقيقًا من الرأس إلى باطن القدم دون أى تقيد كما لو كان هذا الرقيق من فصيلة الحيوانات الوضيعة، فكان الشارى يفتح فم المرأة ليرى حال أسنانها وأضراسها ثم يأمر البائع ليرفع ما عليها من غطاء على النصف الأعلى من جسمها ليفحصها فحصاً دقيقًا.

واستهجان سلاطين لممارسات «ضبط الجودة» فى سوق النخاسة ينطوى على نفاق خبيث فهو صاحب القناعة بالخصال الرديئة الكامنة فى العرق الزنجى يقول: «عبثًا الذى

نسعى للارتقاء به إلى مستوانا فلا تستحق هذه الخنازير التى كتب عليها الشقاء أن تعامل كما لو كانت ذوات حرة»[١]. هذا ما سجله سلاطين عندما عين مفوضاً عاماً لشئون الرقيق بعد إعادة فتح السودان في إدارة الحكم الثنائى. ولا تختلف صورة سوق الرقيق في المهدية عن سوق الرقيق في أسواق غرب القارة ووسطها.

امتدت إصلاحات المهدية إلى الرقيق، وشعر الرقيق بأن معسكرات الجهادية تمثل نوعاً من الملاذ الآمن ولو بعد حين، وأن مرتب الجهدى ومعاشه الشهرى يضمن لقمة عيش تقيم الأود، وأحس شباب الأرقاء أن الالتحاق بصفوف الجهادية ينقذه من الاسترقاق ولو شكلياً، ومن جانب آخر فرضت الإستراتيجية العسكرية منع تصدير الرقيق وتفادى فتح جبهة غزوات عسكرية لصيد الرقيق في الجنوب والجنوب الغربى، كما فرضت الإشراف المركزى على الاتجار في الرقيق وتوثيق المبايعات. وفي الشق الاجتماعى للإصلاحات حرمت المهدية الخصى ومنعت تفريق شمل العائلة خاصة الأم والطفل وشجعت على زواج الأرقاء واستقرارهم وأباحت الأخذ بشهادة الجهادية في المحاكم. ولكن الرقيق ظل رقيقاً برغم الإصلاحات فلم تسقط عنه صنعته ولا استعاد ذاته المسروقة[٢].

رقيق الحكم الثنائى

بنود اتفاقية الحكم الثنائى الخاصة بالرق:

عندما سيطر الإنجليز على السودان بعد معركة أم درمان سنة ١٨٩٨م ضعفت آثار الحرب المتشرة، كما ضعفت الإغارات المستمرة سعياً وراء العبيد في بحر الغزال والتى كانت قد استنزفت شعب البارى حتى أن آثارها استمرت واضحة في العشرينيات من القرن العشرين.

عقدت اتفاقية الحكم الثنائى على السودان بين مصر وبريطانيا عام ١٨٩٩م نصت المادة الحادية عشرة من الاتفاقية على أنه ممنوع منعاً مطلقاً إدخال الرقيق إلى السودان أو تصديره. ولكن المعضلة التى واجهت إدارة الحكم الثنائى تمثلت في أمرين:

(١) علاقات الرق في المجتمع السودانى - المرجع السابق ص ١١٥.
(٢) علاقات الرق في المجتمع السودانى - المرجع السابق ص ١١٧.

(١) إن الإدارة لم تتوافر لها موارد لاستيعاب الأرقاء في عمل أو خدمات.

(٢) الخشية من اندلاع مقاومة ملاك الرقيق بعد أن عرفت تلك المقاومة خلال معارك المهدية، لذلك ظل موضوع الرقيق في صلب جدول أعمال وتقارير الإدارة لقرابة عقدين وأكثر.

فعند التطبيق فوجئت إدارة الحكم الثنائي بحجم وعمق جذور المشكلة وتعقيداتها، إذ كيف يعيش الرقيق بعد عتقه ولما يتملك وسيلة كسب عيشه؟ كيف يعيش الملاك وقد فلتت من قبضتهم وسيلة إنتاج وأداة خدمات؟ كيف يتدبر المجتمع شئون حياته اليومية ولم تريق بعد آليات التطور الباطني الذاتي لقواه المنتجة وإنتاجية عملها للمستوى الذي يفقد فيه عمل الرقيق جدواه الاقتصادية وإن لم يفقد جدواه الاجتماعية؟.

ظلت الإدارة أسيرة التناقضات الكامنة في سياستها العامة تجاه تصفية مؤسسة الرق وعلاقات الاسترقاق. وعلى طول عقدين من ١٩٠١ إلى ١٩٢٤م غرقت في مشكلة الرق المتعددة الأوجه: الرقيق الآبق والرقيق الجند المسرحون والجنود الذين يحرضون محارمهم على نزع اليد من ملاكهن والأرقاء الذين هجروا مهد الاسترقاق وهاموا على وجوههم، فابتدعت إجراءات واستحدثت مناهج كان يصعب تطبيقها وكانت تتراجع من فرضها.

ففي عام سنة ١٩١٩م أصدرت مذكرة بعنوان «ضوابط رقيق البيت» من خمسة عشر بندا تعدل وتبدل في ثوابت السياسة العامة جاء في البند الرابع «ليس من المرغوب فيه ولا وليس في مصلحة المجتمع أن يترك الرقيق البيوت التي نشأوا بها ليجدوا أنفسهم عاطلين بلا عمل فيلجؤون للسرقة والدعارة». وفي البند التاسع «كثيراً ما يحدث أن يكون وضع الأرقاء الذين عاشوا سنوات طويلة مع عائلة سيدهم أفضل وأسعد إذا استمروا كجزء من عائلة السيد، وليس المقصود مساعدة الملاك على الاحتفاظ بالأرقاء في حالة استرقاق وإنما المقصود حماية الرقيق نفسه وحماية المجتمع».

وفي عام ١٩٢٤م أصدرت مذكرة أخرى حول ضوابط رقيق البيت جاء فيها «عندما يرغب رقيق في ترك سيده الذي عامله معاملة حسنة فلا مانع من تسوية طوعية بينهما ولا يجوز لمفتشي المراكز التدخل من تلقاء أنفسهم في قضايا الأرقاء القانعين بالإقامة والعمل مع سادتهم على ألا يمنعوا عنهم أوراق الحرية إذا طلبوها».

وفى عام ١٩٣٦م أى بعد ٣٧ سنة من منع الرقيق فى السودان أصدرت الإدارة البريطانية مذكرة بعنوان «الرق فى السودان» : إن استئصال جميع أغراض هذه المؤسسة (مؤسسة الرق) بضربة واحدة كان سيتسبب فى مصاعب جمة وكان سينتج عنه خطر عام بتكوين طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين دون فرض عمالة لاستيعابهم وهم فى عجز تام عن كسب العيش بصورة مستقلة، لهذا سمحت حكومة السودان ببعض أعراض الاسترقاق التى لا اعتراض عليها فى أن تبقى طالما أنها لاتضر الرقيق وطالما كان الرقيق قانعًا بها، ولكن لا يمكن التأكيد القاطع أن أساس بقاء تلك الأعراض هو التوافق الطوعى الحر بين الطرفين» . ، وهكذا اعترفت بريطانيا صراحة بأن سمحت حكومة السودان ببعض مظاهر الرق والاسترقاق، وعدم توافر عمالة لاستيعاب الأرقاء، ومخاطر نشوء طبقة كبيرة من الأرقاء السابقين عاجزة عن كسب العيش بصورة مستقلة[١] .

الأوضاع تختلف

فى مصر : إن الدعوة فى عام ١٨٨٩م لوقف تجارة العبيد واستيرادهم فى مصر، هذه الدعوة تخالف الحقيقة، فإن العبيد وخاصة الجوارى كانوا يأتون إلى مصر من السودان وبعضهم كان يقال إنهم لاجئون فى خلال فترة حكم التعايش خليفة المهدى، واستمر الوارد منهم إلى الشمال ولم تكن القوانين تطبق بصراحة كافية؛ لأن المسلمين كانوا ينظرون إلى قوانين المنع لتجارة الرقيق باعتبارها تعديًا على الدين أو انتقاصًا لحقوقهم الدينية[٢] . وقد كان نظام الحريم يساعد على اختفاء أعداد الجوارى فى البيوت فى المدن والحواضر، أما فى الواحات البعيدة فقد بقى النظام وتجارته بعيدًا عن عيون السلطات الرسمية.

وعلى كل حال هناك من العناصر ما ساعد على تقليل تجارة العبيد منها المخاطر الناجمة عن اكتشاف وجود العبيد والجوارى الذى يؤدى إلى المصادرة بغير تعويض وإلى عقاب المالك، جعلت الاستثمار فى العبيد استثمارًا خطرًا، ثم إن النفوذ الثقافى

---

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ـ ص ١٣٧ .

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 153

الغربي بما يتضمنه من إدانة خاصة لنظام العبودية صار له تأثير فضلاً عن نمو سوق العمل الحر لاقتصاديات المدن المتوسعة، وفضلاً عن كل ذلك فقد كان غزو الإنجليز للسودان هو ما قطع السبيل أمام هذه التجارة. وطبقًا لما ذكره اللورد كرومر سنة ١٩٠٤م لم تعد هناك تجارة للعبيد فى مصر، وكان ذلك بسبب أن سياسة الاستعمار الإنجليزى للسودان كانت قد استعاضت عن بيع العبيد الإفريقيين خارج أراضيهم، استعاضت عن ذلك باحتلال أرض السودان والاستيلاء على ما بها من ثروات، وكان ذلك يحتاج إلى استبقاء العمالة السودانية فى أرضها ليقوموا بهذا العمل.

فى كردفان: كانت الإغارات تقوم بها قبائل البقارة والكبابيش، وكانت مهور العرائس تدفع رءوسًا من العبيد إلى آبائهن، وأن تجنيد العرب المحليين فى فرق الشرطة فى الأبيض سنة ١٩٠٢م، له بعض الأثر، ومما كان له بعض الأثر أيضًا الحكم على تجار العبيد بالسجن خمس سنوات، وكذلك إنشاء مراكز عسكرية سنة ١٩٠٨م على الحدود بين بحر الغزال وإفريقيا الاستوائية الفرنسية (إفريقيا الوسطى حاليًا)، مما مكن من السيطرة على هذه المنطقة التى كانت مصدراً للعبيد.

فى النوبة: كانت جبال النوبة مصدرًا للرقيق وموقعًا للاسترقاق، لم تنحصر المشكلة فى عتق الأرقاء من القبائل العربية وإنما امتدت لعتق الأرقاء فى بعض قبائل النوبة التى استرقت بعضها البعض، وتشجيع الرقيق المعتق على العودة إلى قراه التى أفزعتها تجارة الرقيق، وبُذلَت جهود لإقناع الأرقاء السابقين الذين أصبحوا أحرارًا للعودة إلى قراهم كرجال أحرار وتأكيد الضمانات اللازمة كى تصبح حريتهم حقيقة، خاصة أن عددًا كبيراً ممن يسمون بالأرقاء تزوجوا فى عائلات ملاكهم، وعادة ما يهربون نتيجة نزوة أو استياء.

فى دارفور: بعد هزيمة على دينار فى مايو سنة ١٩١٦م، وضم دارفور للحكم الثنائى وضعت الإدارة خطة للتعامل مع الرقيق، وشرعت فى تشجيع الأرقاء والملاك على أسلوب الفدية للعتق، ولكن الرقيق عجز عن دفعها، وكان لهزيمة على دينار أثرها فى هروب ونزوح آلاف الأرقاء غربًا وجنوبًا خاصة أن جيش السلطان كان قوامه من المشاة وأغلبهم من الأرقاء، إضافة إلى أعداد كبيرة منهم فى الأسلحة والتشكيلات

العسكرية الأخرى وأرقاء الحاشية والقصر وأرقاء الأعيان فى أنحاء السلطنة، وكان السلطان بحكم تقاليد المنصب الكبير أكبر مالك للرق، وانهيار حكمه أحدث فوضى صعب معها إحكام مقاومة الرق.

المناطق الشرقية من السودان : أما التجارة فى المناطق الشرقية من السودان على طول البحر الأحمر التى كان يصدر منها العبيد بالسفن إلى أسواق الجزيرة العربية فقد كانت مقاومة التجارة أكثر صعوبة فى هذا المكان، وكان القبض على ٥٨ تاجراً والحكم عليهم بالسجن سنة والنصف فى يناير سنة ١٩٠٥م مما قلل حجم التجارة فى الشرق.

أثيوبيا : كان سوق الطلب التقليدى يتعلق بالعبيد الأثيوبيين وعلى الأخص من الأورومو الذين كانوا يعرفون باسم «الجالا» وهو تعبير عدوانى مثل النجرو والكافر أطلق عليهم من سادتهم الأمهرة. وكان ذلك بسبب بشرتهم الفاتحة الأقل سواداً، وكانوا يطلبون من أجل أجسامهم النحيلة وملامحهم المتناسقة وعيونهم الجميلة وطولهم واستقامتهم وشعرهم الأقل تجعيداً، والمتبع فى السوق أن كان ينسب الجمال إلى فتيات الأورومو وينسب الذكاء إلى فتيان الأورومو.

وفى القرن التاسع عشر كان العبيد الأورومو يكثرون فى أسواق التصدير فى جوندار وجالابات شمال غرب أثيوبيا، وكانوا هم الفريسة المفضلة ويقدمون إلى التجار المسلمين بواسطة رؤساء الأورومو فى المناطق الغربية لأثيوبيا، ورغم أن إمبراطور أثيوبيا تيودور أصدر مراسيم ضد تجارة العبيد فقد كان هو نفسه يرسل قوافل من العبيد عبر طرق تجارة مأمونة. وفى سنة ١٨٦٦م فإن آلافاً من المسيحيين وخاصة من الأورومو كانوا يباعون كل سنة، وقد بيع نحو ٥٠٠ فى أيام قليلة فى سوق جالابات وحدها. وكان التجار المسلمون يجمعون العبيد فى زيلع وتاجورا ثم ينقلونهم بالسفن إلى أسواق مصر والجزيرة العربية وتركيا، وكانت دعواهم أنهم مسيحيون أو وثنيون.

وفى سنة ١٨٨٤م، فإن تقريراً عن مكافحة العبيد بلندن قدر أن نحو ٨ آلاف من العبيد لا يزالون يصدرون كل سنة من أثيوبيا. وأن الملك منليك ملك أثيوبيا كان يستولى على عبد من كل عشرة يصدرون نظير تغاضيه عن ذلك. وفى سنة ١٩٠٣م

أصدر الملك منليك مرسوماً يمنع تجارة الرقيق فى كل أنحاء أثيوبيا، ومع ذلك كانت ثمة شكوك من أن التجارة منعت تماماً. وفى سنة ١٩١٠م ذكر أحد زوار مدينة تاجورا أن تجارة الصادر من العبيد لا تزال قائمة وأنها تشمل نسبة من الصبية الصغار.

إن البحر الأحمر الذى كانت تخضع موانيه اسمياً للسيادة العثمانية كان يعتبر طريقاً أساسياً لتصدير غالبية العبيد من شرق إفريقيا على مدى القرن التاسع عشر، وفى ستينيات ذلك القرن، فإن السفن التى كانت ترفع العلم العثمانى كانت تحمل نحو ١٥ ألفاً من العبيد سنوياً فى موسم الحج، وبعضهم كان يباع بالمزاد فى جدة ومكة، وبعضهم كان يستبدل بالأسلحة الحديثة فى دمشق، وبالسجاجيد والأحجار الكريمة فى فارس وبالحرير والجواهر فى أقصى الشرق. وأن استجابات العثمانيين ضد تجارة الرقيق خضوعاً للضغوط الإنجليزية كانت ضعيفة الأثر. وقدر التقرير الذى نشر عن مكافحة العبودية من مراقبين فى الإسكندرية عام ١٨٧٠م أن عدد من يباعون أو يستبدلون من العبيد بلغ فى مكة والمدينة نحو ٢٥ ألفاً[١].

***

(١) المرجع السابق. Islam's Black Slaves, P. 154-155

الفصل الرابع

شـــرق إفــريقيـــا

أولاً:

(أ) الأوضاع فى شرق إفريقيا

(ب) التجارة العربية: التباين الجوهرى - تدمير القرى

(جـ) قرن الرعب: قسوة المعاناة والدمار

ثانياً:

(أ) العرب والكونغو

(ب) مملكة تيبوتيب العربية

(جـ) سياسة القضاء على العرب

أولا: (أ) الأوضاع فى شرق إفريقيا

منذ أقدم العصور هاجر العرب من الجزيرة العربية إلى ساحل إفريقيا الشرقى الذى لا يفصله عنهم سوى بحر ضيق هادئ سهل العبور هو البحر الأحمر، وبقوا هكذا قبل الإسلام وبعده، قرونًا طويلة تنتقل التجارة والأفراد بسلام بين الشاطئين، ولم يقتصر الانتقال على العرب بل انتقل الإفريقيون بسفن العرب إلى الجزيرة العربية، ولم يرحلوا فى هذه الفترة قسراً من إفريقيا عن طريق تجارة الرقيق بل كانوا يذهبون بإرادتهم إلا فى بعض الحالات، والدليل أننا لم نسمع عن عداء قام بين العرب والأفارقة بسبب ما يسمونه بتجارة الرقيق بل كان الأفارقة أحيانًا يلجؤون إلى الموسرين من العرب ليجدوا الطعام والكساء وحياة أفضل مما كانوا عليه، وبقوا كذلك حتى جاء البرتغاليون إلى شرق إفريقيا فى القرن الخامس عشر[1].

كان المحيط الهندى مجهولاً للأوروبيين فى الوقت الذى كان العرب والهنود يسكنون سواحله ويتاجرون بين مناطقه المختلفة منذ فجر التاريخ. فى القرن السابع كان هناك مستوطنون عرب فى إفريقيا قد اندمجوا مع المسلمين، ومع القرن التاسع كان الإسلام قد ضرب بجذوره المناطق الساحلية فى شرق إفريقيا، وظهرت المستوطنات المسلمة وتمت بواسطة التجار من الجزيرة العربية والأقطار المحيطة بالخليج الفارسى، وقد تزاوجوا واختلطوا بالأهالى الإفريقيين فى القرن الإفريقى وسموا أحيانًا بالبربر، وكان الجغرافيون العرب يميزونهم عن بربر شمال إفريقيا بعبارة البربر السود[2].

وفى اتجاه الشمال على طول الساحل الإفريقى وعبر الخليج من عدن كانت المدينة الصومالية زيلع مركز تجارة الإقليم كله، وكانت الجماعات المسلمة على طول طرق التجارة فى وسط أثيوبيا وشمالها الشرقى كانت فى القرن الرابع عشر تعرف فى سوريا

---

(١) إفريقيا دراسة عامة إقليمية ـ د. أحمد نجم الدين فليجة ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 95

ومصر باسم بلاد زيلع، وكتب عنها المؤرخ المراكشي الإدريسي يصف زيلع بأنها مدينة صغيرة المساحة مكتظة بالسكان تصدر العبيد والفضة.

إن الجغرافيين العرب يقسمون الساحل الشرقي لإفريقيا إلى أربع مناطق: بلاد البربر التي تقع حول القرن الإفريقي وتنتهي شمالاً عند مقديشيو، وبلاد الزنج التي تمتد جنوباً إلى تمبا حتى زنجبار، وبلاد سوفالا التي تنتهي عند نهر الليمبوبو، والرابعة هي منطقة ليست معروفة جيداً تعرف باسم بلاد الواق الواق(١).

وقد امتد الإسلام في هذه المناطق على طول الساحل الإفريقي الشرقي وعلى عمق ازداد عبر القرون امتد إلى أريتريا والصومال، ولكن المستوطنات الساحلية لم تترك في سلام ولا ترك ذووها ليستمتعوا بما لديهم من رخاء، فقد أتتهم الضغوط عليهم من جانبين: أولهما تهديد العرب الشماليين وكذلك تهديد البرتغاليين الذين جاءوا فجأة من البحر وبدءوا يصطادون الرجال لاسترقاقهم. والتهديد الثاني أتى من الداخل عندما هاجم بعض الأهالي الجماعات الزراعية السواحيلية على طول الساحل، وكتب أحد المعلقين البرتغاليين عن المدن الساحلية أنها كانت في حروب دائماً ولم تهدأ للسلام إلا قليلاً، وكانت هذه المدن محاطة بأسوار. وأحد أسباب الحروب أن كثيراً من المستوطنات الساحلية مارست تجارة الرقيق لذلك لها أعداء من الداخل.

وفي القرن السادس عشر وقعت سواحل شرق إفريقيا تحت حكم البرتغال، وقد لاحظ البرتغاليون فخامة الملابس الحريرية والقطنية والمجوهرات والذهب الذي يلبسه أهل الطبقات العالية في المدن الساحلية، ولاحظوا أن العبيد كانوا وقتها يلبسون ثياباً تختلف في نوعيتها عن ثياب الأسياد. وقد زار ابن بطوطة هذه المنطقة قبل ذلك ووصف كلوة بأنها مدينة على الساحل أغلبية سكانها من الزنوج ولونهم أسود وهم يشتركون في الحملات العسكرية، وكانت العبودية أحد شئون المجتمع.

ولكن بعد أقل من قرن ونصف القرن تمكن العرب من الحصول على استقلالهم، وساعدهم في هذه الحروب أئمة مسقط الذين كانوا يعتمدون على رجال بحر مدربين خبروا مياه المحيط الهندي، وهذا مما جعل أئمة مسقط يصبحون سادة شرق إفريقيا.

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 96

فى فترة القرنين السابع عشر والثامن عشر بدأ العرب العمانيون يفدون إلى الساحل الشرقى ويكونون مجتمعاتهم هناك، وكان الإنجليز يساعدونهم فى ذلك لمواجهة قوة البرتغاليين فى المنطقة. ومع منتصف القرن الثامن عشر استطاعت أسرة بوسعيد العمانية أن تسيطر لا على عمان فى الجزيرة العربية فقط ولكن على زنجبار على الساحل الإفريقى أيضًا. وفى سنة ١٨٠٠م وما بعدها بسنوات قليلة أمكن للحاكم البوسعيدى السيد سعيد أن يضع قدمه فى الساحل الإفريقى، وعقد معاهدات مع فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وكان هو وعدد من أسرته متورطين فى تجارة الرقيق، وكانت معاهداته مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تمده بـ ٥٪ رسومًا على البضائع التى يجلبها المواطنون إلى الموانى الساحلية ولكن تجارته مع الرقيق كانت مربحة له وتمده بمورد للعمل فى مشاريعه الخاصة[١].

والخلاصة أن كانت هناك تجارة رقيق على الساحل الشرقى لإفريقيا وأنها كانت تصل إلى جنوب العراق، وأن الرقيق كانوا يعملون فى المزارع هناك وتبين ذلك الثورة المعروفة فى التاريخ الإسلامى باسم ثورة الزنج، وأن تجارة الرقيق استمرت فى هذه المنطقة، وقال بعض المؤرخين الغربيين إنه فى الوقت الذى كان فيه العرب المسلمون مسيطرين فيه على المحيط الهندى كانت التجارة عبر هذا المحيط إلى الصين تتعلق بالعاج، أما التجارة إلى العراق بلاد الرافدين فكانت تتعلق بالرقيق.

تمكن السلطان سعيد سلطان مسقط بالسياسة وبالقوة أن يخضع ساحل إفريقيا الشرقى ويتخذ زنجبار مقرًا لحكمه، ومع مضى الزمن امتد نفوذه إلى داخل إفريقيا بواسطة التجار العرب وحمايته لهم عند عودتهم إلى الساحل. وبفضل التجارة الإفريقية نمت زنجبار وأصبحت أكبر ميناء على سواحل المحيط الهندى وأكبر مستودع للتجارة الإفريقية الآسيوية، والمورد الرئيسى لتزويد العالم بالقرنفل والعاج والرقيق.

وقد وصلت قوافل العرب فى هذه الفترة إلى منطقة البحيرات العظمى (نياسا وتنجانيقا وفكتوريا)، بل سارت حتى وصلت الكونغو، وهكذا نجح السلطان سعيد فى بسط نفوذه على كل تلك المنطقة[٢].

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 99

(٢) التنافس الدولى فى شرق إفريقيا ـ د. جلال يحيى ص ٢٢.

كان النشاط التجارى العربى فى شرق إفريقيا يعتمد على القرنفل والعاج والرقيق، وتشير تقديرات الرقيق الذى كانت تقوم به العناصر العربية ومعظمها من شرق إفريقيا (لم يشترك العرب فى تجارة رق غرب إفريقيا على الإطلاق) إلى أن أعداد ما كان يخرج من زنجبار المركز الرئيسى لهذه التجارة فى شرق إفريقيا يقدر بنحو ١٥ ألفًا سنويًا، وأن أعداد ما كانوا يصلون بطريق البر عبر الصحراء أقل بكثير فلم يكن يقدر على شراء الرقيق إلا السلاطين والأثرياء وهم قلة محدودة وكانوا يستخدمون الرقيق فى الجيش أو حرس السلطان ومنهم من استخدم فى الفلاحة أو فى حراسة حريم السلطان. وكان الأطفال الأرقاء يستخدمون فى بعض الأحيان كرفقاء لأولاد الأمراء. كتب ديوارت بربروسا سنة ١٥١٨م عن تجارة الرق يقول: «حال الرقيق فى ممبسة تدل على ما لأسيادهم العرب من إنسانية، ويعجز الواحد أحيانًا أن يميزهم عن أسيادهم إذ يبيح هؤلاء لهم أن يقلدوهم فى اللباس وفى غيره من شئون العيش»[1].

وتتحدث المصادر العربية أن الرقيق المصدر من شرق إفريقيا إلى الجزيرة العربية أو بلاد فارس أو الهند كان يستخدم فى الصيد أو فى الغوص للحصول على اللؤلؤ أو الجندية أو لأغراض فى الحراسة أو الخدمة المنزلية أو الرعى.

ومع ذلك بالغ المبشرون والرحالة الأوروبيون فى وصف بشاعة تجارة العرب للرقيق الإفريقى، مسخوا صورة العرب ووصفوهم وهم يسوقون الرقيق أمامهم فى شكل قطار حزين إلى الساحل الشرقى مكبلين فى أصفاد من حديد، ودأبت كتابات المؤرخين الأوروبيين على الحديث عن الدمار والتخريب وإحراق القرى الناجم من عمليات صيد الرقيق داخل شرق إفريقيا، وعن آلاف الجثث التى وجدت ملقاة فى الطريق وعن عمليات جر الرقيق الذى يتم صيده وربطه بالسلاسل أثناء الرحلة من الداخل إلى الساحل، وعن وفاة الأعداد الكبيرة من الرقيق أثناء الرحلة نتيجة الإنهاك وقلة الغذاء والاعتداء بالسياط، وبلغت المبالغة مثلاً فى كتابات المستكشف البريطانى برتون Burton إلى حد قوله إنه لكى يحصل العرب على خمسين امرأة من الرقيق فإنهم كانوا يقومون بالإغارة بالسلاح على عشر قرى إفريقية ويقتل فى كل قرية نحو مائتى إفريقى، وللحصول على هذ العدد كان الداخل يتعرض لنزيف بشرى، يفوق كل

---

(١) قضايا إفريقية - د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٢ - ١٠٢.

خيال . ويذكر القنصل البريطاني رجبي أنه عند عودته من بحيرة نياسا شاهد على الطبيعة مئات القرى الخربة وأن منطقة بأكملها كانت مجرد أطلال وبقايا مراكز كانت من قبل عامرة بسكانها بسبب صيد الرقيق[١] .

***

عندما وصل البرتغاليون إلى ساحل إفريقيا الشرقي اندهشوا للتجربة الغنية للساحل البحرى لشرق إفريقيا ، فقد وجدوا أن هذه المنطقة الإفريقية المطلة على المحيط الهندى من سواحل موزمبيق وتنزانيا وكينيا إلى الصومال ـ وهى أطول من المسافة بين نيوفاوندلاند وفلوريدا ـ ذات اتصالات حضارية ناضجة مع الشرق وخاصة الهند ، ووجدوا أناساً في البحار الشرقية يتقنون الملاحة أكثر منهم ووجدوا دولاً ومدناً وحكومات غنية ذات تنظيمات مركبة لا تقل عما يوجد فى أوروبا . وذكر أحد رجال ڤاسكودى جاما أنهم بعد يومين أو ثلاثة من وجودهم فى هذه المنطقة فإن اثنين من سادة هذه البلاد أتوا ليروهم ولم يفاجأ بأى شىء أعطوه لهما ولا بحجم السفن الكبيرة التى كانت لدى ڤاسكودى جاما . وفي الحقيقة فإن الرحالة الشرقي كان لديه سفن أكثر بكثير يبحر بها إلى الهند وسيلان ، وكان يعرف المحيط الذى يصل إلى الصين[٢] .

وثمة زائر بحرى آخر أعطى الانطباع ذاته قبل ذلك بسنوات قليلة عن ميناء كلوة وقال إنه يبدو أنه كان عميقاً يسع السفن الكبيرة وأنه كان متسعاً إلى حد يستطيع على وجه التقريب أن يحتوى أسطولاً .

إن مدن الساحل الإفريقى القديمة وما عثر من بقايا حضارتها قبل وصول البرتغاليين كانت تقدر بنحو ١٤١ مدينة وميناء منها ٦٥ فى تنجانيقا و٢٠ فى كينيا و١٤ فى الصومال و٢٨ فى جزيرة تمبا و١٤ فى جزيرة زنجبار . وتظهر الشواهد الثقافية والاجتماعية وخاصة فى المناطق القريبة من كلوة وجزيرة «چوانى ـ Juani» التداخل الذى كان حاصلاً فى الثقافة الإفريقية بينها وبين الثقافات غير الإفريقية ، وكذلك الملاحة المصرية الإفريقية من نحو ألفين من السنوات ، والملاحة التى كانت قائمة بعد ذلك مع جنوب الجزيرة العربية . وبين عامى ٨٠٠ ـ ٩٠٠م كتب الكتاب العرب يصفون

---

(١) قضايا إفريقية ـ المرجع السابق ـ ص ٩٢ ـ ١٠٢ .

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 175-176

طبيعة التجارة التى كانت قائمة، ولم تكن تجارة العبيد هى السائدة فى التجارة الإفريقية، وقتها كان الطلب الهندى والصينى على العاج وكانت هذه الأصناف ذات الأهمية القصوى. وفى القرنين الحادى عشر والثانى عشر كانت الموانى الجنوبية للصين تتعامل بالنقد الصينى مع مدن الصومال وتنزانيا وظلت كذلك حتى القرن الخامس عشر، وقد أسهم ذلك فى تأسيس ونمو الدول المدن على طول الساحل، ولكن البرتغاليين فى القرن السادس عشر لم يراعوا الأوضاع الإفريقية ووحدوا بين العقيدة وبين الجنس ونظروا إلى شعوب كلوة وممبسة ومالندى باعتبارهم مراكشيين ولم يهتموا بدراسة اللغات ولم يعرفوا اللغة السواحيلية، وتصوروا أن المدن الشرقية هى مجرد مستعمرات عربية رغم أن المدن الدول على ساحل إفريقية الشرقية كانت مدنًا إفريقية ذات حضارة إفريقية تحمل تأثيراً عربيًا وتأثيراً بالعقيدة الإسلامية. وأن أحد الأسباب القوية لهذا القول يبدو فى الحضارة التى تظهر فى الأدب السواحيلى والتقاليد السواحيلية(١).

وحسب أقوال البرتغاليين فإن عبودية الساحل الشرقى من موزمبيق إلى البرازيل صارت تجرى ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألف عبد فى السنة، وبمقارنة ذلك بتجارة الرقيق من غرب إفريقيا يبدو الرقم متواضعًا، ورغم أنها زادت بعد ذلك إلى ٢٥ ألفًا فى السنة، ثم تضاعفت تقريبًا فى السنوات التى أعقبت سنة ١٨٥٠م؛ فإنها تشير إلى قدر صغير نسبيًا هذا الذى لعبته تجارة الرقيق بواسطة الأوروبيين من الساحل الشرقى(٢).

(ب) التجارة العربية

انقسمت تجارة الرقيق إلى قسمين: قسم محلى ويشمل الاتجار فى الرقيق بين أصحاب القوافل العربية أو السواحيلية وبين سكان المدن الساحلية وأصحاب المزارع العرب، كما يشمل تبادل الرقيق الذى تجمعه القوافل مع قبائل إفريقية أخرى. وقسم خارجى يشمل الرقيق الذى يصدر إلى الخارج والذى كان يشحن إلى مسقط وجزر

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 178

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 196

المحيط الهندي وفارس وأصفهان وبغداد والبصرة والبحرين والهند، وقد مورس نوع آخر من تجارة الرقيق وهو مبادلة رقيق شرق إفريقيا بالهندوس في الهند.

كان العرب والسواحيليون لا يحصلون على الرقيق دائمًا من خلال شن الغارات على الإفريقيين وصيد الأسرى؛ لأن عدد العرب كان قليلاً في الداخل، كما كان حجم القوافل لا يكفي للإغارة على القبائل القوية، وكانت أيضًا حالات الإغارة نادرة من جانب العرب لأنهم كانوا يفضلون استخدام ما لديهم من سلاح في صيد الفيلة لارتفاع أسعار العاج مقارنة بأسعار الرقيق، هذا فضلاً عن تهافت الإفريقيين على السلاح واستعدادهم لدفع أثمان باهظة للحصول عليه، ومن ثم فإنهم كانوا يقومون بصيد إخوانهم من الإفريقيين من القبائل الأخرى وبيعهم للعرب.

ووصلت قوافل جمع الرقيق غربًا إلى البحيرات الاستوائية، وبحيرتي نياسا وتنجانيقا وحوض الكونغو، ووصل العرب إلى مملكة الباجندة (أوغندا حاليًا) وأقاموا بينهم، ولم يكن الباجندة يعرفون اقتناء الرقيق، ولكنهم حصلوا عليه بصيده من القبائل المجاورة وأمدوا العرب به، لم تكن أراضي بوجندة أو البنيورو (جزء من أوغندا الحالية) مجالاً لصيد الرقيق لقوة ملوكها وإنما مورست عمليات الصيد خارجها[1].

كانت كلوة تستقبل رقيقها من بحيرة نياسا أو من جنوب تنزانيا، وكانت أكبر سوق يصدر الرقيق بعد زنجبار، وكان حكامها العرب يتعاملون مع تجار الرقيق الفرنسيين الذين كانوا يشترون الرقيق ويحملونه على سفنهم الخاصة إلى جزر ريونيون والكومور.

أما أسعار الرقيق فكانت تختلف حسب السن والنوع ودرجة الوسامة والجمال، كما كان السعر يتباين من منطقة لأخرى، وفقًا لقربها أو بعدها من الساحل والضريبة التي تحصل على الرأس تزداد وتنخفض حسب منطقة التصدير وحجم المخاطر واحتمالات مصادرته من جانب سفن التفتيش بعدما ألغى الرق، وكان التجار يفضلون شراء الرقيق من النساء أو الأطفال دون الذكور البالغين فكان سعر المرأة يصل إلى ٣٥ دولارًا والصبي ما بين ٧ ـ ١٥ دولارًا، وكان يتم تبادل الرقيق بالأقمشة ويقال إن ثمن الرأس

(١) العرب في إفريقيا (سمنار قسم التاريخ) كلية الآداب جامعة القاهرة إشراف د. رءوف عباس حامد ـ دار الثقافة العربية ـ القاهرة ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) د. محيي الدين محمد مصيلحي ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

الواحد من الرقيق كان يعادل ثمن ثلاث قطع من القماش وأحيانًا ثمن بندقية واحدة وخمس قطع من القماش بينما كانت الأنثى تباع ببندقيتين وعشر قطع من القماش.

ورغم اختلاف أسعار الرقيق فإن هذه الأسعار قد انخفضت مع زيادات إمدادات الرقيق من الداخل، كما أدت عمليات حظر تجارة الرقيق إلى مزيد من خفض الأسعار لحرص تجار الرقيق على التخلص من الرقيق الذى يجلبونه قبل مصادرته. وكان الرقيق سلعة تباع مقابل الحصول على الغذاء فى الداخل لدى بعض القبائل أو مقابل الحصول على بعض البضائع الأجنبية، كما كان العرب يحصلون عليهم من بعض الزعماء بطريق الهدايا أو مقابل الاعتذار عن أضرار أصابت قوافلهم من جراء الحروب الأهلية الداخلية أو الهجمات القبلية عليهم.

وكان الرقيق يعتبر سلعة تتسم بارتفاع نسبة الفاقد؛ لأن جزءًا كبيرًا من الرقيق كان يقع فريسة المرض كالدوسنتاريا أو الجدرى أو الحمى، كما كان عناء الرحلة وسوء الغذاء وقسوة المناخ يزيد من عامل الفقد، هذا فضلاً عما كان يحدث أحيانًا من هروب بعض الرقيق من القوافل التجارية، ومن ثم كان سعر الرقيق فى الداخل منخفضًا للغاية، وكلما تقدمت القوافل نحو الساحل ارتفع سعر الرقيق.

كان الرقيق يشحن علانية من الموانى الكبيرة على ساحل شرق إفريقيا، وبعد أن شددت حملات مصادرة الرقيق وحظر الاتجار لجأت التجارة إلى الموانى الصغيرة ومصبات الأنهار غير المعروفة، ولم تفلح عمليات حظر الاتجار فى الرقيق فى منع تهريب الرقيق حتى إلى المستعمرات البريطانية نفسها التى قادت حملات حظر الرقيق، ولا شك أن استمرار التجارة كان مبعثه أرباحها العالية، مما دفع المسئولين الاستعماريين إلى التورط فى هذه التجارة مع التجار العرب والهنود.

و تمثل جزيرة مدغشقر نموذجًا لتصدير الرقيق واستيراده فى وقت واحد، وكان لتجار الرقيق العرب مركز دائم على الساحل الشرقى للجزيرة، وكان ملك مدغشقر يفرض ضريبة على كل رأس من الرقيق المصدر تصل إلى دولارين والنصف، وكانت بمدغشقر جالية هندية تمول عمليات صيد الرقيق من الداخل، وكان متوسط ما يصدر من الجزيرة من الرقيق سنويًا يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف رأس. وكان رقيق مدغشقر يصدر إلى شبه الجزيرة العربية والخليج العربى والأمريكتين والهند.

أخذت مدغشقر تستورد الرقيق رسميًا لمشروعاتها الزراعية التى تركزت وسط الجزيرة؛ لأن التجار العرب تواطؤوا مع الهنود وبعض أفراد البيت الحاكم وبدءوا يصدرون الرقيق من مناطقها الجنوبية والغربية والشرقية وعملوا على تهريبه خارج الجزيرة للحصول على أرباحه العالية، الأمر الذى أدى إلى نقص العمالة اللازمة لمزارع جزيرة مدغشقر. ولم يستطع حكام هذه الجزيرة الإفريقيون السيطرة على عمليات التهريب، وكان الرقيق المستورد فى مدغشقر يأتى أساسًا من موزمبيق وزنجبار.

لعب العرب فى مدغشقر دور المستورد والمصدر للرقيق، حيث كانوا يشحنون الرقيق من مدغشقر إلى الخارج، ثم تعود سفنهم بعد بيع شحناتها إلى موانى مدغشقر حاملة الأقمشة أو البضائع الآسيوية الأخرى، ثم تبحر فى المحيط الهندى.

وكان التجار العرب فى مدغشقر والذين أطلق عليهم لفظ الأنتالا أوترا Antala Otra هم من يقومون بتصدير الرقيق واستيراده، ويرجع ذلك إلى أنهم استخدموا القوارب العربية Dhows محل السفن، وظلت السلطات البريطانية لفترة كبيرة تعتقد أن هذه القوارب لا تحمل الرقيق، كما أن كثيرًا من السفن الخاصة بالرقيق كانت ترفع الأعلام الفرنسية، ثم استخدمت هذه السفن الأعلام الأمريكية، وعلاوة على هذا كان للخبرة العربية بالرياح وتيارات الممر الموزمبيقى البحرية أثر كبير فى قدرتهم على الإفلات من التفتيش البريطانى، وكانت الأرباح المتزايدة من تجارة الرقيق التى كانت تفوق المائة فى المائة دافعًا للعرب للتخصص فى تجارة الرقيق الساحلية فى الممر الموزمبيقى، كما دفعت بأفراد البيت الحاكم فى مدغشقر إلى التورط فيها، بالإضافة إلى الهنود الذين عملوا على إقراض الأموال للتجار العرب لمواصلة الاتجار فى الرقيق.

وينتهى بحث د. محيى الدين محمد مصيلحى حول تجارة الرقيق العربية فى شرق إفريقيا إلى هذه الملاحظات:

١ - إن القلة من العرب هى التى خرجت فى صحبة قوافل التجارة المتجهة إلى الداخل، وإنها كانت تمثل الشريحة الدنيا من العرب فى ساحل شرق إفريقيا، وإن العرب لم يزد عددهم على عدة مئات بالداخل، بالإضافة إلى ألف أو ألفين من السواحيليين، ورغم تسلح القوافل العربية بالأسلحة النارية فإن قوة العرب فى الداخل لم تصبح قوة مؤثرة حتى بعد استقرارهم وتأسيسهم لبعض المراكز التجارية

والمستوطنات، من ثم كانت جهودهم فى صيد الرقيق محدودة للغاية، وكان الإفريقيون هم الذين يقومون بعبء جمع الرقيق للعرب ويقايضونهم عليه، ومن ثم فإن ما ارتبط من فظائع حول صيد الرقيق في الداخل كان مبالغًا فيه؛ لأن جمع الرقيق وصيده وأسره والإغارة على القرى كان مقترنًا بنشاط القبائل الإفريقية القوية واعتدائها على المقاطعة المجاورة غالبًا.

٢ - إن استقرار العرب بالداخل لم يكن ناجمًا عن السيطرة وفرض القوة على الإفريقيين في الداخل إلا نادرًا، ولكنه ارتبط باستمرار علاقات الود والتعاون بين العرب والإفريقيين التي ربط عامل الرغبة في الربح وتبادل المصالح بينهم حتى أدت إلى تخصيص بعض الزعماء الإفريقيين أجنحة خاصة في مناطقهم للتجار العرب.

٣ - إن العرب كانوا يحرصون على عدم استخدام الأسلحة النارية في صيد الرقيق رغبة منهم في توفيره لصيد العاج وفي الدفاع عن أنفسهم؛ لأن سعر العاج أو السلاح كان أعلى قيمة من الرقيق، كما كانت تجارة الرقيق تتسم بارتفاع نسبة الفاقد فيها إذا ما قورنت بالتجارة في العاج والسلاح.

٤ - إن معظم الرقيق الذى كان يشتريه العرب من الداخل كان من الصبية والنسوة لأن الطلب الخارجي عليهم كان كبيرًا وكان سعرهم مرتفعًا، ولم يكن الطلب على البالغين من الذكور من الرقيق عاليًا إلا فى المشروعات الزراعية فى الساحل الشرقى الإفريقي أو بعض جزر المحيط الهندي، وكان نطاق هذه المزارع محدودًا ولا تبرر الحاجة إلى العمالة في جمع الأعداد الكبيرة من الرقيق فى الداخل.

٥ - إن ارتباط تجارة الرقيق بتجارة العاج كان من خلال الحصول على الرقيق لشراء الأراضى فى الساحل وتحويلها إلى مزارع للمحاصيل النقدية مثل القرنفل وجوز الهند، ثم تدبير المال من التجارة في هذه المحاصيل لجمع العاج والاتجار فيه.

٦ - إن تجارة الرقيق العربية تواطأ فيها الهنود والأوروبيون والأمريكيون والأفارقة كما حدث في جزيرة مدغشقر مع العرب، وإن اقتصر دور الهنود كمموّلين ودور الأفارقة كجامعين وصيادين للرقيق.

٧ ـ إن أرقام الرقيق وأرباح التجارة ذات سمة تقديرية، ويرجع السبب فى عدم وجود أرقام حقيقية حول هذه التجارة إلى سرية هذه التجارة وعدم مشروعيتها وإلى عدم أمانة الهنود القائمين على إدارة الجمارك، وإلى تورط أطراف كثيرة فيها كان يهمها إخفاء حجم نشاطها الحقيقى.

٨ ـ إن بعض المناطق الإفريقية خلت من صيد الرقيق لقوة ملوكها وقبائلها.

٩ ـ صاحبت حركة القوافل العربية هجرات كبيرة من رقيق الداخل إلى الشرق لالتحاقهم بالخدمة فى المزارع العربية فى الساحل، كما أدى امتداد حدود تجارة القوافل العربية إلى مسافات بعيدة نحو الغرب إلى ضعف قدرة الزعماء الإفريقيين عن الدفاع عن مناطقهم أو إحكام الرقابة على عمليات صيد الرقيق.

١٠ ـ لم يكن العرب هم وحدهم من مارسوا النشاط التجارى فى الرق فقد كان للهنود نشاط مواز فى هذه التجارة وكانوا يقومون بالوساطة التجارية وتمويل قوافل الرق(١).

***

التباين الجوهرى

كان ثمة اختلاف جوهرى بين تجارة الأطلنطى فى الغرب الإفريقى وتجارة المحيط الهندى فى الشرق الإفريقى فى العصر قبل الغزو الأوروبى، وهذا الفارق الواضح فى الطبيعة ولد آثاراً مختلفة عما يوجد فى السبب الدافع إلى هذين النوعين من نظم التجارة عبر المحيطات. لم تكن تجارة المحيط الهندى أساساً تجارة جلب العبيد لا فى العصور القديمة ولا فى العصور الوسطى ولا فى أى وقت قبل القرن الثامن عشر. وكما هو الشأن فى معظم مناطق العالم القديم كان ثمة قدر من التعامل العبودى عبر البحار فى هذه المنطقة فى الأزمان الأولى. كانت مصر تشترى المقتنصين من أرض بونت وأرض بونت تشكل الآن الساحل الشمالى للصومال الحديث، وكانت الجزيرة العربية تصنع مثل وكان العبيد الإفريقيون معروفين فى فارس وما حولها والبعض منهم كان يؤخذ إلى ممالك الهند. وفى القرن التاسع كان يستخدم بعيداً فى الصين.

(١) سمنار قسم التاريخ «العرب وتجارة شرق إفريقيا ص ١٩٤ ـ المرجع السابق ص ١٩٤.

وهناك وثيقة صينية ترجع إلى عام ١١٨٧م تشير إلى مدغشقر وتذكر أن هناك جزيرة في البحر يسكنها العديد من البدائيين أجسامهم سوداء وشعرهم مجعد، وكان يجرى إغراؤهم بالطعام ثم يقتنصون ويباعون عبيداً فى البلاد العربية وكانت أسعارهم عالية ويستخدمون حراساً ويقال إنهم لم يكونوا يحنون إلى أقربائهم.

بالنسبة لحضارات الشرق كان العبيد يأتون من كل حدود المحيط الهندى وليس من شرق إفريقيا فقط، كانوا يوردون إلى الصين لمدة طويلة، وأن التقرير الصينى السابق الإشارة إليه يذكر أن العبيد الذكور والإناث كانوا يباعون، وكانت السفن تحملهم كما تحمل البضائع. وأن مراقباً صينياً للجمارك البحرية كتب بعد ذلك بخمسين سنة أن طفلاً عبداً قدر ثمنه بثلاث قطع من الذهب أو ما يماثلها من الخشب (يقال إنهم كانوا يستخدمون لسد ثقوب السفن سواء من داخل السفينة أو من خارجها) وأن كثيراً من هذه الضحايا البائسة كانت تأتى من إفريقيا[1].

ولكن لا يوجد دليل يظهر أن العبودية كانت هى التجارة السائدة فى الشرق أو أنها صارت كذلك. لقد كانت بالفعل بنداً صغيراً من بنود التجارة. إن الشواهد المتاحة رغم قلتها تقول شيئاً آخر: إن عبيداً من أفضل نوع كان يمكن شراؤهم فى القرن الثانى الميلادى من «أوبن ـ Open» وهى رأس هافون فى أقصى شمال القرن الإفريقى، ومن موانى شرق إفريقيا إلى رأس هافون لا توجد إشارة إلى العبيد فى ذلك الوقت. ولا توجد إشارة إليها لدى الكتاب العرب في العصور الوسطى، ولم يذكر هؤلاء الكتاب حالة واحدة يركز عليها بالنسبة للعبودية فى شرق إفريقيا على العكس كانوا يؤكدون فقط أهمية شرق إفريقيا باعتبارها مصدراً للعاج والذهب والمواد الخام الأخرى.

يقتطف من الجغرافى العربى المسعودى الحديث عن أهم أنواع التجارة والصادرات وهو الذهب دون الإشارة لتجارة الصادر من العبيد فى شرق إفريقيا ويتكلم أيضاً عن المدن السواحيلية وعن تجارة كلوة فى هذه الأزمنة بالطريقة نفسها.

ولكن للإنسان أن يصل إلى النتيجة نفسها بطريق آخر هل كان الشرق يحتوى على مزارع واسعة ومناجم عديدة مما يتطلب جيوشاً كبيرة من العمل العبودى؟ . ببساطة لم

---

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 188-189

يكن يوجد ذلك، كما أنها لم تكن توجد فى الغرب الإفريقى قبل عبور الأطلنطى. هل كانت توجد أقليات إفريقية كثيفة فى الشرق تقارن بالأقليات الإفريقية فى أمريكا؟. لم يكن يوجد ذلك. وإن القول إن التجارات القديمة فى المحيط الهندى كانت تتعامل فى العبيد بالنطاق نفسه التى تعاملت به تجارة الأطلنطى هذا قول وهم محض نشأ من الضمير الأوروبى، إن ما كان قد حدث هو وجود العبودية بشكلها المعروف ولكن على نطاق ضيق بين عدد من الدول فى عالم العصر الوسيط. كانت تجارة ثانوية ونادراً ما كانت مهمة فى التوازنات العامة للثروة وللمشروعات الاقتصادية.

إن الاختلاف حاد جداً بين هذا الوضع وبين التجارة عبر الأطلنطى، فالاحتكاك والتبادل عبر المحيط الهندى على مدى ألف سنة لم تكن العبودية فيه ذات أهمية، وهذه الاحتكاكات والعلاقات عبر المحيط الهندى سمت بالشعوب على الساحل الشرقى إلى العضوية الكاملة فى مجتمع الحضارة الشرقية وأتى ذلك بعائده على البلاد الأصلية، ولكن على مدى أقل من خمسمائة سنة من العلاقات عبر الأطلنطى كانت العبودية ذات الأهمية القصوى فى هذه العلاقات ولم يكن يمكن الادعاء بأنها أنتجت عضوية كاملة فى مجتمع الحضارة الشرقية أو الغربية، إن العكس من ذلك تماماً هو ما حدث.

وهذه المدن التى كانت قائمة على الساحل الشرقى قد اختفت وزالت بغير خطأ يعود إلى أهلها، دمرها البرتغاليون وكانت السرقة هى المفتاح فى طموح هؤلاء المكتشفين الأوروبيين. وقد سيطر البرتغاليون على الساحل الشرقى لإفريقيا بعد رحلة ڤاسكو دى جاما وكانت سفنهم تأتى متتابعة على مدى كبير من السنين، وكانت تحمل أوامر خاصة بالسيطرة على المحيط الهندى وتحويل المدن الشرقية الإفريقية إلى مجرد موانئ لهم وتحصيل الضرائب منهم بالذهب وتأسيس السيطرة البرتغالية. وقد ووجه البرتغاليون بالمقاومة، ولكن المدن الساحلية الإفريقية لم يكن لديها المدافع. وكانت المدافع لدى البرتغاليين مصحوبة بنوع من القسوة والتصميم لم تعرفه هذه الشواطئ من قبل. كان غزواً دموياً استسلمت بعده كلوة وممبسة وزنجبار وغيرها.

وأحياناً كان البرتغاليون يتلقون المساعدة والمعونة من واحد أو آخر من الحكام الإفريقيين ضد حاكم أو آخر من الإفريقيين، وأدى هذا على سبيل المثال إلى سقوط

حاكم جزر «كريمبا ـ Kerimba» فى شمال موزمبيق . ففى عام ١٥٢٢م فإن البرتغاليين الموجودين في موزمبيق التي كانت القاعدة الأساسية لهم فى الساحل الشرقى جاء إليهم رسل من زنجبار ومبا من أقصى الشمال وذكر هؤلاء الرسل أن حكامهم سيدفعون الجزية للبرتغاليين بدلاً من كريمبا وكانوا فى ذلك يطلبون حماية البرتغاليين وقد تسبب هذا الوضع فى حرب مع كريمبا انتهت بسقوطها[١] .

***

تدمير القرى

سقط عن شرق إفريقيا التاريخ المكتوب لقرنين من الزمان منذ أن وطئها البرتغاليون ، كانت المعلومات التاريخية عن الشاطئ ترد قليلاً جداً حتى ظهر الأسطول التركي في البحر الأحمر فى القرن السادس عشر وأوقف الزحف البرتغالى .

لم تكن السلطنة العثمانية تميل إلى اتخاذ قرار حاسم ضد تجارة الرقيق؛ لأن الأناضول وهى قلب الإمبراطورية تشمل أسواقًا للعبيد السود، وأن شركة العزيزية وهى من خطوط الملاحة التى يسهم بها خديو مصر بأسهم كثيرة كانت تنقل العبيد السود من الإسكندرية إلى موانى الأناضول ثم تحملهم سفن صغيرة إلى المناطق المختلفة . وقد استوردت الأناضول وحدها نحو ثلاثة آلاف من العبيد السود أتوا بالبواخر من مصر أو بطريق البر عبر بغداد أو مع الحجيج العائد من مكة والمدينة . وكان الشباب المخصى يباعون فى الجزيرة العربية ليقوموا بأعمال الإشراف على الأماكن المقدسة، وكذلك حراسة الحريم وأماكن نزول الحجاج . وكانت الأناضول تشكل سوقًا واسعًا للخصيان ، وبقيت كذلك على مدى القرن التاسع عشر . وفى الأناضول كما فى غيره من بلاد المسلمين كان الخصيان يعاملون باحترام شديد وقد سجل أحد تقارير مكافحة العبودية ما يلى : «أن أى خصى سواء كان من خصيان السلطان أو من خصيان الحريم الخاص كان عندما يدخل أية مركبة عامة فى إسطنبول كان الأتراك جميعًا فى المركبة يقفون له ويؤدون السلام باحترام ويبقون واقفين حتى يجد الخصى مكانًا فيجلس فيه»[٢] .

---

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 190-192

(٢) المرجع السابق The African slave Trade, P. 155

ولكن نظام العبيد فى الإمبراطورية العثمانية كان مختلفًا بالنسبة للنظر إليه وإلى طريقة التعامل معه. وطبقًا لتعاليم الإسلام وللشريعة الإسلامية كان العبيد أناسًا لهم حقوق. وفى الواقع فإن كثيراً من الجنود ومن رجال الدولة كانوا من عبيد السلطان وترقوا حتى صاروا جنرالات فى الجيش وحكامًا للأقاليم وغيرها. وكان من المسلمين من ولدوا أحراراً ولديهم بذلك مناعة من أن يسترقوا استطاعوا أن يتسللوا حتى يصيروا عبيداً للسلطان ومكنهم ذلك من الوصول إلى أن يكونوا ذوى وظائف عالية فى الدولة. إن الجارية المحظية للسلطان كان ابنها يصير سلطانًا وكانت ذات وضع متميز، طبعًا كان هناك عدد لا يحصى من العبيد يعاملون معاملة قاسية وكان منهم من يعملون فى مزارع أصحاب الملكيات الكبيرة، ولكن يظل أن أعدادهم لم تكن بالقدر الذى يجعلهم مصدراً للتراكم الرأسمالى وكانوا يشكلون الطابع الغالب للعمالة فى مجالات الإنتاج.

وفى الأساس فإن الفرق بين النظام العبودى الغربى والنظام العبودى العثمانى وهو نظام إسلامى يخضع إلى حد ما لضوابط الفقه الإسلامى، الفرق هو ما بين الاستغلال التجارى فى مجالات الإنتاج والاستخدام المنزلى، هذا لا يجعلنا نتجاهل العبيد الذين يعملون فى المنازل فى المستعمرات الغربية، كما لا يجعلنا نتجاهل العبيد الذين يعملون فى الأنشطة التجارية والإنتاجية وبوصفهم عمالاً فى الإمبراطورية العثمانية، ولكن قاعدة الرق فى الغرب كانت تقوم على الاستغلال الاقتصادى للعمل العبودى فى حين أنه كان فى الإمبراطورية العثمانية يقوم على أساس الخدمات الشخصية، وكان العبيد فى الغرب يوجهون إلى الإنتاج الاقتصادى، بينما كانوا فى الإمبراطورية العثمانية شكلاً من أشكال الاستهلاك[1].

أوقف تواجد الأسطول التركى فى البحر الأحمر توغل النفوذ البرتغالى فى شرق إفريقيا ولكن السلطة العثمانية لم تستطع أن تحرر المنطقة من الغزو الخارجى ولم تسلم السواحل الشرقية من تهديد الدول الاستعمارية الأوروبية الأخرى، وسرعان ما جاء الإنجليز والفرنسيون والهولنديون يعملون فى المحيط الهندى وتحول شرق إفريقيا إلى بؤرة وصراع وتنافس دولى، وباتت تجارة الرقيق محور نشاط هذه الدول وهدف دول

(١) المرجع السابق The African slave Trade, P. 103-117

الساحل، ويمكن للمرء أن يدرك ذلك من تقرير فرنسى عن كلوة يذكر أنه على الرغم من أن الفرنسيين أبحروا تجاه الشرق حول رأس الرجاء الصالح قبل الإنجليز والهولنديين بكثير، فإنهم لم يهتموا قط بالشاطئ ولم يتركوا أثرًا. وفى بداية النصف الثانى من القرن الثامن عشر بدءوا يتبعون الساحل بحثًا عن العبيد الذين يطلبونهم فى مزارعهم فى جزر المحيط الهندى البربون bourbon وموريشيوس. وكان الرائد فى هذه التجارة فرنسيًا يسمى «موريس» هرب بعد أن تحطمت سفينته إلى كلوة وتقرب من السلطان الذى أقطعه قطعة أرض فى كلوة بأربعة آلاف قرش. واستغل هو هذا النجاح بعقد اتفاقية مع السلطان منحته امتياز احتكار تصدير العبيد، إن هذه الاتفاقية التى عقدت فى سنة ١٧٧٦م كان لها صدى بعيدًا فى التطبيق، لقد وعد السلطان بأن يسلم ألف عبد كل سنة مقابل عشرين قرشًا للواحد منهم ويأخذ «موريس» قرشين عن كل عبد، ولم يسمح لتاجر عبيد آخر أن يعمل حتى يكتفى موريس ويعلن اكتفاءه.

انتعشت التجارة نوعًا ما وثمة تقرير فرنسى آخر عن الفترة نفسها هو خطاب موجه إلى وزير البحرية الفرنسى يتضمن ملاحظات عن قبطان فى تجارة العبيد يسمى «جوزيف كراسون» ذهب مرتين إلى كلوة فى شئون تتعلق بتجارة العبيد وذلك فى السبعينيات من القرن الثامن عشر. وقد وجدها مكانًا بكرًا وفى حالة من الفقر وقال إن كلوة تستطيع أن تصدر النيل والقطن وقصب السكر والصمغ بوفرة. وقد نجح فى أن يعقد صداقة مع السلطان وحصل بها على عدد من العبيد الممتازين فى الوقت الذى كان فيه السلطان يطلب حماية الفرنسيين له من أعدائه المجاورين بمن فيهم البرتغاليون. وقد بقيت التجارة فى العبيد قليلة الشأن. وذكر «كراسون» أن السفن الفرنسية استلمت نحو ٤١٩٣ عبدًا من كلوة فى السنوات الثلاث السابقة وأن نصيبه منهم كان ٣٨٣ عبدًا، وكان تكلفة كل واحد منهم ٤٠ قرشًا ضعف الثمن الذى وافق عليه «موريس» من قبل وقد حملوا إلى موريشيوس وبوربون وبعضهم حمل إلى جزر الهند الفرنسية. وقد بلغ ما أخذ من العبيد إلى الجزر الفرنسية من موانى شرق إفريقيا الأخرى نحو ١٧٩٩ عبدًا.

ولكن تجارة العبيد الأوروبية فى الساحل الشرقى لم تكن هى نهاية القصة الحزينة لشعوب هذه المنطقة، فقد تدخلت مدن ساحلية أخرى فى هذه الأعمال كانت زنجبار

أهمهم. ذكر بحار بريطانى كابتن «سمى ـ Smee» فى سنة ١٨١١م أن حاكم زنجبار يسمى «ياقوت» كان يتقاضى عشرة دولارات على كل رأس من العبيد يسلم إلى الفرنسيين لمزارعهم فى موريشيوس والبربون. وكما كان «ياقوت» يبيع للفرنسيين كان يسلم للأسواق الشرقية الأخرى، بين ستة آلاف إلى عشرة آلاف من العبيد سنويًا، وإن كان ذلك يجرى بطريقة غير منتظمة وليس في كل سنة، كما أن الإجماليات الحقيقية تظل غامضة.

هؤلاء العبيد المصدرون كانوا يوجدون على نطاق صغير نسبيًا مقارنًا بما يصدر من غرب إفريقيا إلى أمريكا، ففى الغرب كانت البرازيل تتسلم أكثر من خمسة أضعاف هذه الأعداد. وأيا ما كانت الشرور الخاصة بتجارة العبيد فلم تكن شعوب الساحل الشرقى يعانون كثيرًا من تجارة العبيد، ولا جيرانهم فى الداخل، وإن كان بعض تجار العبيد من عمان ومسقط قد اندفعوا إلى هذه التجارة. وفى عام ١٨١٩م عندما كان لزنجبار نصيب الأسد فى تجارة العبيد ذكر أحد المراقبين البريطانيين أن ما بيع من العبيد قد بلغ عددًا يتراوح ما بين ٤٠ و ٤٥ ألفًا. وأن نصف هؤلاء تقريبًا كان يذهب شمالاً إلى الجزيرة العربية والخليج الفارسى ومصر، وأغلب الباقى كان يهرب فى اتجاه الجنوب للبرتغاليين فى موزمبيق، وكان هؤلاء يرسلونهم إلى البرازيل فى سفن العبيد الأمريكية التى تحملهم من هذا المصدر.

وفى عام ١٨٤٠م فإن عملية استخراج العبيد من شرق إفريقيا صارت على قلتها النسبية عربية، وفى ذلك العام فإن سلطان عمان نقل عاصمة مسقط إلى الجزيرة التابعة له زنجبار. وكان حاكمًا ذا مواهب تجارية فائقة فنظم تجارة زنجبار وفى جزء كبير من الساحل على أسس جديدة. وبدأ ينعش الصادرات من المنتجات الطبيعية المستخرجة من الأراضى الإفريقية (القرنفل بالذات) الذى زرعه على نطاق واسع وأرسل مبعوثين للبلدان الشرقية ليكسب أسواقًا جديدة وينعش الأسواق القديمة أيضًا، وبدأ التجار العرب ينتعشون ويستعيدون ماضيهم فى العصور الوسطى ويتعاملون مع الشاطئ الجنوبى للصين، وبُذلت جهود كبيرة لإعادة بناء التجارة المزدهرة عبر المحيط الهندى بين شرق إفريقيا والمتعاملين القدامى معه، ولكن كان هناك اختلاف فقد صارت العبودية جزءًا مهمًا من هذه التجارة.

إن السنوات السابقة على سنة ١٨٤٠م والسنوات اللاحقة لها بشكل خاص هي ما حدث فيها تغلغل عرب الشاطئ الجنوبي للجزيرة العربية في داخل شرق إفريقيا. لقد ذهب هؤلاء ووكلاؤهم السواحيليون عبر طريق التجارة القديمة من بجامويو وكلوة وطنجة، وأسسوا سريعًا مراكز للتجارة عند البحيرات الكبرى في وسط إفريقيا وأماكن مناسبة بينها. وكانوا مسلحين ببنادق قديمة واندفعوا إلى الداخل، وكما يصف أحد البريطانيين أن عرب زنجبار بلغوا منتصف القارة تقريبًا وأنهم في سنوات قليلة يمكن أن يلتقوا بالشعوب الآتية من لواندا (أنجولا) من الشاطئ الغربي، وأن أرشيفات أنجولا سنة ١٨٥٢م تتحدث عن الاتصال المباشر للمرة الأولى بالتجار العرب، وأن ستة منهم عبروا القارة فعلاً من الشرق إلى الغرب في هذه السنة.

كان هذا التغلغل العربي إلى الداخل يحمل هدف تصدير العبيد للمزارع الجديدة في زنجبار والحيازات الجديدة هناك، وهذا أدى إلى التدمير الذي لاحظه المستكشفون لقد كان هذا التدمير حديثًا في المناطق التي يؤخذ منها العبيد. والنقطة هنا إن هذا التدمير الذي لاحظه المستكشفون لم يكن خاصًا بشرق إفريقيا وحدها ولا بتاريخها وحده لا في وسط إفريقيا ولا على السواحل. وبعد مجيء سلطان عمان وتجاره لوحظ أن هذا النظام جميعه للتجارة الداخلية قد توسع وانتعش أكثر كثيرًا من العمليات التي كان العرب يرتبطون بها لعصور طويلة في الماضي. ولكن حقيقة الدمار الذي حدث في الداخل كان دمارًا حديثًا لا يقاس بما فعله التجار البرتغاليون في الجنوب من وادي الزمبيزي، ومع ذلك فإن هذا البؤس العبودي ألصق بالعرب وحدهم.

من هذه الحالة وبواسطة الطرق ذات الاتصال المباشر أو غير المباشر ظهرت المشروعات الإمبريالية ووقائع الغزو. وهذا الغزو الإمبريالي للداخل الإفريقي كان يبرر دائمًا بأغراض إنسانية أساسها قمع تجارة العبيد العربية. . ومن المؤكد أن هذا الهدف كان يحتاج إلى من يفعله، وقد فعله مورس فعلاً بواسطة البريطانيين والبلجيكيين، ولكن في مقابل إخضاع جديد للإفريقيين الذين صاروا يعانون من أشكال جديدة من العبودية. وهنا يمكن للإنسان أن يلحظ بوضوح كيف أن عجز المؤسسات الإفريقية عن مقاومة العبودية كان هو السبب الرئيسي للإطاحة بها. وأن الصادرات التقليدية والعبودية الداخلية قد تحولت بشكل كارثي إلى التنافس على تجارة

العبيد من أجل التصدير، وكان هذا الدمار كبيراً في هذه الأقاليم وخاصة في شرق إفريقيا؛ حيث لم تكن الأشكال الأخرى لتجارة العبيد العابرة للمسافات الطويلة، مزدهرة قط.

من المهم فهم هذه العملية، أن أيديولوچية الفتح الاستعماري التي نمت بقوة في أوروبا قد أنعشت مفهوم أن الإفريقيين غير قادرين على حماية ثقافاتهم وتطويرها ولم يكن ذلك حقيقيًا، ولكن تجارة العبيد جعلته حقيقة، إن الأوروبيين قدموا صورة لداخل القارة الإفريقية، صورة متوحشة بشكل كامل وغير قابل للإصلاح وتعتمد على القسوة وإراقة الدماء وعدم القدرة على حماية نفسها، وأن كل أقصوصة شريرة ـ وكان يوجد منها الكثير ـ كانت تقوى هذا الانطباع، وبقى بعد ذلك حقيقة واحدة لهذه المشكلة وهى الحق في الإلحاق[1].

هذه الأيديولوچية تأكدت، وأن الإنسان ليجد كتابًا بعد كتاب في الفترة الإمبريالية يحتوى على ذكريات عما تحمله عبء الرجل الأبيض أو ما يبرر حمله لهذا العبء، مثل ما كتبه «كوبلاند ـ Coupland» وهو مؤلف كتب إنجليزية مرجعية عن تاريخ شرق إفريقيا، كتب في سنة ١٩٢٨م يقول: «إن فعلاً جديداً من تاريخ إفريقيا بدأ مع الرحالة ديڤيد لفنجستون ويجب القول إن إفريقيا الحقيقية لم يكن لها تاريخ وإن الجسم الأساسى للإفريقيين بقى غير محكى عنه موغلاً في البربرية!! وهكذا بقى راكداً. إن قلب إفريقيا نادراً ما كان ينبض»، وبهذه الطريقة كتب كوبلاند عن مدن السواحيلى قائلاً إنها كانت مستعمرات عربية من العصور الأولى وبقيت كذلك.

يقول بازيل ديڤيد سون: «نحن نرى الآن أن كوبلاند مخطئ بلا شك، كان مخطئًا بالنسبة للمدن الساحلية؛ لأنه تجاهل طبيعتها الساحلية، وأنه أخطأ بالنسبة لشعوب الداخل فلم يكونوا منغمسين في البربرية كما قال. كان ثمة نوع من البربرية بالمعنى المعجمى الضيق ما داموا غير متعلمين وليسوا في الحضر ولكنهم بالتأكيد لم يكونوا برابرة بالمعنى الذى كان يؤكده كوبلاند، بمعنى أنهم لا يحوزون قيمًا أخلاقية ولا قوانين ولا حكومات ولا حضارة خاصة بهم، وهم أيضًا لم يكونوا باقين على الركود لقد

(١) المرجع السابق The African slave Trade. P. 198-201

تحركوا خلال حقب كثيرة من التطور الاجتماعى، بحيث كانوا عاديين مع الفروع الأخرى للجنس البشرى. إن ما وجدته أوروبا الغازية لم يكن فقدانًا أو اضطرابًا كما تصور الكثيرون ولكن كان كوارث نتجت عن أزمات اجتماعية مفاجئة وكانت هذه الأزمات هى ما فتح الطريق للاحتلال الاستعمارى. ولا شك أن النتيجة الكبرى لذلك كانت هى تجارة الرقيق فى القرن التاسع عشر التى شاهدها شرق إفريقيا».

(جـ) ١ـ قرن الرعب

فى كل قرون تجارة الرق يعتبر القرن التاسع عشر هو الأكثر فى عدد من استرقوا أو استعبدوا من الإفريقيين رجالاً ونساء وأطفالاً وهو أيضًا أكثر عددًا بالنسبة لمن قتلوا فى هذه العمليات. وقد أدى ذيوع الجريمة البشرية على نطاق واسع إلى ضغوط من العالم الغربى ضد هذه التجارة، وتزعمت بريطانيا حملة تحريم الاتجار فى الرق بحجة انتهاك هذه التجارة للمبادئ الإنسانية، والواقع أن بريطانيا سعت إلى إلغاء الرق بعد أن فقدت مستعمراتها فى أمريكا الشمالية وقلت حاجتها إلى الرقيق هناك ولم يعد الرق الذى يذهب من إفريقيا إلى أمريكا مما يعود بالربح على بريطانيا بعد أن فقدت سيطرتها فى أمريكا.

ورغم محاولات إلغاء تجارة الرق فإنها استمرت فى شرق إفريقيا نتيجة عدة عوامل منها التوسع الزراعى فى زنجبار وفى الساحل الشرقى الإفريقى خاصة فى مجال زراعة القرنفل وجوز الهند والمطاط والحبوب وحاجة المزارع المتزايدة لليد العاملة من الرقيق، كما كانت قسوة ظروف العمل فى المزارع الساحلية تدفع الرقيق المحلى إلى الهرب، وكانت نسبة الوفيات تصل إلى ٢٢٪ من قوة العمالة فى المزارع تؤدى إلى نقص العمالة وتستدعى وصول أعداد جديدة منها من الداخل. وكانت القروض التى يقدمها الهنود لأصحاب المزارع العربية لتسيير قوافل تجارية من أجل الحصول على الرقيق والعاج تسهل لهم ذلك، بالإضافة إلى الحاجة إلى الرقيق لمزارع قصب السكر فى جزر موريشيوس ومدغشقر، فضلاً عن الارتباط الوثيق بزيادة الطلب العالمى على عاج شرق إفريقيا[١].

---

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ د. محيى الدين مصيلحى ص ١٨٤.

وتعددت أسواق الرقيق، وكان سوق زنجبار كما سبقت الإشارة هو السوق الرئيسى يليه سوق كلوة، كما وجدت أسواق صغيرة فى ممبسة ومالندى ومقديشيو. وحين اشتدت عمليات التفتيش عن الرقيق ونشطت الدوريات البريطانية الساحلية حرصت السفن العربية التى كانت تحمل الرقيق على تجنب زنجبار والاتجاه شرقًا بعيدًا عنها رافعة أعلامًا أجنبية فرنسية أو فارسية، كما كان الرقيق يشحن فى قوارب صغيرة لا تتسع لأكثر من عشرة أشخاص ويقدم أصحابها إقرارات بأن ما عليها بحارة. وكان الرقيق يجمع من أسواق الصومال الداخلية ومن قلب الهضبة الحبشية واشتهرت الجزيرة العربية بالرقيق الأسود الذى يعمل فى خدمة المنازل، وكانت السفن العربية تأتى من الجزيرة حاملة التمر أو الأسماك، حيث تقوم ببيعها ثم تشترى بها رقيقًا أو سلاحًا من سواحل إفريقيا الشرقية خاصة جيبوتى. وكان استخدام بعض السفن للأعلام الأجنبية يتم بناء على اتفاق بين السلطات الأجنبية والعربية تبادلاً للمصالح[(١)].

كان العمانيون العرب يتاجرون فى الرقيق على طول ساحل إفريقيا الشرقية لقرون عديدة. وقد كتب أحد الأطباء الإيطاليين الذين كانوا يعملون فى مسقط سنة ١٨٠٩ ـ ١٨١٤م يقول إن أغلب دخل هذه المنطقة كان يأتى من استيراد العبيد[(٢)]، وأنه بالنسبة للسكان العمانيين البالغ عددهم حوالى ٨٠٠ ألف كان السود يمثلون واحدًا من كل ثلاثة فى عمان، وكان يرد إلى عمان كل سنة نحو ألفين من العبيد تقريبًا غير ما كان يباع على طول الساحل.

وخلال القرن الثامن عشر صارت كلوة الميناء الأساسى لإفريقيا الشرقية بالنسبة لتصدير العبيد الذين كانوا يجلبون من الجنوب الشرقى من تنجانيقا وكذلك من منطقة بحيرة نياسا، وكان العمانيون على الساحل يتمركزون فى زنجبار، وعندما سيطروا على كلوة فى منتصف سنة ١٧٨٠م حولوا هذه الجزيرة إلى تجارة العبيد. وفى سنة ١٨٣٤م كان تصدير العبيد بلغ عددًا سنويًا يقدر بـ ٦٥٠٠، وفى الأربعينيات من القرن التاسع عشر كان العدد السنوى يتراوح ما بين ١٤ ألفًا و١٥ ألفًا، وقسم من هؤلاء العبيد كان يوجه إلى أسواق الشرق الأوسط، وبعضها كان يستخدم فى الزراعة فى زنجبار، حيث نمت زراعة القرنفل بعد سنة ١٨١٠م وازداد الطلب العالمى عليه. وفى الخمسينيات من القرن التاسع عشر فإن سكان الجزيرة كانوا يضمون ما لا يقل عن ٦٠ ألفًا من العبيد.

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ ص ١٨٦.

(٢) يجب التحفظ على هذا القول لأنه فى ذلك الحين كانت بها تجارة متنوعة تجوب حتى الهند والصين.

إن حاكم عمان السلطان سعيد نقل مقره إلى زنجبار سنة ١٨٤٠م وتحولت الجزيرة بفضل سياساته إلى أن تكون أهم إقليم خاضع لحكمه، وأن تكون الميناء الدائم على الجانب الغربى للمحيط الهندى، والمصدر الأساسى الذى يمد العالم بالقرنفل والعاج، والذى يحتوى على أهم سوق للرقيق فى الشرق. وعلى هذه القاعدة من السلطة والغنى وسع السلطان سعيد سلطانه فى داخل إفريقيا. ازدهرت باجامويو بزراعاتها وبقربها من زنجبار فصارت مركزًا مهمًا لتجارة الرقيق. وكانت تجارتها تمول فى الأساس من الأسيويين الآتين من الهند واستقروا فى المدن الساحلية وخاصة زنجبار.

وكان من يباشرون التجارة منهم عربًا يسمون عرب الشمال أو العمانيين، وفى الحقيقة ربما يكون أكثر من مارس تجارة العبيد هم العرب الأفارقة، وقد صارت التجارة زنجبارية أكثر منها عمانية مع الوقت. ومن المؤكد أن الكثير من تجار العبيد الأساسيين مع العديد من المتعاملين فى العبيد فى ذات الأقاليم كانوا من السود مثلهم فى ذلك مثل ضحاياهم. وكانت القوافل العربية تواجه مصاعب كثيرة منها الحاجة إلى إمدادات الغذاء وإلى الحمالين من الإفريقيين ومواجهة قبائل الداخل مما اضطرهم إلى مهادنة زعمائها الإفريقيين ومدهم بالسلاح والأقمشة ودفع رسوم مرور عبر أراضيهم طلبًا للحماية. وكانت الحروب القبلية الداخلية وارتفاع تكاليف نقل التجارة بين الساحل والداخل ونشاط بعض الإفريقيين فى أعمال اللصوصية وقطع الطريق فى الداخل من أهم أسباب فشل كثير من قوافل التجارة العربية وإفلاسها مع ملاحظة أن القوافل التجارية كانت زعاماتها عربية أو سواحيلية ولكنها كانت تتألف من الإفريقيين أساسًا(١).

بدأ السلطان سعيد حكمه فى عام ١٨٠٦م في الوقت الذى بدأ فيه الصراع الإنجليزى الفرنسى يدخل مرحلته الحاسمة فى المحيط الهندى وشرق إفريقيا، وأدرك سعيد أن إنجلترا باستطاعتها أن تتوسع فى سواحل إفريقيا دون أن تقوى فرنسا أو أى دولة أخرى على معارضتها، واختار سعيد الانحياز إلى جانب تلك الدولة التى ادعت أنها تحافظ له على أملاكه.

---

(١) سمنار قسم التاريخ - المرجع السابق ص ١٧٩.

كان الثمن الذى دفعه سعيد لصداقة إنجلترا للمحافظة على بلاده أمام قوة إنجلترا البحرية فى المحيط الهندى هو قبوله للسياسة الإنجليزية الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق، واستخدمت بريطانيا هذا الادعاء الإنسانى لخلق المتاعب أمام الدول التى تعتمد على الأيدى العاملة المشتراة وهم العبيد فى إنتاجها الزراعى وإضعاف إنتاج من يعتمد على العبيد لافتقاره إلى الأيدى العاملة من ناحية ولمصادرة الأسطول البريطانى لشحنات العبيد المستوردة إليه. وإذا لاحظنا أن إنجلترا كانت تهتم بتمويل الحركات التجارية أكثر من اهتمامها بالإنتاج الزراعى، لهذا فإن إلغاء الرق لم يكن يتضارب مع أرباح أصحاب رءوس الأموال البريطانيين الذين حصلوا عليها من مصادرة الأسطول البريطانى لشحنات العبيد حيث كان يأسر السفن التى تقع تحت قبضته[1].

كان سعيد يعتمد على البريطانيين فى حمايته من منافسيه العرب بالنسبة لمجال حكمه الغنى، وكذلك كان البريطانيون يحمونه من مخاطر القوى الإمبريالية الأخرى الضخمة التى كانت تأتيه من تجارة الرقيق، وكان هو شخصيًا وبعض أفراد أسرته يمارسون هذه التجارة، ورغم أن الحكومة البريطانية كانت سياستها فى هذا الوقت ضد تجارة الرقيق فإنها آثرت الابتعاد عن أن تثير خلافًا مع حليف لها يمكن من نفوذها فى المنطقة. وكانت النتيجة هى نوعًا من التناقض الديبلوماسى الذى يتراوح بين الضغوط والمقاومات والتنازلات والتفاهمات حتى كان عام ١٨٤٥م، حيث وافق سعيد على معاهدة تمنع التجارة البحرية بين موانى لامو فى الشمال وكلوة فى الجنوب فيما عدا نقل العبيد بين أقسام ما يسيطر عليه السلطان من أقاليم إفريقيا. ومن ثم انتقلت تجارة الصادر الصريحة إلى كلوة، وكان العبيد الذين يجلبون إلى زنجبار لأغراض الاحتياجات الداخلية يهربون من الأسطول البريطانى إلى مختلف الأسواق فى بلاد المسلمين.

توفى سعيد سنة ١٨٥٦م عندما صارت زنجبار مستقلة عن عمان وتولى العرش ابنه ماجد الذى كان أقل انصياعًا للضغوط البريطانية. وفى عام ١٨٥٩م وحدها وصل إلى زنجبار نحو ١٩ ألفًا من الرقيق، ويعتمد هذا الرقم على الرسوم التى حصلت، ومن ثم لا يحسب فيه من تهربوا من دفع الرسوم أو المعفون منها مثل السلطان وأفراد أسرته من يهربون الرقيق.

(١) التنافس الدولى فى شرق إفريقيا - د. جلال يحيى - ص ٢٢ و٦٧.

وفى عام ١٨٦٨م ذكر القنصل البريطانى هناك أن نحو ٣٠ ألفًا من الرقيق الذين جلبوا كانوا يردون سنويًا من منطقة بحيرة نياسا إلى كلوة وأن ثلثيهم كانوا يشحنون بالسفن إلى زنجبار، أما الباقى فكانوا يرسلون إلى الموانى الشمالية فى عمان أو غيرها. وذكر تقرير القنصل البريطانى أيضًا أنه فى مقابل كل عبد يصل إلى كلوة كان هناك آخر يقتل فى عمليات الخطف والنقل(١).

وفى زنجبار كان العبيد يفزعون من السفن ومن يموت منهم يلقى فى الماء ومن يكون ضعيفًا أو مريضًا يترك على الشاطئ توفيرًا للرسوم التى تحصل عليه إذا مات قبل أن يباع، والباقى يعطى من الطعام والماء حتى يتماثل للشفاء، ثم يعطى من الملابس ووسائل الإظهار ما يتناسب مع إعداده لسوق الرقيق حتى يباع، وكتب الكابتن كولومب وهو من الأسطول الملكى الإنجليزى فى عام ١٨٦٨م يصف واحدة من سوق الرقيق، وكان هو ممن يتعقبون تجار العبيد فى المحيط الهندى، كتب يقول: «كان هناك من أسواق المزادات التى يجرى فيها بيع الرقيق نحو عشرين، ثم وصف أحد هذه المزادات كانت المجموعة المعروضة فيما يبدو حديثة الورود. وكلهم صبية وصبايا وبضعهم أطفال. وبين هؤلاء يبدو القسم المؤلم والمرعب من النظام العبودى وأقصد بذلك الحالة البائسة والجوع الذى يعانى منه الكثيرون.. كان المنظر مرعبًا وبعضهم كان عليهم أمراض جلدية وأمراض فى العيون». ومع مراقبين آخرين ممن يعادون تجارة الرقيق وضع كولومب تمييزًا بين الفظائع التى يتضمنها استيراد العبيد وبين ما يتبع ذلك من معاملة بواسطة ملاكهم العرب، وكولومب يميز بين الفظائع التى تجرى فى عملية النقل والاتجار وبين المعاملة التى يلقاها العبد بعد ذلك من ملاكهم العرب، ويعترف كولومب بأنه لم يستطع أن يكتشف ما إذا كان الرجل الحر الأسود فى زنجبار أحسن حالاً من العبد فى أى من المجالات «إن المالك للأرض يتطلب من عبده عملاً خمسة أيام فى الأسبوع وفى مقابل ذلك يعطيه من الأرض بالقدر الذى يستطيع أن يزرعه، والمالك للرقيق فى المدينة يعطى الرقيق المسكن والمأكل والملبس ويعطيه مبلغًا من المال أيضًا. وفى كل الحالات فإن النبيل العربى هو رئيس إقطاعى لمن يتبعونه وهو يقدم لهم الحماية بمعنى الكلمة وبالمعنى الذى نفهمه نحن»(٢).

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 147

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 149

ليس من المؤكد أن حياة العبيد فى زنجبار كانت بالنسبة لهم جميعًا على هذا المثال الذى ذكره كولومب، ولكن القدر المتيقن من الشواهد الحاصلة أن معاملة العبيد بواسطة ملاكهم كانت أكثر إنسانية بشكل ملحوظ من معاملة التجار لهم عند نقلهم وبيعهم.

٢ ـ قسوة المعاناة والدمار

شاعت الفظائع التى كانت تصاحب اقتناص العبيد ونقلهم وخاصة من الساحل الشرقى لإفريقيا على مدى القرن التاسع عشر، وشكلت لجنة مختارة من البرلمان البريطانى سنة ١٨٧١م للبحث فى هذا الموضوع وتعقب تجارة العبيد فى الساحل الشرقى لإفريقيا ولوضع نهاية لهذه التجارة ونقلها عبر البحر، وسجلت شهادتها فى هذا الأمر.

يذكر أنه فى سنة ١٨٦٠م فإن الأهالى من الهند ممن كانوا يقيمون لسنوات عديدة فى كلوة قالوا إن مناطق بالقرب من كلوة تمتد مسيرة عشرة أيام أو اثنى عشر يومًا كانت لسنوات قليلة تعج بالسكان وصارت بعد ذلك خالية منهم تمامًا، وإن عربيًا عاد من منطقة بحيرة نياسا ذكر أنه ارتحل لمدة ١٧ يومًا ولم ير إلا قرى مدمرة وكانت قبل سنوات قليلة تعج بقبائل «الميجانا والميجان ـ Migana - Migan» ولم يعد فيها شخص واحد على قيد الحياة، وفى تقديرات أخرى معاصرة ترد من المبشرين والرحالة والمكتشفين والديلوماسيين تؤكد هذه المقولة التى وردت فى تقرير لجنة البرلمان البريطانى[1].

وفى إقليم «أونيام ويزى ـ Ungam wezi» بين بحيرة تانجانيقا والساحل، فإن تجارًا عربًا أو إفريقيين عربًا أنشئوا مركزين فى تابورا وعلى الساحل الشرقى للبحيرة عند أوجيجى Ujiji، وكتب أحد المبشرين «سوان»: إن النظام العربى امتد إلى مناطق واسعة وسيطر على كل الجماعات القروية غير المحمية وجعل البلاد كلها ميدان معركة ولم يعد أحد آمنًا خارج الأسوار المبنية!! وذكر مبشر كاثوليكى آخر زار سوق العبيد فى أوجيجى سنة ١٨٨٨م أنه وجد أكواخًا من الطين ممتدة بمكان واسع ومزدحمة بالعبيد مقيدين بالسلاسل فى خطوط طويلة يظهر عليهم الجوع وبجوارهم مدفن وبعض الموتى يتركون للضياع.

(١) هذه المبالغات كانت تطلق لتبرر لبريطانيا حق التدخل والتفتيش عن تجار الرقيق وهى التى مهدت للقوى الأجنبية استعمار القارة وللإلحاق والتوسع الأوروبى.

وبالإضافة إلى أعداد العبيد الذين كانوا يموتون فى عمليات الإغارة كانت هناك أعداد أخرى تموت فى الرحلة إلى الشاطئ وأن المبشر «سوان» فى طريقه إلى بحيرة تنجانيقا وجد قافلة من العبيد ساروا ألف ميل من أعالى الكونغو وكان عليهم أن يسيروا ٢٥٠ ميلاً آخر، كانوا مقيدين بالسلاسل فى أعناقهم فى طوابير كبيرة ومنهم نساء يحملن أطفالهن على ظهورهن[١].

كان العبيد الذين لا يطيقون الاستمرار فى الرحلة مع القافلة يتركون للموت جوعًا وأحيانًا يقتلون بالرصاص. وذكر أحد المبشرين أنه كان أربعة أو خمسة يفقدون حياتهم لقاء كل واحد يبقى حيًا يصل إلى زنجبار، وكان مكسب التجار كبيرًا إلى حد يهون معه هذا الفقد ويقولون إنه «كما لو أنك أرسلت إلى لندن كتلة ضخمة من الثلج فى الصيف وأنت تعلم أن جزءًا منها سيذوب فى الطريق قبل أن تصل، ولكن الباقى سيكون كافيًا لتحقيق أغراضك».

ويذكر البعض أن ثمن العبد الواحد الحى كان يكافئ ثمن عشرة من الموتى. وكان عائد تجارة الرقيق يفوق أى موانع دينية يمكن أن تعوق التجار والمستفيدين من هذه التجارة. وبالنسبة لتجار الرقيق يقدر الربح بنحو ٦٠٪ وهى نسبة ربح تزيد كثيرًا على نسبة الربح التى تدرها تجارة العاج، وفى الحقيقة كانت تجارة الرقيق وتجارة العاج مرتبطتين وكان الرقيق يحملون العاج إلى الشاطئ وهذا قد لا يعرفه الكثيرون من البريطانيين فى العصر الفيكتورى الذين يستخدمون العاج فى أصابع البيانو وكرة البلياردو ومقابل أدوات الطعام. وإن التجار ورجال البنوك الهنود هم من المسلمين أساسًا فى شرق إفريقيا كانوا يمولون هذه القوافل، ووجدوا هذا العمل مربحًا رغم مخاطر الاستثمار فيه. وتذكر التقديرات البريطانية سنة ١٨٧١م أن سلطان زنجبار حصل على نحو ٢٠ ألف جنيه إسترليني من تجارة الرقيق وهو مبلغ يساوى ربع دخله السنوى[٢].

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.157

(٢) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.159?

إن القسوة فى اقتناص العبيد ونقلهم زادت مع الضغط الذى كانت تمارسه بريطانيا فى البر والبحر ضد هذه التجارة، وبالتالى زادت القسوة من الضغوط البريطانية التى كانت تتلاءم مع مقتضيات التوسع الإمبريالى وأعطت لهذا التوسع حجماً أخلاقياً.

وفى «أوغندا» فإن تجاراً عرباً أو إفريقيين عرباً وصلوا إلى ممالك «بوجندا» و«بونيورو»، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وجد التجار هناك مورداً خصباً للعبيد من أسرى هذه الممالك المتجاورة نتيجة الغزوات والحروب وكانوا ينقلونهم سريعاً بما يقدر بأربعة آلاف فرد فى العام إلى الشاطئ. وقال الأسقف «توكر» إنه واجه أعداداً من تجار العبيد كانوا يرشون الرؤساء المحليين ليساعدوهم فى الإغارات. وفى عام ١٨٩٢م عقدت بريطانيا مع بوجندا اتفاقية تمنع الإغارات لاصطياد العبيد والاتجار فيها كما تمنع استيرادهم أو تصديرهم. ومع إعلان الحماية البريطانية مع هذه المملكة سنة ١٨٩٤م انتهت تجارة العبيد. وفى بونيورو فى الشمال الغربى زادت تجارة العبيد من أجل الحصول على السلاح والذخيرة مع التجار العرب والعرب الإفريقيين، ولم تستطع الحملة العسكرية البريطانية على عاصمة المملكة أن تنهى هذا الأمر.

وفى المناطق البعيدة من كينيا بالقرب من بحيرة رودلف فإن تجارة العبيد نشطت فى التسعينيات من القرن التاسع عشر. ففى عام ١٨٩٠م اشترك التجار فى حملات امتدت نحو سنة وكونوا شراكة بينهم وكانوا يتعاملون مع التجار الهنود. وفى نهاية الحملة كانت الأرباح توزع بين الشركاء حسب مساهماتهم، ويفترض أن إعلان الحماية البريطانية فى شرق إفريقيا سنة ١٨٩٥م قد أنهت تجارة العبيد فى هذا الإقليم رغم أنها استمرت فى الشمال الشرقى إلى ساحل الصومال حتى القرن العشرين[1].

وعلى الشاطئ الغربى من بحيرة نياسا فإن مغيرين من العرب والعرب الأفارقة عملوا وتوسعوا فى ذلك حتى أعالى الزمبيزى وكانوا يصطادون الفتيات والشابات ويتاجرون فى العبيد مع الرؤساء المحليين. ويظهر فى شمال غرب بحيرة نياسا مدى الدمار الذى سببته هذه التجارة، حتى أن وادياً خصباً يمتد نحو ٢٥ ميلاً كان معروفاً بإنتاجه الغنى ومنطقة أخرى تمتد من شرق البحيرة لم تعد موجودة وقد أحرقت القرى وما بقى من الأهالى هرب فى الكهوف والجبال.

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P.161

في عام ١٨٩٠م عين هاري چونستون مبعوثًا ملكيًا وقنصلاً عامًا في الأراضي التي تحت النفوذ البريطاني شمال الزمبيزي وكانت مهمته هي إنهاء تجارة العبيد واستغرق ذلك عدداً من السنين ليطهر المنطقة من التجار وعملائهم.

وفي زنجبار ساعد بريطانيا كل من ألمانيا والبرتغال، ثم صدر مرسوم بتحريم تجارة العبيد في زنجبار ووقعه السلطان سنة ١٨٩٧م وامتد ذلك إلى داخل البلاد، وقد حاول التجار العرب تجميع رقيقهم والسير بهم شمالاً في طريق بري حتى موانى الصومالي ولكن السلطات البريطانية اتخذت هذا ذريعة لاحتلال ميناء ممبسة واتخاذه قاعدة لقطع طريق التجارة العربية بين الشمال والجنوب، وقد حاول الأهالي القيام بثورات متعددة ضد السلطان وضد تغلغل النفوذ البريطاني في سواحل شرق إفريقيا ولكنها قمعت بعنف[1].



(١) التنافس الدولي في شرق إفريقيا ـ المرجع السابق ـ د. جلال يحيى ص ٦٧.

ثانيًا (أ) العرب والكونغو

عندما بلغ الأوروبيون الأول الكونغو عام ١٤٨٢م وكانوا من البرتغاليين واجهوا مملكة إفريقية قوية عفية، ورغم الازدراء الذى كان يشعر به البرتغاليون تجاه ثقافة الكونغو فإنهم ما لبثوا أن اعترفوا بالنظام والتقدم الذى تنبنى عليه المملكة هناك، وهى المملكة التى كانت تتولى قيادة الساحل الغربى لوسط إفريقيا، كانت إمبراطورية مترامية الاتساع والسكان، و جزء منها يقع الآن فى عدد من الأقطار الأخرى بعد أن تحكم الأوروبيون فى رسم الحدود الاستعمارية عام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م. لقد كانت الكونغو هى الجوهرة التى من أجلها مارس الاستعمار عمليات القتل والإبادة.

إن ما حدث فى الكونغو من أكبر الجرائم التى ارتكبها الأوروبيون فى إفريقيا ولا يمكن أن يقارن بما فعله العرب هناك، فمع الاعتراف بظلم ووحشية تجارة الرقيق العربية فإنه يصعب مقارنتها بما فعله ملك بلجيكا ليوبولد الثانى من مذابح وقتل وإبادة.

ومع ذلك تحمل العرب وزر تفشى تجارةالرقيق رغم مشاركة الدول الأوروبية لهم فيها، وشهد المتكشف كاميرون فى تقريره الذى قدمه عام ١٨٧٣م للجمعية الجغرافية فى بروكسل أن ظاهرة تجارة الرق كانت تسبق الوجود العربى فى أواسط القارة، وأن الرؤساء الإفريقيين هم الذين كانوا يقدمون بنى جلدتهم كسلعة للاتجار فيها، والبرتغاليون هم من كانوا وكلاء لتصديرهم، وأن العرب اشتروهم لخدمة المنازل أو فلاحة الأرض وقد أسهموا فى هذه التجارة أمام بريق الكسب الكبير الذى أبرزه لهم الأوروبيون الذين عادوا ونددوا بهم[١].

عرف العرب القادمون من عمان عبر زنجبار طريقهم إلى الكونغو منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، بعد أن مروا بأرض تنجانيقا (تنزانيا حاليًا) التى أسسوا فيها مدنًا ومحطات تجارية ابتداء من ساحل المحيط الهندى عند مدينة دار السلام وحتى شواطئ بحيرة تنجانيقا فى أقصى غرب تنزانيا عند الحدود الحالية مع الكونغو، ومن أشهر تلك المحطات والمراكز التجارية التى أقامها العرب فى طريق رحلتهم إلى الكونغو ووسط إفريقيا تابورا وسط تنجانيقا وأوجيجى على ضفة بحيرة تنجانيقا، وكان التجار العرب

---

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٣٤.

فى طريقهم إلى الكونغو يستمدون نفوذهم وقوتهم ويؤمنون حماية قوافلهم من سلطان زنجبار[1].

ومن العوامل التى دفعت العرب إلى دخول الكونغو من جهة الشرق عدم توقعهم أن يواجهوا مقاومة جادة من السكان الآصليين لتعرفهم على عاداتهم واحترامهم لها وإجادتهم الملاحة فاستغلوا أفرع نهر الكونغو للدخول إلى أغوار الكونغو وغاباته الكثيفة؛ ولأن الكونغو غنى بالعاج وهو سلعة مطلوبة فى أسواق الساحل يأخذه الأجانب الأوروبيون وهو السلعة الوحيدة التى كانت تتحمل النقل لمسافات طويلة على خلاف المحاصيل الأخرى. وكانت رحلتهم إلى الكونغو تنقسم إلى **مرحلتين: الأولى** تبدأ من الساحل إلى ضفاف بحيرة تنجانيقا، **والثانية** من بحيرة تنجانيقا إلى أفرع الكونغو متجهين نحو مصبه، ولم تكن هذه الطرق سهلة إذ كانت تجوس داخل ظلام الغابات الاستوائية الكثيفة بما حوته من أخطار فضلاً عن شدة مراس الزنوج[2].

عاش العرب فى تلك المناطق داخل إفريقيا بعيدًا عن حكومة زنجبار إلا أنهم كانوا على اتصال بها خاضعين لها. وكانت حكومة زنجبار تشاركهم تمويل مشروعاتهم، وكان هؤلاء العرب يعتبرون مسئولين عما يدور فى الداخل لدرجة أن الرحالة الأجانب كانوا يختصمون السلطان فى زنجبار فى دعاوى التعويض عندما يلم بهم أذى من الزنوج.

التمس العرب فى تلك المناطق سياستين أساسيتين مسالمة الزنوج فقام بينهم وبين زعمائهم نظام تآخ، وتبادل الطرفان الهدايا والزيارات خاصة من دخل منهم الإسلام، وسياسة اللجوء إلى السلاح إذا لمسوا فيهم غدرًا أو خيانة، إلا أن الأمر بين هذا وذاك كان يتوقف على مدى ثقل سلطان زنجبار ضعيفًا كان أم قويًا.

(ب) مملكة تيپوتيپ العربية

كان للعرب فى القرن التاسع عشر فضل السبق فى كشف عمق القارة والوصول إلى حوض الكونغو وجلب ثرواته مما لفت أنظار الأجانب والمستكشفين إلى تلك البلاد،

(١) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ دراسة فى أوضاع الجاليات والأقليات العربية فى إفريقيا جنوب الصحراء ـ د. عبد السلام بغدادى/ الناشر مركز دراسات الوحدة العربية ص ٦٢٣.
(٢) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢١.

فاستغلوا العرب فى وصولهم إلى الكونغو، وارتبطت جهودهم برجل عربى كان أول من دخل الكونغو وهو حميد المرجبى الملقب بتيبوتيپ العربى، كان قد دخل الكونغو بشكل منظم فى أعداد غفيرة من التجار والصيادين العرب فى شكل حملات تجارية عسكرية مخطط لها. وكان لهذا الرجل فضل الريادة فى الدخول العربى المنظم للكونغو وفضل إرشاد وحماية معظم المستكشفين الأوروبيين إلى تلك البلاد أمثال بيرتون ولفنجستون وستانلى. وهكذا بدأت العلاقة وتحققت خلالها إنجازات علمية كبيرة ما لبثت أن تعكرت عندما تكشفت ميولهم الاستعمارية[١].

وحميد بن محمد بن جمعة المرجبى الذى اشتهر باسم «تيپوتيپ ـ Tippo Tyip» هو أول من تستطيع القول إنه الزعيم والتاجر الذى أسس الوجود العربى فى الكونغو والذى انتهى كثير من هذا الوجود بنهايته.

قام هذا الرجل بثلاث رحلات إلى الكونغو بهدف الاتجار فى الرقيق والعاج ومحاصيل وسط القارة، وجرى فى ركابه المستكشفون والأجانب، وتمكن من تأمين نفوذ سلطان زنجبار الاقتصادى على المنطقة خلال أعوام ١٨٨٣ ـ ١٨٨٦م، وهذا يعنى أنه أسس نظامًا إداريًا وسياسيًا وتجاريًا متماسكًا على ناصية التجارة فى تلك البلاد حتى وصف بأنه «الملك غير المتوج للكونغو»[٢]. وبعد أن استقر وأنشأ وجودًا عربيًا داخل تلك البلاد ما لبث أن تعارض مع أطماع هؤلاء الاستعماريين البلچيكيين الذين كان له فضل إرشادهم وتأمين من أرسلوه من المستكشفين والمستعمرين، فقامت الحرب بينه وبينهم انتهت بالقضاء على الوجود العربى وقيام مستعمرة الكونغو ملكًا خاصًا للملك ليوبولد الثانى.

كانت رحلاته الثلاث فى سنوات ١٨٥٠ ـ ١٨٦٢م، وكانت الرحلة الثالثة هى التى وطدت الوجود العربى فى الكونغو، كما كانت بداية الصراع بين العرب والمستعمرين الذى انتهى بإبعاد العرب من الكونغو وحل البلچيك محلهم ولكن كمستعمرين[٣].

---

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٥.
(٢) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ـ ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥.
(٣) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٥.

عندما دخل العرب فى موجتهم الثالثة مع تيبوتيب عام ١٨٧٧م وكان موفدًا من قبل الملك ليوبولد ملك بلچيكا بقصد ظاهرى وهو استكمال كشف حوض الكونغو وقمع تجارة الرقيق، أما السبب الحقيقى فكان تهيئة الكونغو لتكون ملكية خاصة بالملك.

طرح الملك هذا الموضوع فى الجمعية الجغرافية فى بروكسل عام ١٨٧٦م على الدول الأوروبية الاستعمارية وخاصة فرنسا وإنجلترا لتنازع المصالح الاستعمارية بينهما فى الشرق والوسط من إفريقيا. وتم الاتفاق على أن تترك إنجلترا والدول الأوروبية المستعمرة للشرق الإفريقى، تترك منطقة الكونغو لليوبولد مقابل ترك شرق إفريقيا لهم، واستقر الوضع بمؤتمر برلين الشهير سنة ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥م الذى اعترفت فيه الدول الاستعمارية بقيام مستعمرة الكونغو الحرة وإدارتها بمعرفة الملك ليوبولد.

العلاقات العربية البلچيكية

فى بداية الأمر لم تكن هناك علاقة مباشرة بين العرب والبلچيك إنما كانت من خلال المستكشف ستانلى الذى حرص على أن يسلك معهم سلوكًا وديًا حتى ينال تعاونهم وحمايتهم. وكان يوصى الضباط البلچيك بألا يظهروا أى غلظة للعرب الأمر الذى جعلهم يركنون إليهم ويحسنون بهم الظنون حتى أنهم اصطحبوا تيبوتيب لاكتشاف بقية ما لم يكتشفوه من أراضى الكونغو.

أنزلت بلچيكا عدة بواخر فى فروع نهر الكونغو وظن العرب أنها لتيسير نقل التجارة ولكنها وزعت السلاح على المحطات البلچيكية هناك وأعطت قدراً يسيراً منه هدايا للعرب الذين ردوا لهم العطاء بالعاج وبسلع وخدمات. ولعل العرب كانوا مدفوعين لهذا السلوك بسبب ضعف سلطان زنجبار الذى سيطر عليه الإنجليز فضاعت هيبته وانعكس ذلك على العرب فى الكونغو.

وبعد أن استتب الوضع للبلچيكيين فى الكونغو من الناحية الأمنية والاقتصادية والسياسية مع الدول الأوروبية بدءوا يتخلصون من العرب. وكان العرب فى ذلك الوقت قد خلدوا إلى الهدوء مكتفين بترويج تجارتهم وتسيير قوافلهم، زرعوا الأرض وشاركوا الأجانب بأموالهم فى الأنشطة التجارية جاهلين ما بدأ يحيك البلچيكيون لهم

فى الكونغو، وفى المحافل الدولية وأوروبا بهدف تشويه سمعتهم واستنفار القوى ضدهم، تركوا المبشرين والرحالة يكتبون عن بشاعة تجارتهم فى الرقيق فمسخوا صورتهم أمام العالم وهم يسوقون الرقيق فى شكل قطار حزين إلى الساحل مكبلين بالأصفاد الحديدية، واستجابت أوروبا لما كتب فسألت الأقلام والأموال على من يوقف هذا النزيف الآدمى بعد أن أقر الجميع على ضرورة مناهضتهم فى الكونغو[1].

(جـ) سياسة القضاء على العرب

بدأت سياسة الغدر بالعرب بعد مؤتمر برلين عام ١٨٨٤م، عندما غير ستانلى أسلوب تعامله مع العرب فبدأ يستولى على تجارة العاج ويحتكرها ويكره التجار العرب على الاتجاه بما تبقى لهم من عاج وسلع أخرى إلى الساحل الغربى للكونغو وليس الشرقى بهدف إحلال القطيعة بينهم وبين أهلهم فى زنجبار، واتبعوا سياسة الحصول على توقيعات من العرب والزنوج فى غياب تيبوتيب فى الساحل الشرقى بالتنازل عن حرياتهم للبلچيكيين والعيش تحت سيطرة الملك ليوبولد.

فلما عاد تيبوتيب. خالف ما توقعوه، وبدأ يجمع العرب حوله للدخول فى معركة مع البلچيكيين اقتصاديًا بمنع التعامل التجارى معهم. وفى عام ١٨٨٦م بدأت الحرب وانتهت المعركة بانتصار العرب ومقتل قائد البلچيك. وإزاء هذا النصر اعترى القوات البلچيكية الضعف والخوف، وتوجس ليوبولد أن تكون إنجلترا وراء تيبوتيب لتستخدمه ضده فى الكونغو لتضيع عليه فرصة تملكه للكونغو بعدما أنفقه من مال، فلجأ إلى مهادنة العرب مرة أخرى وعرض على تيبوتيب أن يكون حاكمًا من قبله على منطقة ستانلى ڤيل وقائدًا للعرب الموجودين فى المنطقة ومنفذًا لسياسته فى الكونغو مقابل راتب شهرى، وأن يرفع العلم الذى اختاره لما أسماه بدولة الكونغو الحرة وكان ذلك عام ١٨٨٧م. ولكن تعيين تيبوتيب لم يأت بالثمرة المطلوبة؛ لأنه أغضب العرب. بسبب تبعيته لليوبولد، وإزاء هذا قامت المعارك من جديد بين البلچيكيين والعرب الثائرين لكرامتهم، واستمرت المعارك بين الطرفين تشتد وتفتر حتى عام ١٨٩٣م واشتبكا فى حرب ضروس استمرت عامًا كانت القاضية على الوجود العربى وسالت

(١) سمنار قسم التاريخ ـ المرجع السابق ـ بحث د. يواقيم رزق مرقص ص ٢٢٨.

فيها دماء الآلاف منهم، وتشتت الأسر، وسيق قادته إلى بلجيكا حتى لا يعودوا مرة أخرى للقتال. ومع ذلك فإن العرب بقيادة سيفو بن تيبوتيب تمكنوا من جمع مائة ألف مقاتل وظلوا يقاتلون طوال سنتين حتى سقطت آخر معاقلهم فى ١٨٩٤م بعد أن استنفدت كل قوتهم[١]. وعاد تيبوتيب مهزومًا مريضًا إلى زنجبار بعد مقتل ابنه وقواده وضياع ماله وعتاده، رجع ليجد الإنجليز متربصين به، حيث لفقوا له تهمة وضع بسببها فى السجن إلى أن مات سنة ١٩٠٦م.

خلصت الكونغو لليوبولد وخضع شعب الكونغو لأبشع أنواع الاستعمار الذى راح ضحيته خسائر بشرية قدرت بعشرة ملايين شخص، حيث كان القتل والمجازر الجماعية والعمل بالسخرة والجوع وحرق القرى هو النظام المطبق، وكان هناك نوع من الكرابيج يصنع خصيصًا من جلد الخرتيت بعد أن تجف وتقطع بطريقة تجعل أطرافها حادة وجارحة، وكانت تترك آثارًا دامية على الأجسام وأن عشرين جلدة منها كانت تنقل المجلود إلى عالم اللاوعى ومائة جلدة كانت قاتلة.

كان استخراج المطاط عملية صعبة استخدم فيها وكلاء ليوبولد إجراءات قاسية ليجبروا الأهالى فى الكونغو أن يذهبوا إلى الغابات ويجمعوا المطاط. وكان أى رجل يقاوم هذا الأمر يرى بعينيه كيف تختطف زوجته وتقيد بالسلاسل ليضطر هو إلى الرضوخ والذهاب لجمع المطاط، وأحيانًا كانت تقتل زوجته انتقامًا منه.

وقد قاوم كثير من القرى نظام المطاط، فكان وكلاء ليوبولد يأمرون جيش الطوارئ بأن يغزو هذه القرى المتمردة ويقتل أهلها، وحتى يتأكد الضابط أن جنوده لم يبددوا الرصاص فى اصطياد الحيوانات كانوا يطلبون من الجنود أن يبتروا اليد اليمنى لكل شخص يقتلونه، وأحيانًا كانوا يحصلون على أيدى أناس أحياء لم يقتلوا ليقدموها. وكانت السفن تشحن بالمطاط والعاج وتعود إلى الكونغو حاملة الجنود والبنادق[٢].

* * *

وضع العرب فى الكونغو

ترددت الآراء حول وضع العرب فى الكونغو فوصفهم البعض بالمستعمرين لأنهم

---

(١) الجماعات العربية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ـ ص ٦٢٦.

(٢) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ٢٣ ـ ٣٢ [يراجع ما ورد فى الفصل السابق عن هذا الأمر].

وصلوا جماعات واستقروا هناك واستولوا على اقتصاد البلاد واشتركوا في تشكيل سياستها وتدخلوا في أمورها. ووصفهم البعض بأنهم لم يكونوا كذلك لأنهم لم يقوموا هناك بأية محاولة من شأنها إظهارهم أو تأسيس دول وإنما كانوا مجرد مغامرين من الساحل يهدفون مثل الهنود إلى جمع الثروات بسرعة والعودة إلى الساحل، لم يغيروا من طبيعة الأرض أو السكان بل تركوا السكان الأصليين على ما هم عليه. لقد قسوا على الأهالي الوطنيين ولكن كان ذلك لكي يحفظوا لهم مركزاً ويؤمنوا تجارتهم، كما كانوا لا يبغون الاستقرار بل كانوا دائمي التنقل، وأمنيتهم دائماً العودة إلى مقرهم في الساحل[1].

أثرى العرب من الكونغو، وكانوا يقيمون فترات طويلة في أرضه حتى تعود إليهم قوافلهم التجارية القادمة من زنجبار، وكانت الرحلة تستغرق عاماً أو أكثر فاتجهوا إلى استثمار هذا الوقت وكانت الزراعة أول ما فكروا فيه فطهروا الأرض وأعدوها للزراعة وتعلم منهم أهالي البلاد الزراعة والاستقرار والرعي والزراعة المتنقلة فأحدثوا بذلك ثروة زراعية هناك، وأدخلوا غلات جديدة - بدل الاعتماد على ثمار الغابات - مثل القطن والقمح وقصب السكر والذرة والأرز وفواكه مثل الليمون والمانجو والموز. وقد أجمع المكتشفون الأجانب الذين شاهدوا هذا التقدم الزراعي على أنه بعث عربي للكونغو، واعترفت بذلك حكومة الكونغو الحرة بعد عام ١٨٩٣م وأصدرت أوامرها بالحفاظ على هذه النظم الزراعية العربية.

كما أسهم العرب في صناعات يدوية كثيرة كصناعة الحبال والسلال والحصير والنسيج وطوروا صناعات استخراج الزيوت من الخروع وتخيل الزيت والصابون الذي لم يكن للزنوج عهد به، وراجت حياة الحرفيين كالحدادين والبنائين والنجارين والخياطين والفخارين وارتفعت أجورهم، وذلك نتيجة لحركة التعمير والبناء والتجارة، وانتعشت صناعة الأسلحة النارية وإصلاحها. ونتيجة لنشاطهم التجاري شقوا الطرق وقطعوا الغابات لتأمين المرور خلالها واستغلوا المجاري المائية في النقل بالقوارب فارتبطت قبائل المناطق وأسواقها. عموماً اكتسب الزنوج ثقافات ومهارات من العرب.

---

(١) سمنار قسم تاريخ - المرجع السابق ص ٢٣٢.

لقد ترك العرب في الكونغو آثاراً حضارية يتحاكى بها الكونغوليون والمنصفون من الدارسين الغربيين؛ فالعرب لم يعيشوا فيه في عزلة، ولم يكونوا يضمرون استعماراً وهم التجار المحتاجون إلى السلام والأمن في التعامل والتعاون مع الأهالي، ومن ثم كانت هناك علاقات بينهم وبين الأهالي.

في حين أن المرحلة الاستعمارية لم تترك في الكونغو سوى الحكم الاستبدادي والنهب، عندما حصل الكونغو على استقلاله عام ١٩٦٠م لم يكن هناك ضباط ولا مهندسون ولا زراعيون ولا أطباء من الكونغوليين. لم تصنع الإدارة الاستعمارية شيئاً يمكن للكونغو أن يحكم بواسطة شعبه فمثلا بين خمسة آلاف وظيفة إدارية في جهاز الإدارة لم يزد عدد الشاغلين لها من الإفريقيين عن ثلاثة.

وليس أدل على صدق هذا الواقع إلا كلام «جرينفيل» وزير الدولة في أول حكومة استقلال عندما قال: «لقد زور البلجيكيون كل شيء في الكونغو، فليست مدينة ستانلي ڤيل سوى مدينة تيبوتيب القديمة التي أقامها العرب قبل قدوم الرحالة ستانلي.. ليس العرب كما قالوا لنا تجار رقيق وإنما هم تلك الموجة الإنسانية التي اختلطت بنا وصاهرتنا، وتركوا لنا على أرضنا دماءهم والبلجيكيون يحصدونهم بالأسلحة الحديثة»[1].



(١) سمنار قسم التاريخ - المرجع السابق ص ٢٤٥.

الفصل الخامس

إلغاء الرق وآثاره

أولاً : التنافس فى نقل العبيد

ثانياً : حظر الرق

ثالثاً : الممارسات الاستعمارية للرق فى:

شمال نيجيريا - السودان الغربى - موريتانيا

الصومال - زنجبار وشاطئ كينيا

رابعاً : عدد العبيد المقتنصين

خامساً : خلاصة أربعة قرون من تجارة الرق:

نهاية وبداية - الهجرات - الشاهد الاقتصادى -

تدهور الصناعات المحلية - الجانب الاجتماعى

أولاً: التنافس فى نقل العبيد

بدأ شراء الأوروبيين للرقيق الإفريقى فى القرن التاسع عشر فى بدء اتصالهم بالساحل الغربى الإفريقى، واستغل البرتغاليون الرقيق قليلاً فى العمل بمزارع قصب السكر فى بعض جزر ساحل غانا، ولكن الأغلبية كانوا يصدرونها إلى أمريكا اللاتينية للاشتراك فى تعدين الفضة عام ١٥٢٠م[١].

وعندما نزل البرتغاليون سنة ١٥٠٠م فى مملكة كلانجا التى تقع فى الشرق الإفريقى عند نهر الزمبيزى بقصد الاستيلاء على مواطن الذهب بدءوا يستعيضون تجارة الذهب بتجارة الرقيق. أثارت تجارة الرقيق حفيظة السكان المحليين وأعلن ملك كلانجا عصيانه على الإدارة البرتغالية ونشبت الحرب بينهما، وانتصر البرتغال وأسروا ابن الملك الصغير وأرسلوه إلى جوا فى الهند، حيث تعلم وعمد واتخذه الحاكم هناك عبداً له[٢].

وفى أوائل القرن السادس عشر نزل البرتغاليون فى حوض الكونغو مبشرين بالمسيحية فى عهد الملك الإفريقى نزنجا (الذى لقب فيما بعد أفونسو الأول) سنة ١٥٠٦ ـ ١٥٤١م الذى أبدى قبولاً للمسيحية وأرسل مجموعة من أبنائه وذويه إلى البرتغال لدراسة اللاهوت، غير أنهم كانوا يقعون أسرى فى قبضة تجار الرقيق الأوروبيين فيأخذونهم أرقاء فى سفن الرقيق إلى أوروبا. ونظراً لازدياد عدد الأرقاء المأسورين من مملكة نزنجا ساءت علاقة هذا الملك بالإداريين البرتغاليين واستنجد نزنجا بملك البرتغال فلم يعره انتباهاً.

وفى الفترة ما بين ١٦٤٠ ـ ١٧٥٠م اشتدت المنافسة على تجارة الرقيق وأسس الأوروبيون عدداً كبيراً من الحصون العسكرية والمراكز التجارية على شاطئ إفريقيا لتواجه الطلب المتزايد على العبيد. وانتهز القساوسة والمبشرون هذه الفرصة فعملوا

(١) قضايا إفريقية ـ د. محمد عبد الغنى سعودى ص ٩٢.

(٢) مجلة دراسات إفريقية (مجلة بحوث سودانية) العدد ٢٢ ديسمبر ١٩٩٩م، ص ٩٦.

على التبشير بينهم، وقد لعب هؤلاء الأفارقة المتنصرون دوراً بارزاً في نشر المسيحية في إفريقيا فيما بعد[1].

كان التوسع الكبير في تجارة الرق عبر الأطلنطي في منتصف القرن السابع عشر للتوسع في زراعة قصب السكر في جزر الهند الغربية بأمريكا عندما ثبت أن الإفريقي متفوق في العمل الزراعي لمناعته ضد أمراض المناطق الحارة كالملاريا والحمى الصفراء، فضلا عن قدرته على العمل في المناخ الحار الرطب أكبر من الأوروبيين. وبلغت تجارة الرق الأوروبية عبر الأطلنطي مداها في القرن الثامن عشر، ويقدر المصدر منهم ما بين ٣٠ ـ ٤٠ مليون نسمة، وهذا العدد هو عدد من وصلوا أحياء إلى العالم الجديد غير من هلك بسبب صعوبات النقل والأمراض والذين قتلوا أثناء الإغارات وعمليات القنص البشري، ومن الصعب معرفة نصيب كل جزء من أجزاء إفريقيا في هذه التجارة على وجه الدقة ولكن ربما خرج ثلثا الرقيق من ساحل الذهب وأنجولا والكونغو التي ذاع صيتها في توريد العبيد في القرنين السادس عشر والسابع عشر. وقد نقلت بريطانيا والبرتغال نحو ثلث الشحنات ونقلت هولندا نحو ١٨٪ منها وفرنسا ١٢٪ والولايات المتحدة ٥٪[2].

وفي عام ١٧٩١م كانت زرائب[3] الأوروبيين على شواطئ إفريقيا ٤٠ زريبة منها ١٤ لبريطانيا، و٣ لفرنسا، و١٥ لهولندا، و٤ للبرتغال، و٤ للدانمارك.

وبلغت تجارة الرقيق البريطانية ذروتها عشية حرب الاستقلال الأمريكية سنة ١٨٦٠م وكان عدد سفن تجارة الرقيق المبحر من موانى غرب إفريقيا ١٩٢ سفينة، وأول من مارس تجارة الرقيق في بريطانيا هو السير جون هوبكنز، وكان تجار الرقيق البريطانيون منهمكين في سد احتياجات المستعمرات الفرنسية من الرقيق، حيث لم تكن لبريطانيا مستعمرات مستقرة في أمريكا.

كانت تجارة بريطانيا مع إفريقيا وقفًا على شركات بعينها في البداية، ثم صدر أمر بفتحها لكل رعايا التاج، وكان سد احتياجات المستعمرات الإسبانية من الزنوج حصراً

(١) المرجع السابق ـ مجلة دراسات إفريقية ص ٩٧.

(٢) قضايا إفريقية ـ المرجع السابق ص ٩٢ ـ ١٠٢.

(٣) الزرائب جمع زريبة وهي المكان الذي كان يجمع ويحشد فيه العبيد حتى تقلهم إلى السفن وكانوا يطلقون عليه أحيانًا لفظ ورشة.

على الهولنديين ثم الفرنسيين ثم انتقل إلى البريطانيين، حاولت شركة بريطانية احتكار التعاقد عام ١٧٦٣م، إلا أن هذا التعاقد انتهى على أثر تصاعد الشكاوى والاحتكاكات من الشركات البريطانية من جانب وبين الموظفين الإسبان من جانب آخر فارتفعت مشاعر السخط في بريطانيا[1].

ظلت بريطانيا الناقل العالمي الأول والمتعهد الأوفر إمكانات لضمان شحن وتأمين سفن الرقيق لوصولها لمستعمرات بقية الدول الأوروبية في جزر الهند الغربية والأمريكتين، أسطول ضخم يحرسه أسطول حربي وتحميه مباركة الملكة الياصابات لدوره في تجارة الرق بعدما كانت مبادرة خاصة بالقراصنة والتجار المغامرين، وحافظت بريطانيا على مركزها في سوق النخاسة العالمي طيلة قرنين والنصف[2].

كما لعبت إسبانيا دوراً مزدوجًا في مأساة الرق والاسترقاق، إذ سحقت الهنود الحمر في مستعمراتها في جزر الكاريبي وفي الأمريكتين ودمرت حضارتهم واستجلبت أرقاء إفريقيا ليؤدوا ما عجز الهنود عن إنجازه في الزراعة والمناجم. ففي القرن السادس عشر اقترح الأسقف بارتلومي دي لاكاساس على ملك إسبانيا سنة ١٥١٨م جلب الرقيق من إفريقيا ليحلوا محل الهنود في الزراعة والمناجم. وبحلول الربع الأخير من القرن السادس عشر في عام ١٥٧٥م كان تعداد الأرقاء الأفارقة في المستعمرات الإسبانية ٤٠ ألفًا، وأخذت السفن تعبر الأطلنطي وتفرغ حمولتها من الأرقاء.. ثلاثة قرون من تجارة الرقيق عبر الأطلنطي استنزفت ٤٠ مليون إنسان ٩٠٪ منهم شباب، وهذا الاستنزاف سلب إفريقيا مستقبلها[3].

لم تكن هناك سلعة مربحة في غرب إفريقيا طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر مثلما كانت سلعة الرقيق، فلا الذهب ولا العاج ولا البهارات استطاعت أرباحها أن تلحق بأرباح الرقيق، وكانت شدة الطلب من عوامل رفع سعر الرأس من الرقيق بسبب المنافسة الحامية بين التجار الأوروبيين، وكانت الشركات التجارية تمثل القوى الأوروبية في غرب إفريقيا، لذلك كان يتم في بعض الأحيان تعاون بين هذه الشركات لإنشاء

---

(١) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ١٩٥.
(٢) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ٤٤.
(٣) علاقات الرق في المجتمع السوداني ـ المرجع السابق ص ٤٥.

الحصون والمخازن وتنظيم التجارة لمسافات بعيدة عن الساحل ، وكانت هذه الشركات وسيلة وأداة لتنفيذ سياسات الدول الأوروبية . ومثل هذا التنظيم فى الاستنزاف لم يكن معروفًا لدى العرب في إفريقيا ، فلم تكن هناك شركات وراءها حكومات .

تفاقم اصطياد البشر لاسترقاقهم تفاقمًا خطيرًا بسبب الطلب المتزايد من المستعمرات الأوروبية . وعلى الجانب الإفريقى مارس ملوك وشيوخ القبائل الغزوات حتى على أبناء قبائلهم أحيانًا بهدف مقايضتهم بالسلع الأوروبية ، وكثيرًا ما كانوا يشعلون النار فى القرى ليلا لاصطياد سكانها وهم يحاولون الفرار والنجاة . كان الملك أو شيخ القبيلة يحدد المنطقة التي سوف يتم الهجوم عليها بغتة للقيام بعمليات السطو على الرقيق ، فيتم جمع الجنود دون أن يعرفوا السر وراء ذلك ، وكان الجيش يسير الليل بطوله وأحيانًا أيامًا عديدة دون أن يعلم الغرض من المسير ، وكان السير محسوبًا ، بحيث يتم الوصول إلى القرية المقرر تدميرها عند الفجر أو غروب الشمس ، حيث يحاط بها بينما الرجال يغطون فى سبات والنساء يبدأن دق الذرة ، وهنا يدخل الجيش القرية . أما سكانها الذين أخذوا على حين غفلة وقد أصابهم الفزع فلا يكون لديهم من الوقت ما يكفى حتى ليعرف بعضهم بعضًا ، فمن يبدى مقاومة يقتل ، والباقون يوضعون فى السلاسل حيث يتقاسمهم الملك وأتباعه[1] .

❊ ❊ ❊

(١) السياسة والحكم فى إفريقيا الجزء الأول ـ المرجع السابق ص ٥٤ .

ثانيا: حظر الرق

لا ينس التاريخ ما قام به الإنجليز فى تجارة الرقيق منذ القرن السادس عشر، كانت الشركات البريطانية تعمل أولاً: فى تجارة الذهب ثم اتجهت إلى تجارة الرقيق لأنها تدر أرباحًا طائلة، وبدءوا يصدرون الرقيق إلى مستعمراتهم ومستعمرات الدول الأخرى فى الأمريكتين، وكانت وسائل بريطانيا في هذه التجارة هى القيود والسلاسل الحديدية والأسلحة النارية وغيرها لاصطياد الجنس البشرى وجعلت من إفريقيا مسرحًا لصيدها ومن مستعمراتها سوقًا لها، فقد اندفعت إلى حيث يسكن السود كالذئب إلى حظيرة الغنم وأشعلت فى القارة النيران حتى تتمكن من الإمساك بأهلها. مارست الوحشية والقسوة التى يصعب حصرها مثال ذلك أن إحدى السفن البريطانية (زونج) أبحرت عام ١٥٨١م وهى محملة بكامل حمولتها من الرقيق، وعندما اكتشفت أن مياه الشرب غير كافية للعدد الذى تحمله السفينة وخوفًا من هلاك كل حمولتها فقد ألقى ١٣٢ عبدًا فى عرض البحر، وأيدت المحاكم الأمريكية ذلك وقررت «أنه لا تنطبق عليهم أى جريمة من جرائم القتل»[١].

وابتداء من سنة ١٦٦٠م أخذت المستعمرات الإنجليزية فى شمال أمريكا فى وضع قوانين ولوائح تنظيم التعامل مع الرقيق، فأصدرت ولاية فرجينيا تشريعًا يجعل الأطفال من أم من الرقيق تجعله رقا بصرف النظر عن وضع الأب، ثم صدر تشريع آخر سنة ١٦٦٧م يبقى الرقيق فى حالة عبودية مدى الحياة مما يعنى أن الاسترقاق أصبح مؤسسة معترف بها تحكمها قوانين تصدرها الهيئات التشريعية، هذه التشريعات حرمت الإفريقى ليس من حريته فحسب. بل من آدميته وإنسانيته فهو يعامل كمنقول ليس له أى حقوق وأى إشارة احتجاج يرد عليها بعنف قد يصل إلى حد القتل، وإذا قتل السيد رقيقه للتغلب على عناده. لا تعتبر هذه جريمة قتل لأن الإنسان لا يدمر ممتلكاته قصدًا، وصدر قانون بهذا سمى «بقانون الإصلاح - Correction Law»[٢].

---

(١) المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» نوفمبر ٢٠٠٦م، مطبوعات جامعة إفريقيا العالمية الكتاب الرابع بحث تجارة الرقيق وأثرها على العقل الإفريقى - الدكاترة جلال السيد الحفناوى - وعبد الله عبد الرازق إبراهيم ص ١٢٥ - ١٢٧.

(٢) المرجع السابق المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الحادى عشر بحث تجارة الرقيق عبر الأطلنطى د. ميمونة ميرغنى حمزة ص ١٦٣.

وقد ظلت هذه القوانين سارية حتى سنة ١٨٠٧م حين أصدر البرلمان البريطانى مرسومًا يحرم تجارة الرق. ولم يكن هذا نابعًا من الضمير الإنسانى، وإنما أقدمت بريطانيا على هذا الإجراء لأسباب تجارية صرفة فلم يكن من المستطاع البدء فى أى نشاط تجارى بين أوروبا وإفريقيا قبل القضاء على تجارة الرق لينفسح المجال للتجارة العادية. واتخذت بريطانيا من عملية محاربة الرق وسيلة لتفتيش سفن الدول الأخرى وفرض زعامتها على البحار، وتحت ستار محاربة الرق استطاع الإنجليز التوغل فى الأنهار الإفريقية وعقدوا المعاهدات مع الزعماء والرؤساء المحليين وفرضوا حمايتهم وتدخلوا فى الأقطار الإفريقية بحجة ضمان تنفيذ قوانين إلغاء الرق والنخاسية.

ونص المرسوم البريطانى الذى صدر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٠٧م على: تحريم تجارة الرقيق ومنع السفن البريطانية من نقل الرقيق، ومعاقبة السفن التى لا تتقيد بالمرسوم بالمصادرة أو الغرامة ١٠٠ جنيه إسترلينى عن كل رأس رقيق، ومصادرة الرقيق وإلحاقه بممتلكات التاج بتجنيده فى الجيش أو الأسطول دون حق فى معاش بعد الخدمة.

* حوافز لسفن الأسطول البريطانى لمراقبة وضبط السفن البريطانية التى لا تتقيد بالمرسوم، وذلك بمنح ١٣ جنيهًا إسترلينيًا على كل رأس من الذكور و١٠ جنيهات على كل رأس من الإناث و٣ جنيهات على كل طفل، وأصبح الحافز أحد مصادر تمويل الأسطول.

* إلزام ملاك الرقيق تسجيل كل أرقائهم من ١٦ مارس ١٨٠٧م للرقابة على البيع[1].

وقد هاجم اللورد البريطانى «دارموت ـ Darmot» الذين دعوا لوضع حد لتجارة الرق بقوله: «إننا لا نسمح بأى حال من الأحوال بعرقلة هذا النشاط التجارى الذى ثبت أنه عظيم الفائدة لشعبنا». وكان صارمًا فى كلامه فإن ليفربول فى إنجلترا بنيت كما بنيت لشبونة فى البرتغال على عظام الرقيق الإفريقى ودمائه.

فى أغسطس عام ١٨٨٣م أصدر البرلمان البريطانى مرسوم عتق الرق، ونص المرسوم على: عتق الرقيق وتعويض ملاكه، ويكون العتق متدرجا؛ لأن الرقيق غير

(١) علاقات الرق فى المجتمع السودانى ـ المرجع السابق ص ٤٩.

مؤهل للحرية، الرقيق المعتق يبقى بلا أجر لدى مالكه لمدة ١٢ سنة للعاملين فى الحقول، و٧ سنوات لخدمة المنازل، يخصم جزء من الأجر لتعويض المالك، الرقيق المعتق يعمل ثلاثة أرباع يوم العمل لدى مالكه بأجر، وربع اليوم بغير أجر وأينما شاء، الأطفال تحت سن السادسة أحرار. يبدأ سريان المرسوم فى أغسطس ١٨٣٤م.

حدث إلغاء تجارة الرق جنبًا إلى جنب مع صعود الاستعمار الإمبريالى، ولم تكن أوروبا مهتمة بالمساواة فى الحقوق، كانت تريد السيادة والسيطرة فقط، وهذا هو السبب العميق لإلغاء تجارة العبيد فى السياسة الأوروبية، أنهم أى الأوروبيين قالوا إنه بدلاً من أن نستورد العبيد فلنحتل أرضهم ونبقيهم فيها يعملون ويستخرجون ثرواتها لصالحنا. وفى الوقت نفسه كانت أمريكا قد استقلت عن أوروبا فلم يعد للأوروبيين مصلحة فى أن يصطادوا العبيد من إفريقيا ويصدروهم إلى أمريكا. بل صارت مصلحتهم فى استبقاء الإفريقيين فى إفريقيا واستعبادهم فيها واستخراج ثروات القارة وتصديرها لأوروبا.

لقد ألغوا العبودية عن البشر؛ لأنهم قرروا استعباد إفريقيا كلها كقارة وأرض، ولم تمنع قوانين تحريم الرق ثم إلغائه أوروبا من أن تكف عن الرق والاسترقاق، حتى فى القرن العشرين، بل وفى النصف الثانى من القرن العشرين أخذ الاسترقاق شكلاً آخر وهو السخرة الوجه الآخر للرق، فكان أصحاب الأعمال البيض فى المستعمرات الإفريقية إذا أرادوا الحصول على أيد عاملة تقدموا بطلبهم إلى الحكومة الاستعمارية وترسل الحكومة الطلبات بعد الموافقة عليها إلى المديرين المحليين ويطلب من الزعماء والرؤساء المحليين تجنيد العدد المطلوب، وكان الرؤساء، أو الزعماء، الذين يفشلون فى إحضار العدد المطلوب يجلدون بلا شفقة، وكان على عمال السخرة إطعام أنفسهم وأن يحضروا أدواتهم معهم، وإذا رفض أحد منهم العمل يسجن ويجلد، وتجرى عملية الجلد بضرب الضحية على راحة يديه ونظراً لقوة الضربة فإن الإفريقى القوى كان يتحمل أربع أو خمس ضربات ثم ينهار بعدها.

آثار الإلغاء

إن إلغاء تجارة الرق كان ذا دلالة كبيرة بالنسبة للإفريقيين والأوروبيين، قلبت

عادات التجارة التى كانت قائمة على مدى ثلاثة قرون، وقوضت نظم الحكم والعادات الاجتماعية وفتحت الطريق للتغلغل الأوروبي وبدأ عصر الاستعمار المباشر لإفريقيا. ولكن كل ذلك جرى في عملية متطاولة ومتنامية على مدى العديد من السنين. إن المشرعين البريطانيين بضربة واحدة أعلنوا إنهاء التجارة في سنة ١٨٠٧م، ولكن ذلك كان محض بداية، وحتى لو كان البريطانيون لم يعودوا مهتمين بالعبيد فقد كان الآخرون ذوى وضع مختلف، وهؤلاء الآخرون التجار والإفريقيون أنفسهم صاروا يجمعون العبيد كما يشاءون وبالأعداد الكبيرة التى يطلبونها، ومضى سبعون أو ثمانون سنة بعد قانون الإلغاء الذى أصدره البريطانيون وما زال تجار العبيد يتمكنون من العمل بالتخفى فى موانى إفريقيا الغربية ويتحدون مخاطر أن يقعوا فى أيدى البحرية البريطانية وهم فى طريقهم إلى الأمريكتين. وخلال هذه العقود من السنين من القرن التاسع عشر تدهورت المساواة القديمة من الأوروبيين والإفريقيين ببطء أولاً ثم بسرعة متنامية، حتى صار لأوروبا اليد العليا بشكل حاسم.

إن مائتين من سنوات تجارة العبيد أنتجت مجتمعًا متلائمًا مع هذه التجارة فكان إلغاؤها مما أنتج أزمات اجتماعية فى كل هذه الدول. ونتج عن ذلك ظواهر من عدم الأمان ومن الاضطراب ومن الغموض استخلص منه الأوروبيون أن الإفريقيين غير قادرين على حكم أنفسهم فى سلام، وأنتج هذا الأمر من سوء الفهم ما كان له نتائج عنيفة، ورفعت أوروبا أعلام الحضارة تبرر بها حكمها للبلاد.

إن المشكل الحقيقى أن الإفريقيين لم يتركوا ليحكموا أنفسهم، لقد استدرجوا إلى المشاركة فى الاستغلال، كما أن الهوة بين أوروبا وإفريقيا زادت اتساعًا، وقد تطورت الرأسمالية التجارية الفرنسية والبريطانية إلى أن صارت رأسمالية صناعية، ثم تطورت إلى مستوى الإمبريالية. وهذا جزء من قصة أخرى، لقد كان ذلك تكرارًا لازدواجية قديمة فى الدوافع حكمت علاقات البرتغال بالكونغو فى عهد الملك أفونسو، وهذه الازدواجية هى المسيحية والربح. إن الملك ليوبولد ملك البلجيك اقتحم الكونغو تحت شعار إنه يخوض حملة صليبية جديدة بعصر التقدم ليزيل الظلومات عن القارة، ولكن كل أفعال البلجيك الأولى كانت الإعلان عن أن الأرض كلها وناتج الأرض كله لهم وهم مالكوه، وفى هذا الوقت كانت شعوب حوض الكونغو كلها كانت لا تدرك

النتائج المخيفة التى ترتبت على ذلك، وظهر بعد ذلك مفهوم إفريقيا المتوحشة الذى يبرر الاستعمار كما برر من قبل تجارة الرق الذى أطلقته طبقات البرجوازية الأوروبية وسعيهم للسيطرة[1].

ولكن الأمر بين الإفريقيين فى إفريقيا كان مختلفًا، ومع الاندهاش الذى سببته المفاجأة البريطانية لمعارضة تجارة الرقيق فإن الرؤساء الإفريقيين وحكام إفريقيا حاولوا فى البداية إثناء شريكهم البريطانى عن هذه الخطوة، وعندما فشلوا واجهوا مشاكل جمة فى بلادهم؛ لأن كل شبكات التجارة التى كانوا يعتمدون عليها كانت تتعلق ببيع الرقيق.

ومع مضى الوقت ومع إدراكهم أن القرار كان نهائيًا بدءوا يتجهون إلى أشكال أخرى من التجارة ويمارسون أنواعًا من التجارة المشروعة بنجاح سريع، وساعدهم على ذلك الطلب الجديد على الصابون الذى يصنع من زيت النخيل وزيت التشحيم فكان ثمة احتياج ملح للشحوم المستخرجة من النباتات لسداد النقص الناجم عن عدم كفاية الشحم الحيوانى، وهذه المادة وجدت فى زيت النخيل الذى كان مزروعًا من مدة طويلة فى دلتا النيجر، وبدأ عدد من تجار ليڤربول يطلبون زيت النخيل خلال سنوات قليلة من انتهاء تجارة الرقيق. وفى سنة ١٨٣٢م فإن أحد تجار الرقيق القدامى فى ليڤربول صار يستورد نحو أربعة آلاف طن من زيوت النخيل فى العام الواحد، وبعد عامين من ذلك صار إجمالى تصدير زيت النخيل من دلتا النيجر يبلغ ثمنه نصف مليون جنيه إسترلينى وكلها كانت زيوتًا ينتجها حكام الدلتا وما شابههم.

وفى هذا السياق تبدو قصة الملك «چاچا أبوبو ـ Jaja Obobo» فى نيچيريا تثير الاهتمام، ولا يزال شعب الأيجبو ينظر إليه باعتباره أعظم رجل أنتجته قبيلته فى القرن التاسع عشر، وهم فى ذلك على حق.

عاش الملك چاچا فى هذه الحقبة التاريخية فى الدلتا عندما حل الطلب على الزيوت محل الطلب على العبيد بشكل واسع، وعندما بدأ تغلغل الاستعمار الأوروبى يقوى. ولد چاچا فى العبودية المحلية، وفى سنة ١٨٦٣م كان چاچا فى الثانية والأربعين من

(١) المرجع السابق The African, Slave Trade, P. 253-255

عمره تاجراً ناجحًا، تولى الحكم بعد أن توفى سلفه «آلالى ـ Alali» عن دين كبير يتجاوز ما بين ١٠ و١٥ ألف جنيه إسترلينى للتجار الأوروبيين وخلال عامين استطاع چاچا أن يؤدى الدين كله.

إن نجاح أناس مثل چاچا بالسرعة والمهارة الذين حولوا أسواق الرقيق إلى أسواق لزيوت النخيل يمكن أن يذكر فى مواجهة التفكك الاجتماعى الذى كان مرتبطًا بشكل مباشر مع هذا الأمر. إن طاقات كبيرة تبددت وأناسًا موهوبين أجبروا على العمل فى إطار الإمكانات التى كانت تعمل بقوة ضد فرص التوسع البناء، ومع زيادة الضغوط الأوروبية اهتز المجتمع من جذوره وانتشر فيه الشعور القاتل بعدم الأمان(١).

***

إن التجارة تغيرت طبيعتها مع ظهور الإمبريالية التى مارست نفوذها بإحكام السيطرة السياسية على البلاد الإفريقية بعد فتحها، ويمكن للمرء أن يترسم خطى ثلاثًا لهذه العملية:

أولاً: ظهر التدخل البحرى لمنع تجارة الرقيق الإفريقية ولحماية مصالح التجار الأوروبيين وقد صارت أكثر طموحًا واشتباكًا فى الصراعات الإفريقية.

ثانيًا: استتبع ذلك إنشاء القنصليات بسلطات واسعة للتدخل السياسى فى إفريقيا.

ثالثًا: مع الاحتياج المتنامى للإيرادات المحلية ظهر الإعلان الخاص بالحق فى الحكم.

إن بريطانيا عندما منعت تجارة الرقيق وصدرت تشريعاتها فى هذا الصدد عام ١٨٠٧م وحركت أسطولها لمنع هذه التجارة. ولضبط تهريب العبيد إلى أمريكا، كل ذلك كان يرجع لعاملين **أولهما**: أن الرأسمالية فى إنجلترا وفى أوروبا كانت قد تحولت من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية وصارت لا تعتمد على التجارة بقدر ما تعتمد على الصناعة وما يلزمها من قوة عاملة، وتحولت إلى النظام الإمبريالى الذى يهدف إلى احتلال البلاد الإفريقية وحكمها واستخراج ثرواتها لصالحه، وكل هذا يحتاج إلى الأيدى العاملة داخل إفريقيا. فعمل على الاحتفاظ بثروات إفريقيا داخلها والأيدى العاملة لشعبها ليعمل فى المزارع الإفريقية وفى المناجم الإفريقية التى تديرها الإمبريالية

---

(١) المرجع السابق The African. Slave Trade, P. 262

الإنجليزية والأوروبية عامة، **وثانيهما**: أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد استقلت عن بريطانيا بحرب الاستقلال وأعلنت استقلالها عن الحكم الإنجليزى ومن ثم لم يعد لبريطانيا مصلحة فى تصدير العبيد إلى أمريكا؛ لأنها لن تستفيد من عملهم هناك، وليس صدفة أن يأتى القرار البريطانى بمنع تجارة العبيد بعد استقلال الولايات المتحدة بنحو ثلاثين سنة.



ثالثا: الممارسات الاستعمارية للرق

إن الإدارات الاستعمارية كانت تخشى أن يؤدى التدخل الجذرى والسريع مع العبودية إلى نتائج كارثية بالنسبة للاقتصاد الذى يعتمد على العمل العبودي، كما كانت تخشى أيضًا من أن هذا التدخل السريع قد يستفز رد فعل عسكريًا من القيادات التقليدية التى كانت تمثل الطبقات المتحالفة مع الأوروبيين وكان التعامل معها حيويًا جدًا لتحقيق المصالح الأوروبية وخفض نفقات السياسات المتبعة والاعتماد على الحكم غير المباشر لبلاد إفريقيا. لذلك كان قمع تجار الرقيق كان له الأولوية لدى الرأى العام فى البلاد المستعمرة قد اتبع أسلوبًا نسبيًا ومتقطعًا وصار قمع العبودية أمرًا يسيرًا بعملية متطاولة المدى. شواهد ذلك:

شمال نيجيريا[1]

سيطر البريطانيون على الكتلة الأساسية من الأراضى الشاسعة التى عرفت بخلافة سوكوتو، وكان سير فردريك «لوجارد ـ Lugard» الذى صار لوردًا بعد ذلك هو المندوب السامى البريطانى الأول فى الإقليم الذى صار من بعد شمال نيجيريا. وفى سنة ١٩٠٦م أصدر هذا الحاكم قرارًا بالتعاون والاتفاق مع سلطة سوكوتو مضمونه أن الإلغاء المبتسر، أى قبل الأوان للشكل العام لعقد العمل قبل إيجاد نظام أفضل يحل محله لا يكون فقط خطأ إداريًا ولكنه سيكون أيضًا ظلمًا للسادة ما دام أن العبودية فى الداخل هى مؤسسة يقرها قانون الإسلام. وإن نظام العبيد هو شكل آخر من أشكال الملكية عند السكان وإن إلغاءه لن يكون معناه أقل من المصادرة الجماعية.

إن السياسة التى اتبعت تحت نفوذ هذا المندوب السامى كانت تمثل التفافًا على هذا النظام، فقمع تجارة الرقيق مع إنهاء الإغارات كان طريقًا لافتقاد مؤسسة العبودية مصدرًا أساسيًا لازدهارها، وثمة طريق آخر وهو إصدار قانون يحرر كل الأطفال الذين ولدوا من آباء عبيد بعد نهاية مارس ١٩٠١م وهو ما جرد مؤسسة العبودية من المورد الطبيعى للإسلام «المرجو» Murgau، وعن طريقه يمكن للعبيد أن يشتروا أنفسهم

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves P. 178-180

وحرياتهم بما يكسبونه من عملهم. وقد اكتسب عشرات من الآلاف حرياتهم بهذه الطريقة وهى طريقة لا تمثل انتهاكًا لمبادئ الإسلام ولا يستغربها السادة الملاك الذين عوضوا فعلاً عن فقدهم لملكيتهم للعبيد. وأكثر من ذلك وفى السنوات الأولى من الغزو البريطانى فإن كثيراً من العبيد يبلغ عددهم نحو مائة ألف وأكثر قد فروا من سادتهم، وكانوا أحيانًا يفرون بجماعات كبيرة.

أدى ذلك لدى سادة كثيرين إلى تبنى هذا الوضع الجديد بدلاً من مقاومته. فإن تحرير العبيد مقابل ثمن معين كان مفضلاً عن أن يحرروا أنفسهم بالفرار بدون مقابل، وكان الأكثر تفضيلاً هو رغبة العبيد أن يقبلوا هذه الأوضاع الجديدة. إن متطلبات العمل قد قلت من خمسة أيام أو ستة فى الأسبوع إلى ثلاثة أو أربعة، وإن حوافز تكثيف العمل اتخذت شكل المنح والعطايا من مآكل أو ملابس أو أدخنة أو ملح فى المناسبات والأعياد فى مزارع الحكام الأرستقراطيين وكبار التجار. وأن عدداً من المحظيات عدن إلى ديارهن الأولى. وفى هذه الأحوال فإن الموظفين الاستعماريين وجدوا أنهم من الضرورى أن يتدخلوا، وفى حين أنه لا يوجد ما يميز بين المحظية والزوجة فقد قالوا إن هؤلاء النسوة ليس لهن الحق فى هجران أزواجهن.

إن أحد العناصر الأخرى لمقاومة مؤسسة العبودية كان من خلال السياسات الضريبية التى أدخلها الحكم البريطانى هناك، كان أساسه هو زيادة إيرادات الحكومة بشكل مباشر، ودعم النمو الاقتصادى للمصادر الضريبية المتزايدة، وكان نظامًا مركبًا ومن خلال عدة أنواع من الضريبة. كانت هناك ضريبة نسبية على المحصولات وضريبة على حيازة الأرض وعلى المنازل، وهناك ضريبة أخرى على العبيد. ومع إعادة تشكيل الاقتصاد فإن العبودية فى شمال نيجيريا بقيت متزايدة فى شكل خادمات المنازل ونظام المحظيات.

إن المستعمرين البريطانيين استولوا على كثير من الأراضى وأغروا العبيد بأن يعملوا فيها بالأجر ليدفعوا من هذا الأجر ثمن تحررهم من ملاكهم، وفرضوا الضرائب على العبيد يدفعها ملاكهم فصار بذلك محفزاً للملاك أن يتخلصوا من العبيد أو أن يقبلوا أن يشتر العبيد أنفسهم بالعمل فى مزارع البريطانيين، وما لبث أن انتقلت العمالة بذلك من مزارع الملاك الأرستقراطيين المسلمين إلى مزارع البريطانيين.

السودان الفرنسى[1]

فى عام ١٨٨٤م ألغت الجمعية الوطنية فى فرنسا العبودية فى كل مستعمراتها، ولكن الفتوحات الواسعة فى إفريقيا أدت إلى أن يكون تطبيق هذا القرار ضعيفًا للغاية، ففى السودان الفرنسى فى غرب إفريقيا أقر الجيش هناك نظام العبودية، وذلك بتجنيد العبيد على طول نهر النيجر الأوسط وبتحويله مدفوعات عسكرية تدفع مقابلهم لسادتهم، كما أن الإدارة الاستعمارية وطنت العبيد الهاربين مع من لا بيوت لهم من النسوة والأطفال فيما يسمى القرى المحررة (قرى الحرية) وهؤلاء الناس عوملوا فى الأساس باعتبارهم مصدرًا للعمل القهرى للتجنيد العسكرى، وهو نقل البضائع عبر الطرق للإمدادات العسكرية والعمل فى إنشاء السكة الحديد إلى باماكو، ولم يكن مما يثير الدهشة أن الفلاحين صاروا يسمون «عبيد البيض».

إن الغزو الفرنسى للأقاليم الواسعة كان مصحوبًا فى الواقع بزيادة ملحوظة فى العبودية، وكان مرتبطًا بالتجارة. وإن الاقتصاديات المعتمدة على العبيد وخاصة فى «ماراكا ـ Maraka» وهى منطقة فى وسط النيجر استجابت لتطور الأسواق الاستعمارية فى باماكو لا بشراء المزيد من العبيد فقط ولكن بزيادة القيمة الفائضة التى يستخرجونها ممن يمتلكون من العبيد بزيادة عدد ساعات العمل فى اليوم وبتقليل ما يصرف لهم من طعام وبغض النظر عن عادات العمل التى تحفظ للعامل صحته وقوته.

وتحت ضغط الرأى العام الفرنسى الذى ظهر بسبب ما ترامى إليه من وضع العبيد فى المستعمرات الفرنسية فى إفريقيا عينت وزارة المستعمرات حاكمًا مدنيًا للسودان الفرنسى. وفى سنة ١٨٩٤م أصدرت الإدارة الجديدة قرارات ضد قوافل العبيد وأسواق العبيد مع فرض غرامة عن كل عبد يؤتى به إلى الأراضى الفرنسية وأعلنت هذه القرارات فى الأسواق المركزية.

وفى الوقت ذاته ومع تقدم الغزوات الفرنسية فى غرب إفريقيا وفى إفريقيا الاستوائية فقد انخفض الوارد من العبيد الجدد الذين تتمخض عنهم الحروب الأهلية. وقد نقصت العمالة ولجأ العبيد إلى الإضرابات لمقاومتهم لأوضاعهم، مما زاد من الطلب على العمل. ومن هذه الأحداث فإن الحاكم العام الفرنسى لغرب إفريقيا شرع

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 181-183

فى إصدار نظام قانونى فى سنة ١٩٠٣م يعلن أن العبودية فى هذه المستعمرات لم تعد بعد وضعًا مشروعًا وأنه ليس من حق السادة ملاك العبيد فى هذه المستعمرات ولا من حق المحاكم الأهلية أو العسكرية هناك أن تعيد العبيد الهاربين إلى ملاكهم.

وكانت أعدادًا كبيرة من العبيد قد بدأت تنكر سلطة أسيادهم وتبتعد عن مواطنهم ليسكنوا فى أماكن بعيدة. وفى مايو سنة ١٩٠٥م حدثت مواجهات مسلحة بين العبيد المصممين على ترك سادتهم وبين السادة المصممين على بقائهم، وقد أرسلت كتيبة عسكرية للمساعدة فى المصالحة والوصول إلى تنازلات متبادلة، ولكن جهود المصالحة فشلت وأصدر الحاكم العام فى ديسمبر سنة ١٩٠٥م قرارًا بإنهاء تجارة العبيد. وفى إبريل سنة ١٩٠٦م حدث نزوح واسع للعبيد من «بانمبا ـ Banamba»، وبتأثير ما حدث فى بانمبا فإن حركات الهجرة والخروج زادت فى أماكن عديدة عبر المستعمرات. وفيما بين سنة ١٩٠٥ ـ ١٩١٣م زاد السكان فى «بوجونى ـ Bougauni» من ٩٥,٥ ألف إلى ١٦٢,٢ ألف، كما زاد فى «واهيجووا ـ Ouahiguwa» من ٩٥,٥ ألف إلى ٣١٠ آلاف، وفى «سيكاسو ـ Sicasso» من ١٦٤,٤ إلى ٢٢٣,٧ ألف وفى «كورى ـ Koura» من ٢٢٤,٢ إلى ٣٢٠ ألفًا. والخلاصة أن العبيد حرروا أنفسهم فى حين كانت السلطات الاستعمارية تتذبذب بين إلغاء العبودية وبين توجس الخطر من نتائج ذلك. وعلى كل حال لم يعد كل العبيد إلى المناطق الأصلية لهم، ومن عادوا لم يرحب بهم فى قراهم التى تعاون رؤساؤها مع الغزاة، والتى كانت عائلاتهم قد هجرتها. وأن البعض ممن كانوا ولدوا فى العبودية بقوا بعد تحررهم مع سادتهم فى مزارعهم وبعد أن تفاوضوا معهم حول شروط جديدة للخدمة وظروف أحسن للعمل وطعام أكثر.

ومن حيث النتائج الاجتماعية فإن انتهاء العبودية كان له نتائج متعددة، فإن ملاك ماراكا الذين فقدوا عبيدهم قد حافظوا على إنتاجهم الزراعى إما بأن قاموا بالعمل بأنفسهم فى أرضهم مع نسائهم وأطفالهم أو باستخدام العمل المأجور، وأن بعض المناطق وخاصة عند حواف الصحارى فقدت سكانها، وأن آخرين وخاصة فى وادى النيجر الأوسط صاروا أكثر رخاء لارتباطهم بالأسواق السلعية الاستعمارية. وقد استطاع عبيد سابقون أن يكسبوا وأن يدخروا مالاً كافيًا ليشتروا مزارع خاصة بهم أو أن يتحولوا إلى أعمال أخرى مثل النقل والتجارة وصناعة الملابس. وعندما لم يعد هناك

عبيد فقد اختفى الاستثمار في هذا المجال وانتقل رأس المال إلى قطاعات أخرى مثل التجارة في السلع وتربية المواشي.

موريتانيا[1]

اتبعت السياسة الفرنسية في موريتانيا طريقًا مميزًا من البداية واستمرت في ذات الاتجاه لمدة طويلة بعد غزو الداخل بين عامي ١٩٠٥ ـ ١٩١٠م، قالت الإدارة الاستعمارية إن طبيعة العبودية ونظامها هو من السمات الخاصة بموريتانيا واللصيقة بها وإن تحرير العبيد سيكون تدخلاً ثوريًا مما ينتج سخطًا سياسيًا وعدم استقرار اجتماعي.

وإن القبائل المالكة للعبيد المعروفة باسم «المور ـ Moors» تشمل البدو والرعاة والمزارعين المستوطنين والتجار ورجال الحرب والمدنيين، وهم يلتزمون ويرتبطون تمامًا بعاداتهم وقيمهم وعقائدهم وأملاكهم، وكان «الأدرار ـ Adrar» في المنطقة الداخلية التي خاضت مقاومة عنيفة وممتدة لمدد طويلة جعلته من الواضح في مفاوضاتها للتسليم أن تستبقي ملكيتها للعبيد، وكانت موافقة فرنسا على ذلك كعذر لإستراتيجية براجماتية، وأن قبائل الأدرار كانت لهم علاقات تجارية وعقائدية وعرفية وثيقة مع قبائل الشمال في مراكش والصحراء الإسبانية ولم تكن الحدود الجغرافية واضحة. وكانت فرنسا تخشى أن يتكون حلف من الأدرار والشمال ضدها.

إن الهيكل الاجتماعي لموريتانيا أكثر تركيبًا وتعقيدًا من أن يكون مجرد تقسيم بين سادة وعبيد. هناك يوجد مكون مهم بشكل خاص وهو «الهراتين ـ Haratin» أو العبيد المحررين الذين لهم الحق شرعًا في أن يمتلكوا ولديهم القدرة على أن يكون لهم أطفال ولهم الحق أن يتزوجوا بإرادتهم، ومع ذلك فهم ليسوا أكفاء متساوين من الناحية الاجتماعية مع سادتهم السابقين.

إن الفرد من الهراتين مدين لمالكه السابق دينا مستمرًا في شكل جزية تتمثل في أداء نقدي سنوي أو في تقديم مقابل عيني، وهذا الالتزام ينتقل من جيل إلى الجيل التالي له

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 183-186

فى سلسلة لا تنتهى، ومن ثم فإن هناك مكافأة دنيوية وثوابًا أخرويًا للملاك الذين يفكون رقاب عبيدهم.

وبالنسبة للجارية الأنثى فإنها تأمل فى الهروب من وضعها بالزواج من أحد أفراد الشعب من الطبقات الفقيرة وخاصة من السود مثل الجنود فى الجيش الفرنسى الذين يجند أغلبهم من خارج موريتانيا ولكنهم يقطنون فى معسكرات فى مدن موريتانيا. إن الإدارة الفرنسية حتى لا تغضب ملاك الجوارى أصدرت تعليمات لا تشجع على زواج الجوارى بالجنود السود الفرنسيين فلا تتزوج جاريته إلا بعد أن تتحرر، وأن يدفع مهر عنها ولا يسمح لها بأن تتبع زوجها خارج البلاد، وإذا ترك هو البلاد فإن المهر الذى دفعه والأطفال الذين أنجبتهم يجب أن يبقوا مع الزوجة.

وفى التطبيق فإن عدم رغبة السادة فى تحرير الجوارى يعتبر تجاهلاً لما تحدث عنه القرآن الكريم من تحريرهن. وكثيراً ما يحدث أن السيد يقبل المهر ويصرح بزواج جاريته ثم يرفض تحريرها، وعندما صار الحق فى الأطفال محل النزاع فإن العادات المرعية والمحاكم الإسلامية السائدة تبقى الأطفال مع آبائهم، وتجد الجارية التى نشدت الحرية من خلال الزواج ـ تجد نفسها فقدت حريتها وحرية أطفالها.

إن توسع سوق العمل المأجور وسوق السلع قد أمد الهراتين بفرص اقتصادية جديدة ومنها تراكم مالى يسمح لهم بامتلاك العبيد ونتج عن ذلك أن العبيد المحررين بدلاً من أن يدافعوا عن العبيد غير المحررين، بدلاً من ذلك انضموا إلى السادة ملاك العبيد التقليدين من النبلاء وارتبطوا بهم أكثر مما ارتبطوا بإخوانهم القدامى غير المحررين.

وبعد أن ضمنت السياسة الفرنسية أن تكيف الأوضاع العبودية كثمن للسلام السياسى طبقت مبدأها بعد ذلك فى تقرير عدم شرعية تجارة العبيد مع تعريف مرن لما يمكن أن تتحدد به التجارة. إن بعض العبيد الذكور فروا من سادتهم ينشدون العمل المأجور ويستمتعون بالحرية عبر الحدود فى الجنوب وقد وجدوا أنه حتى عندما يوجد العمل المأجور فإن ظروف العمل تكون قاسية وليس للعامل المأجور من الحرية إلا اسمها. وبالنسبة للجوارى فمنهن من رحل، وبعض قادة المراكشيين Moors احتج لدى الإدارة الفرنسية لأن أعداداً كبيرة منهم ذهبت إلى آتار Atar عاصمة أدرار وطلبوا

اتخاذ إجراءات ضدهن. وقد وعدت الإدارة الفرنسية باتخاذ إجراءات ما ولكن لم يكن لها تأثير واقعى بدليل أن الاحتجاجات استمرت عشرين سنة تالية.

إن انتعاش العبودية لا يرجع فقط إلى تشديد الرقابة التى يمارسها السادة على عبيدهم؛ فإن قوة التقاليد والإحساس بالواجب كان يعتبر عنصراً فى استبقاء العبودية وانتعاشها، وإن الموظفين الاستعماريين والمحاكم القائمة كانت ترجح حقوق السادة على العبيد، وفضلاً عن ذلك فإن العبيد لم يكونوا يرغبون فى أن يفقدوا ضمان المعيشة التى يقدمها لهم السادة وذلك من أجل حرية قد تقودهم إلى ظروف قاسية جداً، وإن فترات من الركود الاقتصادى جعلت الهرب إلى الحرية أسهل كما جعلته أيضاً أصعب.

وبين أعوام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣م حل جفاف شديد فى أدرار، وترك العديد من بدو المور Moors المنطقة بحثاً عن المرعى وتركوا عبيدهم وراءهم ولجأ العبيد إلى المدن وابتلعتهم جماهير السكان العاطلين فى المدن. وبالنسبة للجوارى ـ وكن غير قادرات على أن يجدن عملاً منزلياً ـ لم يجدن وسيلة للحياة إلا الأعمال الهابطة. ومنها الدعارة، وفى الجنوب حيث إقليم "ترارزا ـ Trarza" الذى يعتمد فى رخائه على الأسواق العابرة للحدود عند السنغال أصيبت كذلك بركود اقتصادى شديد. وفى هذه الأثناء وجدت تجارة الرقيق؛ لأن بعضاً من الملاك باعوا عبيدهم إلى تجار الأدرار، وهؤلاء التجار إما استبقوا ما اشتروه أو باعوهم إلى تجار آخرين.

ولما جاءت الحرب العالمية الثانية (من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥م) ضربت بعنف الأسواق فى كل من الشمال والجنوب بشكل حاد ووسط هذا البؤس فإن الهراتين والعبيد الذين لم يستطع سوق العمالة اليدوية أن يستوعبهم فقد تحولوا إلى لصوص ومشردين، ومرة أخرى كما حدث فى أزمة ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣م انتعشت تجارة الرقيق وخاصة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧م ولجأت الناس إلى الدعارة.

إن الأوقات الصعبة تشكل فرصاً يمكن للبعض أن يستغلها فإن قليلاً من الهراتين اشتروا ماشية ونخيلاً وملكيات أخرى من ملاك الأراضى الذين اضطروا إلى بيع ما يملكونه تحت وطأة الدين أو لإطعام أسرهم وبعضهم استثمر جزءاً من أمواله فى شراء العبيد. إن شخصية مثل حمودى فى آتار Atar قد أرسى أسس ثروته كتاجر للحوم

وللجلود واستطاع أن يسيطر على أغلب الملكيات عند انتهاء الحرب، وقد اشترى عبيداً للعمل فى أرضه واشترى محظيات من الجوارى وتزوج بإحداهن وعندما توفى سنة ١٩٦١م كان لديه ١٣ طفلاً ومائتان من العبيد.

الصومال(١)

فى سنة ١٨٩٢م تخلى سلطان زنجبار عن ساحل "بنادير ـ Benadir" فى جنوب الصومال لسيطرة المصالح التجارية الإيطالية، وكانت السلطة سنة ١٨٧٣م قد أصدرت قرارات متتابعة ضد تجارة العبيد وضد العبودية فى ذاتها على طول ساحل الصومال. ومع ذلك فإن أثر هذه القرارات كان ضئيلاً حتى أنه سنة ١٩٠٣م فإن شركة بنادير الإيطالية تعاونت بشكل صريح مع تجار العبيد المحليين، وإن إحصاءً جرى وأظهر أن نحو ثلث سكان مقديشيو البالغين ٦٧٠٠ ساكن ثلثهم كان من العبيد، وثمة عدة آلاف فى مدن أخرى كانوا يعملون فى صناعات النسيج وزيوت السمسم وأغلبهم كانوا مملوكين لتجار عرب وصوماليين. وفى سنة ١٩٠٦م عندما صار للحكومة الإيطالية سيطرة مباشرة؛ فإن حاكمها الأول قدر إجمالى سكان العبيد فى المستعمرة ما بين ٢٥ ألفًا و٣٠ ألفًا، وقد خضعت الحكومة لضغوط الرأى العام الإيطالى الذى كان ساخطًا على ارتباطات شركة بنادير بتجارة العبيد فأصدرت الحكومة سلسلة من القرارات فيما بين سنة ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤م تحرم فيها تجارة الرقيق وتقرر التحرير المباشر لكل العبيد الذين ولدوا قبل ١٨٩٠م. وفى المدن حيث قدمت الإدارة الإيطالية أرصدة تعوض بها السادة لتساعد على تقبلهم لقراراتها؛ فإن العبيد المحررين تحولوا إلى خدم منازل لدى ملاكهم السابقين واعتبروا عمالة منخفضة الأجر يعملون كناسين وبوابين أو أصبحوا مشردين ومجرمين. وبعيداً عن الساحل فى المناطق الزراعية على طول الأنهار فإن أتباع هذه السياسة الرسمية واجه معوقات ومشاكل.

إن السلطات الاستعمارية فى مواجهتها للمشاكل التى نتجت عن إلغاء العبودية فى المدن لم تكن عازمة على التوسع فى هذه السياسة فى مناطق أخرى. ولكن العبيد فى الداخل كان لديهم تفكيرهم الخاص. وإن ما عرف عما حدث فى الساحل زادت به

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 187-189

نسبة الهاربين من العبودية بدءًا من عبيد المزارع وعلى مدى نهر شابلى Shabelle، ولكنها انتشرت سريعًا بعد ذلك. وقد أجاب السادة الملاك على ذلك بممارسة رقابة شديدة وتوقيع عقوبات قاسية على من يقبض عليه وهو يحاول الفرار. ولكن الحاصل أن زادت الرغبة فى الفرار بدلاً من أن تقل وخاصة فى مناطق التركز الواسع للعبيد المستوردين ولمن يحيون فى ظروف أسوأ.

وإن السلطات الإيطالية زاد إحساسها بالخطر وبدأت توسع من سيطرتها على المناطق الداخلية، تحاول الوصول إلى حلول وسط مع العشائر الصومالية مالكة العبيد وكانت آثار حذرها تهريب البنادق وحركات التمرد التى أتت عبر الحدود مع الصومال البريطاني، حيث كانت حركة الدراويش للمقاومة المسلحة تواجه الحكم الاستعماري. وطبقًا لذلك فإن الإيطاليين اتخذوا موقفًا متصالحًا مع ملاك العبيد فى الداخل، وإن المحاكم القضائية استحثت العبيد للوصول إلى اتفاق مع سادتهم ثمنًا لحريتهم. وهذه السياسة، أقنعت العديد بالبقاء مع سادتهم باعتبارهم عمالاً أكثر من اعتبارهم عبيداً. وهناك أيضًا من اكتسب حريته بطرق مختلفة وبعضهم استوطن إحدى القرى التى يسكنها المزارعون وعملوا بالأجر فى أراضى العشائر الكبيرة الصومالية وبعضهم من العبيد المحررين اشتغلوا فى المزارع المملوكة لهم فى وادى شبيلى.

ومثل هؤلاء العمال المزارعين كانوا فى خط المواجهة فى السخرة للعمل فى مشروعات الحكومة، ومن المفهوم أن كثيراً من العبيد المحررين ذهبوا ليستوطنوا فى القرى البعيدة التى أنشئت وشقت فى القرن التاسع عشر، وكان ذلك فى الأساس فى مناطق الأحراش والغابات فى جوشا Gosha على نهر جوبا الأدنى، حيث كان هناك نحو ٦٠ قرية بإجمالى سكانها يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ألفًا، وكانت هناك قرى أخرى قرب آفاى Avai وكل منهم استبدل بإنتاجه الزراعى إنتاجًا رعويًا وحرفيًا بالقرب من العشائر الكبيرة الصومالية.

وأخيرًا هناك المستوطنات الدينية المرتبطة بواحدة أو بأخرى من الطرق الإسلامية الأساسية، وأقدم هذه المستوطنات أنشئ فى القرن التاسع عشر بواسطة طريقة الشيوخ (طريقة صوفية) ونمت عددًا وحجمًا وخاصة فى أوائل القرن العشرين، وكما يقول

أحد المؤلفين فإنهم جذبوا الأفراد بغير عشائرهم، وبعض المجموعات انفصلت عن عشائرها، كما جذبوا عبيداً بغير سادتهم وأجراء بغير أرباب عملهم، و المهاجرين من الجفاف أو الحروب أو الكوارث، وإن الحكومة الاستعمارية عاملتهم وفقًا لاعتبارات خاصة، وذلك لتفصل بينهم وبين العشائر المالكة للعبيد والتى تكون معادية للإيطاليين، وتفصل بينهم أيضًا وبين حركة الدراويش الآتية من وراء الحدود. وقد أعطت معاشات لمشايخها ووقفت إلى جانبهم ضد خصومهم حول الحقوق فى امتلاك الأراضى وحول إيواء اللاجئين منهم وحول إعفائهم من الأعمال الجبرية.

إن المستوطنات الدينية احتوت من المزارعين ما بين ١٥ إلى ٣٠ ألف مزارع، فى حين أن نحو ٢٠ ألفًا آخرين عاشوا فى قرى أنشئت على طول نهر جوبا بواسطة العبيد الفارين. إن هؤلاء يقدرون تقريبًا بنحو ثلث إجمالى السكان الزراعيين والآخرون يشكلون عمالاً زراعيين أو عمالاً موسميين، ونتج عن ذلك أن المستعمرين الإيطاليين والشركات ذات الامتيازات وجدت صعوبات متزايدة فى جذب العمالة المناسبة لمشروعاتهم الزراعية. ثم فى سنة ١٩٢٢م عندما سيطر الفاشيون على السلطة، فى إيطاليا طرحوا حلهم الخاص بمشاكل العمالة.

إن النظام الجديد فى إيطاليا أدخل ضريبة الأكواخ السنوية وقد صممت هذه الضريبة لتنقل العديد من الصوماليين إلى العمل المأجور باعتباره الوسيلة الوحيدة لأدائها. وقد اتسع نطاق العمل بهذه الطريقة وزادت السيطرة الاقتصادية ليس فقط فى عموم المستعمرة ولكن أيضًا فى المناطق القريبة مثل أثيوبيا. وإن الشركات الإيطالية الممنوحة امتيازات للزراعة زادت من أربع شركات سنة ١٩٠٢م إلى ١١٩ شركة سنة ١٩٠٣م. وبعد عدة عقود فإن كبار السن من الصوماليين يتذكرون أشكالاً مختلفة من التجنيد والعمل القسرى منها نوع يسمى عقود العمل الزراعى لأربع سنوات قابلة للتجديد وأخرى تتعلق بالأعمال الخاصة بالمشروعات الحكومية والأعمال العامة كشق القنوات وغير ذلك، وحتى التكايا الدينية التى كانت معفاة من العمل الإجبارى فقدت هذه المزية وهو تغيير فى السياسة نتج عن قيام انتفاضتين قادهما رجال الدين الصوماليون فى عامى ١٩٢٤ـ ١٩٢٥م.

أنهت هزيمة القوات الإيطالية عبر منطقة القرن الإفريقى فى عام ١٩٤١م خلال الحرب العالمية الثانية ـ أنهت الحكم الفاشى على الصومال، وحل محله وصاية الأمم المتحدة حتى ظهر الصومال المستقل سنة ١٩٦٠م. وبقيت أوضاع العمالة فى مرحلة ما بعد الاستعمار كما هى أوضاعًا اجتماعية متدنية.

زنجبار وساحل كينيا[1]

على طول ساحل كينيا وفى جزيرتى زنجبار وبمبا Pemba كانت سلطنة زنجبار ذات اقتصاد زراعى يعتمد على العمل العبودى، وفى سنة ١٨٩٠م عندما أعلنت الحكومة البريطانية حمايتها على السلطنة كان عليها أن تتعامل مباشرة مع التحدى الخاص بالعبودية، إنها طبعًا لم تتعامل بعدم اهتمام، وهى فى عام ١٨٩٧م أعطت العبيد فى الجزر الحق فى أن يطلبوا حريتهم واستثنت من ذلك المحظيات اللائى بقين جوارى حتى ١٩٠٩م.

كان الهدف الأول للسياسة البريطانية فى الجزر هو استبقاء القدرة الإنتاجية وهى فى الأساس كانت تصدير القرنفل الذى كان يعتمد على قوة العمل المناسبة. وقد كان لإلغاء العبودية تأثيره السلبى. فإن العبيد المحررين خضعوا للضرائب وللعمل القسرى وقد كانوا يحتاجون لحيازة وسائل العيش وكان عليهم أن يؤدوا للملاك أجرة الأرض التى يعملون فيها نقدًا أو بالإنتاج أو بالعمل.

إن بعض العبيد ذهبوا إلى المحكمة يطالبون بحريتهم ثم عدلوا عن دعواهم عندما عرفوا أنهم سيتركون منازلهم أو الأراضى التى يزرعونها إذا لم يدفعوا الأجرة. وعلى أى حال فإن أعدادًا أخرى طالبت بالتحرر وحصلت على الحرية فى حين أن آخرين حرروا أنفسهم بغير حاجة إلى المحاكم أو بالحصول على شهادة رسمية، وقد اشتغلوا فى المزارع أو فى العمل الموسمى فى الموانى أو فى خدمة المنازل أو هاجروا إلى كينيا أو توظفوا فى مد خطوط السكك الحديدية.

وقد أدى العجز فى العمالة إلى أن ينجز المزارعون أوضاعًا جديدة فإن أيام العمل الخمسة فى الأسبوع صارت ثلاثة أيام عمل فى الأسبوع، وهؤلاء العمال الذين يقو

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 190-191

عبيداً منحوا أجوراً عن عملهم خلال أيام العطلات الأسبوعية عن أيام العمل الحرة، والعبيد السابقون كانوا يؤجرون بالقطعة وكانوا يمارسون ضغوطهم بالمساومة على الأجور فى الفترات الحرجة لنضج المحصول. وكان الموظفون الاستعماريون يلومون الزراع على الأنظمة غير المناسبة التى يتبعونها وأدخلوا نظاماً تعاقدياً مناسباً يتضمن جزاءات وعقوبات ولكن جدواه كانت قليلة.

كانت المزارع تحتاج إلى عمال قادرين؛ لأن التقاط القرنفل يتطلب مهارة ورشاقة وإلا تعرضت الأشجار للدمار، ولذلك فإن العمال المأجورين كانت تكلفتهم كبيرة، فبدأ المزارعون يغيرون من نظام تعاملاتهم الإنتاجية مما يكون مناسباً، وأصبح مقبولاً لدى العمال الذين استقروا فى الأرض ليزرعوا محاصيلهم الخاصة بغير أجرة أن يقبلوا نوعاً من العمل المأجور.

ذكر المعتمد البريطانى سنة ١٩١٧م أنه كانت هناك أسباب من الإحباط الاستعمارى، فإن العبيد المحررين بدا أنهم غير راغبين فى تبنى قيم النظام الاجتماعى الذى يجرم التشرد والسكر والرقص، كما ذكر أن أرقام الجرائم كانت نسبة واحد من كل عشرين (١ : ٢٠) فى مدينة زنجبار سنة ١٩٠٦م. وكان الجلد يمارس، وفى سنة ١٩١٤م قيل إنه جلد نحو ٣٦٥ شخصاً لأسباب مثل السرقة أو السكر أو الشغب أو رفض العمل وكثير منهم كانوا من العبيد.

وقد أسفر الحكم البريطانى لجزيرتى زنجبار وبمبا عن فشل اقتصادى. ويعتمد اقتصاد هاتين الجزيرتين على تصدير القرنفل التى كانت تبلغ نسبته فى الصادرات فى التسعينيات من القرن التاسع عشر نحو ٦٥٪ وزادت إلى ٧٠٪ فى العشرينيات من القرن العشرين، وكان الاعتماد على محصول واحد ينطوى على مخاطر جمة إذا حدث وانخفضت الأسعار العالمية لهذا المحصول.

وفى بمبا[1]: وهى جزيرة زراعتها من القرنفل كبيرة، يشكل العرب نحو ١٢٪ من سكانها ولكنهم يملكون ٤٦٪ من كل شجر القرنفل، وفى زنجبار شكل العرب ٥٠٪ من سكانها فى حين يملكون ٦٨٪ من كل أشجار القرنفل بالجزيرة. وقد عمل البريطانيون على إبقاء السيادة لطبقة الزراع العرب كوسيلة لاستبقاء الاستقرار الاجتماعى. وكانت

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 192- 196

مدارس الدولة الابتدائية تخدم العرب وقلة من الإفريقيين وأقل القليل بالنسبة للطبقات الدنيا، والعرب هم من يختار منهم في وظائف الإدارة.

كانت السياسة البريطانية على طول الساحل الضيق لكينيا مختلفة عما اتبع في جزائر زنجبار، إذ كان لساحل كينيا وضع خاص وبقي محمية رغم أن باقي كينيا صار من مستعمرات التاج البريطاني. وظل الحكم البريطاني في الشريط الساحلي يتجه أكثر فأكثر لتشجيع المستوطنين الأوروبيين واستيفاء حاجاتهم للعمل أكثر مما يحمي مصالح الملاك الزراع العرب والسواحيليين في هذا الساحل. وعندما ألغيت العبودية هناك سنة ١٩٠٧م فإن المحاكم أصدرت تعليماتها لإعلام العبيد بأن يتركوا ملاكهم. وكثيرمن العبيد تركوا ملاكهم أو بقوا معهم مع الاتفاق على شروط أفضل للعمل. وبعض العبيد السابقين انجذبوا لمدينة ممبسة التي كانت تنمو سريعًا وعملوا هناك في الموانى وفي الشرطة وكخدم منازل لدى الموظفين والتجار والمستوطنين الأوروبيين. وآخرون عملوا بالأجر أو بالأعمال التجارية البسيطة، والبعض الآخر عملوا في جمع جوز الهند أو في الصيد أو اشتغلوا في بعض الحرف والخدمات، وكثير منهم اشتغلوا في جمع المحاصيل لحائزي الأرض من العرب أو من الملاك السواحيليين، وذلك بأجر نقدي أو بغيره.

ومع النهاية الرسمية للعبودية فإن الحائزين للأرض من جماعات «الجرياما ـ Giriama» من شعب «الميجيكندا ـ Mijiken» حولوا الأراضي على ضفتي نهر سباكي إلى منطقة ذات إنتاجية عالية جدًا. وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م بدأت السلطات الاستعمارية تطرد هؤلاء المستوطنين إلى مناطق أخرى وجاءت فرق عسكرية لتجبرهم على ترك هذه المنطقة وحرقت أكواخهم واستولت على ديارهم وعلى العبيد السابقين لهم، لقد ارتحل ١٥ ألف شخص من منطقة خصبة إلى أراض في الداخل، مما أنتج المجاعات وصارت الحكومة تجد نفسها مضطرة لأن تمد هذه المنطقة بالغلال بعد أن كانت تصدر منها. ولم تكن الإدارة الاستعمارية سعيدة بذلك ووصف الحاكم البريطاني هذا الأمر بأنه خطأ كبير جدًا. وفي سنة ١٩١٧م عاد الجرياما لحيازة الأرض من منطقة «الكليفي ـ Kalifi » إلى «مالندر ـ Malindr» على طول الساحل حيث رحب بهم الملاك العرب والسواحيليون، وكذلك عادوا إلى شمال نهر سباكي Sabaki.

وخلال الحرب العالمية الأولى فإن الطلب العسكرى على الحمّالين أدى إلى تجنيد مكثف للشباب السواحيلى والميچيكندا، ولم يكن غريبًا أن يثير هذا الأمر ذكريات أليمة، وكان مرور الموظفين والرؤساء على القرى بحثًا عن رجال أقوياء البنية، كان يشبه الإغارات من أجل اصطياد العبيد. وفى المناطق النائية خلف السواحل فإن قرى كاملة كانت تنزح إلى الأدغال وتفقد محاصيلها، وحتى النساء كن يعتقلن ولا يفرج عنهن إلا بعد ظهور رجالهن.

ومع انتهاء الحرب حدث نوع من الرواج فى الزراعة السواحيلية وتطورت حركة التجارة فى ممبسة، وأتت إلى هذه المناطق أعداد متزايدة. بحثًا عن العمل الذى صارت أجوره طيبة. ثم حدثت الفتنة فى سنة ١٩٢٣م بين العمال النازحين من الداخل من هؤلاء وبين عمال الساحل الذين كان الكثير منهم عبيدًا سابقين، وكانت الفئتان تتنافسان على الأعمال والوظائف. وخلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها فإن السلع الاستعمارية زاد عليها الطلب ولكن أرباحها كانت تؤول إلى الملاك المنتجين، وكانت زيادة الأجور تقل كثيرًا عن تصاعد التضخم فى ممبسة وما جاورها، ونتج عن ذلك العديد من الإضرابات والاضطرابات الذى تصاعد معه الشعور بالعداء للحكم الاستعمارى.

لقد كان المزارعون المقيمون على الساحل الذين قبلتهم السلطات الاستعمارية كانوا قد صاروا حقيقة واقعة، وأن الضرائب الاستعمارية وسياسات الأرض جعلا من الصعب على المزارعين المقيمين هناك أن ينمو إنتاجًا متزايدًا للتصدير، ولم يكونوا قادرين على أن يركموا رأس المال اللازم لتوسيع عملياتهم أو لشراء الأراضى التى يعملون فيها، والعديد منهم كانوا يعيشون بالاقتراض بفوائد باهظة.

وفى الخمسينيات من القرن العشرين ظهرت المقاومة المسلحة للحكم الاستعمارى فى كينيا، وكانت تتصاعد مع محاولات قمع السلطات لها وهذا ما سمى بحركة ماوماو وأعلن استقلال كينيا عام ١٩٦٣م.

وقد أثبت النظام الجديد أنه لم يستطع أن يحل مشكلة الحيازات للعبيد المحررين الذين كانوا يحوزون الأرض، وأن سياستهم فى إحلال الحائزين فى أراضى الحكومة كانت نوعًا من أنواع استبدال إقطاعى بآخر.

رابعًا: عدد العبيد المقتنصين

تختلف تقديرات المؤرخين لأعداد الرقيق الذى نقله الأوروبيون فى إفريقيا إلى الأمريكات وأوروبا طوال الفترة من الثلث الأول من القرن الخامس عشر حتى إلغاء تجارة الرقيق فى أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، قدرهم الرئيس الغانى كوامى نكروما بمائة مليون فى حين قدرهم البعض بـ ١٥ مليونًا.

وقد يرجع هذا الفارق الشاسع فى الرقم إلى أن كل إفريقى كان يصل إلى الأمريكتين يقابله ٤ أشخاص ماتوا فى مراحل مختلفة، واحد مات عند القنص وواحد مات أثناء محاولات الهرب خلال الطريق بين قريته والحصن أو الحامية التى كان يتجمع بها المقتنصون على الساحل، وواحد مات فى هذا الحصن بينما كان ينتظر قدوم السفن الأوروبية لنقلهم، وواحد أخير مات خلال الرحلة عبر الأطلنطى. وحتى إذا افترضنا أن المفقودين يشكلون نسبة ٢ : ١ بالنسبة للذين يصلون إلى ساحل أمريكا، فإن أدق التقديرات تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ مليونًا وصلوا الساحل الأمريكى، وأن نحو ستين مليونا فقدوا داخل القارة أو فى عمق المحيط[١].

من الصعب تحديد عدد من مورست عليهم تجارة الرقيق فالأرقام تتفاوت بشكل كبير بين مرجع وآخر، إن بازيل ديفيد سون يقدر الفقد البشرى الإجمالى لإفريقيا بسبب القنص والتجارة ونتائجها، فيقول: إذا كانت الرحلات المحظوظة تفقد نحو ١٠٪ أو أقل فإن الرحلات الأسوأ تفقد أكثر بشكل مرعب، كما أنه من الصعب أن نحصر عدد رحلات السفن؛ لأن السفن كانت تتطور لتكون قادرة على الإبحار ببطء أقل أو بسرعة أكثر، والوسائل صارت أكثر علمية لهذه التغيرات بسبب الأرباح المتزايدة.

وفى نصف القرن من التجارة غير المشروعة فإن ما كان يسمى بالربط المحكم قد حصد أعدادًا هائلة من المقتنصين ومثال واحد لما يعنيه الربط المحكم أن بارجة إسبانية تسمى أمستاد أو الصداقة شحنت ٧٣٣ مقتنصًا من ساحل إفريقيا الغربى وأفرغتهم فى هافانا (كوبا) بوسط أمريكا بعد ٥٢ يومًا وكان عددهم فقط ١٨٨، وكل الفرق مات فى

---

(١) الموسوعة الإفريقية المجلد الثانى تاريخ إفريقيا - المرجع السابق ص ٣٨٥.

الطريق. وأن الطبيب الذى فحص البارجة عند وصولها لاحظ أن قبطان السفينة كان يربط المقتنصين بقدر من الإحكام والضغط لا يسمح لأى منهم عند رحيله من إفريقيا بأكثر من ثلث متر ينام فيه ويتقلب ويتحرك، وهذه الفظائع تضاعفت خلال العقود التى مورست فيها التجارة غير الشرعية.

إذا أخذنا ذلك فى الاعتبار فلا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن الخسائر فى شحن السفن خلال التجارة كانت حوالى ١٣٪ من كل هؤلاء الذين اقتنصوا وأخذوا من الساحل وشحنوا فى السفينة، وبافتراض أن من وصلوا أحياء كانوا حوالى ١١ مليونًا فإنه يكون من مات فى السفن من الشحن حوالى مليون ونصف المليون أو أكثر[١].

وبهذا الرقم الإجمالى التقريبى المقدر بـ ١٢,٥ مليون وضعوا على ظهر السفن يجب أن نضيف إليهم من مات فى إفريقيا بسبب هذه التجارة قبل الشحن على السفن. كم كان هؤلاء؟ لا توجد إجابات إحصائية عن هذا السؤال ولا تقريبية، وكل ما يظهر واضحًا هو أن العدد الإجمالى ممن فقدوا حياتهم قبل الشحن كنتيجة لواحد أو أكثر من وجوه صيد المقتنصين أو نقلهم فى السفن كان عددًا كبيرًا جدًا فى الأقاليم المنهوبة فى وسط أنجولا مثلاً وغيرها من الأقاليم ولا يمكن أن يقل ذلك عن عدة ملايين من البداية للنهاية، ومن المستحيل الاقتراب أكثر من ذلك. كما لا يمكن الاقتراب بشكل عام من الإجماليات الخاصة بتجارة الرقيق فى غير الأطلنطى؛ لأن تجارة الرقيق كانت تدار فى البر من خلال الصحراء إلى شمال إفريقيا والبحر المتوسط، وقبل تجارة الرقيق الأوروبية من شرق إفريقيا إلى الجزيرة العربية والهند والصين، وفى هذا أيضًا يبقى الكثير من عدم التحدد والتضارب.

إن عددًا من الكتاب الأوروبيين يذكرون أن أوروبا يجب أن تحمل اللوم الأقل فى تجارة الرق، واقتناعهم بهذا الأمر يميل بهم إلى المساواة بين التجارة العربية الآسيوية والتجارة الأوروبية، ويصورون الأمر على أن التجارة الأولى هى الأكبر من التجارة الثانية. ولا شك أن التجارة الآسيوية كانت محزنة ومؤلمة وأنها استمرت فى الحقيقة قرونًا ولكنها كانت الأقل.

---

(١) المرجع السابق The African Slaves Trade, P. 98

إن التجارة عبر الصحراء فى المقتنصين الإفريقيين الذين بيعوا رقيقًا فى أراضى البحر المتوسط كانت قديمة قدم روما وقرطاج، وكانت أحيانًا تشمل مقتنصين آخرين من الشمال يباعون رقيقًا جنوب الصحراء واستمر ذلك عدة قرون، وتأكدت خلال العصور الوسطى وبعدها لمدة طويلة. وأخيرًا فى سنة ١٣٥٢م فإن الرحالة ابن بطوطة عاد من زيارة لمالى جنوب الصحراء فى قافلة تتجه شمالاً وتشمل ٦٠٠ من المقتنصين.

ولكن المسألة بالنسبة للتجارة العربية : ما هى الاقتصاديات التى يقوم بها المقتنصون ويسلمون بها؟ هى فى الأساس اقتصاديات من خلالها يستورد العبيد للترف ويعملون فى الخدمات العسكرية والخدمات المنزلية، وكان من النادر أن يستخدموا على نطاق واسع كمنتجين زراعيين أو عمال مناجم، وبهذا التوظف الترفيهى كان العبيد يشكلون استخدامًا غالى الثمن لا يقدر عليه أو لا يقدر على امتلاك العبيد منهم إلا الغنى. وحتى امتلاك الواحد أو الاثنين كان يفوق إمكانات الكثيرين من الملاك المياسير. ويكون الرقيق غالى الثمن ويستخدمون فى المجالات التى تحقق بها الثقة والألفة فقد كانوا منتعشين كأفراد حتى بالنسبة للخصيان الذين كانوا يخضعون فى البداية لمعاملة مؤلمة ومهينة. واقتصاديات هذه المجتمعات يمكن أن تستخدم عدة مئات الألوف ومضاعفاتهم من الرقيق، ولكنها حتمًا لا تستطيع أن يستخدم الملايين منهم.

* * *

فى نهاية القرن السادس عشر كانت إفريقيا تمثل ١٥٪ من تعداد سكان العالم. وفى عام ١٩٥٠م كان يسكنها أقل من ٧٪ أى أن نسبتها إلى سكان العالم انخفضت إلى النصف خلال ثلاثة قرون. وفى عام ٢٠٠٠م بلغ عدد سكانها ٦٤٠ مليونًا أى أكثر بقليل من ١٠٪ فقد استعادت إفريقيا بعض ما فقدته من وزن نسبى بسبب تجارة الرقيق عبر المحيط.

وحوالى سنة ١٦٠٠م كان سكان إفريقيا يقلون قليلاً عن سكان الصين ولكن الأعداد كانت متقاربة. وفى عام ١٩٥٠م كان عدد سكان إفريقيا حوالى ثلث عدد سكان الصين. وفى مطلع القرن الواحد والعشرين بلغ عدد سكان إفريقيا نصف سكان الصين، (ويتنبأ خبراء السكان بأن عدد سكان إفريقيا سيساوى عدد سكان الصين بحلول عام ٢٠٢٥م)[١].

ملحوظة يرجع عدم زيادة الصين إلى سياسة تحديد النسل التى تتبعها الصين.

(١) البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة مستقبل إفريقيا - مركز البحوث العربية والإفريقية ص ٢٨.

خامساً: خلاصة أربعة قرون من تجارة الرق

لا يوجد تلخيص لخلاصة أربعة قرون من تجارة الرق أفضل مما كتبه بازيل ديفيد سون في كتابه «African Slave Trade». إنني هنا أعرض كلامه المفحم بالصدق والحب لقارة أحبها هذا المؤرخ العظيم وأحب أهلها وأوقف علمه وجهده وعطاءه ليكتشف الجانب المضيء من ماضي إفريقيا القديم الذي خبأه المستعمرون تحت بساط التاريخ وأهالوا عليه ستار النسيان ووصموه بالدونية والبربرية والوحشية والهمجية والتخلف، حتى قدر أن يأتي هذا الصوت الشريف من بني جلدتهم ليكشف أكاذيبهم عن شعوب هذه القارة المظلومة[1].

نهاية وبداية

يقول ديفيد سون، مع الغزو الاستعماري دخلت العلاقات الأوروبية الإفريقية مرحلة حاسمة جديدة وكانت الأفعال وردود الأفعال تحدث بسرعة متزايدة. إن الإعلانات الأولى للقومية الحديثة سمعت في غرب إفريقيا بعد أقل من عشرين سنة من الغزو الأوروبي. وإن المرحلة الأساسية للاستعمار في غرب إفريقيا استمرت أكثر قليلاً من نصف القرن.

وكانت هذه السنوات الاستعمارية مذلة وقاسية ومبددة، لكنها كانت قليلة نسبيًا فهي أقل من ثلث المرحلة التي سادت فيها تجارة الرقيق، وكانت تستغرق أقل من ثلاثة أجيال، وقد قادت إلى يقظة متنامية ووعي متزايد بمجتمع جديد وإلى صحوة سياسية وإلى بعث للثقافة الإفريقية والشعور بالثقة الاجتماعية.

إنني أفكر في مرحلة ما قبل الاستعمار باعتبارها سنوات المحنة لأنه في هذه السنوات وعلى مدى قرون طويلة عانت إفريقيا بشكل مستمر وقاس من علاقاتها مع أوروبا. وكانت سنوات المحنة هي سنوات العزلة والشلل أيًا كانت التجارة التي مورست فيها سواء كانت تجارة العبيد أو غيرها.

كم عانت إفريقيا من تفريغها من السكان؟ إن العبودية آذت المناطق الساحلية والقريبة من الساحل، كما آذت غيرها وهو صحيح بالنسبة للكونغو وبالنسبة للساحل

(١) ما يلي هو تلخيص من كتاب بازيل ديفيد سون «African Slave Trade» المرجع السابق ص ٢٨٥ ـ ٢٩٦.

الشرقى وبالنسبة لشرق خليج غينيا، وهو صحيح أيضًا لغيرها، وبشكل عام إذا أخذنا فى الاعتبار أن من وصل حيًا إلى السواحل الأمريكية يصل إلى نحو ١٢ مليونًا وأضفنا مليونين لمن فقدوا عند عبور المحيط وأضفنا نصف هذا العدد الإجمالى أى نحو سبعة ملايين من فقدوا قبل الإبحار (وهذا الرقم الأخير هو مجرد ظن لأنه لا توجد إحصائيات) فنحن بهذا نصل إلى أن العدد الإجمالى يبلغ ٢١ مليونًا من التجارة عبر الأطلنطى فقط، إنه عدد ضخم لا شك ولكنه يتوزع على مدة طويلة، وإذا نظرنا إلى العدد المفقود قبل ١٦٥٠م أى قبل أن تتوسع تجارة العبيد وأضفنا الفاقد البالغ ٢١ مليونًا فى حدود القرنين اللذين تميزا بالتوسع فى الاسترقاق (١٦٥٠ ـ ١٨٥٠م) نكون قد وصلنا إلى إجمالى يقدر بنحو عشرة ملايين عن كل قرن من هذين القرنين، فإن ذلك يشير إلى فقدان معجز لهؤلاء الناس الذين قامت التجارة بقسوة ضدهم.

لقد كان هناك فقدان مستمر للناس وأدى هذا إلى إضعاف المجتمعات، إن السكان فى هذه الأيام الحالية قد زادوا وفى غرب إفريقيا هناك زيادة كبيرة فى المنطقة الساحلية أكثر من ٥٠ نسمة فى الميل المربع الواحد فى بعض المناطق، كما أن هناك كثافة لا بأس بها عند حدود الغابات. ولكن فى المناطق التى تقع ما بين حدود الغابات بين أراضى السافانا تقل الكثافة إلى نحو ١٠ فى الميل المربع وأحيانًا ما تصل إلى شخص أو اثنين فقط.

إن التربة وغيرها من العناصر الطبيعية تفسر هذا التباين ولكن إذا كان من الصواب أن عددًا كبيرًا من عبيد غرب إفريقيا أخذوا من المنطقة المتوسطة؛ حيث لم تكن هناك دول كبيرة تحميهم فإنه يمكن القول إن هذه الندرة النسبية للسكان لها علاقة بتجارة الرقيق.

الهجرات

إن الشواهد الخاصة بالتفريغ السكانى الخطير من خلال التجارة غير مقنع وحده، وأن أعدادًا كبيرة من المقتنصين كانوا يشحنون من أراضى الغابات فى نيجيريا لفترة طويلة جدًا، ومع ذلك فإن هذه المناطق كانت من أكثر المناطق كثافة سكانية فى إفريقيا. يعلق أحد الكتاب قائلاً: إننا إذا حكمنا من وثائق القرن التاسع عشر فإن الكثافة السكانية الزائدة كانت هى القاعدة فى كل أقسام قبيلة أيجبو. ويعلق بازيل: وهنا وبأى نسبة تكون فلا يبدو أن تجارة العبيد كان لها أثر يقلل من معدلات الولادة والحياة، وهذا

التحفظ لا يعنى القول بأن تجارة العبيد ساعدت على زيادة نسبة المواليد ولكنه يعنى أكثر أن نسبة المواليد في هذه المناطق المتسمة بالخصوبة قد ساعدت على تجارة العبيد بمثل ما كان يقال في الأزمنة البعيدة إن زيادة الكثافة السكانية في جنوب نيجيريا جعلها تتحرك وجعل حركات الهجرة تزيد بما ساعد على تعمير وسط إفريقيا وجنوبها.

إن الإنسان يتعين عليه أن يمعن النظر في التأثير السياسي لهذا النظام الاستعماري لتجارة العبيد وهو نظام حتى لو اعتبر نموًا تلقائيًا للضرورات الاجتماعية فإنه كان سياسيًا وأخلاقيًا مشوهًا، وسواء كانت تجارة الرقيق التى أسست بها أوروبا الغربية جزءًا كبيرًا من رخائها كان انحرافًا حقيقيًا أو أنه كان مجرد خلاصة لطبيعة التقدم اللا إنسانى فى هذا العصر، كما لاحظ كارل ماركس بالنسبة لعمل الأطفال في المصانع والاسترقاق في الورش. فإن هناك مآسي كثيرة دلت عليها تجارة العبيد سواء كان ثمة تفريغ سكانى أو لم يكن.

والحقيقة إن كثيرًا من المؤرخين يعتبرون عملية الاسترقاق وتجارة العبيد قد أفقدت إفريقيا قسمًا كبيرًا من ثرواتها من الأيدى العاملة الإفريقية ويعتبرون هذا الأمر سببًا أساسيًا للتدهور الحضارى والتنموى لإفريقيا خلال هذه القرون، وأن تفريغها من السكان هو المسئول عن التخلف الحادث من بعد.

الشاهد الاقتصادى

إن الشاهد الاقتصادى هو أكثر قسوة ولا يمكن أن نثبت بالشكل الجازم أن العلاقات الأوروبية بين أعوام ١٤٥٩ ـ ١٨٥٠م كانت هى سبب الركود الاقتصادى فى إفريقيا، أو أن هذا الركود صار أسوأ بعد أن سادت تجارة العبيد حوالى سنة ١٦٥٠م؛ لأنه حتى بعد أن انطلقت التجارة استمر الإفريقيون ينسجون المنسوجات ويصهرون المعادن ويمارسون الزراعة ويعملون بالحرف والتقنيات اليومية التى يمارسونها فى حياتهم اليومية. ولكن بطاقة ضعيفة

وبالنسبة للزراعة فرغم أن كان ثمة بعض المغانم لهم باتصالهم بأوروبا؛ لأن السفن الآتية من جنوب أمريكا أدخلت محصولات جديدة نافعة صارت ذات أهمية كبيرة بالنسبة لإفريقيا.

وكان لذلك أثر طيب على الشعوب الإفريقية وزراعتها، فإنه لايكاد يكون ثمة شك في أن الموازين الخاصة بالآثار الاقتصادية الناتجة عن الاتصال الأوروبي قد أدت إلى تدمير منتظم وحاسم للحياة الإفريقية. وبعد سنة ١٦٥٠م تقريبًا فإن الإنتاج الإفريقي من أجل التصدير صار إنتاجًا وحيد المحصول منحصرًا في القوى البشرية وهذا يظهر ما يؤدي إلى اختناق المناطق الساحلية والغربية من الساحل، وكلما اتسع الإنتاج الأوروبي من أجل التصدير وشمل البضائع الاستهلاكية، أدى هذا بالدول البحرية في أوروبا إلى تطورها الاقتصادي.

إن أسباب هذا الاختناق كانت متنوعة، ومن الواضح أن الإفقار نتج عن تصدير الرجال والنساء أنفسهم الذين ينتجون الثروة في بلادهم. وبتصدير العبيد فإن الدول الإفريقية كانت تصدر رأسمالها الخاص بغير عائد محتمل يعود لصالحها أو يزيد من طاقتها الاقتصادية. إن تصدير العبيد يختلف بشكل جذري في هذا الخصوص عن الهجرات الإجبارية للرجال والنساء الفقراء في القرن التاسع عشر؛ لأن الملايين الذين تركوا بريطانيا مثلاً في تلك السنين كانوا قادرين على أن يدخلوا في التيار العام للتوسع الرأسمالي، ومن ثم يفيدون بلدهم الأصلي بطرق مختلفة، ولكن العبيد الإفريقيين لم يكونوا يسهمون أية مساهمة إلا أن يزيدوا ثروات أسيادهم وهي ثروات لا يمكن أن تعود إلى إفريقيا. إن البائعين للعبيد في إفريقيا لا شك كانوا يتسلمون مقابلاً لما يبيعونه من العبيد ولكن طبيعة المقابل كانت غير منتجة. إن شروط التبادل نفسها منعت إيجاد تراكم رأسمالي يمكن أن يؤدي إلى التقدم في الاقتصاد. هذا رأس المال الذي كان يركمه الملوك والتجار الكبار كان مجرد أسلحة للحرب. ومن وجهة النظر الاقتصادية فإن تجارة الرقيق مع أوروبا لا ينظر إليها فقط باعتبارها مقدمة للاستعمار، ولكنها كانت شكلاً من أشكال الاستعمار المدمر والبدائي والتبادل بين السلع الاستهلاكية وبين المادة الخام للعمالة العبودية:

تدهور الصناعات المحلية

في مواجهة الطلب على العبيد تدهورت وانهارت الصناعات المحلية، وعندما يكون

المنتج الوحيد الممكن تسويقه هو المنتج نفسه فلا يمكن أن تنمو أو تنتعش الحرف أو الصناعات المنزلية، ناهيك عن توسعها ونموها. إن المنسوجات الأوروبية الرخيصة طردت من السوق الملابس الممتازة التى كانت تنتج فى ساحل غينيا. وقد تحدث أحد المؤرخين عن ذلك سنة ١٥٠٦م فلاحظ أن البرتغاليين كانوا يشترون هذه الملابس ويحملونها معهم إلى أوروبا وكانت بنين مشهورة على وجه الخصوص بالمنسوجات. ثم ما أن حل عام ١٨٥٠م حتى كانت هذه المنسوجات قد سقطت وصارت ذات أهمية ثانوية، على الرغم من أن المنسوجات مثلاً فى كانو فى شمال نيجيريا ازدهرت ونمت فى الوقت ذاته، ذلك لأن كانو كانت تنتج فى نظام اقتصادى بعيد عن التأثر المباشر بتجارة العبيد عابرة البحار. ولم تكن تجارة العبيد داخل القارة تجارة سائدة لديهم قط. وقد لقيت منسوجات داهومى المصير ذاته الذى لاقته منسوجات بنين، رغم أن البعض كتب فى سنة ١٧٨٩م أن داهومى تنتج ملابس قطنية طيبة وصباغتها جيدة وخاصة اللون الأزرق منها. وكانوا يتحدثون عن جودة المصنوعات هذه التى تستطيع أن تنافس الواردات المتنامية لمنتجات القطن المصدرة من لانكشير فى بريطانيا.

هذه الصناعات المحلية تدهورت فى الوقت الذى اهتم فيه التجار والرؤساء بتجارة العبيد، وفى ذلك الوقت نفسه لم يحدث توسع حقيقى فى الاقتصاد لأن التجارة الجديدة التى جلبت الثروات كانت شأنًا فرديًا يستمتع به الملوك والتجار.

وكان الملوك الذين يقومون بالتجارة لا يعنيهم كثيرًا التراكم الرأسمالى وإنما يركزون همهم فى جنى الثروات وتمجيد أسمائهم وسمعتهم وتوسيع مناطق نفوذهم وكسب الحلفاء، وكان النظام مستقرًا فى هذه الحدود ولكن حدودهم كانت تنحسر عن الرغبة فى أية تنمية اقتصادية تؤدى إلى تغيرات تراكمية فى النظام الاقتصادى.

ومع نهاية تجارة العبيد تحول التجار الأقوياء فى دلتا النيجر إلى إنتاج زيت النخيل يستخرجونه من مزارع واسعة، وكثير منهم كانوا يدينون بثرواتهم إلى عملية تصدير الزيوت أكثر من تجارة العبيد. والسؤال هو هل هذا الشكل الجديد للإنتاج تطور بسرعة إلى أن يصير نظامًا رأسماليًا فى غرب إفريقيا؟ يحتمل أنه كان يمكنه ذلك ولكنه لم يعط الفرصة قط؛ لأنه سرعان ما أتى الغزو الاستعمارى وأثبت أن أوضاع الغزو وظروفه تؤدى إلى عكس التطور الاقتصادى وإلى هدم التطور الاقتصادى أكثر مما كانت تفعل

بتجارة العبيد لأنه مع الغزوات أتت السيطرة والإخضاع، وهذا الإخضاع شكل عنصراً من عناصر إنهاء المساهمة الإفريقية في المشروعات التجارية الكبرى وإنهاء الإدارة الإفريقية للتجارة. وخطوة خطوة انهارت العائلات والهياكل التجارية القديمة أو جنبت لصالح الاحتكارات الأوروبية الجديدة. وقد أدخلت هذه الاحتكارات العديد من المخترعات والابتكارات التي أدت إلى سحق التكنولوجيا القديمة المتخلفة، وأدخل الحكم الاستعماري نماذج جديدة للتبادل التجاري وصارت العملة النقدية تستخدم استخدامًا واسعًا لأول مرة وأدخلت البنوك وبدأ إنتاج الكاكاو والمحاصيل الخاصة بالفول السوداني مع استخراج المعادن من المناجم. وهذا التوسع في الإنتاج لم يكن يختلف في آثاره عن التوسع في تجارة الأطلنطي أيام تجارة العبيد؛ لأن ما كان يتطور بسبب هذه التجارة هو الاقتصاديات الأوروبية وليست الإفريقية. وإن فرص التطوير إلى نظام رأسمالي إفريقي كانت منعدمة أو أنها هبطت إلى درجة الانعدام.

هل كان ما سمي بالتنمية الأوروبية لإفريقيا قبل انتهاء المرحلة الكبرى لتجارة العبيد في غرب إفريقيا أي قبل سنة ١٨٣٠م هل كانت تنمية رأسمالية إفريقية كما أطلق الغربيون عليها، أي هل كانت للصالح الإفريقي أم لا؟

إن أية إجابة عن هذا السؤال ستكون غامضة بمراعاة التنوع الكبير جداً في الظروف المحلية على مدى فترة طويلة، ولا شك أن التجارة بأرباح كثيرة للملوك والمجموعات الحاكمة، ولكن كثيراً ما كان الملوك يوزعون هذه الثروات على الأعياد والاحتفالات وغيرها.

إن التقدم الاقتصادي الذي كان مطلوبًا في تلك الأيام هو إنتاج نظام رأسمالي محلي قادر على التطور التكنولوجي السريع، وهذا يتطلب تطوير الحريات الاقتصادية ولكن ما حدث هو العكس، وإن تجارة الأطلنطي كانت أبعد ما تكون عن أن تهيئ الظروف لقيام المشروعات في ذلك الوقت.

إن الدراسات العلمية للمؤسسات التي كانت موجودة قبل العصر الاستعماري في إفريقيا هذه الدراسات حتى السبعينيات من القرن العشرين لا تزال في مراحلها الأولى.

الجانب الاجتماعي

ولكن في الجانب السياسي الاجتماعي نجد الدمار الأكبر أو يمكن أن يكون دماراً كاملاً. وهناك مراحل أربع كبرى يمكن أن نتتبعها في العلاقات السياسية كان لكل منها أثره العميق. المرحل الأولى: في البداية كان الاتصال هو مجرد تراكم لنقاط في التبادل بعضها جاء سلمياً وبعضها بما يشبه الحرب، والبحارة الأوائل لم يكونوا يصنعون أكثر من أنهم كانوا يقومون بعمليات كالسطو الليلي على إفريقيا الغربية، ولكن هذا نفسه أعطى نوعًا من الأهمية الجديدة لأراضي الساحل بالنسبة لشعوبها، وهذه الأهمية المتزايدة للساحل كان لها تأثيرها في القرن السادس عشر؛ لأن السكان في هذه الجبهة الجديدة كيفوا أنفسهم سريعًا مع الأعمال الخاصة بالدفاع عن مصالحهم الناجمة عن التجارة العابرة للبحار، وكانت هذه هي المرحلة الثانية وهي المرحلة التي توسعت فيها التجارة والتحالفات السياسية.

في القرن السابع عشر قويت علاقات المشاركة بين الأوروبيين وشعوب الساحل، لم يجر هذا سريعًا ولا هادئًا لقد تضمن صراعًا عنيفًا سعيًا لمزايا الاحتكار بين الأوروبيين لاحتكار البحر وبين الإفريقيين لاحتكار الأراضي، كما حدث أيضًا بين جماعات متحالفة بين الأوروبيين والإفريقيين. وفي هذه المرحلة الثالثة تشكل نوع من ميزان القوى حول تجارة الرقيق، قبل الأوروبيون القيود حول التجارة من السفن ومن حدود الشاطئ واستقر الإفريقيون على توزيع للقوى والحقوق حسب قوة الجماعة الساحلية الإفريقية في السيطرة على منطقتها.

كانت ثمة إمكانية واعدة لتطور هذه المناطق في هذه المرحلة. وعلى طول ساحل الذهب (ساحل غانا الحديثة) بدا لأول وهلة أن المؤسسات التقليدية التي كانت موجودة تطورت إلى نوع يشبه الأشكال الرأسمالية وظهر نوع من أصحاب المشروعات يجنون أرباحهم من وضع شبيه بالاحتكار ووجد أمراء من التجار يسعون لتشكيل نظم حديثة للإنتاج، وقد قال بعض المؤرخين إنه خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر حدث للتجارة بما يشبه الثورة في المجتمعات التي يعيش فيها شعوب ساحل الذهب. ولكنها كانت ثورة فاشلة؛ لأن تجارة الصادر والوارد في هذه المنطقة كانت تشكل حجمًا أصغر مما تشكله في مناطق أخرى، لذلك كانت الشركة غير متساوية رغم أنها بقيت نوعًا من الشراكة.

كانت هناك معوقات وكانت موازين القوى تتغير في الأرض بواسطة البحر، لقد قاتل البريطانيون الفرنسيين كما قاتل الأدراريون (Adrars) الداهوميين (Dahomeyans)، ومع ذلك لم تكن الحروب ظاهرة إلى حد يجعلها وضعًا عامًا وكثيرًا ما كان يحدث السلام بين الشركاء، وقد حدث الكسر الأول الحاكم في القرن الثامن عشر عندما فقدت شعوب الداخل صبرها بالنسبة لوسطاء الساحل فواجه الأوروبيون في ساحل غينيا قوى إفريقية توسعية للمرة الأولى، وقامت الصراعات المهددة ونشبت الحروب وكان الإفريقيون أكثر قوة من أن يهزموا فلما أعترف بحقهم في الوجود كانوا مستعدين للدخول في الشراكة.

وفي القرن التاسع عشر مع المرحلة الرابعة تغير الميزان مرة أخرى. إن إلغاء بريطانيا وفرنسا تجارة الرقيق قد حدث جنبًا إلى جنب مع صعود الاستعمار الجديد (الإمبريالية)، لم تكن أوروبا مهتمة بالمساواة في الحقوق كانت فقط تريد السيطرة والسيادة والاستغلال الاقتصادي للقارة كلها، فلم تعد تكتفي بأسر الشعب الإفريقي وتهجيره واستعباده فقط فصار طلبتها القارة الإفريقية كلها أرضًا وثروات وشعبًا عاملاً فيها.

هذا هو السبب العميق لإلغاء تجارة الرقيق في السياسة الأوروبية أنهم أي الأوروبيين قالوا إنه بدلاً من أن نستورد العبيد فلنحتل أرضهم ولنبقيهم فيها يعملون ويستخرجون ثرواتها لصالحنا. وفي الوقت نفسه كانت أمريكا قد استقلت عن أوروبا فلم يعد للأوروبيين مصلحة في أن يصطادوا العبيد من إفريقيا ويصدروهم إلى أمريكا. ألغيت العبودية عن البشر لأنهم قرروا استعباد إفريقيا كلها كقارة وأرض.

وما لبثوا أن اندمجوا في السياسات الإفريقية والتدخل بالتحالفات وغيرها وصار من الحتم لأوروبا الصناعية أن تنتصر وتسود على إفريقيا غير الصناعية.

ويبدو من هذا العرض أن هذه العلاقات المتغيرة تظهر أن كلاً من المراحل الأربع السابق الإشارة إليها ترتبط عضويًا بالمرحلة التالية لتجارة العبيد وأزمة إلغائها والغزو الاستعماري كل هذه كانت وجوهًا لعملية مستمرة، ومن ثم فإن الشراكة الساحلية القديمة المعتمدة على علاقات تجارة العبيد ارتبطت بموضوع الحريات وهو إلغاء الرق لأوروبا وإفريقيا وشقت الطريق للنظام الاستعماري.

إن هذه النتيجة يسهل معرفتها من آليات تجارة العبيد فيما يتعلق بأشكال الحكم الإفريقية . ومن الناحية السياسية والاقتصادية والثقافية أيضًا فإن ارتباط العلاقات الأوروبية جنحت إلى أن تتقوى بالجوانب المحافظة للتنظيم السياسى الإفريقى : النظام القبلى ونظام العشائر والرؤساء فقوى الأوروبيون من سلطات الحكام التقليديين ، وهذا أعطى للقادة التقليديين مصلحة إضافية فى استبقاء الأوضاع على ما هى عليه وأصبحوا قوة محافظة ، وأعطى هذا قوة للحكام فى قمع المتمردين عليهم والثائرين ضدهم .

إن حكم الرئاسات الإفريقية كان ولا يزال حكمًا يمثل شكلاً من أشكال الحكومة النيابية وكان فعالاً ، ولكنه عانى من نقص شديد فإن الحروب والإغارت المستمرة كانت لصالح أشخاص من الرؤساء القبليين ذوى النفوذ فى كل من الجانبين المتحاربين .

* * *

إن أسباب التغيير فى التطور الأوروبى ما بين القرون من الخامس عشر إلى الثامن عشر معروفة تمامًا ، وهذه الأسباب ليست المقصودة هنا ، إنما المقصود الآن هو إظهار كيف أن التقدم الأوروبى لم يكن له مثيل فى تطور إفريقيا ، ولكنه كان على حساب أية إمكانية تطور فى إفريقيا ؛ لأنه فى هذه القصة يستطيع الإنسان أن يفهم لماذا كانت الهوة التكنولوچية بين شعوب أوروبا وإفريقية أو على الأقل بين الدول الكبرى والجماعات الأكثر تقدمًا ، لماذا كانت هذه الهوة تتسع عبر هذه الحقبة الطويلة أى عبر سنوات تجارة الرقيق من الاختلاف الضيق إلى الاختلاف الواسع ، ولماذا أتى بعد ذلك الغزو الاستعمارى ، ولماذا صار من الممكن للأوروبيين أن ينظروا إلى الإفريقيين باعتبارهم بدائيين وأنهم غير ذوى ثقافة وأنهم غير قادرين على أى إنجاز حضارى ينتمى إليهم؟ هذه المقولات العنصرية فقدت كثيراً من آثارها السامة خلال السنوات الماضية من البحث الإفريقى ، ولكنها تظل فى الذاكرة فى أنها كانت أداة ثقافة رئيسية لتسويغ الهيمنة الاستعمارية .

وعلى مدى القرون الأربعة فإن ميزان الكسب كان ذا طريق واحد وبمعنى آخر كان ذا كفة واحدة للأوروبيين ولم يكن هناك أى نوع من التزاوج الخلاق بين الثقافات أو الأفكار ولا أى نوع من المشاركة فى الثروة والإنجاز .

وبالنسبة لأوروبا كانت التجارة مع إفريقيا دائمًا مربحة وهذا الربح ساعد أوروبا على تطوير أشكال منتجة للمجتمع وللحكم ، ولكن بالنسبة للمجتمعات الإفريقية كان

غير قادر على أن يحمل تغيرات اجتماعية واقتصادية مطلوبة على العكس كان يلقى بهذه المجتمعات فى أوضاع سياسية واقتصادية من اليأس والإحباط . إن كل العلاقات يمكن النظر إليها باعتبارها مظهراً آخر من مظاهر التبديد غير العادى للتراكم الرأسمالى خلال الثورة الصناعية فى أوروبا .

إن هذه العلاقة أنتجت شيئاً آخر سيئاً لقد أنتجت لدى الأوروبيين شعوراً معنوياً بالسمو العرقى ، مما ساعد على تسريع الغزو الاستعمارى ولا يزال ينخر كالسوس فى أعضائها . لقد ذهبوا إلى الاعتقاد بأن تجارة العبيد ليست من تبعاتهم ولكنها نتاج طبيعى لعدم الاهتمام الإفريقى بالحياة الإنسانية . وفى سنة ١٨٣٢ م وافقت الحكومة البريطانية على أن ترسل حملة للنيجر مصحوبة بوكلاء ليوقعوا معاهدات مع الرؤساء المحليين لإنهاء هذه التجارة البشعة وليقنعوهم بمزايا هذا الأمر بدلاً من الحروب والاعتداءات المتبادلة . ولم يهتم هؤلاء الوكلاء المنافقون بأن يعرفوا أن هذه التجارة كانت تستحثها أوروبا وتصر عليها قروناً عديدة . إن أوروبا وليست إفريقيا هى ما زكت تجارة العبيد عبر البحار ، ولكن أوروبا بمشاعرها الاستعمارية المتباهية لم تستطع أن تعترف بابنها المشوه وهو تجارة العبيد .

وبالنسبة للإفريقيين فإن المعنويات الخاصة بسنوات تجارة العبيد مالت إلى أن تنتج لديهم شعوراً نقيضاً ، لقد حملت الإفريقيين بشعور من النقص وحملتهم الإحساس بالذنب وبالخجل . لقد قال أحد الأوروبيين : نحن الأوروبيين أخطأنا بأن استعبدنا الإفريقيين ولكننا أوقفنا هذه التجارة بينما الإفريقيون لم يصروا فقط عليها بل استعبدوا بعضهم البعض فهل يستطيع الإفريقى فعلاً أن يدير نفسه بنفسه . ويقال هذا الكلام بصرف النظر عن حقيقة أن الأوروبيين هم أنفسهم وفى زمانهم ومكانهم كانوا يسترقون بعضهم بعضاً ، والحقيقة أن الإفريقيين لم يسترقوا قبائلهم قط إنهم كانوا يصطادون شعوباً أخرى كانت تعيش فى إفريقيا وبهذا المعيار لم يكونوا أقل أخلاقية من الأوروبيين .

إن كلا الأمرين الفخر والخجل أو الشعور بالسمو أو بالنقص كلها بقايا ماض يجب دفنه ولكنه لم يدفن إلا بعد أن يفهم جيداً المشروع العبودى .

بالإضافة إلى هذا التحليل الرائع لبازيل ديفيد سون لأربعة قرون من السلب والنهب للبشر الإفريقى ، يمكن بإيجاز شديد تلخيص الخسائر الإفريقية فيما يلى :

* أجبرت إفريقيا على تصدير أغلى ثرواتها وهى الأيدى العاملة البشرية حيث نقلت الملايين منها للعمل فى المزارع والمناجم الأمريكية، وحققوا أرباح طائلة وثروات ضخمة ليس لأوطانهم أو لأنفسهم بل لدول أوروبا وأمريكا.

* نجم عن تجار الرقيق استيراد البنادق والبارود وأدى إدخال الأسلحة النارية أى ثورة فى مجال القنص والقبض على الرقيق، وإلى انتشار الحروب والصراعات بين القبائل الإفريقية فأحدث ذلك دمارا فى الإنتاج وفتكًا بالقوى البشرية وتشتيتًا للسكان. وعندما بدأ التكالب الاستعمارى كان الانقسام والتشتت هو طابع الجماعات البشرية فى إفريقيا مما سهل على الغزاة الأوروبيين مهمتهم فى السيطرة على أرض القارة وتحقق الاستعمار الكامل.

* أدت الإغارات على الرقيق إلى تدمير وهجرة وحرق القرى، وأثر ذلك على الصناعات المحلية كالنسيج والأقمشة وحرف التعدين البرونزية والنحاسية والفخار التى ازدهرت فى الحضارات القديمة، وأدت إلى استغلال ونهب الثروات الإفريقية لصالح القوى الأوروبية وكان لهذا الاستغلال أثره الواضح بعد استقلال دول إفريقيا[١].

* دمرت ممالك إفريقية بكاملها مثل مملكة «المانيكونغو» فى حوض نهر زائير، ومملكة لواندا فى أنجولا، ومملكة المومومتابا فى موزمبيق فى الشرق.

* أصبحت المجتمعات الإفريقية تعانى من حالة من الفوضى نتيجة الصراعات بين القبائل التى تبغى أسر أعدائها لبيعهم رقيقًا فساءت حالة الأمن. غياب الشباب أدى إلى شيخوخة المجتمعات وأصابتها بحالة من الاكتئاب نتيجة الحزن على فراق الابن أو الزوج أو الأب، فصارت تحيا دون أمل فى المستقبل.

* أدت تجارة الرقيق إلى الخلخلة السكانية الموجودة فى ساحل غرب إفريقيا، وهو ما أدى إلى فراغ سكانى حتى اليوم لا سيما فى أنجولا وموزمبيق وحوض نهر زائير[٢].

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الرابع ص ١٤٦ ـ ١٥٠.
(٢) الموسوعة الإفريقية ـ المرجع السابق ص ٣٨٦.

الفصل السادس «الأخير»

على من تقع مسئولية بيع الرقيق؟

- هل باع الإفريقيون ذويهم؟
- المشاركة التجارية ومقاومة الإفريقيين
- مقارنة بين الرق الأوروبى والرق العربى
- التعويضات عن العبودية

أولاً: هل باع الإفريقيون ذويهم؟

هل باع الإفريقيون ذويهم، وهل باع حكام الممالك الإفريقية شعوبهم وانغمسوا فى تجارة الرق؟ الإجابة بنعم هذا ما تردده أصوات كثيرة بالغرب ليبرروا به جريمة تجارتهم للرق الإفريقى عبر أربعة قرون، وهم يقولون لولا مساعدة الإفريقيين شعوبًا وحكامًا ما استطعنا أن نأسر كل هذا العدد من أبناء إفريقيا ولولا أننا وجدنا البائع لما كنا أصبحنا مشترين.

لا شك أن عددًا من الإفريقيين تعاونوا بفعالية مع تجار الرقيق، ولكن يتعين اليوم أن نتفهم ظروفهم ودورهم وإلا سيخضعون لظلم شديد، وقد حدث ذلك فى داهومى وبنين، ولكن بشكل عام فإن الرؤساء فى معظم المجتمعات الإفريقية التقليدية لم يكونوا هم ممن باعوا رعاياهم ولم يمارسوا هذه التجارة، وكان الفرد فى مجتمعه له حقوقه المعترف بها والمقدسة لدى القبيلة، وعلى سبيل المثال مجتمعات الآكان فى غينيا نجد أن قانونها يؤكد قداسة الجنس البشرى وقداسة الفرد وأن كل إنسان هو وريث مفترض للآخر، وهذا يعنى أن كل إنسان ينظر إليه باعتباره سيدًا فى عائلته أو فى عشيرته، ومن ثم فإن المجتمع يتبادل الاعتراف بكل من أعضائه فى هذا المجتمع واعتباره متساو مع غيره فى الحقوق كلها. إن الرئيس الأعلى له عائلته وعشيرته وورثته يردون منها، وبالمساواة فإن كل العشائر أو القبائل الأخرى يتكون منها مجلس الكبار الذى يلتزم بحكمهم الرئيس وترد سلطة الرئيس من هؤلاء من خلال نظام الأسرة، وهذا يعنى أن الأكبر لايخلعه إلا ابن أمه أو ابن أخته من أمه، ومن ثم فإن الفرد كان له نظامان للعائلة، عائلة أبيه التى ينتمى إليها وينشد منها الحماية وعائلة أمه التى تفتح له أبواب التوارث، ومثل هذا الفرد لا يكون قنا ولا تستطيع أن تبيعه؛ لأن عائلته سيطبقون على رقبة البائع إذا فعل ذلك، وأيضًا فإن هذا الشخص إن كانت لديه شكوى لدى مجلس الكبار بسبب سوء معاملة واجهته أو محاولة أحد كبار العائلة أن يحوله إلى خادم فإن شكواه هذه تكون أساسًا لدعوى لخلع الرئيس نفسه.

والآن هل يمكن للورد أوروبي أو دوق أو بارون أو ملك أن يخلع شرعًا بغير حرب أو بسبب سوء معاملته لرعاياه؟ في مجتمع الآكان كان يمكن أن يحدث ذلك وهذا هو السبب الذي يرجع إليه عدم وجود عبيد في مجتمع الآكان. وفي الحقيقة فإن العبيد لا يأتون هناك إلا من طريق واحد وهو الحروب. إن أسرى الحروب هم الذين كانوا يعتبرون أجانب عن المجتمع، ومن ثم لا يحوزون الحقوق التي يتمتع بها أعضاء المجتمع، وهؤلاء كانوا يقسمون بين ضباط الجيش المنتصر باعتبارهم من غنائم الحرب، ولكن حتى هذا الوضع فإنهم يعاملون بقواعد منضبطة، وفي أغلب الأوقات فإن قواد الحرب يعملون بوعي على دمج الأسرى كل في أسرته الخاصة. وبهذه الطريقة تكون حماية القواد تلقائيًا على أسراهم وهذا ما يحمي هؤلاء الأسرى من سوء المعاملة[1]. وفي الحقيقة فإنه من الممنوع تمامًا على أي شخص أنه يحاول تتبع أصول أي شخص آخر أو أسلافه أو أن يحاول أن يكشف عن شجرة عائلة شخص آخر بدون إجازة من سلطة الرئيس نفسه.

مثلاً إذا تنازع رجلان على استحقاق شيء ما فإن كلاً من هذين الطرفين المتنازعين يتخذ موقفًا من الآخر إما بإنكار نسب الآخر أو بإثبات نسبه لنفسه وهنا فقط يتاح للرؤساء أن يتابعوا ويتعقبوا نسب كل من الطرفين بالتفصيل لإثبات دعوى أيهما، ولكن في غير هذه الحالة فإن تتبع أنساب الناس والكشف عن ذلك يعتبر من الأسرار التي لا تجوز بغير ترخيص وإلا تعرض المخالف لعقوبة قاسية. والسبب في ذلك أن التحليل أو العبث بتاريخ الأسر أو العشائر يمكن أن يهدد نسيج الأمة كلها، وافترض مثلاً أن أحسن قائد جيش معاصر كان من سلالة أسير حرب وكان قتل عددًا من القادة قبل أن يؤسر ولكنه بعد ذلك اندمج في المجتمع الذي أسره وصار من أبطاله، فإن كشف الماضي يؤدي إلى نزاعات في هذا الشأن.

---

(١) وفي غير مجتمع الآكان، كان هناك نوع من الرقيق لا يكونون مملوكين ملكية فردية خاصة لسيد معين بل يستخدمون في القوة العسكرية، باعتبارهم جنودًا في المؤسسة العسكرية ويكون شأنهم شأن مملوكين لنفس المؤسسة، ومن هؤلاء مثلاً كافور الأخشيدي الذي كان في الحرس الخاص لأحد الأمراء في مصر، وكان كافور عبدًا نوبيًا، وبعد وفاة سيده نجح في أن يصبح حاكمًا فعليًا لمصر واعتمد في حكمه على عدد كبير من أبناء جلدته بالجيش (المؤتمر الدولي، «الإسلام في إفريقيا» المرجع السابق الكتاب الحادي عشر بحث د. ميمونة ميرغني حمزة ص ١٦٣).

إن ما أحاول أن أقوله هو أنه فى مجتمع الآكان كان ما يستحقه الفرد يتساوى مع ما يستحقه الآخرون وليس أقل، وكل فرد له الحقوق ذاتها، ومن ثم فلا يباع ولا يعامل مثل القن كما حدث فى النظام الإقطاعى فى أوروبا.

وكان بعض الأثرياء الإفريقيين فى المناطق المنتجة للذهب فى أرض الآكان كانوا من الثراء، بحيث إنهم اشتروا عبيداً من البرتغاليين وأبحروا بهم من قلعة المينا من بين بنين وجزيرة ساوكومى وبرنسيب إلى غانا.

إن الآكان باعوا بعضاً من أسرى الحرب فعلاً، ولكن هذا الذى حدث كان لإنقاذهم من الموت، إذ كان الآكان يعتقدون أنه عندما يموت رئيس أو سيد آخر فإنه يذهب ليحيا فى عالم روحانى يسمى أوسامندو فكان يقتل خدمه ليكونوا فى خدمته فى الحياة الآخرة، ومن ثم فعندما تموت شخصية كبيرة فى مجتمع الآكان فإن عدداً كبيراً من الأفراد يقتلون سراً ويدفنون مع الشخصية الكبيرة، وأحيانًا ما يحتفظ بعدد من أسرى الحرب لهذا الغرض.

ولكن إذا أتى تاجر رقيق أوروبى وأذاع أنه يريد أن يشترى عبيداً وكان هناك عدد من أسرى الحرب احتفظ بهم من أجل الحياة الأخرى للمالك عندما يموت، فإن المالك يقرر ساعتها ما إذا كان يبيع فرداً أو اثنين منهم ليستبدل بهم متاعًا آخر. وبالتدريج صارت النقود نافعة بدلاً من مراعاة العادات القديمة الخاصة بالخدم الذين يذهبون مع السادة فى الحياة الآخرة. وفى الحقيقة فإن بيعهم يعنى بالنسبة لمالك العبيد المحافظة عليهم من الموت، وعلينا أن نعترف بأن بيع الإنسان قد يكون أحسن من قتله.

إن بيع الرقيق لذويهم يقع أكثر على عاتق الأوروبيين الذين أسهموا إسهامات فعالة وخبيثة فى إذكاء هذه التجارة بإثارة القبائل ضد بعضهم البعض وخديعتهم. إن تاريخ الرق الإفريقى كتب بأقلام أوروبية وكان عليهم ليبرروا هذه الجريمة تصدير حماقة الرؤساء الإفريقيين وإنهم كانوا يبيعون ذويهم مقابل الخرز والمصنوعات الزجاجية والملابس والخمور وغير ذلك، وهذا كلام من قصص الفولكلور قصدوا منه أن يثبتوا لمواطنيهم الأوروبيين كيف كانوا مهرة فى خديعة الأهالى الإفريقيين وكيف كانوا يزدرونهم.

إن تاجر العبيد الأوروبى كان يطلب مثلاً ٢٠٠ فرد فيقول له العميل الإفريقى إنه يحتاج إلى تجنيد ٥٠ من المرتزقة المدربين ولكل منهم بندقية وذخيرة وأطواق للرقاب والأرجل وسلاسل للأيدى والأذرع، وكان تاجر العبيد يقدم له كل شىء بما فيها أطواق وأفران الحديد التى تصنع خصيصًا فى أوروبا وترسل إلى إفريقيا، ويذهب هو ويجلس فى قلعته يستقبل العبيد المأسورين ويضعهم فى ظروف قاسية جداً وينتظر. وبعد أيام يأتى له العميل الإفريقى بمائتى عبد ويدفع له التاجر الأوروبى العمولة المتفق عليها. ويضع العبيد فى سفن أعدت خصيصًا للرقيق وتبحر السفينة إلى الكاريبى أو إلى أى من الأمريكات، حيث يبيع كل عبد بما يوازى ٣٠ ضعفًا من المبلغ الذى اشتراه به من إفريقيا ويكون سعيداً.

وهؤلاء الذين اشتروا العبيد منه كانوا يستخدمونهم بأقصى ما يمكن من معاملة لينتجوا لهم السكر والقطن والدخان والشاى ويستخرجوا الفضة والنحاس والذهب والقصدير وهم أيضًا سعداء. إنهم يبيعون هذه المنتجات فى أوروبا ويحصلون على أرباح ضخمة، وبهذه الأرباح ينشئون المصانع والورش التى تنتج المنسوجات والكحول والمصنوعات الزجاجية وغير ذلك مما يباع بأسعار غالية فى إفريقيا، ومن أرباحهم فى إفريقيا يشترون مزيداً من العبيد وهكذا.

* * *

فى هذه الفترة كانت إفريقيا مقسمة، وكان على كل قبيلة أن تحمى نفسها من إغارات جيرانها؛ فإن أهم شىء هو استيراد البنادق من أوروبا، وكان الخوف دائمًا وقائمًا من أن يحصل الجار على البنادق ويعتدى على جاره واقترب تجار العبيد الأوروبيون من الأفارقة وعلموهم الاحتياج إلى البنادق بإلحاح؛ لأن من ملكها يدافع عن نفسه ضد القبيلة (العدو) أو يسيطر بها عليها. كان التاجر من هؤلاء يذهب إلى العشيرة أو القبيلة (أ) فيقول لهم إن العشيرة (ب) تطلب بنادق وأسلحة لخمسة آلاف رجل ولكنه يفضل أن يبيع هذا السلاح العشيرة (أ)، فما الذى يتصور أن تفعله العشيرة (أ) طبعًا ستقول له أعطنا البنادق لندافع عن أنفسنا من العشيرة (ب)، فيقول لهم التاجر الأوروبى إنها تتكلف كثيراً من النقود فيقول له رئيس العشيرة (أ) ليس لدينا ذهب كثير الآن فيقول له التاجر الأوروبى لا تقلق فقط أعطنى أسرى الحرب الذين

لديك . وفى أحيان كثيرة كان يذهب التاجر الأوروبى نفسه إلى القبيلة (ب) لتشترى منه السلاح بالطريقة نفسها وتتقاتل القبيلتان والتاجر نفسه يمد كلاً منهما بالسلاح . وجرى ذلك القتل والعدوان والهجوم والخطف فى إفريقيا كل يوم وكل أسبوع وكل شهر وكل سنة لأكثر من ٤٠٠ عام[1] .

وفى الوقت ذاته كانت لإفريقيا تجارة محترمة مع العرب وآسيا عبر البحر الأبيض والساحل الشرقى الإفريقى، ولو كانت إفريقيا تركت وحدها لصارت قوية اقتصاديًا مثل باقى العالم، ولكن تجارة الرقيق دمرت نظمًا اجتماعية وممالك مشيدة . وإن قصصًا مثل شراء المرايا الزجاجية هى قصص للفولكلور فقط ؛ فالحقائق المخيفة فى كتب التاريخ أن الغرب أمد الشعوب الإفريقية بالبنادق ليتقاتلوا ويأخذوا هم العبيد، ولا يزال يمدهم بالسلاح ليتقاتلوا ليأخذ منهم ما تبقى من ثروات القارة .

لا بد أن يعترف الغرب بدوره الكبير فى تجارة الرقيق ويعوض الأفارقة عن هذه الجريمة البشعة التى لا مثيل لها فى التاريخ البشرى تعويضًا عن النفس التى أزهقت أو دمرت وعن الأضرار المعنوية التى لم تصب العبيد وحدهم، وإنما أصابت أبناءهم وذريتهم من بعدهم .

(١) مجلة نيو أفريكان New African عدد مارس ٢٠٠٥م - ص ٥٠ .

ثانيا: المشاركة التجارية ومقاومة الإفريقيين

الحقيقة أن الملوك والمؤسسات الحاكمة في إفريقيا فشلت في حماية رعاياهم من الأسر، ولم يستطيعوا تفادي التفكك والدمار الاجتماعي الذي أحدثته تجارة العبيد عبر البحار. ويبدو أنه لم تكن فرص النجاح مطروحة أمامهم قط كما لم يكن أمامهم خيار في أن يستطيعوا الابتعاد عن التجارة الأوروبية بجملتها ولا أن يقاوموا المطالب الأوروبية، وقد حاول وكافح بعض الحكام الإفريقيين إلغاء تصدير العبيد ولكن هذه المحاولات كانت دائمًا غير مجدية.

لم يكن أفونسو الأول ملك الكونغو هو الحاكم الوحيد الذي حاول أن يزيح نير العبودية، يذكر تقرير سويدي أن ملكًا إفريقيًا في السنغال أصدر قانونًا يمنع فيه مرور العبيد عبر أراضيه، ولكن هذا الإجراء لم يأت بنتيجة لأن الزوارق الفرنسية كانت تذهب إلى ساحل آخر عند نهر السنغال، وقد طلب الفرنسيون من الملك العدول عن هذا القرار لتسهيل مهامهم في نقل العبيد وقدموا إليه الهدايا ولكن الملك رفض هداياهم وقال إن أموال الشركة كلها (شركة السنغال الفرنسية) لن تحيده عن قراره، ولم يجد الفرنسيون أمامهم إلا الالتفاف بعيدًا عن أرض السنغال.

ولنأخذ داهومي مثلاً هذه الدولة الدموية التي كانت نتاج العلاقات الإفريقية الأوروبية التي قامت على أساس علاقات التبادل للعبيد بالبنادق واشتركت مشاركة فعالة في اصطياد العبيد والاتجار بهم، حاولت في بداياتها أن تحمي رعاياها وتدرأ عنهم اقتناصهم بغزو جيرانها وأسر أهلهم ومبادلتهم بالبنادق ووجدت في ذلك الحل لإخضاع جيرانها الأعداء وحماية شعبها. وهي وإن أنقذت رعاياها فقد كان ذلك على حساب الإفريقيين الآخرين وأسهمت بذلك في نمو التجارة الإجمالية للعبيد.

ففي عام ١٧٢٧م عند غزو الأوروبيين لساحل العبيد (ساحل غينيا) أسر ملك داهومي ضابطًا إنجليزيًا وحاول عن طريقه أن يقلل من أثر تجارة العبيد التي كان يعاني شعبه منها معاناة مخيفة، فعامله بكرمه وسمح له بأن يعود إلى إنجلترا وأعطاه ٣٢٠ قطعة من الذهب و٨٠ عبدًا، وطلب منه أن ينقل إلى سادته أن الأهالي مستعدون أن يبيعوا أنفسهم له بشرط ألا يحملهم بعيدًا عن بلدهم. ولكن هذا الاقتراح لم يجد

استجابة فى لندن لأن المستثمرين هناك لم يكن لهم مصلحة فى أن يشتروا العبيد ليستخدموهم فى غرب إفريقيا.

ولكن أرقام التجارة فى ذلك الوقت شاهدت انخفاضًا عندما استطاعت مملكة داهومى أن تسيطر على مراكز التصدير الفعلية فى ساحل العبيد. وعندما امتدت داهومى إلى الساحل وصارت على اتصال بالتجار الأوروبيين كان التصدير السنوى منها يبلغ نحو عشرين ألف مقتنص فى السنة، فانخفض بعد ذلك بشكل حاد ولم يعد كما كان عليه من قبل حتى أن الحاكم البريطانى كتب يقول إن أكبر عدد صار يرسل من داهومى مع ممالك صغيرة أخرى لا يتجاوز ٥٥٠٠ عبد، فى هذا الوقت كان تسليم العبيد الإجمالى من إفريقيا بدأ فى التناقص لذلك لم يعد ساحل العبيد يستحق اسمه هذا[1].

ظهرت دولة الفون مثل جارتها العدو اللدود داهومى فى القرن السابع عشر، وجاهد شعبها على إقامة دفاع ذاتى لنفسه ضد هجمات تجار العبيد وضد جيرانه الشرقيين، ولا شك أنهم كانوا مهتمين أكثر بالدفاع عن أنفسهم فى مواجهة الهجمات التى تأتى من الشاطئ، وكلما كان ملكها يجد عجزاً فى تقديم العبيد لتجار الساحل المستبدين كان يسير جيشًا للحصول عليهم من جيرانه فى داهومى بالذات التى كانت تدافع عن نفسها بكفاءة بقدر ما كانت تستطيع أن تحصل على الأسلحة النارية والذخائر، ولم يكن ذلك إلا بتبادل السلاح بالعبيد، ومن ثم فإن قوة داهومى لمقاومة الفون - التى كانت نفسها خاضعة لذات الضغوط - كانت تعتمد على تسليم العبيد للساحل، ولم يكن ثمة بديل لذلك إلا باسترقاق الآخرين لشراء الأسلحة النارية أو أن يخاطروا هم بأنفسهم بأن يسترقوا، هذه فى الحقيقة كانت الآلية الداخلية للعلاقة الإفريقية الأوروبية بالنسبة للعبيد. وقد دُفعت داهومى كما دفعت غيرها من الدول إلى الانغماس بشكل كامل فى موضوع العبودية. لم تكن ثمة دولة بمفردها تستطيع أن تعيش بأمان أو حتى تتمكن من أن تقف بعيداً عن هذا الاتصال وهذه العلاقة التجارية بين العبيد والبنادق، وأن داهومى رغم اعترافها المبدئى فى البداية انجذبت إلى هذه السلسلة المدمرة لتجارة العبيد والتى ترتبط فى حلقة مفرغة بين السبب والنتيجة.

---

(١) المرجع السابق The African Slave Trade, P. 241

كان أمن الفون يتوقف على رغبات ومتطلبات مدن الساحل، وأصبحت الفون هي الحليف القوي لنشطاء الساحل الذين كانوا يدركون قوتها فكانوا يشجعونها ويدافعون عنها ويغرقونها بالسلاح. ووجدت داهومي أن اغتصاب الفون لها والعدوان عليها أصبح لا يحتمل خاصة وقد رفض الفون أن يسمحوا للداهومي أن تبيع من تقتنيهم للأوروبيين مباشرة وأصروا أن يكون البيع من خلالهم وهذا هو السبب المباشر الذى جعل الملك الرابع لداهومي «أجاجا ـ Agaga» أن يخوض حربًا ناجحة ضدهم سنة ١٧٢٧م وسيطر على مدنهم. وهناك على الشاطئ أقامت داهومي صلات مع تجار العبيد من الدول الأوروبية المختلفة ومع البرازيل وبادلت بالعبيد البنادق والمدافع التى صارت بها داهومي قوة لا تقاوم بالنسبة لجيرانها من الدول الإفريقية.

صارت داهومي مع الوقت أوتوقراطية عسكرية واستفادت من هذا الوضع فى ذروة تجارة القرن الثامن عشر، وصدرت مصانع برمنجهام (بإنجلترا) إلى إفريقيا ما يتراوح بين مائة ألف ومائة وخمسين ألف بندقية فى السنة، وكانت المأثورات التى تتردد على الأقل على الألسنة تؤكد أن بندقية من برمنجهام تساوي عبداً من الزنوج. وكان هذا القول يمثل مأثورات أكثر منه مقولة حقيقية لأن التجار الأفارقة نادراً ما كانوا يبادلون زنجيًا ببندقية فقط كانوا يطلبون بضائع أكثر، ولكن هذه العبارة تبقى صحيحة بشكل ما لأن السلاح النارى صار غير ممكن أن يستغنى حكام إفريقيا عنه فى تجارة ساحل غينيا.

إن كميات ضخمة من الأسلحة النارية تدفقت على إفريقيا الغربية خلال فترة تجارة العبيد، وقد أسف التجار الأوروبيون فى الساحل من هذا الفيض من الأسلحة؛ لأن شركاءهم الأفارقة استقووا بها فى عمليات المساومة مع هؤلاء التجار ولم يكن لدى التجار ما يصنعونه. وبالنسبة للإفريقيين فقد انجذبوا إلى هذه السلسلة من الأفعال والنتائج. فقد كان يجب أن يكون لديهم عبيد ليشتروا بهم السلاح ولكى يكون لديهم عبيد كان عليهم أن يمسكوا بالسلاح ويتبادلوا بالعبيد البنادق.

كذلك لم يكن التجار الأوروبيون على ثقة ببعضهم لكى يتعاملوا وفق سياسة عامة مشتركة، وكما لوحظ فى حصون المينا فى ساحل الذهب أن الأوروبيين لا يمكن أن يتحدوا وأن كل أوروبى كان يشعر بالالتزام بأن يبيع الإفريقى ما يريد حتى لا يحصلوا عليه من منافسه إذا رفض هو. وكان الإفريقيون على الحالة نفسها وخاصة فى الذلك

ولكن بعضهم كانوا يجدون القدرة على أن يتوحدوا لتطبيق المقاطعة بالنسبة لشركائهم الأوروبيين. وقد صارت داهومى مشهورة فى أعين الأوروبيين بالسلطة الأوتوقراطية التى كانت لحكامها وقد جاوزت الطابع العام لتنظيم الدولة الإفريقية فصارت أكثر قدرة على الحرب وصارت قوة مسلحة، وكان من النادر أن تكون فى سلام مع جيرانها الذين كانوا يغزون داهومى بشكل منتظم وتغزوهم داهومى بشكل منتظم أيضاً، وقد حاربت معركة طويلة لاستعادة قاعدتها الساحلية؛ حيث كانت المدن البحرية تؤمن نفسها بمساعدة الأوروبيين.

إن التجار الأوروبيين كانوا يبغضون قوة داهومى، وكانوا يأسفون على أن المدن الساحلية فقدت استقلالها ولكنهم كان لديهم احترام لمنجزات داهومى. وبصرف النظر عن موقفهم القاسى من الحياة الإنسانية الذى لم يكن نادراً فى القرن الثامن عشر فإن ملوك داهومى قد فعلوا أحسن ما عندهم فى إطار خيارات أكثر قسوة. إن الأوروبيين كانوا يقذفون بالعبيد أحياء فى الأطلنطى بواسطة قباطنة سفن العبيد للتضحية بهم قرباناً لإله الريح، وكان تعداد هؤلاء أكثر من كل ما قطع ملوك داهومى رءوسهم. إن أحد تجار العبيد من ليفربول فى سنة ١٧٨٣م ألقى بـ ١٣٣ من على ظهر السفينة وهم أحياء لأنهم كانوا ضعافاً أو غير قادرين على البقاء والعمل، وقال إن هؤلاء العبيد يجب أن يموتوا ميراً ذلك بأنه إذا مات العبيد موتاً طبيعياً على ظهر السفينة سيكون فقدهم على حساب الطرف الآخر شركات التأمين لذلك فقد قذف بهم قبل أن يموتوا لديه، وأنه فى حالة ما إذا طلب الملاك بما يقابل هؤلاء العبيد ورفض المؤمن فعلى الملاك الذهاب إلى المحكمة للحصول على التعويض. إن حكام داهومى إذا كانوا يدانون فى الإسراف فى قتل الناس إلا أنهم كانوا يواجهون بشجاعة كل ما يترتب على حروب البنادق مع الفون جيرانهم الأعداء وحماية أهاليهم من الاسترقاق، كانت دولة لها قانون ونظام لم تكن عظيمة ولكن كل العالم وقتها لم يكن كذلك. وإذا كانت مملكة داهومى العسكرية كانت نتاج العلاقات الإفريقية الأوروبية التى كانت تقوم على أساس علاقة التبادل بين العبيد والبنادق فإن مصيرها النهائى كان متوقفاً على تطور الضغوط الأوروبية ولما اختلفت السياسة الأوروبية فى القرن التاسع عشر وتحولت من التجارة فى العبيد

(١) المرجع السابق The African Slave Trade,

وتصديرهم. إلى الرغبة فى فتح القارة الإفريقية وحكمها واستثمارها، وجدت داهومى نفسها تواجه معركة جديدة للسيطرة الاحتكارية لم تعد مع الأفارقة ولا مع المراكز التجارية ولكنها صارت تواجه القوة القاهرة لأوروبا، وشيئًا فشيئًا وجدت الدول الأوروبية نفسها فى دولة داهومى شريكًا تجاريًا أقل فائدة كما وجدتها عقبة فى عرقلة الطموحات الأوروبية للاستيلاء على الأراضى. وبالنظر إلى تطور الإمبريالية الأوروبية والفرنسية خاصة فى هذه الحالة فإن المواجهة صارت لا يمكن تفاديها خاصة بعد أن كان ملك داهومى الرابع قد سيطر على مدن الساحل منذ سنة ١٧٢٧م وبدا أنه قادر على السيطرة عليهم.

إن التهديد الجديد لاستعمار الأرض كان بطيئًا فى بداية تصاعده، ولم تستطع فرنسا أن تحصل على موطئ قدم على الساحل قبل سنة ١٨٥١م عندما أقامت محمية لها فى مدينة تجارية فى «بورت نوفو ـ Borto Novo». ولم يحدث قبل عام ١٨٨٨م أن تبادلت داهومى وفرنسا الكلمات ولكن بعد هذا التاريخ قامت المواجهة بينهما وجلب ملك داهومى الأسلحة من ألمانيا فى حين أنزلت فرنسا ألفين من الرجال فى بورت نوفو لغزو البلاد وهزمت جيش داهومى فى سنة ١٨٩٢م. وأعلنت داهومى مستعمرة فرنسية بعد ستين فقط.

إن هذا الانتقال من المشاركة التجارية إلى الغزو الأوروبى حدث فى مناطق أخرى، وهو مرحلة جديدة فى العلاقات الإفريقية الأوروبية، ويمكن متابعتها مع البريطانيين فى شاطئ ساحل الذهب وفى غابات الأشانتى، وهناك أيضًا دول إفريقية حاولت أن تستغل علاقات العبيد بالبندقية لبناء مناطق آمنة حولها، ولكنها وجدت نفسها مواجهة بالسياسة الأوروبية الجديدة لاحتواء الأرض فلم تستطع أن تقاوم هذا الأمر.

* * *

ثالثا: مقارنة بين الرق الأوروبى والرق العربى

فى فبراير ٢٠٠٣م عقد فى جوهانزبرج بجنوب إفريقيا مؤتمر بعنوان «مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا» نظمه مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الإفريقى «كاساس Casac» بالتعاون مع موسسة «دراما ـ Drammeh». كان الباعث لعقد المؤتمر كما جاء فى ديباجة برنامجه أن الدور الأوروبى لمباشرة الرقيق عبر الأطلنطى معروف أما الحقيقة الخاصة بمباشرة العرب لعبودية الإفريقيين بقيت منطقة مشمولة بالصمت والظلام فى الوعى الإفريقى وغير الإفريقى المتعلق بالمجتمع الإفريقى والتاريخ الإفريقى. وقد زاد من الحقيقة المؤلمة لهذا التاريخ أن العبودية بقيت للوقت الحاضر فى مناطق الحدود العربية الإفريقية وهذه المناطق تشمل الطريق الطويل فى إفريقيا الممتد تقريبًا من خط عرض ٣٠ شمالاً إلى خط عرض ١٠ شمالاً عبر القارة الإفريقية وخاصة موريتانيا والسودان.

واستهدف المؤتمر التركيز على أن تجارة الرقيق والاسترقاق كانت جريمة العرب دون سواهم متغاضين عن حقيقة أن الأوروبيين مارسوا تجارة الرقيق أكثر من أربعة قرون تعرضت القارة خلالها لعملية استنزاف بشرى أدى إلى إضعاف تماسكها مما سهل مهمة الحركة الاستعمارية فى السيطرة عليها. وإذا كان كل من العرب والأوروبيين عملوا فى تجارة الرقيق فإن التساؤل هنا يكون فى كيفية معاملة واستغلال الرقيق وفى مسئولية نزوح تلك الأعداد الضخمة من مواطنها الأصلية.

إن الفرق بين الرق فى العالم العربى والرق فى العالم الغربى أن العرب لم يمارسوا تجارة الرقيق بشكل جماعى ومنظم ومؤسس كما مارسه الأوروبيون، وأن الرقيق الذى جيء به إلى المنطقة العربية عاش فى الأسر العربية وعومل حسب تعاليم الشريعة الإسلامية ولم يستغل فى عمل قاس أو مشروع اقتصادى لا يقوم به سيده؛ فالعبيد وأسيادهم يشتركون فى الأعمال، ولم يسجل التاريخ أى عملية إبادة جماعية للرقيق أو تعذيبهم أو إذلالهم بطريقة بشعة أو نقلهم بصورة جماعية فى ظروف قاسية، وكان فى الغالب يتم استخدامهم بشكل فردى كخدم فى المنازل أو مساعدين لأسيادهم فى مزارعهم أو فى غير ذلك من الأعمال التى يقومون بها.

وإن حسن المعاملة للعبيد فى المنطقة العربية جعل عدداً كبيراً من العبيد يتميزون بالنبوغ فى العلوم والفنون، ووجد بعضهم طريقاً إلى القيادة والنفوذ والسلطان.

والتاريخ الإسلامى يسطر لنا أخبار كثير منهم، وعلى سبيل المثال:

- أسامة بن زيد الذى قاد جيوش المسلمين بجدارة، وكان من عينه هو الرسول ﷺ قبل وفاته.
- الإمام نافع مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب وكان من الثقات فى رواية الحديث الشريف وأهم مرجع فى قراءات القرآن.
- رابعة العدوية التى كانت آية فى النسك والزهد[١].
- قطب الدين أيبك مؤسس سلالة المماليك أولى سلالات سلطنة دهلى.
- الأديب المشهور «الجاحظ» عالم الأدب والبيان.

ذلك فضلاً عن المماليك البحرية الذين صدوا المغول فى عين جالوت.

كان الرق يشكل عند العرب نظامًا اجتماعيًا فى الأساس، وكان سوق الرقيق فى العالم العربى محدوداً وسهل التشبع إذا ما قورن بسوق الرقيق الغربى، كما أن التبادل التجارى بين العرب والإفريقيين فى سواحل شرق إفريقيا، لم يكن يجلب العبيد والنخاسين وإنما كان يجلب أيضًا الرخاء الاقتصادى والازدهار الحضارى الذى ظهر فى العديد من المدن والممالك والسلطنات العربية والإفريقية على طول سواحل شرق إفريقيا، كذلك نتج عن التجارة العربية عبر الصحراء نشوء العديد من الممالك والحواضر الإسلامية مثل تمبكتو ومالى وصنغى وكانم وبرنو وغيرها. وبينما تجارة الرق العربية كانت تقوم على جهود فردية فإن تجارة الرقيق الأوروبية اعتمدت على تأسس الشركات والمراكز التجارية وبناء القواعد العسكرية التى ضيقت الخناق على القارة، وأصبحت تلك التجارة أشبه ما تكون بالموت الأسود الذى اجتاح أوروبا فى القرن

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» ـ الكتاب الثامن بحث د. محمد آدم كليو ص ٣٥١ ـ ٣٥٢.

الرابع عشر فقضى على ما يقرب من ثلث سكانها بل كانت نتائجها الاجتماعية ورواسبها النفسية أقسى من ذلك الوباء الأسود الذى انقضى وانقضت معه آثاره[1].

اتخذت تجارة الرقيق الأوروبية مساراً عرف بالمثلث التجارى حيث تبحر السفن من أوروبا إلى إفريقية عبر الممر الأوسط فى المحيط الأطلنطى وتتزود بحمولتها من الرقيق من إفريقيا لتعرضه للبيع فى أمريكا وجزر الهند الغربية وتعود إلى أوروبا محملة بالسلع مثل السكر والقطن والتبغ. وقد شكل سكان غرب إفريقيا ثلثى ضحايا تجارة الرقيق، قدمت منطقة غرب إفريقيا ثلاثة أخماس الرقيق المصدرين سنة ١٧٠١ ـ ١٨١٠م إلى أمريكا الجنوبية وجزر الكاريبى والمستعمرات البريطانية فى شمال أمريكا ووسطها. ومع بداية القرن الثامن عشر وحتى أوائل القرن التاسع عشر أصبح خليج بيافرا بنيجيريا هو أهم مصدر للرقيق المنقول إلى أمريكا.

استخدم التجار الأوروبيون أساليب مختلفة للإيقاع بضحاياهم من بينها الخداع واستدراج الأفارقة للسفن ثم الإبحار بهم، وأحياناً كانوا يخطفون المارة من الشوارع والأطفال من المزارع حين يتركهم أهاليهم لحراسة المحاصيل. ثم اهتدى التجار إلى طريقة تؤمن لهم أعداد كبيرة من الرقيق وذلك عن طريق تشجيع الممالك الإفريقية فى الدخول فى حروب ضد بعضهم البعض وبيع الأسرى لهم. وأغروا الممالك التى خاضت حروباً وهزمت فيها أن تنتقم من قاهريها وزودوهم بالسلاح مقابل أن يبيعوا أسراهم لهم، والثمن المزيد من السلاح ومن يرفض التعاون من الحكام كان يتعرض هو وقبيلته للاسترقاق من مملكة منافسه بإيعاز التجار. ويعتقد أن ثلاثة أرباع الرقيق الذين انتزعوا من أوطانهم هم نتاج حروب محلية آثارتها أطماع الدول الأوروبية وتمت بناء على مخططاتها[2].

وكان من نتائج تجارة العبيد الأوروبية أن تعرضت مناطق شاسعة فى غرب إفريقيا ووسطها لعملية تهجير قسرية مما أدى إلى فراغ قرى كاملة من سكانها بسقوطها

(١) سيمنار قسم التاريخ كلية الآداب ـ مرجع سابق ص ٢٣ / د. جمال زكريا قاسم.
(٢) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الحادى عشر بحث د. ميمونة حمزة ص ١٦٢ ـ ١٦٥.

ضحايا لتلك التجارة، كما حدث اختلال كبير فى الخريطة السكانية؛ إذ هربت القبائل الساحلية هجرات جماعية للداخل فراراً من حملات التجار فاكتظت المناطق الداخلية بالسكان بينما ضعفت البنية البشرية للسواحل فخسرت مقومات التصدى لأى خطر يمكن أن تتعرض له القارة. وقد اتضحت هذه الحالة عندما حدث تحول فى إستراتيجيات الغرب الاقتصادية إلى إحلال نشاط استعمارى جديد محل تجارة الرقيق فجاءت الأساطير لترسو فى الموانى دون مقاومة تذكر لتبدأ مرحلة جديدة من المواجهة بين إفريقيا والغرب.

إن تجارة الرقيق الأوروبية لم تسع فقط إلى استغلال اليد العاملة الإفريقية بدون مقابل إنما سعت إلى استرقاق العقل الإفريقى ووجدانه من أجل تمهيد سبل السيطرة والاستعمار وخلق حالة من التبعية الدائمة فكريّا وثقافيّا واقتصاديّا.

لقد استرقت تجارة الرقيق عقول الأفارقة، كانت بركانًا معنويّا هز وشق الوجدان الإفريقى وحطم المعنويات وسلب العقول وجرد الإفريقى من قدراته التفكيرية وثقته فى عقله وذاته، ومهد الطريق للاستعمار العسكرى فيما بعد، وخلق حالة من التبعية الدائمة للغرب فكريّا وثقافيّا واقتصاديّا، وحرص الاستعمار أن يخلع الإفريقى من ماضيه فكان لا يجمع فى مكان واحد رقيقان يتكلمان لغة واحدة أو يربطهما عقيدة واحدة؛ لأن عزل الإفريقى عن ماضيه كان أساس حياة الرق. وقد أدت هذه السياسة إلى استرقاق العقل الإفريقى وتسخيره وتمهيده للاستعمار الدائم والمستمر وخلق حالة من التبعية الفكرية جعلت القابلية للاستعمار أمر محتم.

وقد حرص الاستعمار الأوروبى والهيئات التبشيرية منذ أن وضع أقدامه فى القارة الإفريقية على إزاحة العناصر العربية ومحاربتها لأنه اعتبرها عائقًا أو حائلاً دون الانفراد بإفريقيا خاصة بعد أن توطدت الصلات الاجتماعية عبر التجارة بين العرب والأفارقة، وعمل على إضعاف الصلات القوية بينهما عن طريق الإيحاء الدائم للأفارقة بأن العرب هم أرباب النخاسة وهم تجار الرقيق الذين ساقوا أجدادهم بالسياط، واستعانوا بالمناهج المدرسية لترديد هذه التهم وترسيخها فى ذاكرة الأفارقة

من أجل إبراز دور المسلمين فى تجارة الرقيق، ولا يزال بعض الأفارقة يعتقد ذلك ويحمل العرب المسئولية تجارة الرق[1].

ولعل ما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال أن الدول الاستعمارية وعلى الأخص بريطانيا استغلت تجارة العرب فى الرقيق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لكى تتغلغل استعمارياً فى القارة بدعوى القضاء على تلك التجارة فى مصادرها الداخلية، ومن ثم أخذ الرحالة الأوروبيون يحولون من تجارة العرب فى الرقيق ويثنون على الجهود الأوروبية التى حولت الرق الفردى إلى رق جماعى متمثل فى استغلال الإفريقيين فى المزارع والمناجم والغابات تحت وطأة العمل الإجبارى بالسخرة الذى هو الاسترقاق بعينه.

لا جدال أن الرق فى الدول الإسلامية كان مختلفًا، كان ابن الجارية من رجل حر يصبح حرّاً ومن ثم فإن الجوارى اللاتى كن يشكلن العنصر الرئيسى فى تجارة الرق إلى الشرق الأدنى كان يتم امتصاصهن بسهولة فى النسيج الاجتماعى. لذلك لم يصبح الرقيق مشكلة اجتماعية فى الشرق الأدنى أو فى شمال إفريقيا؛ لأنهم كانوا يستخدمون أساسًا إما خدمًا فى المنازل أو جنودًا فى الجيش أو موظفين مدنيين. وقد اختلط هؤلاء الرقيق بالرقيق الأبيض القادمين من البلقان والقوقاز، كذلك لم يظهر قط فى أى من هذه البلدان شعور بأن الإسلام يستحل استرقاق الزنوج بوصفهم العرقى[2].

ومن السمات المميزة الأخرى للرق فى الشرق الأدنى هو أنه كان أساسًا أحد مظاهر البذخ، بيد أنه فى الأمريكتين كان له أساس اقتصادى مختلف تمامًا؛ فالرقيق كانوا يجلبون أساسًا للعمل فى المزارع التجارية، لذلك فالزنوج فى الشرق امتصوا فى السكان المحليين إذ لم يكونوا يشكلون مجموعة عرقية، كما أن اعتناقهم للإسلام كان يساعد على حل مشكلتهم الاجتماعية.

---

(١) المرجع السابق ـ المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب الثامن بحث د. محمد آدم كليو ص ٣٦١ ـ ٣٦٧.

(٢) الوثنية والإسلام تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا ب. مادهو بانيكار ترجمة وتعليق أحمد فؤاد بلبع ـ المجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٥م ـ ص ٢٣.

شهد رونالد سيجال في كتابه «تاريخ الرق في إفريقيا» شهادة صدق في حق العرب والإسلام بالنسبة للرق، وعقد مقارنة بين الرق في المسيحية والرق في الإسلام قائلاً «إن كلاً من المسيحية والإسلام يؤكد قيمة الإنسان الفرد كما خلقه الله سبحانه لحكمة يدركها، ومع ذلك فإن المجتمعات المسلمة والمسيحية ولأغراضهم الخاصة أقروا بالأسر الإفريقي الأسود وبيعه وامتلاكه واستخدامه سواء كان هذا الإفريقي رجالاً أو نساء أو أطفالاً. إن الخسائر البشرية في هذا الفعل لا يمكن أن تقدر، ومن المؤكد أن ملايين الأرواح فقدت في الحروب والغزوات التي أسفرت عن اقتناص العبيد وأن ملايين ماتوا في عملية تجميعهم ونقلهم وغير ذلك.

لقد وجدت الإحصاءات الغربية الخاصة بتجارة الرقيق عبر الأطلنطي الذين شحنوا في القوارب والسفن ومن بقوا على قيد الحياة ووصلوا إلى شواطئ الأمريكتين. وبُحثت، والكثير من الحقائق عن نسبة القتلى منهم صارت معروفة سواء بسبب تحملهم جهداً فوق الطاقة أو من قلة الطعام أو من التقييد بالسلاسل، فتجارة الأطلنطي واقتصادياتها سجلت وثبتت في السجلات بكل تفاصيلها.

وعلى خلاف تجارة الأطلنطي كانت التجارة الإسلامية تقوم في نطاق مختلف وفي سياق مختلف، بدأت قبل ذلك بنحو ثمانية قرون وجدت في نطاق ومعدل وحجم أقل، وكانت الأهلية الاجتماعية والثقافية للعبودية نفسها في الإطار الإسلامي أوضح من أهميتها الاقتصادية. ومن المؤكد أن التجار ورجال المال في الإسلام باعتبارهم مستثمرين أفراداً أو اعتبارهم شركاء في مشروعات استثمارية كانوا متصلين بهذه التجارة ولكن ما سجل عن ذلك كان متناثراً وقليلاً، وهناك أيضاً العديد من المتعاملين الصغار في هذا المجال مع مجموعات قليلة من العبيد ولكن ما بقي من معلومات عنهم قليل جداً.

ولكن يمكن إدراك الخلاف بين هذين النوعين من تجارة الرقيق الأوروبية والتجارة الإسلامية من خلال النظام الاقتصادي الذي جرت في سياقه. اختلف المؤرخون حول الدرجة التي أسهمت فيها تجارة الأطلنطي في تنمية الرأسمالية الغربية وثورتها الصناعية بدءاً من القرن الثامن عشر، ولكنهم لم يختلفوا حول أن الأرباح الطائلة التي ولدتها

تجارة الرق قد استثمرت فى تطوير الصناعة، وأن عدداً كبيراً من الصناعات تطور ليمد هذه التجارة بالسلع المطلوبة، وأن العبيد كانوا يشكلون وحدات أساسية فى العملية الإنتاجية بصرف النظر عن مدى الاعتراف أو الإنكار لإنسانيتهم.

إن النظام العبودى فى المزارع الذى ظهر فى الأمريكات الثلاث الشمالية والوسطى والجنوبية كانت له نتائجه الرهيبة؛ فالذى حدث أن الاستعمار الأوروبى لمستعمرات كثيرة هناك أدى إلى إبادة جماعية للأهالى، ونتيجة الأمراض الجديدة الوافدة وبسبب العمل الشاق الذى أجبروا عليه ظهر احتياج شديد لعمالة أخرى ترد من الخارج للقيام بالأعمال الزراعية.

أما نظام الرق فى الإسلام فكان مختلفا تمامًا، استخدم الرقيق فى قطاع الخدمات مثل المحظيات وأعمال المنازل والجنود. ذلك أنه فى المجتمعات الإسلامية كانت الزراعة وشئون الإنتاج تجرى فى المجتمعات بواسطة ما بها من سكان تابعين فى أوطانهم ومجالات إنتاجهم، فلم يكن الإنتاج وشئونه يحتاج إلى رقيق يشترون للقيام بهذه الأعمال، لذلك كانت العبودية ذاتها وفى الأساس شكلاً من أشكال الاستهلاك أكثر من كونها شكلاً من أشكال الإنتاج أو هى تنتمى إلى قطاع الخدمات أكثر من دخولها قطاع الإنتاج. وإن أكثر ما يعبر عن ذلك هو نسبة الذكورة والأنوثة بالنسبة للعبيد، فى تجارة الأطلنطى كان الشحن فيها يمثل بشكل تقريبى رجلين مقابل كل امرأة واحدة، وفى التجارة الإسلامية عبر القرون كانت النسبة تقريبًا امرأتين فى مقابل كل رجل للاحتياج إلى النساء لخدمة المنازل.

إن الاختلاف بين نوعى التجارتين يتعلق بطبيعة الدولة فى الإسلام كشىء متميز عن المسيحية الغربية، وفى الحقيقة فإن لفظ المسيحية (رغم أنه يبقى مفيداً فى إدراك الفروق) صار فى الواقع لفظًا لا يعكس الدلالة الحقيقية بالنسبة للدول التى يقال إنها مسيحية؛ لأنها صارت مع الوقت دولاً قومية وصارت صبغتها صبغة علمانية. أما فى الإسلام فإن الدولة فى جوهرها امتداد للعقيدة ولا توجد شرعية تجاوز ذلك، وطبيعة المجتمع فى الإسلام تشكل بوجود الإرادة الإلهية كما عبر القرآن. وقد عالج القرآن

بشيء من التفصيل موضوع العبيد وحث على مشاعر الرحمة تجاههم وإن العبيد يجب أن ينظر إليهم ويعاملوا بوصفهم أناسًا وليسوا مجرد ممتلكات .

ليس المقصود رسم صورة وردية لظروف العبيد؛ فالعبد هو العبد فى كل الأحوال، وللملاك سلطة على عبيدهم تجعل القليلين منهم فقط هم من لا يسيئون استخدامها حتى فى المسائل البسيطة التى وإن قل ضررها فهى تفيد الازدراء بالنسبة لوسائل المعاملة، وحتى السادة الذين يتميزون بالشفقة وحسن المعاملة يستغلون المحظيات من الجوارى جنسيًا بما يشكل انتهاكًا لآدميتهن. وفى حالة الخصيان يقدر أن تكون العبودية فى الإسلام أكثر رحمة منها فى الغرب فالذين يشترون العبيد الخصيان يعتبرون مشاركين لمن يرتكبون هذه الفعلة، ومع ذلك فإن معاملة العبيد فى الإسلام فى الجملة كانت أكثر رحمة ويرجع ذلك فى شطر منه إلى أن القيم والتوجهات التى تزكيها العقيدة تولد نموذجًا من شأنه أن يكبح التطورات التى يزكيها الطراز الغربى الرأسمالى بما يتضمنه من إخضاع الناس إخضاعًا شديدًا لقانون الربح وما يفرضه من أولويات. وقد كان الحاسم فى المجتمع الإسلامى أن هؤلاء الذين يخدمون الإيمان سواء بالعلم أو بالسلاح يتمتعون بمركز اجتماعى يفوق من تنمو ثرواتهم من خلال الاستثمار الاقتصادى. وفى حين أن التجارة مقبولة بوصفها ضرورة اجتماعية ونافعة اجتماعيًا فإن الحصول على الثروات بالمضاربة أو بغيرها ولو على حساب رفاهية الجماعة لا ينظر إليه بريبة فقط ولكن يمكن أن يواجه بعقاب صارم. إن الإسلام يحظر الفائدة والربا ورغم أنه ممنوع أيضًا فى العهد القديم (التوراة) إلا أنه فى الغرب استخدم اليهود الربا وزاد استخدام المسيحيين له فى المشروعات الاقتصادية. إن أثر الإسلام الناجح فى مواجهة العنصرية كشكل من أشكال التمييز المؤسسى بين الشعوب كان فعالاً وكان القرآن يدين العنصرية ويؤكد فى الأساس المساواة بين البشر بصرف النظر عن الانتماء القبلى والقومى. وفى الغرب فإن المشروع الاقتصادى ونمو الدولة العلمانية دعم كل منهما الآخر وبلغ ذلك حد تنحية أى رسائل وتعاليم روحية تتعلق بالرحمة بين الناس. إن النظام العبودى كان غير ملائم قطعًا للتعاليم المسيحية وقد حل محله نظريات علمية تؤيد الموقف من السود.

إن المسيحية قامت بدور مهم فى المعارضة التى قادتها بريطانيا ضد تجارة الرقيق وضد العبودية ذاتها. وكثير من دعاة إلغاء تجارة الرقيق كانوا يأخذون التعاليم الدينية بجدية، ومع ذلك فإنه من المشكوك فيه أنهم كانوا ينجحون بغير تأييد الرأسماليين الصناعيين. إن العمالة تخطت الأوضاع التى كان العمل العبودى فيها يفيد زراعة الأرض إلى أوضاع صار الإنتاج الآلى فيها أكثر جدوى. إن صرخة حرية التجارة كانت تقود صرخة حركة أخرى هى حرية العمل التى يمكن بريطانيا من أن تتبوأ مكانة القيادة الصناعية وأن توسع أمامها مجالات الأسواق الجديدة ومن بينها السوق الإفريقى الذى يمكن أن يجذب السلع البريطانية. ومع الوقت فإن هذا المزج بين الدعاوى الروحية والحملات الاقتصادية سيطر على الدولة، ومن ثم صارت الطاقة المالية البريطانية مع النشاط الدبلوماسى مع قوة الأسطول البحرى مما جعل أيام العبودية أيامًا محدودة. إن العنصرية بقيت بعد انتهاء العبودية وإذا كانت العادات القديمة تنقضى فإن ثمة أسباب تجعل هذا الوعى يستمر ويقوى بدلاً من أن يضعف. إن القوة الاستعمارية قد وسعت من نشاطها فى جميع أنحاء العالم ووجدت مبررًا معنويًا لذلك فى مفهوم يتعلق بمسئولية الرجل الأبيض مع ما يفترضه هذا المفهوم من اعتبار الأجناس والأعراق السوداء والملونة هى أجناس وأعراق بدائية[١].

وهناك وجه آخر للمقارنة بين أوروبا وإفريقيا بالنسبة للعبيد والعبودية، يكمن فى معاملة من يقتنص. ففى إفريقيا كان العبيد فى الغالب يبدءون صعودهم على سلم التحرير من أدنى وضع، ولم يكن هذا مختلفًا كثيرًا بالنسبة لمن كان يقتنص ويجلب من إفريقيا إلى إسبانيا والبرتغال قبل القرن الخامس عشر قبل أن يزول الحكم الإسلامى عن الأندلس (كان الإفريقيون والعرب البربر «المركشيون» يسيطرون على شبه جزيرة أيبيريا «إسبانيا والبرتغال» منذ سنة ٧١١ حتى عام ١٤٠٠م). فالكثير من العبيد الإفريقيين فى الأندلس كانوا يتمتعون بمعاملة خاصة ممنوحة لهم من السلطات، وكان القاضى الرئيسى لهم واحدًا منهم وممثلاً لهم وكان يعرف باسم قاضى الزنوج. ومع مرور السنين اندمجوا فى جيرانهم الأحرار وفقدوا ذاتيتهم العرقية.

---

(١) المرجع السابق Islam's Black Slaves, P. 3: 12

كان الحال في أوروبا كما هو في إفريقيا أن عبد العصور الوسطى في كلا الجانبين كان من اقتنص يخضع لنظام تبادلي بالنسبة للحقوق والواجبات يربطه بالنبيل. وأن ما جرى بالنسبة للسلوك الاجتماعي جرى بالنسبة لأخلاقيات التجار أيضًا سواء في أوروبا أو في إفريقيا. إن التجار الأوروبيين باعوا الأتباع من مواطنيهم لدول على الشاطئ الآخر من البحر في مصر وشمال إفريقيا، وكذلك فإن أمراء إفريقيا المدفوعين بالحاجة إلى شراء البضائع الأوروبية باعوا رجالهم إلى البحارة الذين أتوا من أوروبا.

إن من المهم التركيز على هذه النقطة؛ لأنها الأساس الذي انطلقت منه وتأكدت كل الروابط بين أوروبا وإفريقيا.

يقول بازيل ديفيد سون: وبعيدًا عن القبول العام لنظام الرق في أزمنة ما بعد العصور الوسطى فقد كان ثمة قبول مشترك لتجارة الرقيق بين القارتين، فإن إفريقيا وأوروبا ارتبطتا معًا في علاقات هذه التجارة. حقيقة إن أوروبا سادت هذه العلاقة وحولتها إلى ما ينفع الأوروبيين وما يضر بالإفريقيين، ولكن الفكرة الإفريقية بأن أوروبا فرضت تجارة الرقيق على إفريقيا ليس لها أساس في التاريخ، فقد كان الإفريقيون يبيعون العبيد وأيضًا كان الأوروبيون يبيعون أبناءهم لذلك من الخطأ القول إن الأوروبيين فرضوا هذا الأمر على الإفريقيين، ومن الخطأ أيضًا القول إن الأفارقة وحدهم من كانوا يبيعون وليس الأوروبيين، إنما الفارق أتى من أمر آخر وهو أن هذه التجارة المتبادلة بين الهياكل والمؤسسات للطرفين حدث فيها مثلما يحدث في أي تجارة أخرى من أنها صارت تحقق مصالح الأوروبيين وحدهم وتؤدي إلى خسائر لدى الإفريقيين وحدهم[١].

---

(١) المرجع السابق The African Slave Trade, P. 41-44

رابعاً: التعويضات عن العبودية

هل من العدل أن يعوض قلة من البشر اضطهدوا عقداً من الزمان ولا يعوض ملايين اضطهدوا عبر أربعة قرون ؟ وهل اليهود الذين عملوا في معسكرات الاعتقال أيام النازية فترة لا تتعدى عشر سنوات نالوا من التعذيب والإبادة ما لاقاه عبيد إفريقيا في أوروبا والأمريكتين على مدى أربعمائة سنة أو أكثر؟ هذا هو السؤال الكبير الموجه إلى ضمير العالم، وهو سؤال بدأ يثور بشكل جدى لدى العديد من موجهى الرأى العام فى البلاد الإفريقية ويجدون من يجادلهم فيه وينكر عليهم حقهم من الدارسين والباحثين الغربيين، كما يجدون قلة تقف بجانبهم من أصحاب المواقف النبيلة.

إن الغربيين لا يرفضون فكرة تعويض الأفارقة عن حقبة العبودية فحسب بل يسخرون منها، ويقولون حتى لو شاءوا فأين هم أحفاد هؤلاء العبيد، ولمن تؤدى التعويضات؟ وكم تساوى حياة الإفريقى؟ الإجابة ببساطة مثلما يدفع لليهودى يدفع للإفريقى.. وبهذا القياس تقدر التعويضات بتريليون إسترلينى، أما من يأخذ التعويض فلتكن للمناطق التى سرق منها العبيد، وتدفع لهذه الدول الفقيرة كحقوق يستردونها لا ديون يذلون من أجلها. إن هذا ما يجب أن يفعله الغرب المتحضر مع تلك الأمم التى سرقوها لا أن يكون الرد مثلما قال «چون ميچور» رئيس الحكومة البريطانية الأسبق إنه مستعد أن يدفع التعويضات بشرط أن يثبت أحفاد الرقيق الأفارقة أنهم لا يزالون يعانون من الرق!!

فى يونيو عام ١٩٩٩م وجه المؤتمر اليهودى الدولى نداء، لمن لا يزالون أحياء من اليهود وأقربائهم عمن نجوا من مذابح النازية، ليقيموا دعاوى ضد الحكومة السويدية وبنوك سويسرا لمن كانت لديهم أرصدة نهبها النازى أو عمن أجبروا على أعمال السخرة فى الشركات السويسرية أو لدى أى مالك سويسرى، وقدرت هذه التعويضات بمبلغ ١,٢٥ مليار دولار.

وجاء هذا النداء إثر إدعاء تقدمت به عجوز يهودية تبلغ من العمر ٨٥ عامًا هى مس «جرتا سلبربرج» تعيش فى بريطانيا. وادعت هذه السيدة أن لوحة للرسام «ڤان جوخ»

وقيمتها ٣,٣ ملايين إسترليني كان يمتلكها حماها «ماكس سلبربرج» وهو من أثرياء رجال الصناعة اضطر لبيع اللوحة مع ١٤٣ قطعة فنية من مجموعة كان يقتنيها، باع ذلك ليدعم أسرته بعد أن طرده النازي من عمله (يلاحظ أنه باع اللوحة والمقتنيات بمحض إرادته ولم تغتصب منه ولا صودرت، كما أن الأمر هنا يتعلق بأشياء وليس بأرواح بشرية وتدمير حضاري).

وشنت صحيفة التايمز البريطانية حملة صحفية تؤيد الأرملة العجوز، فكتبت عدة افتتاحيات تقول: نعم لقضية سلبربرج، وإن القرار يجب أن يكون نعم وإن البحث عن تلك الثروات وتعويض الضحايا عن الجرائم التي ارتكبت في حقهم يجب أن يشكل ضغطًا أدبيًا على أوروبا والولايات المتحدة.

وكأثر مباشر لهذه الحملة الصحفية فبعد ثمانية عشر يومًا من توجيه النداء أعلنت ست عشرة من كبريات الشركات الألمانية (منها سيمنس وكرولاو والبنك الألماني) أنها غطت المطالبات الإسرائيلية، ووعدت هذه الشركات بتكوين رصيد آخر يقدر بـ ١,٧ مليار دولار لأداء التعويضات عن ألف شخص عملوا في معسكرات الاعتقال ولدى مؤسسات لم يعد لها وجود الآن.

والسؤال: إذا كان ضمير العالم الغربي يعترف بحقوق بقايا يهود النازية ويعاملهم بهذه الإنسانية، فلماذا يتجاهل حقوق مئات الملايين من الأفارقة اختطفوا على مدى أربعة قرون وقذف بهم من بلدان أوروبا والأمريكتين ليعمروها؟ ولماذا تطالب إسرائيل بالتعويض ولا تستطيع إفريقيا أن تفعل ذلك؟

إن هذا السؤال يكتسب مغزى أكبر عندما يكتشف حقيقة أن بعضًا من تجار الرقيق والممولين لتجارة الرقيق في إفريقيا كانوا يهودًا. وهذا ما كشف عنه المؤرخ هيوتوماس في مؤلفه الضخم «تاريخ تجارة الرقيق عبر الأطلنطي» ونشر في نوفمبر عام ١٩٧٧م في ٩٢٥ صفحة، وفيه أبرز ارتباط الصلة اليهودية بهذه التجارة قائلاً: «إن الحقيقة المجهولة التي يراد لها أن تتجاهل هي أن كثيرًا من تجار الرقيق في القرنين السادس عشر والسابع

عشر فى لشبونة (البرتغال) كان يمولهم يهود واليهود المتحولون ممن يسمون «المسيحيين الجدد» الذين تحولوا بسبب ضغوط محاكم التفتيش[1].

ولكن هذا الكلام الذى يدين ويشين الأوروبيين والصهيونية العالمية المسيطرة على زمام عالم اليوم لا يمكن بالطبع أن يتقبلوه بسهولة، وأفضل وسيلة لإبعاد هذه التهم هو قلب الأمور وإلقاء المسئولية على الأفارقة أنفسهم فهيو توماس عندما كشف عن دور اليهود واعترف بأن بعض العبيد سرقهم الأوروبيون وبعضهم كانوا ضحايا غارات عسكرية قام بها البرتغاليون لخطف العبيد كما حدث فى أنجولا؛ فإنه يوقع المسئولية على الإفريقيين فيقول إن أغلب العبيد الذين حملوا من إفريقيا بين عامى ١٤٤٠ و١٨٧٠م إنما جلبوا بأيد إفريقيـة، وإن الإفريقيين هم من باعوا ذويهم وجيرانهم الأقارب أو الأباعد، وإنه لو لم يبع الإفريقيون أبناءهم لما استطاع الأوروبيون ممارسة هذه التجارة. إن البيع الذاتى كان موجوداً بين الأجناس الإفريقية والبيضاء أيضاً، وبقى ذلك على مدى التاريخ، متمثلاً فى الممالك القديمة وجند جيوشها وفى المحظيات وغيرهم. وفى إفريقيا كانت صراعات القبائل والانتماء القبلى تدخل فى حروب بعضها مع بعض حول المراعى أو منابع المياه ومن يؤسر يسترق ويباع، وكان إعلان فتح المدن للنهب والسلب بعد الغزو وانتصار الغزاة كان عقيدة عسكرية موجودة فى أعراف الحرب والقتال فى العالم القديم كله، واستمر قروناً طويلة، ويضاف إلى ذلك أيضاً أن الفقر كان يدفع الناس أحياناً إلى بيع أولادهم لا للحصول على المال من ثمن هذا البيع، ولكن لأنهم متيقنون أن الأبناء المباعين سيجدون حياة أرغد وأمناً من قسوة العيش التى سيجدونها فى حياتهم مع أسرهم، وكان ذلك موجوداً بين شعوب الجراكسة والتركمان التى عرفناها فى تاريخنا الوسيط فى مرحلة تشكل الجيوش من المماليك وحكمهم للبلاد فى تلك الفترات.

والحقيقة أن الأفارقة لم يكونوا غافلين عما يحدثه الأوروبيون بشعوبهم، ولكنهم كانوا مجبرين وقصة ملك الكونغو «أفونسو الأول» خير شاهد، هذا الملك الإفريقى تحول إلى المسيحية وتعلم اللغة البرتغالية قراءة وكتابة، بعث إلى صديقه ملك البرتغال

---

(١) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ١٢٤.

«جوا الثالث» يشكو إليه تجريد الكونغو من السكان بواسطة تجارة العبيد البرتغالية، كتب يقول له:

إن التجار يخطفون كل يوم شعبنا من الأطفال وأبناء النبلاء وحتى أناسًا من عائلتنا، إن الفساد والنذالة والخسة تنتشر، نحن نحتاج في هذه المملكة فقط إلى القساوسة ومدرسي المدارس ولا نحتاج لتجارة العبيد أو نقلهم، فرد عليه ملك البرتغال الأوروبي المتحضر يقول له: «إنك تقول إنك لا تريد تجارة العبيد في مملكتك؛ لأن هذه التجارة تجرد بلدك من سكانه، على العكس من ذلك فإن البرتغاليين قالوا لي إلى أي مدى الكونغو واسعة ومكتظة بالسكان[1].

كان الغزاة البرتغاليون ينزلون إلى الساحل في الليل ويهاجمون قرى الصيادين، ومع الوقت قرر الإفريقيون أن يحاربوا دفاعًا عن أنفسهم وكانوا يكبدون البرتغاليين خسائر جمة، ومع زيادة خسائر البرتغاليين فإن «هنري الملاح» وهو الأول من ملوك أوروبا الذين استفادوا من العبودية أمر رجاله أن يغيروا من تكتيكاتهم وبدلاً من السيطرة على الإفريقيين بالقوة لجؤوا إلى أسلوب الشراء واستخدموا الغش والرشوة لكسب ثقة بعض الأهالي لإقناعهم بخيانة ذويهم وبيعهم.

وعلى كل تظل تجارة الرق عبر الأطلنطي إحدى أضخم الهجرات البشرية في التاريخ واقتناص العبيد يعد من كبرى المغامرات التجارية التي شنت خلال حقبة ما قبل الاستعمار، وأن البرتغال كانت الدولة الأجنبية الرئيسية المنغمسة في هذه التجارة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، ثم نافسها الوجود الهولندي في القرن السابع عشر، وفي القرن الثامن عشر أصبح لإنجلترا وفرنسا الهيمنة.

إن ٥٥٪ من مجموع الرقيق الذين شحنوا من إفريقيا عبر المحيط الأطلنطي جاءوا من إفريقيا الغربية من الأماكن الواقعة جنوب الكاميرون وعلى وجه الخصوص من الكونغو وأنجولا. وكانت المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج غير مهمة نسبيًا في تجارة الرقيق، أما المنطقة الأساسية للتصدير فكانت شريطًا قصيرًا من الساحل يمتد من

(١) العبودية في إفريقيا - المرجع السابق ص ١٢٥.

ساحل الذهب (غانا) إلى الكاميرون، حيث صدر منها ٨٢٪ من مجموع الرقيق الذين تم شحنهم من إفريقيا الغربية

***

من المؤسف أن قصة العبودية فى إفريقيا لم تسجل إلا من جانب الغازى وحده ومن خلال عيون وكتابات الرجل الأبيض، أما الجانب الإفريقى فهى تتداول شفاهة ولا يوجد بها سجل مكتوب. يقول «آدم هو تشيلد» فى كتابه« شبح الملك ليوبولد»: إن كل هذا النهر العريض من الكلمات كتبه أوروبيون وأمريكيون وهذا يوضح من أى جهة سجل التاريخ، أما الأصوات الإفريقية فهناك صمت مطبق، لقد تعاون الأمريكيون مع الأوروبيين على إخفاء الحقائق، ولكن سجل الغزاة الأوروبيين للعالم كله موجود بشكل كاف، فهناك إجماع بين المؤرخين أن البرتغاليين بدءوا تجارة الرق عبر الأطلنطى مستخدمين الخطف كوسيلة للحصول على العبيد الأوائل.

ويذكر هوتشيلد نقلاً عما كتبه «جومز دى زورارا» كاتب الحوليات البرتغالى الذى كان ملحقًا ببلاط ملك البرتغال هنرى الملاح: إن البرتغاليين استخدموا أولاً الحرب على السود عام ١٤٤٤م لاقتناص العبيد الأول، كان البرتغاليون يصيحون سان چيمس سان چورج ويهجمون على الأفارقة يقتلونهم ويخطفون ما يستطيعون منهم، وكنت تشاهد الأمهات يبحثن عن أطفالهن والأزواج عن زوجاتهن، والكل يفر بقدر ما يستطيع من جهد، وبعضهم كان يلقى بنفسه فى الماء والبعض يهرب ويختفى فى الأكواخ والبعض فى الأدغال[١].

وعلى كل الأحوال إذا كان قلة من الإفريقيين تعاونوا مع تجار الرقيق البيض، فتظل المسئولية معلقة بالتجار المشترين الذين كانوا يجمعون الشباب الإفريقيين ويسوقونهم إلى أمريكا. ويسجل للمؤرخ الفرنسى «هنرى والون» القول: إن عبودية الأوروبيين للأوروبيين التى استمرت حتى العصور الوسطى فى أوروبا قد توقفت وأدينت فى القرن الثانى عشر، وبعد ذلك فى سنة ١٤٤٤م نرى الأوروبيين أنفسهم يذهبون إلى

(١) العبودية فى إفريقيا ـ المرجع السابق ص ١٢٧.

إفريقيا ليشتروا العبيد، ثم تمضى الأيام ويقولون نحن لسنا مسئولين شأنهم فى ذلك شأن من يشترى بضاعة مسروقة ثم يقول للمحكمة أنا لست مذنبًا لأنى دفعت الثمن، رغم أنه يعرف أنها مسروقة وأن البائع له لم يكن من حقه أن يمتلكها.

إن الحقيقة التى يجب إلا تغيب هى أن كل ما كان يطلبه الأوروبيون فى أى مكان فى العالم كانوا يحصلون عليه سواء بالسرقة أو الغش فإن لم ينجحوا بأى من هاتين الوسيلتين فبالقوة. فإذا نظرنا إلى الولايات المتحدة وكندا والبرازيل فضلاً عن الكاريبى وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا وزيمبابوى فإن الأوروبيين سيطروا على الأرض وأزاحوا الأهالى، وأحيانًا كانوا يسممون منابع المياه أو يعطونهم هدايا مسمومة كما فعلوا فى أمريكا، وكان الأهالى المحظوظون الذين لم يقتلوا يجمعون فى معسكرات معزولة.

لذلك يمكن القول إنه عندما لم يكن يجد الأوروبيون من يتعاون معهم فى استجلاب العبيد كانوا يلجؤون إلى إبادة الأهالى والامتلاك الكامل لأراضيهم كما حدث فى الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا، وكما حاول الألمان أن يفعلوا فى ناميبيا؛ حيث أزاحوا تقريبًا ٧٠٪ من الشعب بين أعوام ١٨٨٧ و١٩٠٧م، أو كما فعل الملك ليوبولد الثانى ملك بلجيكا فى الكونغو حيث قتل وأباد واستعبد فى إرهاب المطاط عددًا يتراوح بين ثلاثة وخمسة ملايين فى الكونغو بين أعوام ١٨٩٠ و١٩١٠م.

واليوم لا الألمان ولا البلچيك يفكرون أن يقدموا أية تعويضات عن قتلهم هؤلاء الأفارقة فى ناميبيا أو الكونغو فى حين تجد ألمانيا سعيدة جدًا وفخورة بأنها تعوض اليهود.

الحق فى التعويض

مما تقدم نجد أن حق الأفارقة للمطالبة بالتعويضات عن حقبة العبودية مطلب عادل ومشروع ومعترف به فى القانون الدولى. وقد عرفته المحكمة الدائمة للعدالة الدولية (التكوين السابق لمحكمة العدل الدولية) «إن التعويض يجب أن يقدر بما يمكن أن يزيل تمامًا جميع النتائج التى ترتبت على العمل غير المشروع، ويعيد إلى الوجود الحالة أو الوضع الذى كان موجودًا قبل أن يرتكب الفعل غير المشروع وذلك بقدر الإمكان».

وأن الوفاء أو الرد يجب أن يكون عينيًا فإذا لم يكن جاز دفع مبالغ تتناسب مع قيمة الوفاء العينى، وهو تعويض عن الهلاك الحاصل والخسائر التى تحققت والتى لا يمكن إعادتها من جديد عينًا فيؤدى التعويض بدلاً منها. وقد حدث فى عام ١٩٥٢م أن توصلت ألمانيا لاتفاقية مع إسرائيل تدفع ألمانيا بموجبها ٢٢٢ مليون دولار، وذلك نتيجة لدعوى رفعتها إسرائيل عن نفقات إعادة توطين ٥٠٠ ألف يهودى هربوا من البلاد التى سيطرت عليها النازية، وهكذا نجحت إسرائيل فى دعواها عن التعويضات من ألمانيا وعن نفقات توطين اللاجئين اليهود، رغم أن إسرائيل لم تكن قد وجدت كدولة بعد فى الوقت الذى ارتكب فيه النظام النازى جرائمه. وبعد ذلك فى عام ١٩٩٠م. دفعت النمسا ٢٥ مليون دولار لمن بقوا أحياء من المحرقة اليهودية، وأدت اليابان تعويضات نقدية لكوريا الجنوبية لما ارتكبته من أفعال خلال الغزو والاحتلال اليابانى لكوريا. وفى سنة ١٩٨٨م أصدر الكونجرس فى الولايات المتحدة قانونًا خاصًا بالحريات المدنية لأداء تعويض لليابانيين الأمريكيين بالنسبة لما فقدوه عندما اعتقلتهم الحكومة الأمريكية بأعداد كبيرة فى فترة الحرب التى جرت بين أمريكا واليابان وكان المجموع هو ١,٢ مليار دولار بواقع ٢٠ ألف دولار لكل شخص. وأصدر مجلس الأمن قراراً طالب فيه العراق بأن تؤدى تعويضات لغزو الكويت. ودفعت مصر تعويضات عن الأملاك البريطانية التى صودرت أو استولى عليها أيام حكومة عبد الناصر.

وطبقًا لذلك فإن مطلب التعويضات الإفريقية يرتكز على ثلاثة افتراضات[1]:

١ ـ إن الخطف الجماعى والاسترقاق الجماعى للإفريقيين هو أكبر الجرائم الجماعية فى سجل التاريخ البشرى.

٢ ـ لم يدفع تعويض قط من مرتكبى هذا الأمر إلى أى ممن قاسوا منه.

٣ ـ إن كل نتائج الجريمة بقيت شاملة سواء فى ثروات الخلفاء والأحفاد الأوروبيين، أو فى شكل الإفقار لإفريقيا والخلفاء الإفريقيين وحفدتهم، ومن ثم فإن قضية التعويض تتأكد بغير شك.

---

(١) بحث قدمه المحامى البريطانى اللورد «أنتونى جيفورد» عن الأساس القانونى لمطلب تعويض الأفارقة فى المؤتمر الأول لبحث موضوع التعويضات الذى انعقد فى أبوجا نيجيريا فى إبريل ١٩٩٣م.

إن ميثاق محكمة نورمبرج عرف الجرائم التى ارتكبت ضد السلم : بالتخطيط أو الإعداد أو التهديد أو خوض حروب عدوان، وكذلك جرائم الحرب بانتهاك القوانين والأعراف الخاصة بالحرب بما فى ذلك القتل وسوء المعاملة والترحيل لأعمال السخرة وذلك بالنسبة لأهالى الإقليم المحتل أو الشاغلين لهذا الإقليم. وكل هذه الجرائم مارسها الأوروبيون على الإفريقيين زهاء خمسة قرون منذ أن نزلوا إفريقيا فى منتصف القرن الخامس عشر حتى الستينيات من القرن العشرين وقت تحرير إفريقيا.

إن غزو الأراضى الإفريقية والاصطياد الجماعى للإفريقيين والفظائع التى ارتكبت والشحن الحيوانى للبشر الإفريقيين إلى الأراضى الأمريكية والتمييز ضد الإفريقيين المرحلين فى اللغة والثقافة كل ذلك يشكل انتهاكًا لهذه القوانين الدولية.

وإن الوقت الذى مر منذ انتهاء العبودية لا يشكل عائقًا أمام دعاوى الشعوب الإفريقية باعتبار أنه يمكن إثبات النتائج والآثار التى ترتبت على جريمة العبودية التى لا تزال مستمرة ولا تزال تعلن عن نفسها وعن الأضرار التى لحقت بالإفريقيين سواء من يعيشون منهم فى إفريقيا أو من يعيشون فى الشتات. ففى القارة الإفريقية حضارات مزدهرة دمرت، ونظم حكم وحكومات سحقت وملايين من المواطنين أجلوا بالقوة، وترتب على ذلك مباشرة إفقار وتخلف يؤثر إلى الآن على إفريقيا وكل قاطن فى إفريقيا السوداء.

ولا توجد حدود زمنية فى القانون الدولى تسقط الدعاوى فإن التأخير لا يصلح سببًا لرفض الدعوى. إن الشعب الإفريقى إلى وقت قريب جدًا لم يكن له صوت مستقل ولا كان له أى وضع مشخص له فى الجماعة الدولية، وكيف كان يمكن للشعوب أن تطالب بحقها فى التعويضات عندما كانت دولهم تعتبر ممتلكات لما وراء البحار ومملوكة لهذا البلد نفسه الذى اختطف أسلافهم واستعبدهم. وحتى بعد استقلال الأمم الإفريقية من الاستعمار فإن الارتباطات ونظام الاستعمار الجديد قد فتا من قوة الحكومات الإفريقية فى أن تتحدث بأى نبرة مستقلة ضد غزاتهم السابقين. لقد استغرق هذا الأمر نحو أربعين سنة أو يزيد منذ الحصول على الاستقلال الشكلى لكى يرتفع الصوت المطالب بالتعويضات.

والآن . . من المسئول عن أداء التعويضات؟ هل المشترى المتمثل فى حكومات الدول التى شجعت تجارة الرقيق وأيدتها وشرعت مؤسسة العبودية وتربحت نتيجة لهذا الأمر وحققت أرباحًا طائلة من العبودية، أم البائع المتمثل فى التاجر العربى والقناص الإفريقى؟

بهذا الخصوص عقدت ثلاثة مؤتمرات عالمية لمناهضة العنصرية وبحث التعويضات: الأول عقد فى أبوجا بنجيريا عام ١٩٩٣م وفيه بحث المحامون ورجال التاريخ الوسائل العملية للحصول على تعويضات عن العبودية والاستعمار. وعقد المؤتمر الثانى عام ١٩٩٩م فى أكرا بغانا، وقد أصدر إعلانًا طالب فيه بدفع مبلغ ضخم للتعويض عن استعباد الأفارقة واستعمار قارتهم، وكانت المطالبة موجهة لكل من الدول والتنظيمات فى أوروبا وأمريكا التى شاركت واستفادت من تجار الرقيق ومن الاستعمار، وطالب إعلان أكرا بأن تؤخذ حصيلة التعويضات المطلوبة من قيمة الديون الخارجية لإفريقيا. وعقد المؤتمر الثالث فى دربان بجنوب إفريقيا عام ٢٠٠١م حضرته ١٦٥ دولة [وكان قد سبقهم مؤتمران لمناهضة العنصرية عقدتهما الأمم المتحدة عامى ١٩٧٨، ١٩٨٣م].

كانت القضية الأساسية فى مؤتمر دربان قضية الرق والاستعباد ومسئولية الدول الغربية الاستعمارية عنها وحتمية الاعتراف بذنبها، ومن ثم دفع تعويضات مادية وتقديم اعتذارات معنوية عما اقترفته. كان مطلب الدول الإفريقية من الدول الغربية الاعتذار عن تجارة الرق وحقبة العبودية التى استمرت قرونًا، وفيه شعر المستعمرون القدامى والجدد بالورطة التاريخية على أرض الجريمة وأمام الضحايا وأحفادهم وفوجئوا بهذه الهبة الإفريقى فآثروا إفشال المؤتمر عن طريق الانسحاب، فانسحب الوفد الأمريكى وهدد الاتحاد الأوروبى بالانسحاب أو الانصياع.

كان المؤتمر مواجهة بين المضطهد والمضطهَد بين الجانى والضحية، لذلك لم ينجح فى التقدم خطوة فيما يتعلق بقضيته الأساسية وهى الاعتذار والتعويض وسقط فى دبلوماسية التهديد والضغط والانسحاب، فتأججت مشاعر العداء والرفض وقسم المؤتمر إلى شمال وجنوب، ورُفض تقديم التعويضات لضحايا الرق والعبودية ورُفض حتى فكرة الاعتراف بالذنب أو الاعتذار عنها، فلم يتحمس لها سوى ألمانيا وإيطاليا

أقل دول أوروبا تورطًا فى جريمة الرق. أما الدول ذات السجل المأساوى والانتهاكات الفادحة وعلى رأسها بريطانيا وأمريكا والبرتغال وإسبانيا وهولندا فقد أعلنت صراحة أنها لن تعتذر ولن تقدم تعويضات واقترحت فقط الإعراب عن الأسف. وهكذا نجح الغرب فى أن يحول جريمة العبودية التى تثيرها إفريقيا والمشتتون منها إلى اعتبارها مجرد حادث مأساوى كما لو كان زلزالاً أو إعصاراً طبيعيًا، ولم يصدر المؤتمر إعلانًا أو وثيقة وإنما صدر بيان ختامى أقر أن العبودية جريمة ضد البشرية (دون الاعتراف بها) وبأن العبودية والاستعمار من المظالم التاريخية التى أسهمت بشكل لا يمكن إنكاره فى انتشار الفقر والتخلف والتهميش والعزلة الاجتماعية والتفاوت الاقتصادى.

وعندما فشلت إفريقيا فى إجبار الدول الغربية على تسديد فاتورة العبودية ووجدوا صدودًا ورفضًا صريحًا فى تقديم التعويضات لضحايا الرق والعبودية، بدأت تبحث عن الجانب الأضعف فى المشاركة فى هذه الجريمة الا إنسانية، وهم العرب لممارستهم تجارة الرقيق فى إفريقيا.

ساعد على ذلك أن حركة قومية نشأت فى أوساط السود الأمريكيين وأفارقة المهجر تجد سندًا وتعاونا مع الجماعات الصهيونية داخل المجتمع الأمريكى، وهذه الحركة برزت بشكل ملحوظ فى السبعينيات من القرن العشرين كاتجاه لا يثق بالعرب، وخضعت للتسييس منذ أحداث سبتمبر سنة ٢٠٠١م، وأبرز رؤى هذه الحركة أن العرب فى الشمال الإفريقى ليسوا من شعوب إفريقيا بل شعب غريب ساهم فى تدمير إفريقيا مثل الغرب وأنهم مذنبون.

وقد عبرت هذه الحركة المناهضة للعرب عن نفسها بالمطالبة بتعويضات من الجامعة العربية نظير ممارسة العرب للعبودية وتجارة الرق فى القارة وهذه الاتجاه المتحامل على العرب تغذيه الكتابات والدعاية الغربية ووجد استجابة لدى بعض المفكرين الإفريقيين مثل الكاتب النيجيرى الشهير «وول سوينكا ـ Wole Soyinka» الحائز على جائزة نوبل فى الأدب، وهو يعد أكثر المؤمنين بفكرة مسئولية العرب والمسلمين

عن الرق ويرى أنهم مذنبون فيما يتعلق بالعبودية وبتجارة الرق الإفريقى، ويطالب بتعويضات من المسلمين العرب[1].

وقد نجحت هذه الحركة فى فبراير سنة ٢٠٠٣م فى عقد مؤتمر فى جوهانزبرج بجنوب إفريقيا بعنوان «مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا»، وفيه ارتفعت أصوات عدد من المثقفين من جنوب القارة يتهمون الدول العربية جميعًا وخاصة دول الشمال والشرق الإفريقى بأنها استغلت الجنوب قديمًا وباعتهم عبيدًا لأسواق الغرب. وفى نهاية المؤتمر أصدروا البيان التالى:

ونحن إذ نؤكد حقيقة أن القارة الإفريقية وشعبها قد عملوا بوصفهم مستودعًا للعمل غير المأجور الذى حصل عليه الآخرون من خلال عمليات بالغة القسوة والبعد عن الإنسانية فى مناطق الأطلنطى والبحر الأبيض والمحيط الهندى وطرق التجارة، ففى هذ الصدد:

* نحن ندين بأقوى الكلمات الممكنة كل أشكال العبودية فى الماضى والحاضر فى كل أجزاء العالم.

* نحن نعترف بأن تجارة العبيد التى باشرها العرب بالنسبة للشعب الإفريقى ومن التجارة العابرة للأطلنطى كانت تمثل القسم الأكبر والمدة الأطول فى إزاحة الأهالى عبر تاريخ البشرية كلها.

* نحن نعترف بالرغبة فى محاربة وإنهاء فقدان الذاكرة الجماعى الخاص بعبودية العرب للإفريقيين. وفى هذا الصدد نحتاج إلى بحث أطول للبحث عن موضوع تجارة الرقيق التى مارسها العرب والعثمانيون. نحتاج إلى مجموعات عمل تُسهم فى إعادة الوعى الشعبى فى إفريقيا وعلى نطاق العالم، وأن الأكاديميين والباحثين من أهل إفريقيا مدعوون ليقوموا بدور فعال فى هذا الشأن.

---

(١) المرجع السابق - المؤتمر الدولى «الإسلام فى إفريقيا» الكتاب السابع، بحث العقل الإفريقى والمسئولية عن تجارة الرقيق والعبودية، د. محمد أبو العنين ص ١٦٠.

* نحن نقر بالحاجة إلى تحريك الهياكل على النطاق العالمى لمحو وإلغاء الممارسات العبودية فى العالم.

* نحن نطالب بأن يكون موضوع العبودية المعاصر للإفريقيين عند الحدود العربية الإفريقية، وأن يوضع هذا الموضوع أمام الاتحاد الإفريقى.

* نحن نشجب أثر العبودية الإفريقية على الإفريقيين وما أنتجته فى تصفية الثقافة الوطنية لهم.

* نحن نعرف الحاجة إلى تأسيس علاقات بين الإفريقيين فى القارة والإفريقيين فى الشتات فى العالم العربى.

* نحن ندين عمليات شراء العبيد لتحريرهم، وفى تقدير المؤتمر فإن شراء العبيد لتحريرهم الذى يسمى «فدية العبيد» هو نوع من إسباغ الشرعية على العبودية.

* نحن ندين بأقوى العبارات الممكنة اتخاذ الجوارى والمحظيات بالقوة واستعباد النساء الإفريقيات واستخدام الجوارى الإفريقيات من أجل استيلاد الأولاد الذين يقون مملوكين للسادة العرب.

* نحن ندين بأقوى العبارات الممكنة الدور التعاونى الذى يقوم به إفريقيون فى هذه التجارة.

* نحن نتهم المجتمعات العربية بالنسبة للجرائم التاريخية المستمرة التى مارسوها ضد الصبية الإفريقيين الذين خضعوا للخصى الإجبارى الذى لم يعش منه نسبة ١ : ١٠، وذلك لخلق طبقة من الأغوات (المخصيين).

* نحن نتهم المجتمعات العربية على ما صنعت تاريخيًا ولا تزال تصنعه بالنسبة لصبايا البنات، يعملن كجوار من أجل الجنس لسادتهن وبغير حق أن يتزوجن إلا بمشيئة سادتهن.

* نحن نتهم المجتمعات العربية فى بعض مناطق الحدود العربية الإفريقية بممارسة القتل الجماعى ضد الأفارقة وخاصة فى السودان.

* نحن نتهم المجتمعات العربية بالمسئولية عن الإبادة العرقية للشعب الإفريقى من خلال عمليات التعريب الثقافى المفروضة بالقوة.

* وأخذاً فى الاعتبار أن مباشرة العرب لتجارة العبيد فى إفريقيا على مدى ألف سنة قد أحدث دماراً لا يمكن تقديره للإفريقيين وللمجتمعات الإفريقية، ويحتاج إلى الاعتذارات وإلى التعويضات للإفريقيين، فنحن ندعو إلى حوار حضارى بين العرب والشعوب الإفريقية.

وهكذا قلب المؤتمر الميزان والثوابت واعتبر أن العبودية ليست ما كانت عبر الأطلنطى وإنما هى ما قام بها قلة من التجار العرب. لقد بدأ البيان بداية سليمة عندما أكد حقيقة أن القارة الإفريقية وشعوبها اعتبروا مستودعًا للعمل غير المأجور مورست معهم القسوة البالغة فى ذلك، وذلك فى مناطق المحيط الأطلنطى والبحر الأبيض والمحيط الهندى. كل ذلك مدان طبعًا تاريخيًا وواقعيًا بكل أشكال الإدانة. إنما البيان بعد ذلك يركز على الممارسات العربية وحدها فى هذا الشأن ويعتبرها أنها تشمل المدة الأطول فى إزاحة الأهالى.

وبعد أن يقرر هذه المسألة باعتبارها الحقيقة التى يتعين التركيز عليها الآن، يعترف مباشرة بأن ثمة فقدانًا للذاكرة الجماعية بخصوص عبودية العرب للإفريقيين، وأن الأمر يحتاج لبحث أطول ويدعو الباحثين والأكاديميين إلى التنقيب والعمل فى موضوع تجارة الرقيق التى مارسها العرب والعثمانيون.

فالبيان هنا وضع النتيجة قبل أن يبحث المقدمات والوقائع أى أنه يعترف بأن الأبحاث إلى اليوم والوقائع المتاحة معرفتها إلى اليوم لم تظهر بعد دعواه بالنسبة لعبودية العرب للإفريقيين وأنها تساوى أو تجاوز كثيراً ما مارسه الغربيون مع الإفريقيين. وهذه نظرة تفضح الشعوب الإفريقية بالتحامل فى مواجهة العرب وتنسب إليهم الجرم قبل أن تثبته وتدعى أن فقدان الذاكرة الجماعى هو السبب، دون أن يذكر لنا البيان لماذا فقد الإفريقيون ذاكرتهم بالنسبة للعرب ولم يفقدوها بالنسبة للغرب. والقول إن الغربيين سجلوا وقائع استعبادهم للإفريقيين ولم يسجل العرب ذلك قول غير صحيح لأن المؤرخين العرب أثبتوا فى تواريخهم كل ما وقع عليه بصرهم أو تناولته

الأقلام والألسنة أو نزل إليهم من الأجيال السابقة لهم، أثبتوا كل ذلك حتى لو كان ضد معتقداتهم. ومن جهة أخرى فإن وقائع استرقاق العرب للأفارقة أثبتها العرب أيضًا فى نطاقها بمثل ما حدث بالنسبة لوقائعها، والأرشيفات العربية والمذكرات الشخصية والكتب العربية توضح ذلك ولعلها ركزت عليه بأكثر مما ركزت عليه استرقاق الغرب للإفريقيين.

وقد عرضنا بأمانة موضوع تجارة الرقيق كما مارسه العرب والمسلمون بوجه عام، وعرضناه مستندين إلى الكتب الغربية التى عكست وجهات نظر الغربيين والأغلب منها يستند إلى تقرير ومذكرات الرحالة والساسة الغربيين الذين لم يكن هدفهم ذكر الحقائق المجردة إنما كان هدفهم الاستعمار والسيطرة على هذه البلاد حسبما أسفرت الحقيقة التاريخية وكانوا فى هذا الشأن يحورون الحقائق بما يتلاءم مع أهدافهم، ومن قال ببدائية الإفريقيين وأنكروا حضارتهم هم أنفسهم الذين نعتوا العرب والرؤساء الأفارقة أيضًا بأقبح النعوت رامين إياهم بأنهم مسئولون عن تجارة العبيد وغير ذلك، واعتمدنا على هؤلاء أيضًا فيما ذكرناه من وقائع فلا يقال إننا دافعنا عن العرب والمسلمين والأفارقة من موقف منحاز إليهم على حساب غيرهم.

إنما يستحق النظر ثلاثة أمور مهمة جدًا، **أولاً**: إن استرقاق العبيد لدى العرب والمسلمين كان يجرى فى إطار استخدامهم فى أعمال الخدمات فى الأساس كما سبق البيان، بينما استرقاقهم لدى الغرب كان الغرض الأساسى منه استخدامهم بوصفهم عمالة فى الأمريكات فأضيف إلى سلطة السيد على عبده سلطة رب العمل على العامل. **ثانيًا**: إن الموقف العرقى يعتبر الجنس الأسود فى عيون الجنس الأبيض ليس من البشر. **ثالثًا**: بهذا الاضطهاد المثلث الدرجات (العبد والسيد ورب العامل والعمل والأبيض والأسود) استخدم الإفريقيون لا بوصفهم عمالة ولكن بوصفهم قوة محركة كما تستخدم الجمال والخيل وغيرها من وسائل النقل والحرث، وهذا أقسى وأبشع ما يستخدم فيه البشر لا من حيث الجهد العضلى فقط ولكن من حيث النظر إليه باعتباره خارج نطاق البشر، ودليل ذلك أن حركة تحرير العبيد فى أمريكا لم تظهر إلا بعد منتصف القرن التاسع عشر، لم تظهر فقط بسبب احتياج رأسمالية الشمال للعمالة

للعمل المأجور إنما ظهرت عندما كانت الآلة كقوة محركة أصبحت هى السائدة مما أمكن بها الاستغناء عن الجهد العضلى للعبيد بوصفهم قوة محركة .

أما فى الشرق فإن الشعوب الإسلامية والعربية استخدموا هؤلاء ليس فى الإنتاج ولكن فى الخدمات وفى الجيش وغير ذلك . لذلك فالمسألة ليست فى التجارة فقط إنما هى فى هذا الكائن الذى يتاجر به وكيف يعامل ، هذه النقطة لا يمكن أن تنفصل عن موضوع التجارة نفسه وليست كل عمليات البيع والشراء سواء ؛ فالعبيد هناك كان فيهم بيض ورجال ونساء أكثر من الرجال ، وفيهم احتمالات الاندماج فى المجتمعات وإمكانية الزواج والإنجاب ، وفيهم من صعد فى الجيوش وصار بعضهم من النخب الحاكمة .

إن ما يطالب به البيان عن تحقيق ما لا يزال جارياً من استعباد الإفريقيين عند الحدود العربية الإفريقية سواء فى موريتانيا أو فى السودان كما يقول فهو أمر لا بد من تحققه فعلاً وكشفه ودمغه .

وبالنسبة لما ذكره البيان من إدانته لتعاون الإفريقيين فى تجارة العبيد فإن الثابت أيضًا أن العرب لم يشاركوا فى تجارة العبيد بأكثر مما شارك فيه الإفريقيون أنفسهم . وإن استخدام الجوارى الإفريقيات من أجل استيلاد الأطفال وغير ذلك يدان طبعًا ولكن يتعين أن نذكر أن هذا الأسلوب من أسلوب استخدام العبيد هو استخدام منزلى وأسرى لا يمكن أن تقارن قسوته بما كان يحدث من استخدام الذكور والإناث فى المزارع الأمريكية ، وهذا باعتراف المؤرخين المنصفين والشرفاء .

أما عن عملية التعريب الثقافى المفروضة على الإفريقيين من جانب العرب فإننا لا نجد أن سلطة عربية اشتد ساعدها فى احتلال البلاد الإفريقية بالشكل الذى يجعلها تفرض ثقافتها عليها . والثابت تاريخيًا أن انتشار الإسلام فى إفريقيا كان يجرى عن طريق الدعاة من التجار والطرق الصوفية بغير غزو ولا سلاح ولا حكومات احتلال .

ومع ذلك وبعيداً عن كل ما سبق ، ولا خضوعاً لابتزاز الإفريقيين بإلقاء تهمة الاتجار فى العبيد على العرب بأكثر مما فعله الأوروبيون ، فإن من واجب الدول العربية ذات

الفوائض من عائدات البترول أن تساعد الشعوب الإفريقية الفقيرة العاجزة بتقديم معونات لا ترد أو قروض ميسرة لإنقاذ الشعب الإفريقى من الموت جوعًا وعوزًا، وليس هذا من باب الكرم وإنما مسئولية إنسانية وتسديد لدين سابق، وحتى لا يتهرب عالم الغرب الغنى من تسديده لفاتورة العبودية.

الحمد لله

هذا الكتاب

إن الوهن الإفريقى حيال تحديات التغيير والبناء والتطور التى توصم به إفريقيا.. له جذوره الضاربة عبر التاريخ؛ قرون خضعت فيها القارة لتجربتين قاسيتين من تجارب العبودية والاغتراب وهما تجارة العبيد عبر الأطلنطى وغربنة الشباب الإفريقى وانسلاخه عن واقعه.

التجربة الأولى وهى مرحلة الرق البشرى والأسر المادى، أفرغت القارة من أبنائها وقذفت بهم فى أوروبا والأمريكات بلا عودة. والتجربة الثانية لا تختلف فى مرارتها وآثارها المدمرة عن سابقتها وهى مرحلة الأسر الثقافى للشباب الإفريقى «أنصار الحداثة» الذين تعلموا فى الخارج وأصبحوا عبيدا للثقافة والفكر الغربيين، وهؤلاء من وصل منهم إلى السلطة اعتبر التقاليد الإفريقية عقبة فى سبيل تحرير إفريقيا وصاروا يقمعون ويضطهدون شعوبهم مثل مستعمريهم السابقين.

الوهن الإفريقى الذى نشاهده الآن هو نتاج هاتين التجربتين القاسيتين من تجارب العبودية وهى التى أعاقت التطور والإصلاح والتنمية.

إن تجارة العبيد واسترقاق ملايين الأفارقة عبر أربعة قرون كان ذا أهمية حاسمة فى بناء إمبراطوريات الدول الاستعمارية الغربية وإنتاج الثروات التى فجرت الثورة الصناعية فيما بعد.

وهذا الكتاب يتعلق بمأساة التجربة الأولى وهى جريمة تجارة الرقيق التى مرت بنظم ثلاث: العبودية بالقرصنة، والعبودية بالتحالفات، والعبودية بالمشاركة، وهى الجريمة التى ضربت القارة الإفريقية وأوقفت نموها الحضارى ولطخت وأفسدت نسيج المجتمعات فيها وحفرت فى النفوس عقدة التدنى.

إن جريمة تجارة الرق وبواعثها وأطرافها وما أحدثته فى القارة من تدمير، لا يزال يحيط بها الغموض والصمت، وعلى الأفارقة أن يذيعوها دون خجل؛ لأنها تدين وتبرز ضعف القيم الإنسانية والضمير الإنسانى فى عهد المستعمرين وقناصى الرقيق. ومن حق الأفارقة الآن أن يطالبوا المجتمع الدولى بالتعويضات عن فترة العبودية.

